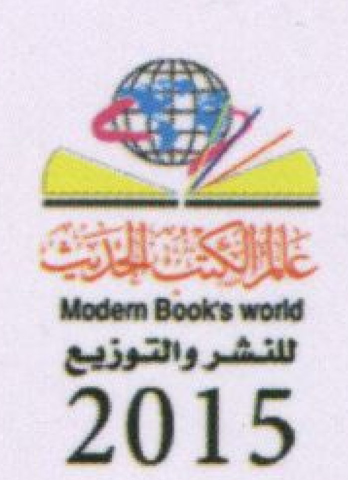
إسهامات علم النحو
في بناء النقد العربي القديم



الدكتور
حسن محمد علي ازروال
أستاذ مبرز وباحث
المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين مكناس / المغرب



للنشر والتوزيع
2015

إسهامات علم النحو

في بناء النقد العربي القديم

الدكتور

حسن محمد علي ازروال

أستاذ مبرز وباحث

المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين مكناس / المغرب

عالم الكتب الحديث

Modern Books' World

إربد - الأردن

2015

الكتاب

إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم

تأليف

حسن محمد علي ازروال

الطبعة

الأولى، 2015

عدد الصفحات: 348

القياس: 17×24

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية

(2014/6/2610)

ISBN 978-9957-70-845-0

الناشر

عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع

إربد- شارع الجامعة

تلفون: (27272272- 00962)

خلوي: 0785459343

فاكس: 27269909- 00962

صندوق البريد: (3469) الرمزي البريدي: (21110)

E-mail: almalktob@yahoo.com
almalktob@hotmail.com
almalktob@gmail.com

الفرع الثاني

جدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع

الأردن- العبدلي- تلفون: 079/5264363

مكتب بيروت

روضة الغدير- بناية بزي- هاتف: 00961 1 471357

فاكس: 00961 1 475905

لائحة الرموز

*	علامة توجد أمام بعض الجمل لتدل على لحنها.
ف	الفعل.
فا	الفاعل في الجملة الفعلية.
س	الفاعل في الجملة الفعلية.
س1	المفعول به في الجملة الفعلية.
ح	الحرف.
س2	المفعول به الثاني في الجملة الفعلية أو الاسم المجرور.
??	شك كبير في مقبولية التركيب مما يعرضه للحن.
?	شك في مقبولية التركيب.
مف	مفعول.
O	حذف عنصر. وقد يدل على الحذف الرمز: Ø
[+...]	إضافة سمة أو وصف.

المحتوى

الموضوع	الصفحة

مقدمة البحث

لقد استقر إنجاز البحث على موضوع علاقة علم النحو بالنقد العربي القديم لأسباب مُتعددة:

أولها: افتقار الخزانة العربية إلى مثل هذا الموضوع، فهي خزانة تحتوي على كتب مُتخصصة في علم النحو وأخرى في النقد العربي القديم وثالثة في الأدب العربي القديم ولا تحتوي - إلا لماما - على كتب تجمع بين هذه التخصصات في إطار نسق واحد.

ثانيها: توفير مرجع في مُستوى جمع المعلومات وتنظيمها في نسق مُحدد، وجعله رهن إشارة البحث العلمي في الجامعات ومراكز التكوين... إلخ.

ثالثها: استثمار الجهد المعرفي في مجال بكر يُغري بأشياء واعدة تُؤسس لدراسة المعنى انطلاقا من المعرفة النحوية.. ويبدو هذا الطرح غريبا حين نعلم أن علم النحو يستهدف التركيب ويُدافع عن استقلاليته ضد المُؤثرات المنطقية والبلاغية... إلخ.

رابعها: مُحاولة التعامل مع نموذج تواصلي لغوي ونقدي يربط بين الجانب اللغوي المحض والجانب الإبداعي النقدي.. ويُؤطر الجانب اللغوي المُستوى النحوي الذي يُنقب في البناءات اللفظية للجمل، والمُستوى المعنوي الذي يتحدث عن آليات اشتغال المعنى اشتغالا تركيبيا نحويا من الزاوية البلاغية، والمُستوى القصدي الذي يستكمل بناء المعنى بالبحث في تسييق التراكيب.

خامسها: السعي إلى التخفيف من حدة الآراء التي تتهم الأوائل بشتى أنواع السلبيات.

سادسها: الإيمان القوي بأن التراث العربي يجبل بإمكانات مُتعددة قد تُسهم في بناء صرح معرفة مرنة يتسع صدرها لفهم التراكيب في الفُصحى القديمة والحديثة... إلخ.

سابعها: تحويل إهمال النظرية العاملية والانتقادات المُوجهة إليها إلى إيجابيات لأنها كانت محور المعرفة عند الأوائل، فلا يُعقل أن يضيع هذا الإرث الضخم بسُهولة.

تتعدد الأسباب والدوافع التي قادت إلى إنجاز هذا البحث بين الموضوعية والذاتية وما بينهما.. وكانت هذه الأمور تدفع بالبحث من الحين إلى الآخر إلى المضي قُدما في طريق إنجازه وإتمامه وإن كانت بعض الأبواب والفُصول تنشر الشك وتجعل ما تم التوصل إليه غير كاف.. توقفت عملية التنقيب، في اضطراب، أمام أبواب وفُصول أخرى لأنها بالفعل لم تُشف الغليل في البحث لتُشبه جُرعة ماء لا تُطفىء حُرقة العطشان.

أراد هذا البحث أن ينحصر في مدى إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم، فإذا به يلج أبوابا كانت مجهولة قبل بدء الدراسة؛ وبما أن البحث هو تأمل في الحقائق والوقائع بحُضور الخيال في مواطن

كثيرة، فإن هذه العملية أفادتْ في تفادي أشياء كثيرة قيلـت في كتـب مُتعـددة. ابنـى رأي، أعتقـد أنـه كـان مُتميزا، حين اقتحام مُغامرة رحلة مجهولة أفادت إفادة حيوية ومُمتعة في السفر في دروب اللغة.

بدأتْ خريطة الرحلة تتجلى شيئا فشيئا بعدما كانـت كابوسـا أرهـق الـتفكير والبـدن، لقـد كـان الموضوع جديدا كل الجدة حيث كانت الدراسات التي تناولته قليلة جـدا ممـا شـيَّد عوائـق انعـدام المراجـع، فكانت التأملات والتخيلات بديلا عن هذه السلبيات. ولا يعني هذا الكلام أن التحليلات التي بين أيدينا لا تملك مصداقية لأنها أدخلت الخيال، بل يعني أن الاجتهادات الذاتية كانت بعيدة عن ثقافة الاسـتهلاك الـتي ترفض استنزاف مجهـودات الآخـرين فقـادت إلى تأسـيس النقـاش الجـدي بـالتركيز علـى رُوح الابتكاريـة والإبداعية.

وهكذا تذللت الصعوبات حين التقدم خطوات ثابتة إلى الأمام مما حـول شُـحَّ المعرفـة الـتي يـروم البحث إنتاجها إلى وفرة. ويُمكن القول إن البحث الذي أقيمت أركانه الآن سيكون مرجعا مُهمّـا في تيسـير أمر فهم نسقية اللغة إذا تكاثفت الجهود من أجل إدراج البعد اللساني في النظرية العاملية من جهة، ومرجعا مُهمّا كذلك في موضوع تطرقت إليه مختلف الدراسات بخجل شديد هو موضوع بناء المعنى انطلاقا من علم النحو.

يُوفر هذا البحث الغطاء النظري لكل من أراد أن يدرس علم النحو من مُنطلق النظريـة العامليـة، ويعود السبب إلى مُدرسي اللغة الذين يُشيدون كثيرا بالنظريـات اللـسانية الغربيـة باعتبارهـا كمـالا للعقـل والمنطق والعلم، ويتهمون النحو العربي بالتمزق والتفرقة ثم بعـدم الانـسجام في بعـض الأحيـان. وتتقـوى حدة النقد والاتهام عندما يُقارنون أحدث ما توصل إليه عقـل الإنـسان الغربـي في مجـال اللغـة مـن جهـة، والنحو العربي من جهة ثانية. ويتفوهون بسلبيات كثيرة شابت بناءه وطريقة تناوله وتحليله للوقـائع، فكـانوا يقولون: هو نحو غير نظري، أو ساذج يقف عند حُدود الوصف، أو هو نحو يقود غياب إطاره النظري أصلا إلى انعدام المُحيط أو الحُدود التي يتم داخلها النظر، أو هو نحو هَشّ جهازه المفهـومي الاصـطلاحي، أو هـو نحو لا ترقى خلفياته الفلسفية والفكرية إلى مُستوى بناء النموذج، أو هـو نحـو لا تعتمـد الخُطاطـة الدلاليـة لنصوصه على المُلاحظة ولا على التحليل ولا على النتائج التطبيقية والنظرية... إلخ، أو هو نحـو يفتقـر إلى الإطار المرجعي النظري... إلخ.

لا شك أن بعض الجهود المتواضعة قد تبلـورت في هـذا البحـث لتفـادي بعـض هـذه الاتهامـات بدراسة نموذج تُراثي مرن ينتقل من التركيب بـالمفهوم النحـوي اللغـوي إلى خصائـصه الإبداعيـة والمعنويـة البلاغية والقصدية إلى تأطيراته النقدية. إن هذه المُهمة ليست سهلة لما تنطوي عليه من خُطورة المـسالك مـن جهة، وصُعوبة بناء النسق من جهة ثانية؛ هنا تدخل التأملات والخيالات لافتراض وضـعيات الانتقـال مـن

محطة إلى أخرى مع استبعاد كل أشكال النشاز، ولم يكدِ البحثُ يُمسك بهذا الخيط الرفيع الذي يربط النحو بالمعنى، حتى تُمكّنَ من التحرك بحرية في إتمام باقي المهام المُرتبطة بالبناء والتنظيم والتنسيق... إلخ.

هل هذا يعني أن البحث أنجز مُختلف مراحل النظر إلى التراكيب؟ إن العلامات الإرشادية التي تربط حلقات البحث تفتقر إلى حلقة ضائعة، تتوضح انطلاقا من الإجابة عن سُؤال آخر هو: كيف انتظمت اللغة تلقائيا قبل أن يتحدث النحوي عن التعليل؟ ويدل هذا السؤال على أن اللغة قطعتْ مرحلتين:

- مرحلة ما قبل التعليل التي جعلت اللغة تنتظم وفق انسجامها الداخلي.
- مرحلة التعليل التي أخذت على عاتقها تفسير هذا الانتظام الداخلي.

لقد تحدث العرب باللغة العربية قبل أن يعرفوا علم النحو ومُصطلحاته... تحدثوا بها قبل أن تظهر النظرية العاملية إلى الوُجود مما يُؤكد أن مرحلة الانسجام الداخلي لها ما يُفسرها قبل ظهور التعليل.

تفترض كل لغة ضرورة حُصول التآلف والانسجام بين أصواتها، ويقود هذا الفرض إلى أن هوية لغة من اللغات تبدأ بتشكل أصواتها والتأليف بينها تأليفا مُنسجما وغريبا في الوقت ذاته؛ ويدخل التأليف المُنسجم ضمن تنظيم الاستخدام الداخلي للغة، في حين يدخل التأليف الغريب لهذه اللغة حين النظر إليه في أثناء مُقارنته بتأليف لغة أخرى. ولن تكون الحركات الإعرابية في مرحلة ما قبل التعليل ناتجة عن العوامل، وإنما هي تيسير النطق وتآلف الأصوات وانسجامها. «المهم أن النحاة الأوائل أدركوا فكرة العامل من ملاحظة الظواهر اللغوية، كالتآلف والتنافر بين الأصوات وتأثير بعضها في بعض. ومما لاحظوه من تأثير الاستعمال في الأبنية والجمل. وبهذا يمكن القول: إن الاستحضار الأول لفكرة العامل قد تم من ملاحظة التفاعل بين الحركات والحروف والكلمات»[1].

إذن ارتكزت النظرية العاملية على بعض الأبعاد الصوتية للتركيب من خلال: انسجام أجزاء أصوات الكلمة أو التركيب، وتأثير بنية الكلمة الصوتي في التركيب، وتأثير أصوات أواخر الكلمات في التركيب، وتأثير أصوات الإعراب داخل بنية الكلمة.

وستُؤدي هذه الخصائص والمُرتكزات إلى تبني نظرية العامل التي حاولت أن تُدخل ضمن حساباتها مفهوم التعليل بهدف تبرير طبيعة هذا الانتظام الصوتي تركيبيا، «فقد شاهد النحاة العلامة الإعرابية تتغير بما لها من معان إعرابية، فأخذوا يفكرون في الذي اقتضى هذه المعاني، وفي الذي اقتضى هذه الآثار فأخذوا طريق المتكلمين في إرجاع الظواهر العقلية إلى عللها وإلى أسبابها التي اقتضتها، فكان ذلك فيما يرجع بداية القول بالعوامل، على الرغم من أن بعض الدارسين يرى أن القول بالعامل إنما يُؤرّخ له

---

(1) في العلة وأصول اللغة والنحو، السعيد شنوقة، عالم الفكر، العدد 1، المجلد 36، يوليو، سبتمبر 2007، ص. 104.

بعمل الخليل بن أحمد الفراهيدي في دراسته للأصوات عندما لاحظ بين تأليفها تفاعلا وتأثرا متبادلا بسبب الاستعمال الذي يَنحُو إلى التخفف من المجهود العضلي»[1].

يَفهمُ بعض القراء أن هدف هذا البحث هو التمسك بالتراث وتثبيت الرؤية الماضوية خلاف ما تدعو إليه التفاعلات الحديثة من ارتقاء سلم الرقي والتطور المعرفي، وكثرت الانتقادات المُوجهة للنظرية العاملية مُركزة على أن اللغة العربية تتغير بتغير الأمكنة والأزمنة مما يُفقد هذه النظرية شُروط قيامها الأصلي ومُبررات استمرارها[2].

لقد خفف البحث من حدة الإشكال الوارد في هذه الانتقادات عندما نبّه إلى أن اللغة التي يتحدث بها القدماء أو الذين أتوا بعدهم ليست لغة العرب الأول مما قاد إلى التأليف والكتابة للدفاع عن نحو العرب الأول وسمتهم في الكلام وسليقتهم، ونبه إلى الخلفية التي تحكم مثل هذه التصورات حيث الدفاع عن القرآن الكريم ضد اللحن والعُجمة.

وقد وضّح البحث قضاياه المتنوعة من خلال استعمال مُصطلحات ومفاهيم، مثل:

- **الصناعة أو الصناعة النحوية**: مُصطلح الصناعة النحوية ورد كثيرا مُجردا غير موصوف في كتاب مغني اللبيب لابن هشام، وهو يدل عنده على معان مُتقاربة تصب في نهر واحد:
- القواعد اللفظية والتركيبية، في مُقابل المعنى، نحو قوله في حديثه عن الجهات العشر التي يقع فيها للمعربين مزالق واعتراضات: «الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى»، وقوله: «وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة»[3].
- النحو والإعراب: يقول: «وهذا إمام الصناعة سيبويه يسمي التوكيد صفة»[4].

---

(1) المرجع نفسه والمقالة نفسها، ص. 101.
وقد أحال الكاتب على: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة، دار الرائد العربي، الطبعة الثالثة، بيروت 1986، ص. 285 وص. 269.

(2) يُشير البحث بالخصوص إلى الرأي الموجود في:
نحو الأخطاء في اللسانيات: لغة الكتابة ولغة الخطاب، محمد عمر الصماري، مجلة، كتابات معاصرة، العدد 13، المجلد 04، شباط، آذار 1992، ص. ص. 44. 45. وقد أحال الكاتب على ما أنجزه: رشاد الحمزاوي وصالح القرمادي ومحمد كامل حسن وفانسون مونتي.

(3) المغني، ابن هشام، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1998، ص. 497.

(4) المصدر نفسه، ص.540.

ويطلق على أهل النحو اسم أهل الصناعة، والمقصود بها: الوجه التطبيقي العملي لعلم النحو العربي، أي تنزيل القواعد على الشواهد والأمثلة وإعرابها بها، وتوخي أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال بها وحال المُستدل بها[1]. إن صناعة النحو لها هدف النظر في ألفاظ العرب ومعانيها بواسطة الاستقراء والقياس والاستدلال[2] بالاحتجاج بأجود كلام العرب على لسان أفصحهم ألفاظا ونُطقا وأحسنهم سماعا وثقة وإسنادا...

وتختلف ألفاظ النحو، من صناعة إلى أخرى، نظرا إلى اختلاف دلالاتها[3]. ويُسمى النحو صناعة لأنه من العلوم المضبوطة التي تحصل مُدونة مُقررة من خلال القواعد والأدلة (وُجِد العالِم بالنحو أم لا)؛ فقام النحاة بمُنجزات هامة، منها: تصنيف ما هو أصل وما هو فرع، ما هو كثير وما هو قليل، ما هو مقيس عليه وما هو مُقاس على غيره...الخ، واقترحوا التعليل والبحث في الاستدلال والتجريد باستصحاب الحال والقياس...الخ.

- النسق النحوي: ارتبط علم النحو بالنسقية لأنه لا يُدرَس بتاتا خارج النظرية العاملية التي تأخذ بعين الاعتبار تفاعلات المُحيط التركيبي؛ وهذا ما دفع بالجرجاني إلى تناول التركيب برُمته في نظرية النظم لأن أساسه مُشَكّل من النسقية النحوية: ففي مثال خرج زيد يتحدث الجرجاني عن المُتكلم الذي لا يفصل لفظتي التركيب باعتماد الفعل مثلا إلا إذا قصد إضمار الفاعل فيه لتتحقق هذه النسقية. ولا يجوز للمُتكلم أن يقول خرج فقط دون أن يُضمر الفاعل، ولا يجوز أيضا أن يقول زيد دون أن يُعلم السامع بالخروج.

إن الخُروج عن النسقية النحوية في النظرية العاملية هو تجوّز من البعض لأغراض مُتنوعة قد تكون تعليمية مثل ما تقترحه المعاجم الإعرابية من عمليات العزل الإعرابي.

- المعجم الإعرابي: يقوم أرباب المعاجم الإعرابية بمجهود كبير يتجلى في استقراء مُختلف المُحيطات التركيبية التي ترد فيها الكلمة المُستهدفة في المُعجم من الناحية الإعرابية؛ ويُصدرون، بعد عزل اللفظة

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق، محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1998، ص. 13.

(2) قال السيوطي إن أدلة النحو أربعة (المصدر نفسه، ص. 13)، وهناك من قال إنها ثلاثة. وتُجمل حسب ما ورد في بعض كتب النحو في: السماع والإجماع والقياس والاستصحاب والنقل، وهناك من يُدخل: الاستحسان وعدم النظير وعدم الدليل.

(3) الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، جيرار جهامي، دار المشرق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1994، ص. 129.

عن هذه المحيطات، قائمة إعرابها المتنوعة[1]؛ لكن سرعان ما يعودون بها إلى أصلها اللغوي بوضعها داخل الشواهد والأمثلة لأنها لا تستطيع أن تصمد منعزلة في أثناء تقريبها من الأذهان، وهذا دليل على نسقية علم النحو كما أسلفنا.

- **المعجم الصرفي**: إذا كان علم الصرف بالمعنى العلمي هو علم بأصول يُعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليستْ بإعراب ولا بناء[2]، فإن ما يُطرح عند محاولة فهم صرف الكلمة هو الإجابة عن السؤال: ما الوضع الصرفي لهذه الكلمة مثلا؟ فنبدأ باستحضار القواعد الصرفية مثل تلك التي تحدُث في الاشتقاق: اسم الفاعل من الثلاثي يُشتق على وزن فاعل، ومن الرباعي... أما اسم المكان منه فيُشتق على وزن...الخ. ولا يعني هذا الكلام أن صرف الكلمة ليس نسقيا لأن السياق والتركيب هو الذي يطلب وزنا أو استعمالا مُعينا...الخ؛ غير أن البحث يقصد بالمعجم الصرفي تحريك القواعد الصرفية المُرتبطة بالوضع الصرفي للكلمة كما يفعل الدكتور فخر الدين قباوة الذي لا يدرس الجوار الصرفي، بل صرف الكلمة مُنعزلة وبعيدة عن نسقية النظرية العاملية: ففي جملة تغرُّ الضعيفَ، تُعرب لفظة الضعيف صرفيا: (الفعيل. اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد، بين العين واللام، صحيح الآخر، مُذكر. وهو مُشتق، على صيغة الصفة المُشبهة، من مصدر: ضعُف يضعَف. أصله الضعيف التقى فيه مُتقاربان، هما لام التعريف الساكنة والضاد، فأبدلت اللام ضادا، وأدغمت في الضاد الثانية. وهو إدغام صغير واجب) [3]؛ إذن لم تتبين، من خلال هذا الإعراب، العلاقة العاملية بين الضعيف وتغر.
- **الاطراد الصرفي**: الصرف هو قواعد اطراد أكثر من النحو. وتدخل الوحدات، في المجال الصرفي، في علاقات خلافية بدليل أن أغلب المصطلحات الصرفية هي عبارة عن ثنائيات مُتقابلة يحصل إدراكها بالتقابل؛ ولا يُريد البحث أن يتعمق في هذه المسألة.
- **المستوى النحوي**: ويتضمن أربعة أنواع من الإعراب، هي:

---

(1) جاء في: المعجم في الإعراب، عمر توفيق سفر آغا، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب 1993، ص. 37:
بنون: ملحق بجمع المذكر السالم فيعرب إعرابه. يرفع بالواو، وينصب ويجر بالياء.
بؤسا: مصدر نائب عن فعله، وقع موقع الدعاء فهو يدل على من أبأسه الله، ويعرب مفعولا به وتقدير ذلك: لا تخف بؤسا.
لقد تم عزل كلمة بنون دون أن توضع في مثال أو سياق، بينما ذكرت كلمة بؤسا في سياقها من خلال مثال توضيحي.

(2) شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي، المكتبة العلمية، بيروت لبنان، ص. 17.. توجد إشارة تاريخية في مقدمة مصطفى السقا للكتاب: 27 / 9 / 1953.

(3) المورد النحوي، فخر الدين قباوة، دار الفكر، الطبعة الخامسة، دمشق 1994، ص. 163.

- الإعراب اللفظي: هو تغير ظاهر في الكلمة المُعربة: إذا كان اللفظ المرفوع أو المنصوب أو المجزوم أو المجرور مُعربا غير معتل الآخر ظهرت حينئذ الحركة أو السكون.
- الإعراب التقديري: هو تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع منعت ذلك كأن تكون الكلمة مُنتهية بالألف أو الواو أو الياء (مُعتلة الآخر) أو يكون المحل مشغولا بالحركة اللازمة (حركة على آخره غير ظاهرة) كالمُتصل بياء المُتكلم وفي الإعراب المحكي إن لم يكن جملة وفي ما يُسمى به من الكلمات المبنية والجمل (مثل تسمية رجل بكلمة مبنية مثل لو فنقول: جاء لو).
- إعراب محلي: هو تغير اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهرا ولا مُقدرا، بل هو تغير اعتباري بسبب العامل الطارئ على الكلمة؛ ويكون في الكلمات المبنية وفي الجمل المحكية وفي المُضارع المبني وفي الماضي المسبوق بأداة شرط[1].
- إعراب التقدير: ويوجد إعراب التقدير ضمن مُستوى الإعراب النحوي، الذي يتعامل مع تركيب طرأ عليه تغيير (التركيب الذي يتضمن الحذف مثلا) وأصل هذا التركيب (التركيب الذي يَستعيد الحذف): عندما نقول حاورتُ الجامعةَ فإن المقصود مثلا حاورتُ طلابَ الجامعةِ، فتُصبح لفظة الجامعة في التركيب الأول مفعولا به حل محل مفعول به آخر مُضاف هو طلاب في التركيب الثاني؛ لهذا سُمي هذا الإعراب بإعراب التقدير الذي يختلف عن الإعراب التقديري الذي لا علاقة له بتقدير المحذوف، بل بما يُقدر من حركات. وتدخل كل هذه الإعرابات ضمن مُستوى الإعراب النحوي.
- **النسبة**: تقترن كلمتان، فتُضاف إحداهما إلى الأخرى، أي تُنسبُ إحداهما إلى الأخرى فينشأ بينهما رابط معنوي هو المُضايفة؛ ثم نقول: الإضافة نسبةٌ بين اسمين يُسمى الأول مضافا، ويُسمى الثاني مضافا إليه، وحُكمه الجر بالإضافة دائما.
- **تصلب المُضاف إليه**: يُلاحظ كيف أن تحديد معنى النسبة يخص المضاف إليه بقيد لا يُمكن التصرف فيه لتغييره نحويا هو قيد الجر؛ ولهذا يكون حُكم المضاف إليه الجر بالإضافة دائما مما يُفسر مسألة تصلب المضاف إليه.
- **مُستوى الإعراب المجازي**: يتضمن مُستوى الإعراب المجازي إعرابا واحدا يحمل الاسم نفسه (الإعراب المجازي)؛ وهو إعراب يُفضِّل الاعتماد على الجانب البلاغي: عندما نقول زيد كأنه أسدٌ

[1] المرجع في اللغة العربية، علي رضا، دار الشرق العربي، الطبعة الرابعة، الجزء الأول، (سوريا- لبنان) 2003، ص. ص. 19. 20. 21. 22.

الغاب يتدخل الإعراب المجازي لتحديد وضع التركيب البلاغي، فتُعرب لفظة زيد مثلا: مُبتدأ مرفوع تقدم أداة التشبيه المرتبطة بالضمير...الخ.

- **مستوى الإعراب القصدي**: يُسمى كذلك بإعراب المُناسبة الكلامية وإعراب المقاصد وإعراب المقام حيث يُعطي الأهمية للسياق: عندما نقول هو يُجزي، لا نتحدث عن المبتدأ بقدرما نتحدث عن فاعل مُقدم يهتم بإبراز دور الفاعل لا الفعل من خلال الإجابة عن سؤال: من؟[1].

- **الصناعة**: يميز البحث بين الصناعة النحوية والصناعة الأدبية؛ وبعد التعرض سابقا للصناعة النحوية، يجب توضيح أمر الصناعة الأدبية: اتفق النقاد والشعراء مُنذ القديم على النظر إلى الشعر باعتباره صناعة. وتزخر كتب النقد، وأحاديث الشعر بكلام مألوف عن القصيدة التي هي نقش ونحت وسبك ونسج وصياغة، لتُشبه إبداع النساج والرسام وصانع الحلي وضارب الدنانير[2].

إن ربط الشعر بسائر الصناعات هو قدرة على تجسيد المعنى وحُسن صياغته لأن الجاحظ مثلا يذهب إلى أن الشعر صناعة وضرب من النسيج وجنس من التصوير[3].

ويجب على صاحب الصناعة، إذا كان شاعرا، أن تتوفر فيه شُروط منها: الشاعر مأخوذ بكل علم، مطلوب بكل مكرمة لاتساع حُمولة الشعر للنحو واللغة والفقة والخبر والحساب والفريضة، واحتياج أكثر هذه العلوم إلى شهادته وهو مُكتفٍ بذاته مُستغنٍ عن سواه. وينبغي للشاعر أن يحفظ الشعر والخبر، ويعرف النسب وأيام العرب...الخ.

- **المُبالغة الأدبية (البيانية)**: المُبالغة هي بُلوغ أقصى ما يُمكن في وصف الشيء. ومما لا شك فيه أن المُبالغة الأدبية تُضفي على المعنى جمالا وتكسوه حُلة إذ تتحقق بطرق مُختلفة يصعب حصرها. وتدخل المُبالغة ضمن بلاغة الإمتاع التي هي التأثير الجمالي الذي يخلقه التنظيم الخاص بعناصر اللغة في نفسية المُتلقي وذوقه. ولا يُوجد هذا التأثير الفني، في مجال البيان، في عنصر مُفرد بعينه في التشبيه أو الاستعارة مثلا، ولكنه ينتج عن التفاعلات الداخلية والخارجية لكل العناصر المُجتمعة، وهو ما تُحققه الوظيفة الجمالية.

- **المُناسبة الكلامية**: ينظر البحث إلى المُناسبة الكلامية على أساس أن اللغة استعمال يرتبط بالوقوف على الأغراض والمقاصد، ومُراعاة الأحوال، ومُلابسات الوضع، والإنتاج والفهم؛ ولهذا تُستعمل

---

(1) حاولت أن أطرح هذه الإعرابات في البحث آملا أن تُدخل الجديد على الدرس النحوي والبلاغي؛ ولهذا لم تتطرق المصادر والمراجع لهذه الإعرابات إلا لماما وبطريقة غير مباشرة.

(2) انظر على سبيل المثال لا الحصر انتشار مثل هذه المفردات في كتاب: عيار الشعر، ابن طباطبا العلوي، شرح وتحقيق، عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1982.

(3) الحيوان، الجاحظ، تحقيق، عبد السلام هارون، دار الجيل، الجزء الثالث، بيروت 1992، ص. 131.

هذه المُفردات المُتقاربة للدلالة على شيء واحد، وهذه المُصطلحات هي: المُناسبة الكلامية والأغراض والمقامات والمقاصد والقصديات. إن اللغة نشاط يُمارسه المُتكلمون لإفادة السامعين معنى ما في إطار سياقي لأن الإنتاج اللغوي لا ينفصل عن شُروطه الخارجية، وليس نظاما من القواعد المُجردة فقط، بل استعمال من شخص مُعيّن في مقام مُعين مُوجّه إلى مُخاطب مُعين لأداء غرض مُعين.

ولا يجب تطبيق المفاهيم الجديدة على التراث تطبيقا تعسفيا، لأن اللغة العربية تملك من وسائل الإيضاح والإبانة عن الدلالات المُختلفة ما يجعل بنياتها تُحقق التواصل اللغوي المُتنوع (ومنه التواصل الجمالي) بين أفرادها. ويميز الاستعمال اللغوي بين:

- القصدية: التي تقوم بربط اللغة التي هي قواعد مُجردة بالأغراض والمقاصد.
- السياق: الذي يستحضر الظروف الخارجية والذاتية، مثل البيئة الاجتماعية، والمعرفة المُشتركة بين المُتحاورين... الخ.

إن البلاغة هي مُناسبة كلامية في جوهرها تتناول آليات إنتاج الكلام وفهمه بين المُتكلم والمُستمع، وتُراعي ظروف إنجازه وما يُدركه السامع لما يُبلّغُهُ المُتكلم (نيّةُ السامع ونيّة المُتكلم) من خلال أغراض ومقاصد مع استعمال القرائن واختيار اللفظ المُناسب والمعنى المُناسب واللحظة المُناسبة.

لم يغفل النحاة القدماء عن تناول المعاني والأساليب والأغراض والمقاصد لأنهم تناولوا فعلا الإسناد وعلاقته بالظواهر الأسلوبية، فقعدوا لمبدإ الإفادة ومبدإ الغرض والقصد وكشفوا علاقتهما بظواهر لغوية كالتعيين (التعريف والتنكير) والإثبات والنفي، والتقديم والتأخير إضافة إلى أساليب نحوية أخرى كالتأكيد والقسم، والإغراء والتحذير، والدعاء والاستغاثة والندبة... وما يتعلق بحروف المعاني بما تتضمنه من إنجازات في سياقات مُناسبة كالتوبيخ والزجر... الخ.

إن المُناسبة الكلامية والسياق لا يهتمان بالكلمة المُفردة العارية، بل بالتراكيب والنصوص مما يفرض الكشف عن نظرية المعنى بمُساعدة النحو والبلاغة.

- التسييق: غالبا ما نتحدث عن تسييق الكلمة، ونُهمل تسييق النص: تأخذ الكلمة وضعا طبيعيا من مُحيطها الخاص المُرتبط بالجملة التي هي منها، ويأخذ التركيب وضعه الطبيعي من مُحيطه الخاص المُرتبط بالنص الذي هو منه؛ لكن النص يدخل في وضع اختياري محكوم بعلاقة الانتقاء التي تُجرى على نص آخر أو نُصوص أخرى.
  - الوضع الإجباري: يتمثل في أن قَدَرَ اللفظة هو أن تتواجد داخل تركيب مُعين، وأن يتواجد التركيب داخل نص ما؛ إلا أن الوضع الإجباري قد يتحول إلى وضع اختياري ننتقي للفظة تراكيب أخرى، وللتركيب نُصوصا أخرى.

- الوضع الاختياري: يتمثل في عدم ربط النص ضرورة بنص آخر أو نُصوص أخرى، بل ننتقي له ما يُناسبه في مُحيطه من نصوص.

يُقدم التسييق نتائج مُهمة، مثل: إذا سُيِّقتْ لفظة ريح في تركيب مُعين في القرآن الكريم، ثم عُمِّم ذلك على باقي التراكيب، يُلاحظ أن هذه اللفظة تأتي بالمُفرد لتدل على الدمار والخراب والفناء... الخ. ويدفع هذا التأمل إلى النظر في سياقات لفظة أخرى هي رياح بالجمع، ليُلاحظ أنها تدل في القرآن الكريم على الخصب والحياة والتجدد ...الخ.

- النظم: لغة هو التأليف من نظمه ينظمه نظماً، ونظمه فانتظم وتنظم، ونظم اللؤلؤ أي جمعه في السلك، ومنه نظمت الشعر، وضم بعض الشيء إلى بعض فقد نظمته[1]. أما اصطلاحا فهو تأليف الكلمات والجمل مُترتبة المعاني مُتناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل[2].

وعرّفه الجرجاني بأنه ليس إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهجت، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تُخل بشيء منها[3]. والنظم هو تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض[4]. ولا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ويُبنى بعضها على بعض[5]. فالألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مُجردة، ولا من حيث هي كلم مُفردة؛ فالألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في مُلاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها[6] ومُؤانسة أخواتها[7].

- الفصاحة والبلاغة: يربط الجرجاني الفصاحة بالبلاغة وفق التصور الذي فرضته نظرية النظم. ولا تقتصر صفة الفصاحة عنده على اللفظ لأنه لو حدث ذلك، يجب أن تخرج الفصاحة من حيز

---

(1) لسان العرب، ابن منظور، دار الصادر، الطبعة الأولى، الجزء 12، بيروت، ص. 578.

(2) التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، دار الكتاب، بيروت 1423هـ ص. 191.

(3) دلائل الإعجاز، الجرجاني، تصحيح، السيد محمد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان 1982، ص. 64. / دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق، محمد التنوجي، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، 1417 هـ، ص. ص. 77. 293. 382.

(4) المصدر نفسه، رضا، ص. ق/ المصدر نفسه، التنوجي، ص. 13.

(5) المصدر نفسه، رضا، ص. 44./المصدر نفسه، التنوجي، ص. 59.

(6) المصدر نفسه، رضا، ص. 38./ المصدر نفسه، التنوجي، ص. 54.

(7) المصدر نفسه، رضا، ص. 36.

البلاغة[1]؛ إذن لا تكون اللفظة فصيحة إلا بمكانها من النظم وحُسن مُلاءمة معناها لمعنى جاراتها وفضل مُؤانستها لأخواتها، فهي مُتمكنة ومقبولة بحُسن الاتفاق بين هذه وتلك[2].

إن الفصاحة والبلاغة وسائر ما يجري في طريقهما أوصاف راجعة إلى المعاني وإلى ما يدل عليه بالألفاظ دون الألفاظ أنفسها لأنه إذا لم يكن في القسمة إلا المعاني والألفاظ وكان لا يعقل تعارض في الألفاظ المُجردة لم يبق أن تكون المُعارضة مُعارضة من جهة ترجع إلى معاني الكلام المعقولة دون ألفاظه المسموعة[3]؛ فلا تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ، ولكنها تكون في اللفظ الموصول بغيره الذي يتعلق معناه بمعنى اللفظ الذي يليه[4].

- **النحو:** يرتبط النحو عُموما بنظرية النظم التي ترى في تزايد الألفاظ تحقيق المعاني النحوية حيث لا يكون الضم فيها ضما ولا الموقع موقعا حتى يكون قد توخى فيها معاني النحو[5]. فالكلام إذا تأملته لم تجد له معنى يصح عليه غير أن تجعل تزايد الألفاظ عبارة عن المزايا التي تحدث من توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم لأن التزايد في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ونطق لسان مُحال[6].

ولم يستعمل الجرجاني النحو بالمعنى الذي استعمله النحاة، بل ربطه بالمعاني فنفخ فيه رُوحا لم تكن معروفة من قبل، ولا يتحدث في كتاباته النقدية عن علم النحو، ولكنه يتحدث عن معاني النحو؛ ولهذا يجب الانتباه إلى ما يقوله الجرجاني، فإن صادفنا كلاما مثل[7]:

فما لنظم كلام أنت ناظمه ... معنى سوى حكم إعراب تزجيه.

وقد علمنا بأن النظم ليس سوى ... حكم من النحو نمضي في توخيه

فهو كلام عن المعاني النحوية لا عن علم النحو الشائع عند النحاة.

- **السياق:** يرتبط السياق كذلك بنظرية النظم ارتباطا قويا لأن اللغة تقوم على العلاقة بين الألفاظ وليس على الألفاظ المُجردة. فالألفاظ المُفردة التي هي أوضاع اللغة لم تُوضع لتُعرف معانيها في

---

(1) المصدر نفسه، رضا، ص. ص. 46. 47./المصدر نفسه، التنوجي، ص. 62.

(2) المصدر نفسه، رضا، ص. ص. 35. 36. 37. 38. 39. 40./المصدر نفسه، التنوجي، ص. 53.

(3) المصدر نفسه، رضا، ص. 200./ المصدر نفسه، التنوجي، ص. 202.

(4) المصدر نفسه، رضا، ص. ص. 308. 309.

(5) المصدر نفسه، رضا، ص. 283.

(6) المصدر نفسه، رضا، الصفحة 282 فما فوق. / المصدر نفسه، التنوجي، ص. 294.

(7) المصدر نفسه، رضا، ص. ث. / المصدر نفسه، التنوجي، ص. 19 (المقدمة).

أنفسها ولكن لأنْ يُضم بعضها إلى بعض فيُعرف ما بينها من فوائد[1]. فليس المُهم في اللغة الألفاظ مُجردة بل المُهم هو الصلة بين هذه الألفاظ التي تُسمى سياقا.

- الجمال والإمتاع: لا يكون الجمال في اللفظ فقط أو في المعنى فقط لأن الجمال يُوجد في نظم الكلام الذي يجمع بينهما. ويرى عبد القاهر أن المعاني لو كانت تبعا للألفاظ في ترتيبها، لكان مُحالاً أن تتغير المعاني، لكنها تتغير والألفاظ بحالها لم تزل على ترتيبها مما يُؤكد على أن الألفاظ هي التابعة والمعاني هي المتبوعة[2].

ولا يُمكن أن تتفاضل كلمتان مُفردتان من غير أن يُنظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم[3]؛ وهكذا يرتبط الجمال والإمتاع كذلك بنظرية النظم.

- الانتظام: تُعتبر نظرية عبد القاهر في النظم من أهم النظريات البلاغية والنقدية؛ وتعود هذه الأهمية إلى سبب رئيس هو النسقية النقدية التي تحكم طريقة تناول القرآن الكريم والإبداع. وترتكز هذه النسقية على مفهوم الانتظام، أو بتعبير بسيط، على مفهوم الترتيب. فالنظم هو ترتيب الكلام وانتظامه وفق ترتيب المعنى وانتظامه، وتلك إحدى مُقومات النظر إلى الكلام التي تُسمى نظم الكلام الذي يجمع بين اللفظ والمعنى. وتأتي مرحلة تناول نظم الكلام من زاويتين لا يتم الفصل بينهما إلا منهجيا:
  - الانتظام النحوي: الذي يجعل الكلمات تنتظم نسقيا باستعمال معاني النحو.
  - الانتظام البلاغي: الذي يجعل الكلمات تنتظم نسقيا من خلال وضعها البلاغي في الاستعارة والتشبيه والكناية والمجاز.

أما الناقد فيقوم بمُراقبة الانتظامين معا في نظم الكلام حيث يُوجد النظم النحوي والنظم البلاغي. وستكون النتيجة أن الانتظام ليس سوى سيرورة تكوّن التركيب نسقيا، في حين سيكون النظم مادة تُوضع رهن تصرف الناقد الذي يبدأ وظيفته النقدية بالقراءة.

- القراءة: القراءة هي مُمارسة عملية النقد. وكلما اجتمعتِ القراءة بالنقد والمُمارسة نكون أمام عمل احترافي لا يسعى إلى حصر الموجود في نظم الكلام، وإنما إلى كشف المُمكن. وقد اقترح البحثُ الناقد الجرجاني على أساس أنه قارئ مُحترف يعي جيّداً حُدود الكائن والمُمكن مما أفضى به إلى خلق الجديد ومُلاحقته في نصوص نقدية طريفة تشهد على أصالة إبداعه النقدي.

- الشرح: هو تبئير على ما قدمه مُكون نحوي أو بلاغي في بسط المعنى بحُلة جمالية مُعبرة في الأدب.

---

(1) المصدر نفسه، رضا، ص. 295. / المصدر نفسه، ص. 391.

(2) المصدر نفسه، رضا، ص. 285. / المصدر نفسه، التنوجي، ص. 281.

(3) المصدر نفسه، رضا، ص. 36. / المصدر نفسه، ص. ص. 52. 53.

- **الجودة الفنية:** تُشرح بالمبادئ الجمالية التي أودعها المرزوقي في عمود الشعر عند القدماء، ويُمكن أن تنضاف إليها مبادئ أخرى.
- **ميلاد الحدث الإبداعي:** هو عبارة عن لحظة بداية تشكل القول الشعري عند الشاعر فيَرْتقي إلى وضع استثنائي يكون في مُستوى جودة الشعر وجماليته.
- **الضرورة الشعرية:** أو الرخصة الشعرية هي تُجوّز لغوي يلحق الشعر فيتعوّض الصحيح بالشاذ أو الضعيف.
- **النسق التركيبي:** هو ما يُعبِّر عنه الجرجاني بنظرية النظم حيث يُشكل علم النحو جُزءا مُهما منه، فيتحول إلى معاني النحو.
- **عُيوب المُوسيقى:** هي عُيوب تُؤثر على السليقة المُوسيقية فتجعل أذن المُستمع تَمُجُّ الشعر لأنه رديء التأليف المُوسيقي. وأشهر مواضع الانكسار المُوسيقى، الزحافات والعلل (رغم قبول مُعظمها) وبعض عُيوب القافية مثل الإصراف والإقواء... الخ.
- **السليقة:** هي نَجْر العرب الأول في الكلام وسمتهم وفطرتهم وطبعهم... الخ.
- **الاستعمال اللغوي غير المألوف:** هو جُزء كبير من الضرورة الشعرية التي تتبنى الشاذ.
- **منطق الشاعر:** هو عبارة عن ظروف ومُلابسات تحكم بناء القصيدة خُصوصا ما يتعلق بجانبها العروضي المُوسيقي الذي يُضيّق على حرية القول عند الشاعر.
- **التركيب الجيد والتركيب الرديء:** يجب أن يخضع الأول للقواعد النحوية حسب النحاة، وتشوب الثاني الضرائر الشعرية.
- **كسر الجانب النحوي:** هو خرق القاعدة النحوية بما يُؤثر في الإعراب.
- **الزيغ النحوي:** هو كسر نحوي مثل تصريف الممنوع من الصرف لضرورة شعرية.
- **قبح الزحاف:** هو استبدال الوزن الجيد بالوزن الناقص أو الرديء، مثل استبدال تفعيلة مستفعلن في البحر البسيط بتفعيلة متفعلن.
- **الشاهد والمثال:** الشاهد نص يُورد لإثبات الحُكم أو إبطاله، ويُشترط فيه أن يكون صحيحا قاطعا بعيدا من الاحتمال، وهو من القرآن الكريم أو الشعر أو النثر في النحو؛ أما المثال فهو نص يُورد لإيضاح الحُكم وإيصاله إلى الفهم ولو بقول مصنوع.

مدخل البحث

محاولة صيَاغة نموذج تواصلي لغوي وإبداعي نقدي لإسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم

> يجب أن تتبلور بعض المتطلبات المفروضة على التمثيلات، أهمها: «أن ترتبط - بصفة مباشرة- بدخل الكلام وخرجه».
>
> (النحو الوظيفي وبناء الحاسوب، عز الدين البوشيخي، مكناسة، مجلة جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عدد 4- 5، مكناس 1990 . 1991).

1- الفلسفة النحوية والنقدية في صياغة النموذج التواصلي اللغوي.

أ- الإطار المعرفي:

يرتبط البناء اللغوي التواصلي في النموذج بفلسفة معينة. ويفرق النموذج الذي بين أيدينا بين البناء العاملي (المنطقي المجرد) والاستعمال العاملي (المحكوم بضوابط متعددة أهمها الارتباط الجدلي بين السليقة والتعلم)؛ غير أن النموذج اللغوي الذي نروم بناءه يفرض التعامل مع البناء العاملي والاستعمال العاملي وكأن التحليل يتعلق بالجملة لا بالنص؛ لهذا فرضت فكرة المجال إعادة النظر في النظرية العاملية حتى لا تكون فقط طريقا أو نهجا لدراسة نحو الجملة: يجب استبدال هذا النحو بنحو آخر اعم واشمل هو نحو النص[1].

تقترح آراء الجرجاني حلا لهذا الإشكال؛ فقد كان الرجل يجهد نفسه في بناء معرفة منسجمة ومتنوعة. لم يكتف الجرجاني بعلوم البلاغة، بل تنقل أيضا بين علم النحو والنقد الأدبي.. هل انحصرت طموحاته في هذه العلوم دون غيرها؟ إن كل من درس الجرجاني يستلهم أسس معرفة قابلة للتشكل في نظرية متماسكة ومنسجمة: استنتج البلاغيون معرفة بلاغية تستجيب لطموحات قديمة ومعاصرة، واستنتج النحاة واللسانيون أفكارا جديدة ترتبط بالتركيب، واستنتج النقاد رؤى وتحاليل وقراءات سبقت عصرها، ثم استنتج المشتغلون بعلم العلامات أصول سيمياء وقصديات... إلخ.

عندما كان الجرجاني يتدبر التركيب النحوي للجملة، كان يفكر في الوقت ذاته في بناء نظرية النظم؛ وهكذا سيستلهم هذا البحث بدوره هذا التقارب الحاصل بين علم النحو من جهة والنقد من جهة ثانية، وسيحاول أن يصل به إلى أقصى حد ممكن باقتراح بناء نموذج لغوي تتكامل فيه إعرابات متعددة... ويهتم هذا التكامل بتحليل اللغة، حسب الشروط المتوفرة، تحليلا يعزز دور النظرية العاملية؛ إذن هذا التكامل الإعرابي لن يكون سوى محاولة لفهم النص عبر جمله المتعددة بطريقة صناعية (من زاوية علم النحو) وغير صناعية (من زاوية المجاز والقصديات).

سمعت نداء تمام حسان وهو يُعاتب أساتذة اللغة العربية الذين يَسِمُون النحو العربي بالضعف لأنه صناعة لا ترتبط بالمعنى، يقول: «وأنا أوافق موافقة تامة على كل هذا الذي يدور في أذهان الأساتذة الكرام وألاحظ أن هذه العبارات الصادقة كانت تدعو إلى الغوص في خضم هذه المشكلة بإيضاح الطريقة

---

[1] جاء في مرجع: عبد العزيز حمودة، الخروج من التيه، عالم المعرفة، عدد 298، نوفمبر 2003، ص. 302.: "والتساؤل والاحتجاج منطقيان تماما إذا كنا نعني بوجود النص الوجود المادي المحسوس للنص، أي ذلك الكيان المكون من كلمات أو وحدات لغوية صغرى داخل الأنساق من الجمل، ثم الفقرات، ثم الصفحات التي تمثل مساحة القصيدة أو الرواية. إذا كان هذا هو المقصود بوجود النص فتساؤلنا بالقطع بالغ السذاجة يستحق استهجان الجميع واحتجاجهم. [...]. الوجود الذي نقصده بالطبع هو سلطة النص القائمة على توصيل معنى ملزم إلى حد ما".

التي يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي "مضمون" والتي يمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر، ولكن لم يحاول واحد من الأساتذة أن يمزج أحد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب الفرعية التي في داخل الجمل»[1]. لقد لبيت نداء تمام حسان وطموحي كان كبيرا.. كنت أرغب في تجاوز العلاقة الضيقة بين علم النحو وعلم المعاني إلى علاقات أوسع: علوم البلاغة والتركيب والقصديات.

لا شك أن التوجه الذي يحاول هذا النموذج التواصلي، أن يبني به نفسه، بين المعرفة النحوية من جهة والمعرفة النقدية من جهة ثانية سيعيد إبراز المشكل من جديد من خلال التفكير في أسئلة من قبل:

كيف تصور التفكير النحوي مفهوم الأسبقية؟ كيف تصور كذلك مفهوم المجال؟ ثم، ما علاقة الابتداء بالمبتدإ؟. طُرِحتْ هذه الأسئلة لتوضيح الحيز المكاني الذي يشغله المجال في علم النحو: متى يبدأ هذا المجال؟ متى ينتهي؟ هل يتداخل مع مجالات أخرى؟ وأخيرا، ما الفرق بين المجال النحوي والمجال الإبداعي؟.

ب- الأسبقية:

يقول جلال الدين السيوطي: «قال الزجاجي في كتاب (إيضاح علل النحو) اعلم أن أسبق الأفعال في التقدم الفعل المستقبل، لأن الشيء لم يكن ثم كان، والعدم سابق، ثم يصير في الحال، ثم يصير ماضيا فيخبر عنه بالماضي، فأسبق الأفعال في الرتبة المستقبل، ثم فعل الحال، ثم فعل الماضي»[2].

استعمل الزجاجي معيار الزمن الوجودي للتمييز بين الأفعال المتصرفة، وهو معيار ندفعه لسببين مهمين:

1- يجب معالجة مسألة الأسبقية في الفعل كيف ما كان تصريفه، لأن ما يهم هو وضعه الاعتباري داخل الجملة أو التركيب..

2- ليست فكرة المجال واضحة ما دام أن التحليل انصب على الرأس الفعلي للجملة دون سواه (عدم تحليل تأثير الفعل في التركيب)؛ فنحن ننتظر من الزجاجي أن يتحدث عن الأسبقية والانتهاء التركيبيين، وهو أمر لم يقم به: أي، أن يوضح ارتباط الفعل بوضع بدئي، ثم نهائي في مجال عمله..

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء 2001، ص. 336.

(2) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، بيروت، لبنان 1984، ص. 59.

ويرجع مصدر هذا القصور إلى اهتمام الزجاجي بمقولة الفعل دون سواها في التركيب. يستدرج السيوطي القارئ إلى باب 'القول في الاسم والحرف أيهما أسبق في المرتبة والتقديم' ليقول: «قال البصريون والكوفيون: الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء، وذلك أن الأفعال أحداث الأسماء، يعنون بالأسماء أصحاب الأسماء، والاسم قبل الفعل، لأن الفعل منه، والفاعل سابق لفعله»[1]. فإذا ابتدأ القارئ تأمل قولة السيوطي بفهم معين، يجب أن ينهيها بفهم آخر؛ لهذا يسير السيوطي على نهج الزجاجي نفسه عندما تحدث عن المقولات لا التراكيب.. وينتصر هذا الاستشهاد لمقولة الاسم على حساب التركيب الفعلي حين قال: «والفاعل سابق لفعله»؛ وهكذا يستمر المعيار نفسه الذي حلل به الزجاجي مقولة الفعل (مع تغيير بسيط)، وهو معيار وجودي لا زمني في الاستشهاد الثاني. يُفهم من كلام السيوطي أن الفعل لا يحدث دون فاعل يوجد هذا الحدوث. «فنقول إن الضارب سابق لضربه الذي أوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك أن يكون المضروب أكبر سنا من الضارب، ونقول أيضا: إن النجار سابق للباب الذي نجره، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب [...]»[2].

يبدو أن نقاش مفهوم الأسبقية في النحو، لن يفيد في تحديد مفهوم المجال أو التعرف على خصائصه، ولن يفيد في التقدم بموضوع البحث خطوات، مما يدفع إلى استبداله بمفهوم الابتداء.

لم يكن الهدف أبدا هو الانتصار لمقولة الاسم أو الفعل، كما لم يكن مرتبطا بأسبقية تركيب على آخر (التركيب الاسمي أو التركيب الفعلي)، بل الهدف إيجاد آلية تقود إلى فهم المجال النحوي، ثم فهم علاقته بالمجال الإبداعي.

ج- الابتداء:

يتحدث سيبويه عن 'الابتداء' في مواضيع متعددة من 'الكتاب'.. وقد يلف هذا الحديث المتعدد عن الابتداء بعض غموض المفهوم؛ وبهذا سنعود إلى نقاش مقولتي الاسم والفعل المرتبطتين بالمجال العاملي إذا ما استثمرتا في التركيب:

يقول سيبويه محللا مقولة الاسم: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار على المبتدأ. الا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى الابتداء ما دام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت عبدُ اللهِ منطلقٌ

(1) المصدر نفسه، ص. 63.

(2) المصدر نفسه، ص. 64.

إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيتُ عبدَ اللهِ منطلقًا، أو قلت: كانَ عبدُ اللهِ منطلقـاً، أو مـررتُ بعبـدِ اللهِ منطلقًا، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»[1].

لقد أرغم هذا الاستشهاد سيبويه على مناقشة الأسبقية الوجودية لمقولـة الاسـم، ثـم قـدم أمثلـة متنوعة تكسر هذه الأسبقية.. ويفيد الاستشهاد في توضيح أن الحركة هي ناتج عمل عامل في معمولـه إذ لـو كانت تؤثر مستقلة في الكلمة لما أعربت إعرابين مختلفين. رُفعت كلمة 'عبد الله' في المثالين: عبدُ الله منطلـق / كان عبدُ الله منطلقا، مما يؤكد أن الرفع ليس مبررا في الابتداء وإلا اعتُبر الفاعل مبتدأ... إلخ.

يكون المبتدأ مرفوعا، ثم يدخل عليه ما يجعله مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا، وتكون النتيجة أن مـا كان سابقا في الوجود يُصبح متأخرا لأنه انتُزعت منه صفة عامل وألصقت به صفة معمول:

- السابق في الوجود: هو المبتدأ في جملة (عبدُ الله منطلق).
- المتأخر في الوجود: هو المبتدأ (عبدُ الله) في الجملة التي تصدرتها كان (كان عبدُ الله منطلقا).
- المتأخر في الوجود: هو المبتدأ (عبد الله) في الجملة التي تصدرتها إن (إن عبدَ الله منطلق).
- المتأخر في الوجود: هو المبتدأ (عبدُ الله) في الجملة الإضافية (قميص عبدِ الله المنطلق)...الخ.

ويقول سيبويه محللا هذه المرة مقولة الفعل: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتـداء فإنـه ينبغـي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنهـا ترتفـع بكينونتها في موضع الاسم»[2]. يدفع هذا الاستشهاد إلى إثارة وإتمام ما كان ناقصا في الاستشهاد السابق:

إذا كان المبتدأ مرفوعا، فما العامل في رفعه؟

يُجيب الاستشهاد الذي بين أيدينا صراحة أن الأسماء المبتـدأة ترتفـع بالابتـداء، ولا يـشمل هـذا الأمر الأفعال؛ وهكذا يتحدث سيبويه عن منطقة غامضة ومجهولة تتصدر المبتدأ: إن المبتدأ هـو أول الكـلام، لكن الابتداء منطقة توجد قبله وتؤثر فيه.. يَعْبر تأثير هذه المنطقة الغامضة المبتدأ ليـصل إلى الخـبر في بعـض الكتب النحوية التي تقول إن الخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ معا.

إن التركيب هو الذي يمنح الهوية الإعرابية للكلام، فلا مجال للحديث عن إعـراب كلمـة معزولـة عن سياقها فكان أول نقاش يتصدر كتب النحاة هو التمييز بين المقولة الاسمية والمقولـة الفعليـة، ثـم ظهـر مفهوم الاستغناء.

---

(1) الكتاب، سيبويه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثالثة، مطبعة المدني، الجزء الأول، القاهرة 1988، ص. ص. 23. 24.

(2) المصدر نفسه، الجزء الثالث، ص. 11.

يُعد الاستغناء انتصارا للتركيب الاسمي لأن الأسماء هي الأحق وهي الأولى: «الا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ اللهِ أخونا»[1]. ويكون الاستغناء أو عدمه من خصائص التراكيب حسب هويتها.

إن هذا الوضع سيقود إلى تقسيم الكلام العربي إلى قسمين كبيرين:

تراكيب اسمية وأخرى فعلية.. فقد ابتدأ سيبويه هذا التصنيف قائلا: «فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه. وهو قولك: عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهبُ عبدُ اللهِ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[2].

د- المجال العاملي:

يتحدد المجال العاملي في الجمل الاسمية بالاسم المبتدأ وقبله الابتداء (تلك المنطقة الغامضة: يُرفع المبتدأ بالابتداء، ويُرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ)، ثم المبني عليه.. ولم يحدد سيبويه 'المبني عليه' وإن كانت الأمثلة التي يوردها تدل على اسميته. إن ترك 'المبني عليه' عاما إشارة قوية إلى أنه قد يكون اسما وقد يكون فعلا؛ فلا فرق في الاسم المبتدأ والمبني عليه أن يكون واحدا من الجملتين:

1) زيدٌ قائمٌ.

2) زيدٌ يقومُ.

فإذا ارتبط الاستغناء أو عدمه بتمام الكلام، فلا بد من أن الكلام مرتب ترتيبا موضعيا معينا؛ وستكون الحصيلة أن المجال لا يتحدد إلا بربطه بالعمل الذي تؤطره مسألة الانتشار في الزمان والمكان، أو العلاقة الإسنادية البنائية.

أشرنا أعلاه في حالة المبتدأ أن الحركة الإعرابية هي ناتج فعل عامل في معموله. وإذا كان الأمر كذلك، ستكون رائزا مهما في توضيح الدخول في مجال عاملي معين ورفض مجال عاملي آخر: يعني، أنها تصلح لإبراز أن المجال العاملي قد انتهى ليبتدئ مجال آخر أو أن المجال العاملي مستمر لم ينقطع؛ وهذا ما وضحه سيبويه عندما كان يشرح المثالين:

3) إن تأتني آتك وإذن أكرمُك.

4) إن تأتني آتك وإذن أكرمَك.

- تدخل 'أكرمُكَ' المرفوعة في المثال (3) في المجال العاملي بواسطة العطف والمشاركة العاملية؛
- تقطع 'أكرمَكَ' المنصوبة في المثال (4) المجال العاملي لانتفاء هذه المشاركة.

---

(1) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 21.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 23.

يُفسر المثالان (1) و(2) العلاقة بين الابتداء والمبتدأ؛ غير أن المثال (2) يُظهر إشكالا آخر:

فإذا كان الابتداء في المثال (2) يعمل في المبتدإ، فإن الفعل في المثال نفسه يعمل في الفاعل؛ إذن هل ما كان معمولا يصح أن يكون عاملا؟ وإذا كان الأمر كذلك، كيف نفسر تداخل مجالين عاملين؟..

لقد انتبه سيبويه إلى هذا المشكل فقال: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء [...]» (مرت هذه القولة في فقرة «ج) الابتداء» في هذا المدخل). وتفصيل القول:

يبدو أن الابتداء (هذا الفراغ الغامض) في المثال (2) يسبق المبتدأ والفعل في الوقت نفسه.. لا يعمل الفعل في هذا المثال، لكنه قادر على إنتاج العلاقة البنائية.

إن الاسم الذي يبني عليه يكون فاعلا، وأنه إذا بني هو على اسم يكون خبرا؛ وهكذا يحتفظ الابتداء بالمجال العاملي نفسه سواء تضمن خبرا اسميا أو فعليا، ثم ينتهي عندما تنتهي حدوده ليفسح المجال أمام ابتداء آخر. «وعلامة ذلك ظهور علامة جديدة نتعرف عليها انطلاقا من علامة إعرابية جديدة كما هو الشأن في المثال (4)، أو ببعض "الوسائط" مثل الفاء والواو وأم وإذا وغيرها»[1].

كيف يتحقق المجال الإبداعي إذن؟

هذا ما ستجيب عنه الفقرة اللاحقة باقتضاب:

هـ- المجال الإبداعي:

تمنح الوسائط إمكان الحديث عن اللحمة التي يمكن أن تجمع جمل اللغة انطلاقا من فكرة المجال التي أثيرت أعلاه.. وسيكون طموح البحث هو الارتقاء بالتحليل من فهم الجمل إلى فهم النص، ولن تكون هذه الجمل المنعزلة سوى مجالات فرعية تتضامن بواسطة الوسائط لبلوغ النص في شموليته. إن ما يقترحه هذا البحث المتواضع هو آليات وتصورات تؤمّن عملية المرور من النحو الصناعي إلى الجانب غير الصناعي: بمعنى، الدمج بين مستويات ثلاثة هي المستوى النحوي والمستوى المعنوي والمستوى القصدي المقامي انطلاقا من اقتراح إعرابات متباينة ومنسجمة في الوقت ذاته. إذن لن يكون هناك مبرر للاستمرار في دراسة الجمل منعزلة، بل يجب دمجها في نسيج بهدف إنتاج المعنى؛ وبهذا ستظهر وظيفة الناقد الأساسية التي هي تأويل النصوص الإبداعية.

---

(1) للأمانة العلمية، استفدنا في هذا الطرح من أفكار محمد شكري العراقي الحسيني. ورغم أنه تحدث عن البعد العاملي للابتداء والبعد التكلمي، إلا أننا اكتفينا هنا بالبعد الأول. انظر: مفهوم الابتداء عند سيبويه، محمد شكري العراقي الحسيني، مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر 1992. والقولة مأخوذة من الصفحة 58.

إن المجال بصفة عامة هو هدف هذه الدراسة. وسيكون التعامل مع المجال النحوي أمرا حتميا في المرحلة الأولى (بناء الأنساق الجملية النحوية والمعنوية والقصدية المقامية[1])، ثم سيجيب الجرجاني في مرحلة ثانية عن جماع هذه الأنساق في النقد القديم.. فالجمل هي لحمة رئيسة لا ينفصل بعضها عن بعض في النص، ولا يمكن للمجال الإبداعي أن يتحقق إلا بواسطة هذه الإطلاقية: استعمال الروابط وتقوية دور الوسائط، وهو أمر كان الجرجاني يجهد نفسه لتحقيقه في نظرية النظم.

2- بنية صياغة النموذج التواصلي اللغوي.

أ- اشتغال التواصل:

نفترض أن النموذج اللغوي التواصلي الذي يقترحه البحث يبدأ بدخل (بداية) يتشكل من العلاقة الجدلية بين الصرف والمعجم، ويمر بمرحلة وسيطة تتضمن ثلاثة أنساق: النحوي التركيبي، والمعنوي، والقصدي المقامي، ثم ينتهي بمخرج (نهاية) يهدف إلى ثلاث مزايا لغوية، هي:

- تحقيق فصاحة التركيب.
- تحقيق بلاغة الإمتاع.
- تحقيق بلاغة الإقناع.

وتندرج هذه المزايا اللغوية ضمن تشييد صرح تواصل يحفظ للغة حقوقها النحوية والقصدية المقامية المشروطة بسلامة التراكيب، وحقوقها المعنوية المرتبطة بروح الإبداعية. تتوالى النظريات، ربما لتقترب من الحقيقة رغم أن التواصل لا يكون جاهزا، وإنما هو بناء. إن مسألة الاقتراب من الحقيقة، لا تُخضِع كل الظواهر لمبدإ الحتمية. فالحقيقة هي معنى، وهدف التواصل هو تحقيق بناء المعنى. ولا يكون المعنى عبارة عن معطى جاهز، بل يُستخرج من خلال شبكة.

عندما نتحدث عن التواصل، تُطرح المشاكل المرتبطة بالنماذج التواصلية: ما هو النموذج؟[2]. إن التواصل ظاهرة طبيعية فكر فيه اللسانيون ليتحدثوا عن التواصل اللغوي، وفكر فيه علماء النفس ليتحدثوا عن التواصل النفسي... إلخ؛ إذن كل فئة نقدية تدخل من باب معين لتدرس وتقترح النماذج. وتأخذ هذه النماذج على عاتقها مهمة بناء المعنى.

---

(1) نستبعد أن يرث النقاد النموذج اللغوي بسلبياته كاملة، وأبرزها الانشغال الكامل بالكيف دون المعنى.

(2) عرف نموذج جاكبسون شهرة كبيرة لأنه ركز على النص فمنحنا: مبحث الشعرية. وبعد ذلك، أصبح الكل يتحدث عن الشعرية التي ازدهرت من خلال هذا النموذج. استلهم جاكبسون نموذجه من نظرية التواصل ليركز على الوظيفة الشعرية والوظيفة الميتالغوية.

كيف يُبنى المعنى في أثناء التواصل؟ كيف تنتج الدلالة في نموذج معين؟ هل الدلالة بناء يتركب؟ هل الدلالة بناء ينضاف إلى النموذج؟ لا يكون المعنى عبر وحدات، وإنما عبر مؤشرات مما يقود إلى تقييده؛ فنحن لا نملك فرصة للتأويل الحر ما دام أنه محكوم بقواعد وشفرات معينة، وهذا ما سماه إيكو بحدود التأويل[1]: عندما يكون الفرد أمام قصيدة – مثلا – يجب أن يكون قد استنبط سلفا مجموعة من الشفرات التي تؤهله لمواجهة هذه القصيدة؛ وبهذا تكون المرجعية ذات دور أساس في معرفة الشيء، بل تقود إلى اختلاف التأويلات.

لقد ارتبط استخراج المعنى بثلاثة مستويات، هي في الحقيقة أنساق متكاملة: النسق النحوي والنسق المعنوي والنسق القصدي (أنظر (الجدولين) الخطاطتين المقترحتين في هذا المدخل). انتشرت فكرة الأنساق والمستويات في النماذج التواصلية حتى تكون الدراسات علمية ودقيقة، وبدأ الحديث عن التفاعل بينها (الأنساق).. ورغم أن فكرة الأنساق والمستويات لا زالت غامضة منذ آراء اللساني "سوسور" فإن طموح بلوغ نموذج علمي عرف نجاحا في ميادين علمية، وفشلا نسبيا في مجالات أخرى مثل اللغويات[2]؛ غير أن الأنساق الثلاثة المذكورة ستمنحنا الحدود الدنيا لمباشرة التأويل أو النقد في الإطار المعقول. وليس التواصل سوى إظهار المتكلم أشياء معينة وإضمار أشياء أخرى حتى يترك للمرسل إليه هامش التأويل أو الإضافة... إلخ.

ب- النموذج الآلي للتواصل:

إذا انطلقنا من فرضية أن اللغة نسق محدود، فإن الفكر عكس هذا الأمر.. ويترتب عن هذه المسألة نتائج نظرية وتجريبية خطيرة. ولا نسعى من خلال إثارة هذا الجانب إلى استعادة الإشكال التقليدي: هل الأسبقية للغة؟ هل الأسبقية للفكر؟، بقدر ما نهدف إلى إثبات ملاحظة أن الطفل يحقق التواصل قبل أن يتحقق التعلم اللغوي لديه؛ وهكذا يمكن أن نتحدث عن الأنساق الصورية للغة في جانبها النظري مع إمكان إخضاعها للحاسوب، وعن البنية التصورية للفكر في جانبها التجريبي انطلاقا من استفادة الأشياء الداخلية من المعلومات الخارجية:

---

(1) انظر:
Les limites de l'interprétation, U. Eco, traduit par; M. Bouzaher, ed. Grasset, Paris 1992.

(2) نشير هنا إلى النجاح الذي حققه "شانون": ولد نموذجه معرفيا في مرحلة ازدهر فيها المنطق الرياضي مما جعله يكتسي الوضوح والعلمية. كانت عمليات النقل بين المتكلم والمستمع عنده تتم في إطار التدقيق الذي منح النموذج صفة كونه تلغرافيا. ثم تطورت الشفرات العلمية التي بدأت ترفض التشويش خصوصا عند اختراع الكود 01 الذي ركز أكثر على خاصية الوضوح: يكون الشيء إما أبيض أو أسود ولا يوجد بينهما لون آخر. إذن، مرحلة شانون هي مرحلة تؤمن بقدرة الفرد على امتلاك المعرفة دون تشوش.

1- الأنساق الصورية: يحقق النموذج الكفاية اللغوية إذا أمّن عمليات فهم اللغة وإنتاجها واستعمالها بتوفير ثلاث دعامات: نحوية تركيبية ومعنوية دلالية وقصدية تواصلية؛ فإذا منح النموذج هذه المستويات أو الدعامات في قدرتها على تناول اللغة، فلا بد له من توضيح اشتغال هذه المستويات وإلا انتزع منه صفة النموذج.

يمكن إرجاع جميع تراكيب اللغة العربية إلى بنى منطقية تختزلها مقولات توضح تجاور مكونات التركيب. إن مثالا تركيبيا، نحو: "ضرب زيد عمراً"، سيقود إلى بنية منطقية، هي: (ف. س. س1). وكلما تغير التركيب، تغيرت البنية المنطقية، نحو: البناء للمجهول: "ضُرب عمروٌ" الذي يقابله (ف. س1). ونشرح هذا التغير أن موقع الفاعل (س) تم إلغاؤه في البناء للمجهول ليعوض بالمفعول به الذي سيصبح نائب الفاعل (س1). دفعت هذه التأملات إلى استحداث ما يسمى بالبناء العاملي (المنطقي المجرد)، ثم الاستعمال العاملي (الذي يخضع لتحقق التراكيب وتمييز صحيحها من لاحنها بواسطة السليقة والتعلم ... إلخ)[1].

ويمكن تعميم هذا الإجراء ليشمل الإعراب المعنوي[2] لإظهار كيف أن الجمل البلاغية تملك بنى منطقية ننتقل فيها من المقولات النحوية إلى المقولات البلاغية.

تملك جملة "رأيتُ أسداً" الاستعارية بنية منطقية نحوية هي: (ف. س (ضمير متصل). س1)، وبنية منطقية بلاغية هي: (ف. س (ضمير متصل). س1.ح. س2) التي تترجم بلاغيا ب: [ف س [س1 مشبه ϕ][ح: أداة ϕ][س2 مشبه به]. وتُقرأ هذه الترجمة البلاغية كما يلي: ينتمي هذا التركيب البلاغي إلى مجال التشبيه في الأصل، لأنه يمكن استعادة البنية المنطقية البلاغية التي توضح ظهور (س1 ثم ح) رغم غيابهما في مثال: "رأيت أسداً"، حسب قراءة البنية النحوية المنطقية: هما المشبه والأداة. ويُظهر الترجمة البلاغية هذا الغياب باستعمال الرمز ϕ إلى جانب (س1 وح). وسيكون مفيدا عدم الاقتصار فقط على مفهومي: البناء العاملي والاستعمال العاملي، حيث يمكن نقل هذه المعادلة إلى: البناء البلاغي والاستعمال البلاغي.

إن مثل هذه الإجراءات إذا ما أضيفتْ إليها عمليات الإشباع مثل تمتيع جميع المقولات بهوياتها النحوية أو البلاغية، ثم استعمال الترميز والأرقام والخطاطات ...إلخ، من شأنه أن يقود إلى منطق الصورنة للتراكيب النحوية حتى وإن تعلق الأمر بوضعها في أجوائها التقليدية (أجواء النظرية العاملية).

---

(1) انظر السياق النظري للبناء العاملي والاستعمال العاملي في البحث في الفصل الأول من الباب الأول.

(2) انظر الباب الثالث.

2- البنية التصورية: تتمظهر البنية التصورية للفكر في جانبها التجريبي في كونه شاملا ضمن النسق التواصلي، ويتم التمسك بالبنية التصورية لتحقيق الفهم التام للنصوص من خلال جمل اللغة؛ وتجدر الإشارة إلى أن البنية التصورية تنقسم إلى قسمين: قسم يرتبط بالنسق القصدي المقامي الذي يرتبط بالتركيب في علاقته بالنسق النحوي والنسق المعنوي، ثم قسم آخر يرتبط ببنية النص ككل من خلال عمل الناقد؛ وهكذا تتجلى عبقرية الجرجاني عندما استطاع التنقل بيسر من النحو إلى البلاغة إلى المقاصد والمقامات إلى النقد (سيوضح البحث بعض هذه الأمور في الباب الثالث والرابع، وكذا في هذا المدخل).

3- القضايا الميتودولوجية والإبستمولوجية في صياغة النموذج التواصلي اللغوي.

أ- النسق النحوي النظري العربي:

تأتي خصوصية التصورات اللغوية العربية من كونها تحدثتْ بدقة عن أشياء لم يفكر فيها الغرب في تلك الفترة؛ ورغم ذلك، تبقى هذه التصورات عبارة عن ملاحظات قابلة للصياغة في صرح نظري يمتد أوله إلى آخره. ولا يعني هذا الأمر تجريد النحو العربي من التنظير، فقد قادت تحليلات بعض الدارسين المحدثين إلى التمييز بين النظرية العاملية عند سيبويه، والنظرية المنطقية المعنوية عند ابن السراج.

تنبه الباحث محمد شعيرات إلى ما نذهب إليه في هذا التحليل: أي، ضرورة وصل نحو الجملة بنحو النص مما يؤدي إلى افتراض أن الحدود بين مختلف المعارف القديمة واهية. إن النسق لم يكن معطى جاهزا أبدا عند العلماء القدماء بل هو بناء يجب استخراجه من هذا العلم وذاك. يقول محمد شعيرات: «وملخص القول [...] إن ما خفي على النحويين لاعتبارات صورية إما منطقية وإما نحوية، لم يخف على المهتمين بعلم المعاني مثل الجرجاني والسكاكي لاهتمامهم بالسياق، وتجاوزهم لحدود الجملة، ومحاولتهم تأسيس نحو يعتمد على النصوص وأحوال الخطاب. ويجدر التذكير هنا، بأن سيبويه لم يقع في ما وقع فيه المبرد وابن السراج، وذلك بفضل نظرية البناء التي تفرق بين ما هو مبني على الاسم وما هو مبني على الفعل»[1].

ويظهر ذكاء النحاة العرب في تحليل سلوك اللغة العربية المتنوع في استحداث مصطلحات قابلة للتطوير مثل: البناء / الإسناد / الاستغناء / الابتداء / الأسبقية / العامل... إلخ. ونقترح مثال الابتداء الذي تحدث البحث عنه سابقا كي نظهر هذا الذكاء: فإذا ما تحول المثال السابق (1) [زيدٌ قائمٌ] إلى جملة أخرى (مثال آخر) تملك مصدريا، مثل:

---

(1) مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي، محمد شعيرات، مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر 1992، ص. 31.

5) إنّ زيدًا قائمٌ.

تذهب الاعتبارات الصورية التركيبية إلى اعتبار 'إنّ' تدخل على الجملة الابتدائية فتحدث فيها تغييرات إعرابية؛ لكن تأملات النحاة في بعض الأحيان تتجاوز هذا الإشكال الصوري عندما اعتبرت 'إنّ' لا تغير معنى الجملة بل تضفي عليها ميزة توكيدية. ستدفع هذه الملاحظة التداولية والتكلمية إلى اعتبار اسم إن مرفوعا بالابتداء؛ إذن سيوافق هذا الطرح، إذا ما أخذ بعين الاعتبار، مفهوم العمل من زاوية الابتداء خصوصا وأن الاستفهام الذي يتصدر الجمل الابتدائية ليس حاجزا بين الابتداء - الذي شُرح سابقا - وبين ما يعمل فيه؛ لهذا يتساوى إعراب 'زيدٌ' في المثالين:

6) أزيدٌ أخوهُ مريضٌ ؟.

7) زيدٌ هل مرضَ أخوهُ ؟.

وإذا انبسطتْ أدلة حديثة تبرهن على أهمية النحو في التفكير اللساني الحديث سيُلاحظ أن المصطلحات تنقسم إلى قسمين في أثناء دراسة الجهاز المفهومي الاصطلاحي لأي نص لساني حديث:

- مصطلحات مشتركة: هي مصطلحات عامة يتقاسمها علم النحو واللسانيات، لكنها مستمدة من أصولها النحوية، نحو مصطلحات: المطاوعة، الفاعل، المدخل، الاستغناء، الإضافة، المجهول... إلخ.
- مصطلحات خاصة: هي مصطلحات تحقق وجودها في إطار تصور نظري خاص، وهي فئة المصطلحات التي اقترحتها التوزيعية أو التوليدية أو الوظيفية... «وقد أصبحت هذه المساهمة ممكنة التحقق بعد أن انتهت عهود العداوة بين البحث اللغوي التقليدي والبحث اللساني الحديث أو بعد أن هدأت على الأقل نرى اليوم اللسانيات الحديثة تستفيد من مصطلحات[1] الأنحاء التقليدية، فتبقيه على شكله الأصلي أو تكيفه»[2]. ولحسن الحظ أن أصبحت مصطلحات علم النحو حسب التقسيم الثنائي المقترح ملكا مشتركا بين النحو واللسانيات.

ب- الجمل النظرية في بناء النموذج:

ستحاول هذه الفقرة الكشف عن بعض الافتراضات والاختيارات العلمية للبحث حتى يتوضح المقصود من النموذج الذي يُعرض أمامنا. يتبنى البحث هذا الرأي الذي يقول: «نحن نبحث في هذا التراث اللغوي العربي عن نحو عربي أصيل واسع المجال قادر على مدّنا بأدوات واصفة ومفسرة تساعدنا على

---

(1) يمكن تصحيح الكلمة، حتى يستقيم التركيب، باستعمال كلمة أخرى مفردة هي: مصطلح، لأن صاحب القولة استعمل لفظة تبقيه للدلالة على المفرد. (نبهنا إلى ذلك لاحترام ما ورد في القولة).

(2) مساهمة النحو العربي في وضع المصطلح اللساني، عبد العزيز العماري، سلسلة الندوات 10، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس 1997، ص. 149.

اكتشاف نويات[1] لسانية عربية قابلة لأن تتطور لتفرز لسانيات عربية أصيلة»[2]. إنه طموح شرعي يُجهد نفسه في بناء نموذج لم يتم الكشف من قبل عن جوانبه العلمية في دراسات متعددة رغم خطورة الفشل الذي قد يعتريه متجسدا (الفشل) في السؤال: هل لا تزال في هذا التفكير النحوي بقية تمدنا بالجديد؟.

تحاول مقالات المحدثين تجاوز القديم في المنهج والتناول والنتائج؛ وهكذا تنكشف حقيقة علمية فريدة مفادها أن إظهار جدة البحث اللساني الحديث لا يمكن أن تتحقق في غالب الأحيان إلا بإظهار قصر نظر البحث النحوي مما يُعيد دائما إلى الوجود ثنائية: نحو / لسانيات: لقد شكل علم النحو موضوعا رئيسا في قلب اللسانيات الحديثة (يتعلق الأمر بالخصوص باللسانيات العربية الحديثة).

إن طرافة علم النحو مستمدة دائما من إمكان اقتراح أرضية لنقاش وفهم سلوك اللغة المتنوع، وتكون النتيجة أن سيبويه وابن السراج وابن جني وغيرهم يتألقون في كتب المحدثين. «إن النحو الذي نبحث عنه تتداخل فيه كل مستويات التحليل اللساني: التركيب والصرف والصواتة والدلالة والمعجم. ولا مبالغة ولا إسقاط، إذن إذا قلنا إن النحو العربي القديم الذي نبحث عنه، يتضمن ما سيسميه النحو التوليدي، بعد مرور قرون على وجود هذا التراث اللغوي العربي، بمكونات النحو الأساسية: المكون التركيبي والمكون الدلالي والمكون الصواتي والمكون المعجمي وغير ذلك من المكونات. لكن لا ينبغي أن يفهم من هذه الإشارة أن النحو العربي القديم نحو توليدي»[3].

اعتمد هذا البحث على بناء نموذج لغوي تواصلي يجمع علم النحو بالنقد القديم، مستلهما الأسس الميتودولوجية والإبستيمولوجية الغربية[4] في بناء النظريات حيث تتجلى في ما يلي:

- الجمل النظرية الكبرى: استنفد البحث القراءة الأفقية والعمودية لمضمون هذا النموذج الذي قاد إلى جملتين نظريتين. ويتكون منطوق الجملة النظرية الأولى من هذا التصريح: «النحو هو علم نفهم به سلوك اللغة العربية بطريقة صناعية وغير صناعية». وأدلة هذه الجملة النظرية الكبرى ما توزع في كتب النحاة التي اعتبرت النحو إعرابا أو قانونا يتوصل به إلى كلام العرب أو مجاري أواخر الكلم أو

---

(1) هكذا وردت في القولة.

(2) النحو العربي القديم: مشروع قراءة جديدة، عبد العزيز العماري، مجلة، مكناسة، العدد 15، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس 2005، ص. 64.

(3) المرجع نفسه، ص. 64 .

(4) قسم المرجع الذي سنحيل عليه الآن إلى أقسام، ولقد اعتمدت على ما ورد في مقالات القسم الأول بطريقة مبسطة في فهم بناء النظريات العلمي. والمرجع هو:

Théorie de la littérature, collectif, collection connaissance des langues. Sous la direction de Henrie Hierche. Publié avec le concours du centre national de lettres: Picard, Paris 1981.

معاني ناتجة عن تغير أواخر الكلم أو إبانة... إلخ. فإذا كانت نظرية الإعراب هي بؤرة كل هذه العناصر، فلا بد من إضافة الجانب غير الصناعي البلاغي والقصدي المقامي.

ويتكون منطوق الجملة النظرية الثانية من تصريح ثان، هو: «يستند النحو الصناعي أو النحو غير الصناعي إلى أسس نظرية وعلمية»؛ إذن لا يجب قطع فهم سلوك اللغة عن جانبها النظري والعلمي.

- الجمل النظرية الفرعية:

- في النحو الصناعي: تندرج تحت الجملة النظرية الكبرى الأولى جمل نظرية فرعية تتوزع إلى جملتين نظريتين فرعيتين وما ينجم عنهما من استنتاج. فالأولى، هي: «ينبني النحو الصناعي على أسس الإعراب في النسق اللغوي.»، ويستتبع هذا الكلام ظهور جملة نظرية فرعية ثانية، هي: «يستهدف النحو الصناعي الألفاظ لاستعمال الإعراب». ولا يمكن للإعراب أن يحدث دون تركيب يُسنده النسق ويقويه، وستكون النتيجة هي الجملة النظرية الفرعية الثالثة: «إذن، يدرس النحو الصناعي البناءات اللفظية للجمل».
- في النحو غير الصناعي: يمكن الاستفادة من المنطق نفسه الذي استُعمل في الجمل النظرية الفرعية للنحو الصناعي، فنقول: تندرج تحت الجملة النظرية الكبرى الأولى جمل نظرية فرعية تتوزع إلى جملتين فرعيتين وما ينجم عنهما من استنتاج. فالأولى، هي: «ينبني النحو غير الصناعي على الإعراب المجازي والتأويلي المقامي». فإذا كان هذا النوع من الإعراب لا يستهدف الألفاظ لاستعمال الإعراب الصناعي، فإنه «يستهدف تشكيل المعاني والمقاصد»، وهي جملة نظرية فرعية ثانية، وتكون النتيجة هي الجملة الفرعية الثالثة: «يدرس النحو غير الصناعي معاني ومقاصد البناءات اللفظية للجمل».
- في النحو الصناعي والنحو غير الصناعي: تتضمن الجملة النظرية الكبرى الثانية بدورها جملا نظرية فرعية صناعية وغير صناعية. ويمكن اختزال الجمل الفرعية للنسق الصناعي في التصريح التالي: «يُدرس النسق التركيبي انطلاقا من مجهودات الأفراد ومن التراكمات المعرفية في الزمن»؛ وهذا ما سيدفع إلى مراكمة عدة آراء في النحو بطريقة تهدف إلى خدمة التصور العام للبحث، كما تهدف إلى الكشف عن بعض الجوانب النظرية والعلمية. ويمكن اختزال الجمل الفرعية للنسق غير الصناعي، في تصريح آخر، هو: «يُدرس النسق المعنوي المقامي انطلاقا من التصورات البلاغية الناضجة في حقل النقد القديم».

ستقود هذه الجمل النظرية الكبرى والفرعية إلى محاولة الهروب من نحو الجملة المحكوم بالإعراب إلى نحو النص المحكوم بتقوية الوسائط وتعدد القراءات والتأويلات، وليس النص سوى بؤرة تلتقي فيه

الجمل النمطية والتامة والعادية بالجمل الإبداعية وذات الاستعمال الخصوصي. ولا يمكن للنص بجمله المتنوعة أن يستنشق الحياة دون قارئ يقوم بتحيينه. وبما أن البحث يتحدث عن معرفة نقدية قديمة تؤمن الإعرابات المختلفة، فإن القارئ الذي سيقع عليه الاختيار هو قارئ واقعي محترف قد يكون الجرجاني نفسه، وستسند إليه مهمتين رئيستين:

- إنتاج المعنى السياقي الداخلي للنص بتحريك الأنساق الثلاثة المذكورة.
- إنتاج المعنى السياقي الخارجي للنص باختبار الموسوعة النقدية للقارئ.

ج- بناء النموذج:

تحدث عز الدين البوشيخي عن أفكار تعرض لها البحث، وهي أفكار تروم وضع النحو العربي في سياقه الإيجابي؛ فتحدث عما يستنبطه العربي من قواعد تحت مسميات متعددة: طبعه أو طباعه أو نجره أو سليقته أو حسه أو نفسه أو خاطره أو بصيرته أو فكره... إلخ. يقول: «إن هذه الأفكار التي لا يعسر على أي متأمل استخلاصها تتصل إيما اتصال بما يعرف الآن بقيد الواقعية النفسية (Psychological Reality)، وبافتراض القدرة (hypothesis Competence). وكان بالإمكان - انطلاقا من هذا الفهم - أن يدقق البحث في موضوع النحو العربي القديم (أهو اللغة - كما يزعم - في استقلال عن متكلميها أم اللغة في اتصال بمتكلميها؟) وفي القيود التي يكون وضعها النحاة العرب على أوصافهم اللغوية، والنظر في مدى الإفادة من ذلك في بناء وتطوير الأنحاء المعاصرة»[1].

تفرض إعادة قراءة التراث النحوي العربي إشكالات متباينة، نحصي منها ما جاء في الاستشهاد أعلاه: هل النحو العربي هو نحو للتركيب؟ هل هو نحو للمقام والتداول؟ وكلما تجاوزت الدراسة هذا الإشكال الثنائي، يظهر إشكال آخر: هل يمكن تطوير النحو العربي ليرقى إلى مستوى صياغة النموذج أو على الأقل الاقتراب منه[2]؟ يقول عز الدين البوشيخي في مقال آخر: «إن مفهوم النموذج النحوي لا ينطبق على نحو من الأنحاء إلا إذا توافرت فيه مجموعة من الشروط، نذكر بعضها:

أ- أن يقوم على فكرة المحاكاة.

ب- أن يصاغ صياغة صورية.

---

(1) عن الوصل والفصل بين النحو العربي القديم والنماذج النحوية المعاصرة، عز الدين البوشيخي، سلسلة الندوات 10، جامعة المولى إسماعيل، مكناس 1997، مرجع مذكور، ص. 22.

(2) جاء في:

J.Dubois et autres: Dictionnaire de linguistique, librairie Larousse, 1973, p. 318

«نسمي نموذجا بنية منطقية أو رياضية تستعمل لرصد مجموعة من العمليات التي تملك فيما بينها علائق معينة.».

ج- أن يرتبط بإطار نظري، وأن يعكس جوهر ما يريد فيه من افتراضات.

د- أن تندرج النظرية اللسانية التي ينتمي إليها في إطار برنامج علمي واضح»[1].

لا شك أن هذا البحث سيستجيب لبعض هذه الشروط وإن كان مفهوم النموذج يختلف من منظر إلى آخر تبعا لتمايز نقاشات الميتودولوجيين والإبستيمولوجيين الغربيين[2]؛ ورغم ذلك، سيبقى هذا العمل عبارة عن ورقة تعي حدود إمكاناتها، وتفتح باب النقاش في قضية جوهرية: هل مفهوم النموذج يبقى حكرا على النظريات الحديثة؟ ألا يمكن إعادة صياغة النحو العربي القديم في نموذج يُلبي طموح منتج هذه اللغة ومستعملها مع الحفاظ على أجوائه العاملية القديمة؟. إن بناء النماذج شاق لأنه يضع نصب أعينه كل التوقعات التي لا يمكن حصرها في لائحة نهائية فيصعب علاج إشكالاتها.

وعموما، نستطيع القول إن هذا الاجتهاد يبلور بعض المتطلبات المفروضة على التمثيلات، أهمها: «أن ترتبط – بصفة مباشرة- بدخل الكلام وخرجه»[3]. ونقترح عليك أيها القارئ المحترم النموذج التالي:

---

(1) مفهوم النموذج اللساني وشروط بنائه، عز الدين البوشيخي، سلسلة الندوات 4، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1992، ص. 96.

(2) من مثل ما جاء في:

Robert de Beangrade , 2005, Linguistic theory and meta-theory for science of texts, draft.

سمات تصميم النموذج:

- يُفضل تصميمٌ نظري إذا استطاع استيعاب مجالات استكشافية أكثر مقارنة بتصميم نظري منافس.
- يفضل تصميمٌ نظري إذا صاغ مجموعة من التماثلات بين ميادين متعددة تبدو للوهلة الأولى متباينة.
- يفضل تصميمٌ نظري إذا استلزم بناؤه مفاهيم نظرية أقل.
- يفضل تصميمٌ نظري إذا مكن من إنجاز تقدم انطلاقا من وصف الأنساق والأنظمة مرورا بتفسير السيرورات والإجراءات وصولا إلى تقسيمها.
- يفضل تصميمٌ نظري إذا كان تقسيمه وحوسبته أسرع وأكفى مقارنة بتصميم آخر.
- ينبغي أن يمكن التصميم النظري من إجراء مقايسة بين عناصره وعناصر تصاميم أخرى بديلة.
- يجب أن يمتلك التصميم النظري تطبيقات تجريبية ذات قيمة نوعية وليس فقط عملية.

(3) النحو الوظيفي وبناء الحاسوب، عز الدين البوشيخي، مكناسة، مجلة جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، عدد 4- 5، مكناس 1990. 1991، ص. 135.

<table>
<tr><td>* الصرف:
- بناء الكلمات.
- أصوات الكلمات.
- الإعراب الصرفي.</td><td>* المعجم:
- الرصيد اللغوي.</td></tr>
<tr><td colspan="2">دخل:</td></tr>
<tr><td>التركيب:</td><td>* النسق النحوي:
- التراكمات النظرية والمعرفية والنحوية.
- المصطلحات والمفاهيم ووجهات النظر.
* الإعراب التركيبي:
- إعراب نحوي لفظي.
- إعراب تقديري.
- إعراب محلي عادي.
- إعراب محلي تقديري.
- إعراب التقدير.</td></tr>
<tr><td>المعنى:</td><td>* النسق المعنوي:
- التراكمات النظرية والمعرفية البلاغية والنقدية.
- المصطلحات والمفاهيم ووجهات النظر.
* الإعراب المجازي:</td></tr>
<tr><td>المقام والقصد:</td><td>* النسق القصدي:
- الجانب النظري والمعرفي للتداول.
- المصطلحات والمفاهيم والتأويلات.
* الإعراب التداولي (القصدي):</td></tr>
<tr><td colspan="2">خرج:
تتحقق فيه:</td></tr>
<tr><td colspan="2">+ فصاحة التركيب وفصاحة النص: الوظيفة النحوية والبلاغية.
+ بلاغة الإمتاع: الوظيفة الجمالية.
+ بلاغة الإقناع: الوظيفة الإيصالية/ التواصلية.</td></tr>
</table>

ويفرض هذا النموذج المعرفي نموذجا آخر شبه آلي، هو:

الصرف: الإعراب الصرفي.		
المعجم: الانتقاء المعجمي.		
دخل:		
حدس المتكلم في بناء التراكيب:		
الإعراب الصناعي:	النسق النحوي التركيبي.	تنظيم العبارات في تراكيب ممكنة.
إعراب غير صناعي:	النسق المعنوي.	منح التراكيب معاني محتملة.
	النسق القصدي والمقامي.	افتراض مقامات متنوعة.
خرج:		
+ فصاحة التركيب. + بلاغة الإمتاع. + بلاغة الإقناع.		

توجد استعمالات (الجدولين) الخطاطتين (بالإعرابات المتكاملة داخلها) في ثنايا البحث، وسنشير إلى مرحلة الخرج:

إذا اعتبرنا الجرجاني يمثل مرحلة النضج البلاغي والنقدي، فإن هذا التمثيل من شأنه أن يمنح أهمية قصوى للنقد القديم بصفة عامة: يعتبر قلب هذا النموذج (النسق النحوي التركيبي والنسق المعنوي والنسق القصدي المقامي) جوهر ما أثاره الجرجاني في كتبه عندما تحدث عن النحو والبيان والمعاني والمقاصد، وتقود هذه الأنساق الثلاثة إلى خرج يتضمن:

أ- فصاحة التركيب.

ب- بلاغة الإمتاع.

ج- بلاغة الإقناع.

ويمكن النظر إلى مواصفات هذا النموذج من زاوية أنه يتضمن أمورا: أولها، أن هذا النموذج يستطيع مناقشة الجمل النمطية والأخرى الخصوصية؛ ثانيها، أنه يستند الى ثقافة نحوية تقوي دعائمه؛ ثالثها،

أنه يعتمد مفهوم التركيب المترابط؛ رابعها، أنه يعطي الأولوية للمعاني التي ترتسم في الضمير قبل ترتيبها في تراكيب[1].

وفي موضوع حدس المتكلم في بناء التراكيب: يمكن الاقتراب من هذا الحدس من خلال ما ورد في الأمر الرابع الذي يُعطي الأولوية للمعاني ويعتبر الألفاظ خدما لها. فإذا تأمل القارئ النموذج شبه الآلي، الذي تقدمتْ خطاطته، سيُلاحظ أن هذا الحدس لا يوجد من عدم لأنه يستفيد من القواعد الصرفية والرصيد المعجمي الناتجين عن السليقة والتعلم بالخصوص؛ غير أن حدس المتكلم يُظهر أن المعنى كوني يخترق جميع اللغات، لكن بناءه وتشكله يختلف من البناءات اللفظية للغة معينة إلى بناءات لفظية أخرى في لغة مغايرة؛ إذن يوجد الصرف باعتباره آلية تسهم في إنتاج الألفاظ، ويوجد المعجم باعتباره رصيد الإضافات اللغوية المستمرة؛ إلا أن المتكلم ينتج المعاني ويرتب الألفاظ وفق إعلان وجودها. ولا يعني الترتيب التتابعي للألفاظ إمكان المتكلم القيام بعملية حسابية تزاوج بين اللفظ والمعنى وإلا لما وُجدت في اللغة العربية ظواهر الإيجاز وأخرى للإطناب. وستكون النتيجة أن النص الذي سنستشهد به يدفع إلى فهم ترتيب المعاني ثم ترتيب الألفاظ فهما نوعيا لا كميا. يقول الجرجاني: «هذا، وأمر "النظم/ في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب المعاني أولا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب = في غاية القوة والظهور، ثم ترى الذين لهجوا بأمر "اللفظ" قد أبوا إلا أن يجعلوا "النظم" في الألفاظ. ترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك، ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه، نسي حال نفسه، واعتبر حال من يسمع منه. وسبب

---

(1) يمكن أن يذهب هذا النموذج بعيدا، فيتعمق في الحديث عن البنية السطحية والبنية التحتية حين يتعلق الأمر مثلا بظاهرة الإضافة والحذف والتقديم. إن تجريد أمثلة الإضافة بعد استقراء معظم وروداتها، يقود إلى هذه الحقيقة: تملك بنيات الإضافة بنيتين تحتيتين:

- الأولى إجبارية لأنها تفترض حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه.
- الثانية مجازية وهي بنية تنقسم إلى قسمين:

أ- بسيطة، مثل: (رب القلم) كناية عن النبوغ الفكري.

ب- مركبة، مثل: (اسأل أهل القرية) التي استعادت المحذوف أهل.

ولا يريد البحث أن يستعمل البنية التحتية والسطحية، بل اكتفى في بعض الأحيان باستعمال التركيب للدلالة على السطح، والصيغة للدلالة على التحت: (التركيب مثل: زيدا رأيته، وصيغة التركيب لهذه الجملة: رأيت زيدا رأيته).

ذلك قصر الهمة، وضعف العناية، وترك النظر، والأنس بالتقليد. وما يغني وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها، وإن الصبح ليملأ الأفق، ثم لا يراه النائم ومن قد أطبق جفنه؟»[1].

د- آليات المراقبة:

إذا كان المثال اللغوي اللاحن الذي يمر عبر أنواع الإعراب التي اقترحها البحث قابلا لتجويزه، فهذا يعني أن الخلل المعين يعتري النموذج الذي بنيناه. وتتعدد الأخطاء في التراكيب المرتبطة بالنحو، وتتجاوز ذلك إلى البلاغة. «وشبيه به قول الفرزدق:

يَمشونَ في حلقِ الحديدِ كمَا مشتْ ... جربُ الجمالِ بهَا الكَحيلِ المشعل

فقد شبه الرجال في دروع الزرد بالجمال الجرب، وذلك من البعد بمكان لأنه إن أراد السواد فلا مقاربة بينهما فيه، فإن لون حديد الدروع أبيض، وإن أراد شيئا آخر فليس بواضح مع ما فيه من السخف، ونحوه قول المتنبي:

وجرَى علىَ الورقِ النجيعُ القاني ... فكأنهُ النارنج في الأغصَان

إذ لا مشاكلة بين لون الدم ولون النارنج»[2]. فإذا كان اللحن البلاغي واضحا في بيت الفرزدق، فإنه قليل الوضوح في بيت المتنبي؛ لهذا يجب الاحتراس من مسألة اللحن البلاغي: ما أراه لاحنا باعتباري قارئا يُحيّن التركيب أو النص، قد لا يبدو كذلك بالنسبة إليك.

يقترح البحث مثال الشاعر علي بن الجهم الذي أراد مدح المتوكل فأفسد هذا المدح، قال:

أنت كالكلب في حفاظك للود ... وكالتيس في قراع الخطوب

يتم تسويغ هذا البيت انطلاقا من الإعراب الصناعي ثم الإعراب المجازي (عندما يُركز على البنى المجردة في التراكيب)، لكن الإعراب القصدي المقامي يوضح الخلط الذي وقع فيه المتكلم (خصوصا إذا تدخل الناقد في تحديد القصد)؛ لهذا فالنموذج الذي بنيناه، يجب أن يتبنى حلولا، منها:

---

(1) المصدر نفسه (شاكر)، ص. ص. 454. 455 / المصدر نفسه (رضا)، ص. 349.

(2) علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان 2002، ص. ص. 238. 239.

- ضرورة وضع مرتكزات في الإعراب الصناعي يتأمل فيها النحو مواقع الكلمات في إطارها النحوي النسقي بعد إعرابها صناعيا.
- ضرورة وضع مرتكزات ثانية تأتي بعد الإعراب المجازي والقصدي، يتدخل فيها الناقد بقوة لاختبار الإعرابات السابقة ومدى ملاءمتها لمنطق اللغة العربية النمطي والإبداعي.

نتأمل مثال:

أنت كالكلب في حفاظك للود وكالتيس في قراع الخطوب.

فنقول: إنه مُجوَّز من الناحية النحوية لأن الكلمات مرتبة بطريقة نسقية لا يختل فيها الإعراب، خلاف أمثلة أخرى توهم بذلك؛ لكن المتكلم يحس بخلل ما يعتور تركيبا معينا خصوصا إذا فهم جيدا التعليل الذي يربط البناء العاملي بالاستعمال العاملي، وفهم الفرق بين التقدير والتفسير، وفهم المجال... الخ؛ ثم إذا تمسك بحدسه اللغوي.

ونجوز مثال علي بن الجهم كذلك من الناحية المجازية لأن الإعراب المجازي يتبع الإعراب النحوي في الكشف عن البنى البلاغية المنطقية؛ لكن ثقافة الناقد تتدخل لتؤكد عدم كفاية ما ذهب إليه النحوي: فإذا كان النحوي عاجزا عن تفسير الخلل بسبب اهتمامه بالجانب الصناعي فقط (وإهمال المرتكزات التي تقفو الإعراب الصناعي)، فإن الناقد يوضح هذا الخلل توضيحا يعتمد على القواعد البلاغية انطلاقا من خصائص البنى المنطقية البلاغية في محور الاستعمال البلاغي: وخصائصها في المثال المقترح أن المشبه به يجب أن يكون أقوى وأشرف من المشبه. وقد حدث عكس هذا في المثال مما أخرجه من المدح إلى الذم. يراقب الناقد هذا المعنى من جديد في ضوء الوقائع اللغوية ليؤكد صحته من زيفه.

أما المشتغل بالمجال القصدي المقامي، فعليه ألا يقوم بتحيين كلام فاسد. صحيح أنه نفهم أن المثال المقترح يندرج ضمن مقام المدح، لكن: أين هو هذا المدح إن كان الممدوح كلبا أو تيسا؟. ويهم من أمر بلاغة الإمتاع في هذا التحليل، تيسير تداول الوظيفة الجمالية حتى يعلم المتلقي أنه يستهلك الإبداع. وتشترك البنى المنطقية (العاملية والبلاغية) من جهة والاستعمال العاملي والبلاغي من جهة ثانية في صياغة التراكيب بتقديم جانب الحدس المحكم كثيرا بالسليقة والتعلم. يجعل الحدس الفرد يقرأ نصا معينا فيقول إنه ينتمي إلى مجال الأدب أو لا ينتمي إليه، أو إنه لاحن أو سليم... إلخ. لقد أظهرت الوظيفة الجمالية في هذا المثال أن المتكلم خرق قيد الشرف والقوة: يجب على المشبه به أن يكون أقوى وأشرف من المشبه.

ولا تقف الوظيفة الجمالية عند حدود التراكيب التشبيهية، بل تتجاوزها إلى مناقشة المحاور الأخرى لعلم البيان- غير التشبيه - مثل الاستعارة. يقول السكاكي متحدثا عن مبدإ القوة الاستعاري حين تعرض

لقوله تعالى: ﴿وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا﴾ (مريم: **04**): «فالمستعار منه هو: النار، والمستعار له هو: الشيب، والجامع بينهما هو: الانبساط، ولكنه في النار أقوى»[1].

---

(1) مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط وتعليق، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1983، ص. 388.

الباب الأول

خصائص الخطاب النحوي

قال الخليل بن أحمد الفراهيدي: «إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها، وقام في عقولها علله، وإن لم ينقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه».
وقال ايضا: «... فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة البناء عجيبة النظم والأقسام، وقد صحت عنده حكمة بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة، فكلما وقف هذا الرجل في الدار على شيء منها، قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا أو لسبب كذا وكذا، سنحت له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائز أن يكون الحكيم الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها الذي دخل الدار، وجائز أن يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أن يكون علة ذلك، فإن سنح لغيري علة لما عللته من النحو هو أليق مما ذكرته بالمعلول فليأت بها».
الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، مازن المبارك (دون تاريخ).

تقديم الباب الأول

سيتناول هذا الباب خُصوصية علم النحو على أساس أن النقاشات النحوية واللغة التي احتوتها، تختلف اختلافا بيّنا عن نقاشات علم آخر مثل علم البلاغة. وتُبرز هذه المسألة خُصوصية علم النحو وقضاياه حيث إن هذا الباب هو بحث في هذه الخُصوصية.

جعل أرسطو عدد المقولات عشرا هي الجوهر والكم والكيف والزمان والمكان والإضافة والوضع والملك والفاعلية والقابلية. هل كان أرسطو يخلط بين علم المنطق واللغة؟ وإذا كانتْ حُدود المنطق معروفة عند الإغريق، فما حُدود اللغة؟ هل هناك، في الأصل، بناءان مُختلفان (علم المنطق وعلم اللغة) استطاعا أن يلتقيا فيما بعد عندما نضج التفكير الإغريقي؟... إلخ.

يُمكن القول، فيما يخص التربة المعرفية الإغريقية، إن خصوصية فكر هذه الرقعة من العالم القديم ربطتْ مصير المنطق بالنحو واللغة والعكس صحيح؛ لهذا يُمكن أن نتحدث عن امتزاج يُوضح بعُمق هيمنة التفكير الفلسفي بصفة عامة على مُختلف أنواع التفكير الأخرى؛ غير أن الحديث عن التفكير الفلسفي، في التربة المعرفية العربية، نشأ بسيطا ولم تتقو جوانبه إلا في عصر التلاقح الكبير: أي، العصر العباسي بصفة عامة. لقد كان علم النحو هو الأصل المعرفي عند العرب ثم تسربتْ إليه بعد ذلك التأثيرات الفلسفية التي اهتمت خُصوصا بتدقيق: الحروف والألفاظ والمقولات؛ فهذه مواضيع شكلتْ بُؤرة جدل بين مُختلف الدارسين: هل النحو العربي كان تابعا للفلسفة والمنطق الإغريقيين؟ هل نشأ نشأة ضمنتْ له استقلالية مُحترمة وموضوعية عبر مراحل تطوره؟ ولتأكيد عدم تأثر النحو العربي بالمنطق اليوناني أثار الفصل الثاني من الباب الأول موضوع القرائن من خلال فقرة "المعرفة النحوية" التي دافعتْ عن أصالة البناء النحوي لأن النحاة ميزوا بين البناءات اللفظية للجمل من جهة، والمعاني والمقاصد والمُناسبات من جهة ثانية.

لقد كان النحو العربي قويا في بنائه وأصالته، ثم وجد رجالا مُتميزين يُنافحون عنه بشدّة ضد كل التأثيرات الغريبة التي قد تعتور جسده؛ أما دليل ما يدعيه البحث، فهو حديثه عن القرائن في الفصل الثاني من هذا الباب وحديثه الآن عن مسألة التقاء ابن السراج بالفارابي:

متى التقى ابن السراج بالفارابي؟ يُجيب محسن مهدي مُحقق كتاب الحروف للفارابي: «ونرجح أن اجتماع الفارابي بابن السراج جرى بعد وفاة المبرّد (سنة 285 هـ) وقبل حضور ابن السراج عند الزجاج بعد مرور عدد من السنين على وفاة المبرّد في الخبر الذي ينقله ابن النديم عن ابن درستويه «قال: ورأيت ابن السراج يوما وقد حضر عند الزجاج مسلما عليه بعد موت المبرد. فسأل رجل الزجاج عن مسألة فقال لابن السراج أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ. فانتهره الزجاج وقال والله لو كنت في منزلي ضربتك ولكن المجلس لا يحتمل هذا، وقد كنا نشبهك في الذكاء والفطنة بالحسن بن رجاء وأنت تخطئ في مثل هذا. فقال قد ضربتني يا أبا إسحق وأدبتني وأنا تارك ما درست مذ قرأت الكتاب – يعني كتاب سيبويه– لأني تشاغلت

عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاود. فعاود وصنف...» (ابن النديم "الفهرست" ص. 62، س س 9 – 15، والقفطي "إنباه" ج 3، ص. 148، س 13 – ص. 149، س 1)[1]. فابن السراج ترك ما درس من اللغة والنحو على المبرد وتشاغل عن "كتاب" سيبويه "بالمنطق والموسيقى" فترة من الزمن طالت حتى أخطأ في مسألة يستحق المخطئ فيها الضرب والتأديب. ومعرفة الفارابي بالمنطق والموسيقى لا تحتاج إلى بيان»[2].

يُفيد هذا الاستشهاد في فهم قضايا مُختلفة:

أولها: أن المبرد شكل قوة كبيرة في سلسلة النحاة البصريين، وقد صنع مجد هذه السلسلة عندما هزم ثعلب. وكان لزاما على ابن السراج ألا يُظهر تمنطقه حتى وفاة أستاذه المبرد.

ثانيها: أن وفاة نحوي قوي من نحاة البصرة لم يترك المكان فارغا في علم النحو حتى تتجاذبه تيارات مُختلفة، لقد أراد ابن السراج أن يتناسى كتاب سيبويه فأعيد إليه من جديد.

ثالثها: أن الوفاء للسلسلة ظل قويا عند النحاة؛ لهذا عندما انتهر الزجاج، ابن السراج قال: "وقد كنا نُشبهك في الذكاء..."، فضمير المُتكلم في الجمع يدل على هذه السلسلة.

رابعها: أن مرجع سلسلة البصريين هو كتاب سيبويه، منه ينطلقون وإليه يعودون؛ وهكذا قال ابن السراج "والآن أنا أعاود، فعاود وصنف...".

خامسها: أن المنطق الأرسطي في شخص الفارابي جعل النحاة يُكرسون جُهودهم لاتقاء شر الوافد الجديد في نظرهم؛ وبهذا إذا ما أخطأ نحوي في السلسلة بمثل ما أخطأ به ابن السراج، يستحق الضرب[3].

---

(1) وردت هذه الإحالات داخل الاستشهاد ولم يكن مُمكنا عزلها خارجه.

(2) كتاب الحروف، الفارابي، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان 1978، ص. ص. 45. 46.

(3) جاء في: المصدر نفسه، ص. ص. 44. 45.: «[...] وابن أبي أصيبعة ينقل خبرا يدل على أن الفارابي استمر في دراسته النحو العربي بعد هذا «أقول: وفي التاريخ أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر ابن السراج فيقرأ عليه صناعة النحو وابن السراج يقرأ عليه صناعة المنطق» (عيون" ج 2، ص 136، س س 23 – 24). وأبو بكر بن محمد بن السري المعروف بابن السراج النحوي البغدادي من أعلام اللغة، يرجح أنه ولد بين سنة 260 أو سنة 265 هـ (راجع مقدمة كتاب "الموجز" ص 06) – أي أنه كان من طبقة الفارابي الذي ولد حوالي سنة 260 هـ. صحب أبا العباس المبرد إمام نحاة البصرة وتلميذ سيبويه، و«كان من أحدث غلمان المبرد سنا مع ذكائه وفطنته وكان المبرّد يميل إليه ويقربه وينشرح له ويجتمع معه في الخلوات والدعوات ويأنس به» (ابن النديم "الفهرست" ص 62، س س 8 – 9، عن ابن درستويه، قارن القفطي "إنباه" ج 3، ص 148 س س 11 – 13). رحل إليه وأخذ عنه الحسن ابن أحمد الفارسي (المتوفي سنة 377 هـ) وغيره في العقد الأول من القرن الرابع الهجري (ابن السراج "الموجز" ص 177)، مع أن رئاسة نحاة البصرة كانت انتهت إلى إبراهيم بن السري الزجاج ولم تنته إلى ابن السراج إلا بعد وفاة الزجاج سنة 311 هـ. ومع أنه توفي سنة 316 هـ (أي بعد وفاة الزجاج بخمس سنين) فقد خلف تلاميذ كانوا اعلام النحو في القرن الرابع الهجري وهم (ما عدا أبي علي الفارسي) أبو القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي (المتوفي سنة 337 هـ) وأبو سعيد عبد الله السيرافي (المتوفي سنة 368 هـ) وأبو الحسن علي بن عيسى الرماني (المتوفي سنة 384 هـ)».

وبلغت السلسلة شأوا كبيرا في التماسك لأنها لا تكتفي بتأمين نقل المعرفة النحوية وإنما كذلك نقل الخبر النحوي. جاء في خبر تعليقة أبي الأسود الدؤلي التي ألقاها عليه الإمام علي ابن أبي طالب: «قال أبو القاسم الزجاجي في (أماليه): حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري، قال حدثنا أبو حاتم السجستاني، حدثني يعقوب بن اسحق الحضرمي، حدثنا سعيد بن سالم الباهلي، حدثنا أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي قال دخلت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه فرأيته مطرقا متفكرا، فقلت فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدكم هذا لحنا فأردت أن أصنع كتابا في أصول العربية[...]»[1].

حين يتعلق الأمر بتناقل المعرفة النحوية والخبر النحوي، تبلغ السلسلة أوجها على يد النحويين البصريين؛ بيد أن علم المنطق والفلسفة أخذا يكسبان مواقع جديدة في التربة المعرفية العربية مما قاد إلى الاصطدام، فوقع الصراع بين فردين من سلسلة البصريين هما: الزجاج وابن السراج حول لحن الثاني في تفسير مسألة مُرتبطة باللغة العربية. ويعود سبب هذا الاصطدام إلى وجود مُنافس معرفي آخر ينتظر فُرصة الظهور: يتعلق الأمر بالفلسفة وعلم المنطق على يد الفارابي. لم ينس الفارابي ما حدث لزميله يُونس بن متى القنائي يوما حين هزمه السيرافي، حسب الروايات النحوية، فكان يُؤسس مشروعه في صمت لما شرع في استقطاب أحد رموز البصريين الذي هو ابن السراج. ورغم الخلل الذي يعتور منطق المُحاورة بين الرجلين، السيرافي ويونس بن متى، يُمكن القول إن انتصار الأول على الثاني كان وهميا بسبب سُوء الفهم بينهما الذي غطى عليه حُسن تنظيم الكلام وكأنه انتصار حقيقي معرفي. لقد استفاد الفارابي من هذه المُناظرة، فحاول تفادي تحامي الجُمهور على المنطق والفلسفة، ثم كانت خطواته تسير في اتجاه ربط العلاقة بين صناعة المنطق وصناعة النحو. ويُقرِّر الفارابي أن المنطق: «آلة يقوى بها الإنسان على معرفة الموجودات كما أن صناعة النحو تشتمل على الألفاظ، والألفاظ أحد الموجودات التي يمكن أن تعقل، لكن صناعة النحو ليست تنظر فيها على أنها أحد الأشياء المعقولة، وإلا فقد كانت تكون صناعة النحو، وبالجملة صناعة علم اللغة، تشتمل على المعاني المعقولة، وليست كذلك. والألفاظ الدالة وإن كانت إحدى الموجودات التي يمكن أن تعقل فإن صناعة النحو ليست تعرفها على أنها معان معقولة، لكن على أنها دالة على المعاني المعقولة...»[2].

هذا التوتر الدائم بين علمين دفع بالمناطقة والفلاسفة إلى الاستقلال بعلمهم لكسب اعتراف الجُمهور له؛ ولم تكن من وسيلة لتحقيق هذا الهدف سوى استحداث السلسلة على غرار ما يُوجد في علوم

(1) الأشباه والنظائر في النحو، جلال الدين السيوطي، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، بيروت، لبنان 1984، ص. 10.

(2) الألفاظ المستعملة، الفارابي، ص. 107، نقلا عن: في علاقة المنطق بالدرس اللغوي في التراث العربي، محي الدين محسب، مجلة، جذور، العدد 22، السنة التاسعة، ديسمبر 2005، ص. 56.

الدين وعلم النحو. أخذ المناطقة والفلاسفة يُطالبون بهذه السلسلة، فتحققتْ لهم: الفارابي، ويحيى بن عدي، وسُليمان المنطقي، وأبو حيان التوحيدي، وينضاف إلى هؤلاء جابر بن حيان وابن المقفع (الأب أو الإبن) والخوارزمي وغيرهم، وتُظهر التيارات المنطقية في التفكير العربي القديم ذلك التقارب الذي يحدث تارة بين علم المنطق والنحو وذلك التنافر الذي يسود بينهما أخرى.

أراد النحو العربي تحصين مواقعه بطريقة جيِّدة تطورتْ بتطور النظرية العاملية، فدفعه هذا الأمر إلى الدفاع عن هذه المواقع بصرامة وعُنف وراء جُدران تقيه وخزات علوم أخرى مُتزايدة في النمو والتطور؛ وبالمُقابل تُفهم رُدود أفعال النحاة عندما تصدوا لآراء الخُصوم:

- رفض الزجاجي الخلط بين صناعتين (صناعة النحو وصناعة المنطق) حين ميز بين غرض النحاة ومغزاهم عن غرض المناطقة ومغزاهم.
- رفض ابن هشام تداخل النحو وعلم البيان حين اعتبر تجاوز النحوي لعلم النحو هو تطفل منه على صناعة أخرى (يقصد صناعة البيان حين قال: تطفل على صناعة البيان).

لا يشك البحث إذن، في خُصوصية علم النحو ودفاع النحاة عنها؛ وقبل المُرور إلى تناول خُصوصية التركيب من الناحية النحوية الصناعية في الباب الثاني، يجب التطرق إلى قضايا علم النحو موضوع الباب الأول.

الفصل الأول

اشتغال النحو العربي

لن يتمسك هذا الفصل بأبواب نحوية بعينها؛ لكن الضرورة المنهجية تفرض عليه التدرج لتوضيح بعض المُميزات الجوهرية لعلم النحو. إن حديث هذا الفصل يروم مُناقشة علم الصرف من مسالك تطرح هذا التساؤل: كيف يُمكن تطويع علم الصرف حتى يُصبح أداة فعالة في إنتاج المعنى؟.

يقول ابن جني في باب القول على النحو: «هو انتحاء سمت كلام العرب، في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية، والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدّ به إليها»[1].

يتحدث ابن جني عن انتحاء سمت العرب: أي، تحقيق التواصل الفصيح بين المُتكلمين المُستمعين، ويتحدث كذلك عن إمكان تحقيق هذا التواصل للعربي والأعجمي على السواء إذا ما استوعب المرء قواعد النحو، ويتحدث أخيرا عن مواضيع مُختلفة تؤطر النحو وعلم الصرف.

سيكون هذا الفصل مجالا للحديث عن الصرف لأنه: «علم يبحث في الكلمة مفردة قبل أن تدخل في تركيب الكلام»[2]؛ ولهذا يجب النظر إلى المفردة من وجوه عديده قبل أن تدخل مجال الكلام. وكان الدكتور فخر الدين قباوة يُراعي هذه الوجوه عندما تطرق إلى ما يُسمى بالإعراب الصرفي، يقول: «وأوليت الصرف عناية فائقة، إذ حاولت في الحديث عن الكلمة أن أبين: الوزن الصرفي، والتجرد والزيادة، والإبدال والإعلال، والقلب المكاني والإدغام، كما ميزت الثلاثي من الرباعي.

فإذا كانت الكلمة اسما ميزت المفرد من المثنى والجمع، وحددت نوع الجمع ومفرده. ثم وقفت عند المفرد لأبين أنه صحيح الآخر شبه صحيحه، منقوص مقصور ممدود محذوف الآخر، ومذكر أم مؤنث، جامد أم مشتق. ثم أوضحت نوع الجامد: اسم ذات علماً أم جنسا، أو اسم معنى، أو اسما مبنيا، ونوع المشتق: اسم فاعل، اسم مفعول، صفة مشبهة... ونصصت على مصدر الفعل الذي اشتق منه.

وإذا كانت الكلمة فعلا حددت باب الفعل الثلاثي المجرد، ونوع الفعل عامة: صحيحا سالما مهموزا مضعّفا معتلا. والمزيد ذكرت معاني الزيادات فيه، وميزت في الثلاثي منه ما هو على وزن الرباعي

---

(1) الخصائص، ابن جني، تحقيق، محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، 1986، ص. 35.

(2) الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، دار الجيل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان 1974، ص. 229.

وملحق به، مما هو على وزن الرباعي وغير ملحق به، وما هو على غير وزن الرباعي. فإن كان في الكلمة تصرف ذكرت أصلها، وما طرأ عليه من قلب مكاني، وحذف وزيادة وإبدال، وإعلال بالقلب أو بالنقل أو بالتسكين أو بالحذف، وإدغام صغير أو كبير جائز أو واجب للمثلين أوللمتقاربين»[1].

تلك مباحث عديدة تشكل قوام علم الصرف حيث نجد فيها ما هو صوتي صرف وما هو صرفي صرف وإن كان القدماء يمزجون بينهما. لن يُطالب البحث الدكتور فخر الدين قباوة بإجراء هذا التمييز ما دام أنه مُنشغل بمجال الإعراب الصرفي؛ لهذا يستدعي الإعراب الصرفي الأخذ من جميع مباحث علم الصرف دُون تمييز مبحث عن آخر بهدف تقريب المُعطيات المُرتبطة بالمُفردة من الأذهان تقريبا يُمحصها من مُختلف الجوانب الصرفية والصوتية.

ظل الدكتور فخر الدين قباوة وفيا للطريق الذي رسمه في مُقدمة كتابه؛ وبما أن مجال الصرف هو الذي يهم في هذا المقام، يُمكن القول إن الدارس كان يستغل أوهى مُناسبة لاستظهار ثقافته في علم الصرف مما جعل كتاب 'المورد النحوي' مرجعا مُهما يُستدل به في تشييد بُنيان الإعراب الصرفي[2]؛ إذن يتضح من خلال القراءة المُتكررة للإعراب الصرفي أنه يختلف تماما عن الإعراب الصناعي وغير الصناعي:

---

(1) المورد النحوي، فخر الدين قباوة، دار الفكر، الطبعة الخامسة، دمشق 1994، ص. ص. 3. 4.

(2) جاء في: المرجع نفسه، ص. ص. 6. 7.: يعرب فخر الدين قباوة إعرابا صرفيا جزءا من هذا البيت للشاعر قيس ابن الخطيم:

طَعنتُ ابنَ عبدِ القيْسِ طَعْنةَ ثائِرٍ ... لهَا نَفَذٌ، لولا الشعاعُ أضاءها

يقول: «ابن: افع. اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد، قبل الفاء محذوف الآخر، مذكر. وهو مشتق على وزن 'فعل' بمعنى 'مفعول' من مصدر: بني يبني.

أصله 'بَنَوٌ' حذفت منه الواو، على غير قياس، وسكنت الباء، وزيدت همزة الوصل في أوله للتعويض.

ثائر: فاعل. اسم ثلاثي مزيد فيه حرف واحد، بين الفاء والعين، صحيح الآخر، مذكر. وهو مشتق، على صيغة اسم الفاعل، من مصدر: ثار يثار.

أضاءها: أفعلها. فعل ماض ثلاثي مزيد فيه حرف واحد، قبل الفاء. والزيادة فيه للتعدية. وهو على وزن الرباعي، وغير ملحق به، أجوف مهموز.

أصله 'أضوأ' أعل حملا على المجرد، فنقلت حركة العين إلى الساكن قبلها، وقلبت ألفا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن».

- الإعراب الصرفي: هو إعراب غير نسقي[1] ما دام أن النحوي يستطيع إعراب الكلمات والمُفردات فاصلا بعضها عن البعض الآخر[2]. وتؤدي هذه الملاحظة إلى القول إن الإعراب الصرفي يشتغل خارج النظرية العاملية لأنه لا يدرس المواقع والمحلات دراسة ترابطية من خلال تأثيرات العمل، بل يبحث في الكلمة مُفردة قبل أن تدخل التركيب.
- الإعراب الصناعي (النحوي): هو إعراب نسقي لأن المُفردة لا تأخذ أهميتها إلا بارتباطها بالموقع الذي يحكم علاقاتها القبلية والبعدية: لا يُسمى الفاعل فاعلا - مثلا - إلا بوُجود فعل يتصدره في إطار علاقة البناء أو الإسناد أو العمل.
- الإعراب غير الصناعي (المجازي والقصدي): هو إعراب نسقي كذلك تحكمه من جهة العلاقات المجازية إذا طُلب جانب المعنى، ومن جهة ثانية العلاقات القصدية إذا طُلب جانب المقاصد والمقامات والمُناسبات.

إن الإعراب يَكون صناعيا أو غير صناعي مما يدفع إلى التساؤل عن موقع الإعراب الصرفي؛ وبما أن الإعراب الصرفي مُرتبط بعلم الصرف يُسنده ويُدعم معرفته، وبما أن علم الصرف يعتني بدراسة المُفردة خارج التراكيب: أي، خارج العلاقات العاملية، فإن موقعه يتصدر ما هو صناعي وما هو غير صناعي؛ وبهذا يُمكن الحصول على هذه الخُطاطة (الجدول):

إعراب صرفي:	
إعراب صناعي	إعراب غير صناعي

ورغم أن الإعراب الصرفي ينتمي إلى الجانب الصناعي لأن علم الصرف صناعة تضبطه، فإنه يتقدم الإعرابين الصناعي وغير الصناعي ما دام الافتراض هو أن الكلمات المعزولة مجال علم الصرف تسبق الأنساق التركيبية مجال علم النحو والبلاغة والنقد. إن الصرف، بصفة عامة، يُغذي المُعجم الذي يُؤهل

(1) لا يقصد البحث القواعد المُطردة لعلم الصرف ولا العلاقات الخلافية التي هي ثنائيات متقابلة فيه، بل يقصد أن الفاعل يُعرب مرتبطا بتأثير الفعل الذي يسبقه وأنه يتوسط الفعل والمفعول إذا كان الفعل متعديا... الخ من خلال العلاقات العاملية.

(2) عكس ما يُوجد في الهامش أعلاه، يقصد البحث الإعراب الصرفي الذي ورد جزء منه سابقا عند إعراب البيت الشعري في كتاب المورد النحوي لفخر الدين قباوة:

طَعنتُ ابنَ عبدِ القَيْسِ طَعْنةَ ثائِرٍ   لَهَا نَفَذٌ، لَوْلا الشُعاعُ أضاءها

المُتكلم المُستمع إلى استعمال نوعين من اللغة: اللغة النمطية واللغة الخُصوصية الإبداعية. وتكون اللغة بصفة عامة، في إطارها النسقي، مجال تحليل وتناول ما هو صناعي وما هو غير صناعي.

يبدو أن دراسة المُفردة مُنعزلة لا علاقة لها بمجال النحو والبلاغة والنقد القديم؛ فهذه المسألة أرّقت كثيرا الجرجاني في تصوره لنظرية النظم: هل سنعتني بالإعراب الصناعي للمُفردة؟ لا شك أن علم النحو لا يستسيغ هذا الأمر لأنه يعتني بالمُفردة في علاقاتها السياقية النحوية، فعلم النحو يدرس الأنساق لا المُفردات مُنعزلة وهذا ما كان يبحث عنه الجرجاني، فاهتم بمعاني النحو التي هي جُزء من النقد لا بعلم النحو في ذاته لأنه صناعة مُستقلة بذاتها.. هل سنعتني بالإعراب غير الصناعي للمُفردة؟ لا شك كذلك أن علم البلاغة والنقد القديم يضعان الظاهرة البلاغية في قلب التفاعل الأسلوبي أو تفاعل العناصر داخل التراكيب، وبعد ذلك، يتم قراءة معناها. لقد دفعتْ هذه القضايا بالجرجاني إلى رفض الحديث عن علاقة اللفظ المُفرد بالمعنى ثم طفق يُقلب فوائد دراسة الجملة، لينتقل في آخر المطاف إلى الحديث عن النظم أو النص بصفة عامة (سيعود البحث إلى مثل هذا النقاش في الباب الرابع ليُركز على مفهوم النحو عند الجرجاني).

1- ما بين الصرافة والصواتة:

يتحدث محمد الوادي عن 'المُستوى الصرافي' قائلا: «بالإضافة إلى المستوى الصواتي الذي ينظر فيه إلى اللغة كبنية صواتية تتشكل من عدد من العناصر المحدودة التي تقوم بينها علاقات معينة، تبرز، اللغة كبنية صرافية. تتكون من عدد غير محدود من الوحدات اللغوية الدالة، هي الصرفيات أو المورفيمات»[1].

وتنقسم الصرفيات إلى قسمين:

1- صرفيات مُعجمية: هي وحدات لغوية تُحيل على شيء مادي أو معنوي يُوجد في الواقع الخارجي.

2- صرفيات نحوية: هي وحدات لغوية تُحيل على معنى من المعاني النحوية في نسق من الأنسقة[2]، مثل الصرفيات النحوية التي تدل على المُضارعة أو التعريف أو الرفع أو النصب... إلخ[3].

وتتوضح طريقة تشكيل الكلمات ثم التراكيب؛ «وكما أن الصوتيات في تسلسلها لتكوين الصرفيات، تخضع في تأليفاتها لقيود صواتية صارمة، تجعل بعض التاليفات ممكنة، واخرى غير ممكنة، فإن

(1) مكانة الصواتة في الصرف العربي، محمد الوادي، مجلة مكناسة، العدد6، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس، 1992، ص. 60.

(2) هكذا وردتْ هذه الكلمة في استشهاد محمد الوادي.

(3) المرجع نفسه، ص. 61.

الصرفيات في تسلسلها لتكوين الكلمات والمركبات تخضع لقيود نحوية صارمة كذلك، هذه القيود التي تمنع مثلا التأليف في اللغة العربية بين صرفيات الجر والأفعال، أو بين صرفيات الجزم والأسماء... الخ»[1].

لقد تحدث النحاة عن هذه الظواهر التي تجعل الكلام العربي يخضع لقيود صواتية وأخرى صرافية بصفة عامة.

يتم تشكيل الكلام الذي يدعو إلى «[...] عدم الخروج عن الأوزان العربية والإطراد في الاستعمال، عدم التأليف بين صوتيات ذات مخارج متماثلة أو متدانية»[2]. «وهكذا فإن الصرفيات المعجمية لا تصبح كلمات في اللغة العربية إلا بعد أن تتصل بها الصرفيات النحوية التي تسمى أحيانا باللواصق، وهي التي تحدد بعض المعاني النحوية للصرفيات المعجمية: كالنوع والعدد بالنسبة للأفعال[3]، والفاعلية والمفعولية والجر والإضافة... إلخ، بالنسبة للأسماء والصفات وغيرها من المقولات التركيبية التي تأخذ صرفيات الإعراب للدلالة على وظيفة من الوظائف النحوية في اللغة العربية. وتحديد هذه الوظائف، ورصد مواقعها وسياقاتها المختلفة في الجملة العربية هو الذي يشكل مباحث علم النحو أو التركيب»[4].

إن علم الصرف يفرض أن يُوضع في سياق نظري أوسع ينقل من جماع الصرفيات المُعجمية والنحوية إلى المعاني النحوية إلى الوظائف النحوية المُقترنة بالسياقات لنحصل على التراكيب التي هي موضوع علم النحو.

إن هدف الدراسة، في هذا البحث، أن تخرج بالتراكيب من دائرة علم النحو (الإعراب الصناعي) إلى دوائر أوسع (الإعراب غير الصناعي)، ويهدف هذا الطموح إلى أن يكون جُزءاً من معرفة ترتبط بكيفية اشتغال اللغة العربية بصفة عامة.

فـ «التصريف علم بأصول تعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب... وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة: كالماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، وأفعل التفضيل، والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر، والمنسوب والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف، وقد تكون للتوسع في الكلام، كالمقصور والممدود، وذي الزيادة، وقد تكون للمجانسة

---

(1) المرجع نفسه، ص. 62.

(2) المرجع نفسه، ص. 59.

(3) الأفعال في النحو (صرف / نحو) لا تذكر ولا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع، بل يقصد صاحب القولة أن فعل يخرج مثلا يحمل سمة [+ مذكر/ + مفرد: هو]، حسب تحليلات الجملة لسانيا.

(4) المرجع نفسه، ص. 63.

كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة، والإبدال، والإعلال، والإدغام، والحذف»[1]. ويتوجب فصل الصرافة عن الصواتة مما يقود إلى التمييز بين نوعين من الأبواب:

أ- أبواب صرافية محضة، مثل الماضي، والمضارع، والأمر، واسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، والمصدر، واسم الزمان، واسم المكان، واسم الآلة، والتصغير، والنسبة والجمع.

ب- أبواب صواتية محضة، مثل: الابتداء والوقف، والمد والقصر، والإمالة، وتخفيف الهمزة، والإبدال والإعلال، والإدغام، والحذف»[2].

هذا الفصل المنهجي لعلمين مُتكاملين في كتب النحو هو الذي سيمنح الفُرصة لمُراقبة تأثير الصرافة أو الصواتة في فهم تشكيل التراكيب.

2- الصواتة قبل الصرافة:

تنطلق فرضية هذه الفقرة من كون الكلام العربي يملك ثلاث خصائص:

أ- الصفات الخارجية المخرجية: الشفوية والأسنانية والحلقية... الخ.

ب- الصفتان الداخليتان الذاتيتان (الأولى): الجهر والهمس.

ج- الصفات الداخلية الذاتية (الثانية): الشدة والرخاوة والتوسط.

تحدث سيبويه عن هذه الأبعاد الثلاثة للحرف إذ لا بُد له من صفة خارجية مخرجية ثم صفة داخلية ذاتية أولى ثم صفة داخلية ذاتية ثانية، فإذا كانت الكلمات هي الجمع بين هذه الصفات من خلال صرفيات مُعجمية وأخرى نحوية، فإن التصويت أوالنطق يتعالق مع الذهن عبر جهاز النطق.

يُحدثُ المُتكلمون المُستمعون أثر الكلام وأثر الاستماع، وتكون عمليات التواصل مشروطة بتأليف الكلمات العربية «[...] من أصولها الثلاثة (الفاء والعين واللام) أن هذه الأصول يجري تأليفها [...] بالنسبة إلى أماكنها في الجهاز النطقي. ولقد لاحظ الأقدمون أن الكلمة العربية إذا أريد لها أن تكون فصيحة مقبولة فإنها تتطلب في مخارج حروفها أن تكون متناسقة ولا تتسامح اللغة فتتخلى عن هذا المطلب إلا في أضيق الحدود في حالات الزيادة والإلصاق ونحوهما»[3].

---

(1) المرجع نفسه، ص. 66. نقله عن ابن الحاجب في متن الشافية (مجموع مهمات المتون، ص. ص. 497. 500.).

(2) المرجع نفسه، ص. 67.

(3) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء 2001، ص. 265.

هكذا يتضح أن التصور القديم للكلام العربي أو اللغة العربية هو ما سيتبناه البحث لأنه تصور بسيط لا يدخل في تعقيدات منهجية من جهة، ولأنه يتماشى مع طموح إعادة بناء النموذج النحوي للنظرية العاملية بالحفاظ على معظم الأجواء التي نشأتْ فيها من جهة ثانية.

إن الكلام العربي سماع، يقول السيوطي عنه: «وأعني به ما ثبت في كلام من يُوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه – صلى الله عليه وآله وسلم – وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى زمن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظما ونثرا [...]، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها من الثبوت»[1]. يُفيد هذا الاستشهاد في تحديد مصادر الأخذ عند العرب من الجاهلية حتى زمن فسدتْ فيه الألسنة؛ ويقول بن سلام الجمحي عن هذا الأخذ في موضوع الشعر المصنوع المُفتعل: «وقد تداوله قوم من كتاب إلى كتاب، لم يأخذوه عن أهل البادية، ولم يعرضوه على العلماء. وليس لأحد – إذا أجمع أهل العلم والرواية الصحيحة على إبطال شيء منه – أن يُقبل من صحيفة، ولا يُروى عن صحفي»[2]. ويتحدث ابن سلام عن حل بعض المشاكل التي يُواجهها القدماء إذا ما شبّ الاختلاف في جسد الرواية أو اعتوره النسيان أو كل ما من شأنه أن يلحق ضررا بـ"الحقيقة"، يقول: «إذا اختلفت الرواة فقالوا بآرائهم، وقالت العشائر بأهوائها، ولا يقنع الناس مع ذلك إلا الرواية عمن تقدم»[3]؛ وبهذا كان السماع يتم مُشافهة بين أفراد أمة تؤمن بانتقال العلم من الصدور إلى الصدور.

يسير هذا الاستشهاد في طريق تدعيم رفض الرواية الصحفية، فنتعرف على نوع الانشغال الذي يتملك القدماء بخصوص الرواية السماعية التي هي جُزء من تقليد ثقافي واسع الانتشار، ثم نتعرف على انتصار الرواية الأولى (السماعية) على حساب الثانية (الصحفية) بسبب المُحافظة على الهوية الثقافية بالمُحافظة على الموروث؛ إلا أن جديد الرواية الصحفية سيبدأ تقريبا منذ عصر التدوين أو قبله بقليل، وستنقلب موازين القوى التي أفرزتها الظروف الحضارية التي بدأت تُؤمن بانتقال العلم من الصدور إلى السطور.

هذا التصور القديم للغة هو الذي يتبناه البحث: أي، إنتاج وصل إلى المُحدثين من القدماء بطرق مُتنوعة ولا يزال يصل إليهم بواسطة مُتكلمين مُستمعين يعيشون في هذه اللحظة الزمنية. ولا يهم إن كان

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق، محمد حسن إسماعيل الشافعي، الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1998، ص. 24.

(2) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام، تحقيق، محمود محمد شاكر، دار المعارف للطباعة والنشر، مطبعة المدني، الجزء الأول، القاهرة 1962، ص. 04.

(3) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 24.

البحث يُحلل كلاما أو لسانا أو لغة، بل يعتمد - تقريبا- على تبني المفهوم الأنتروبولوجي للغة عند الإنسان العربي المكتوبة منها والمنطوقة دون الرموز والزخارف والرسوم التي تدخل في التواصل بالمعنى الواسع.

وقبل أن يتناقل العرب لغتهم رواية أو تدوينا، يَفرض التساؤل التالي نفسه: ما أصل هذا الاكتمال الذي يتواصل به الإنسان نمطيا وإبداعيا؟، يقول أبو نصر الفارابي: «وظاهر أن تلك التصويتات إنما تكون من القرع بهواء النفس بجزء أو اجزاء من حلقه أو بشيء من أجزاء ما فيه وباطن أنفه أو شفتيه، فإن هذه هي الأعضاء المقروعة بهواء النفس. والقارع أولا هي القوة التي تسرب هواء النفس من الرئة وتجويف الحلق أولا فأولا إلى طرف الحلق الذي يلي الفم والأنف وإلى ما بين الشفتين، ثم اللسان يتلقى ذلك الهواء فيضغطه إلى جزء جزء من أجزاء باطن الفم وإلى جزء جزء من أجزاء أصول الأسنان وإلى الأسنان، فيقرع به ذلك الجزء فيحدث من كل جزء يضغطه اللسان عليه ويقرعه به تصويت محدود، وينقله اللسان بالهواء من جزء إلى جزء من أجزاء أصل الفم فتحدث تصويتات متوالية كثيرة محدودة»[1].

يقترب تحديد الفارابي لكيفية اشتغال جهاز النطق مما بسطته الصفات الخارجية المخرجية؛ وعلى هذا الأساس، يكون الصوت هو الهواء القادم من الرئتين. ورغم أن تحديد الفارابي لم يُفصِّل في الأمور بدقة إلا أنه يقترح حكاية ميلاد الصوت:

يتملكُ الإنسانَ استعدادٌ فطري، فيحرك جسمه وأعضاءه إلى حيث هذه الفطرة دون سابق اعتياد أوصناعة، وعندما تقوده الفطرة إلى النطق، يحدث هذا الاعتياد الذي يتم داخل جماعة مما يُفسر اختلاف ألسنة الأمم. ويستطرد الفارابي مُوضحا ميلاد الألفاظ يقول: «ولأن هذه الحروف إذا جعلوها علامات أولا. كانت محدودة العدد، لم تف بالدلالة على جميع ما يتفق أن يكون في ضمائرهم. فيضطرون إلى تركيب بعضها إلى بعض بموالاة حرف حرف، فتحصل في ألفاظ من حرفين (أو حروف)، فيستعملونها علامات أيضا لأشياء أخر»[2]. ويُمكن تخيل بقية الحكاية: قد تُستعمل الألفاظ في بادئ الأمر للدلالة على المحسوسات، ثم تدخل في مُوالاة لفظ لفظ، فيظهر الكلام الاستعمالي التواصلي والكلام المجازي الإبداعي.

لا يسعى البحث، وهو يستعرض آراء الفارابي، إلى مناقشة البدايات الأولى لتشكل اللغة، وإنما يُريد فقط إبراز أن أصل الكلام أصوات استحدثها الإنسان للتعبير عما يُوجد في ضميره بطريقة نمطية وخُصوصية، ثم تطورت بعد ذلك آليات هذا الاستخدام ليتفنن الإنسان في لغته صوتيا.

عُموما، تنحصر أهم صفات الأصوات في اللغة العربية فيما يلي:

- أصوات الصفير: س/ ص/ ز.

---

(1) كتاب الحروف، أبو نصر الفارابي، تحقيق، محسن مهدي، دار المشرق، بيروت، لبنان 1970، ص. 136.

(2) المصدر نفسه، ص. 137.

- أصوات الإطباق: ط/ ظ/ ص/ ض. وهي ما ينطبق فيه اللسان مع الحنك فينحصر الصوت بين اللسان وما يحاذيه من الحنك.
- أصوات القلقلة: ق/ ط/ ب/ ج/ د.
- أصوات الاستعلاء: ط/ ظ/ ص/ ض/ خ/ غ/ ق. وهي ما يرتفع به اللسان إلى الحنك ويضم الحروف المُطبقة، بالإضافة إلى: خ/ غ/ ق، وغيرها الحروف المسفلة.
- أصوات الذلاقة (وهي الفصاحة والخفة في الكلام): م/ ر/ ب/ ن/ ف/ ل. ولا تخلو منها كلمة رُباعية أو خُماسية باستثناء كلمتي: عسجد/ زهزقة، وغيرها الحروف المُصمتة.

يستعرضُ جدولُ دارس قديم (سيبويه) الصفاتَ الخارجية المخرجية والصفات الداخلية الذاتية الأولى والصفات الداخلية الذاتية الثانية في:

انظرجدول الأصوات العربية كما كان يراه سيبويه في المرجع الموجود في الهامش[1].

3- الصرافة بعد الصواتة:

يقول ابن مالك:

وليسَ أدنى مِنْ ثلاثي يُرى قابلَ تصريفٍ سوى مَا غُيِّرا[2]

«يعني أن ما كان على حرف واحد أو حرفين لا يقبل التصريف ففهم منه أن أقل ما يوجد عليه الأسماء والأفعال بالوضع ثلاثة أحرف لأن الأسماء والأفعال قد تنقص عن ثلاثة بحذف بعض حروفها، أما الأسماء فتوجد على حرفين نحو 'يدْ 'ودمْ' وعلى حرف واحد نحو 'م اللهْ' في القسم على القول بأنه اسم وهو الصحيح، وأما الأفعال فتوجد على حرفين نحو 'خذ وبعْ' وعلى حرف واحد نحو 'قْ' فعل أمر من 'وقى'»[3].

يبدو أن التصريف يبحث في أحكام بنية الكلمة العربية، وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة وإعلال، وشبه ذلك. ولا يتعلق إلا بالأسماء المُتمكنة والأفعال؛ فأما الحروف وشبههما فلا تعلق لعلم

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مرجع مذكور، ص. 59.

(2) متن الألفية، ابن مالك، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب2001، ص. 53. والبيت مرقوم بالعدد: 916.

(3) شرح المكودي، أبو زيد عبد الرحمن بن صالح المكودي، دار الفكر للطباعة والنشر، ص. 226.

التصريف بها[1]. إن أقل ما تبنى عليه الأسماء المُتمكنة والأفعال ثلاثة أحرف، أما المُراد الأفعال المُتصرفة هنا لا مُطلق الأفعال حيث يظهر التصريف أصلا في الأفعال لكثرة تغيرها وظهور الاشتقاق فيها بخلاف الأسماء.

وهذه بعض أبجديات التصريف وجب التذكير بها قبل الانتقال إلى القواعد الصرفية التي تحكم بناء الكلمة المُفردة المعزولة، كما فهمتها هذه الدراسة، في الإعراب الصرفي لفخر الدين قباوة؛ لهذا فالعزل والفصل أسبق من الاشتغال العاملي ومن الاشتغال المعنوي المجازي (البياني) ثم الاشتغال المقامي المقصدي.

تُوجد مباحث مهمة تُساعد على ضبط الكلمة وزنيا (الميزان الصرفي) أو تُساعد على إغناء اللغة العربية بمُشتقات (الاشتقاق من أسماء المعاني والذوات) وألفاظ أخرى بواسطة النحت (النحت) أو التعريب (الاقتراض: الدخيل والمُعرب).

إن قواعد هذه المباحث الصرفية تُؤكد أمرين: **الأول**، وُجود آليات للضبط الداخلي للمُفردات بواسطة الميزان الصرفي؛ وهكذا ينجح هذا الميزان في ضبط الكلمات في العديد من المُناسبات ويفشل في بعضها. وفي حالة الفشل، لم يتحدث النحاة عن الخروج عن القواعد أو الشذوذ، وإنما عمدوا إلى الإشارة، خارج هذا الميزان، إلى قسم آخر يُفرز أوزانا غير قياسية (سماعية). **والثاني** أن مُفردات اللغة العربية قابلة للإغناء بواسطة الاشتقاق الذي يضبطه الميزان الصرفي، أو النحت الذي يُسرع في تصنيف المنحوتات ضمن الأوصاف أو الأسماء أو النسب أو الأفعال وهي محاور عربية خالصة في أصلها، أو الاقتراض الذي يعتمد على آليتين، إما أن يحتوي على المُفردات الأجنبية ويجعلها خاضعة للأوزان العربية أو ألاّ يُغيرها إذا كانت مُستعصية.

4- المعجم:

إن تشكيل المُفردات صواتيا ثم صرافيا هو اللبنة الأولى نحو تشكيل الأنساق التي تحكم التراكيب. وعندما تنتهي الصواتة والصرافة من عملهما، يبدأ التركيب في الظهور حيث تُرافقه معرفة تحاول تفسير تجاور مُكوناته؛ وبهذا يتم الانتقال من الجانب اللانسقي إلى الجانب النسقي[2] حين يتحدث علم النحو أو

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تأليف، محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الجزء الرابع، بيروت، لبنان 1988، ص. 191.

(2) يقصد البحث بالنسقية النظر إلى التركيب من زاوية العلاقات العاملية حتى تتضح اللانسقية التي هي مجال المعجم والصرف؛ إذن فهذا الفصل بين النسقية واللانسقية هو فصل منهجي، وقد وجب التذكير بذلك.

علم البلاغة أو النقد القديم. ويستمر دور الصواتة والصرافة مفعّلا في أثناء ظهور التركيب إلى الوُجود لأن هناك روائز مُتعددة توضح بجلاء هذا الدور.

ولكي يستكمل البحث نظرته عن الجزء/ الرأس الذي يُعتبرمدخلا للتركيب، يجب أن نثير جانب المُعجم؛ وعلى هذا الأساس، يتميز المُعجم الصرفي والإعراب الصرفي من جهة، عن المُعجم الإعرابي والإعراب النحوي من جهة ثانية:

1- المُعجم الصرفي والإعراب الصرفي: يتفقان في النظر إلى الكلمة المُنعزلة نظرة صرفية خارج التركيب.

2- المُعجم الإعرابي والإعراب النحوي: يطرحان الإشكال التالي: كيف نتحدث عن اتفاق بينهما (على غرار الاتفاق الحاصل بين المُعجم الصرفي والإعراب الصرفي) مع العلم أن المُعجم الإعرابي يدرس الكلمة مُنعزلة، في حين يدرسها الإعراب النحوي في السياق؟. ليس المُعجم الإعرابي سوى استقراء لوُرود الكلمة في سياقات نحوية في الإعراب النحوي ثم قيامه بحصر إعراباتها في مُعجم معين، نحو ما حدده كتاب "المُعجم في الإعراب"[1] عند إعراب كمْ، فبين الشروط المختلفة التي تتحكم فيها... إلخ.

وتملك الكلمة في غالب الأحيان إعرابات متنوعة لأنها منتزعة من سياقات نحوية؛ وهذا ما يدفع المُعجم النحوي إلى استعادة هذه السياقات عن طريق استعمال شواهد (تراكيب) تُوضح ما يشرحه لحظيا من إعراب؛ ويتضح هذا الأمر بالعودة إلى كتاب "المُعجم في الإعراب" الذي تضمن استشهادات لوُرودات كمْ؛ إذن ليس هدف الدرس النحوي هو صناعة معاجم تضبط الإعراب (قد يكون الأمر مُفيدا في الإعراب الصرفي)، لأنها ستكون في هذه الحالة معاجم تعليمية تقرب الإعراب من الأفهام، وإنما هدفه هو تأمل الأنساق نحويا. ويظهر حرج مُؤلف كتاب "المُعجم في الإعراب" عندما تحدث في المُقدمة عن هذا الجانب التعليمي، يقول: «وبعد - أقدم إلى الزملاء الأساتذة وطلابهم معجما في الإعراب مرتبا على الطريقة المتبعة في المعاجم الحديثة ليسهل على الطالب الرجوع إليه والاستعانة به في إعراب بعض الكلمات والجمل [...]»[2].

هذا النوع من المعرفة التعليمية إذا ما أضيفتْ إليه الطريقة التي وضحها المُؤلف في المُقدمة نفسها، سيُظهر أن هدف الدراسة هو إعراب الكلمات لا الجمل وإن تم التصريح بالمُزاوجة بين الإعرابين؛ وهكذا لم تُعرب الكلمة في السياق إلا لإظهار التنويعات الإعرابية لهذه الكلمة لا لإظهار اشتغال السياق في حد ذاته.

---

(1) المعجم في الإعراب، عمر توفيق سفرآغا ومحمد بنيس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1999، ص. ص. 134. 135 . 136. وسيعود البحث إلى إعراب كم.

(2) المرجع نفسه، ص. 03.

وكلما تم التدرج في تأمل المعاجم اللغوية هذه المرة، نصطدم بمجهودات القدماء والمُحدثين في هذا المجال. إن المعاجم التي تأخذ على عاتقها شرح الكلمات، هي معاجم لا تقترح إعرابا صرفيا ولا إعرابا نحويا. ورغم ذلك، نجد تسرب علم الصرف إلى المادة المُعجمية بغزارة[1]، في حين تتفاوت درجات قوة الإعراب النحوي فيها؛ وهكذا لا يخلو مُعجم من استثمار علم الصرف الذي نحن بصدد مُلامسته: يستحضر المُعجمي مُختلف معاني الكلمات، وكلما حشد المزيد حقق النجاح لمُعجمه. يبلغ هذا النجاح أعلى درجاته عندما يقلب المُعجمي الكلمة من وُجوه صرفية مُتعددة؛ وهذا ما يُلاحظ مثلا في كتاب "المُعجم الوسيط" الذي يأخذ بأوائل الكلمات[2] في شرحه لجذر "ط. ي. ر". فقد شرح أوجها صرفية مُتعددة لهذا الجذر نحو: طار، أطار، طاير، طيّر، الطار، تطاير، تطيّر، استطار، استطير، الطائر، الطائرة، الطيرة، الطِّيَرة (والطِّيْرة)، الطِّيْرية، الطيانُ، الطيور، المطار، المطارة[3].

يُمكن القول إن المُعجم ليس نسقيا بالمفهوم الذي يتحدث عنه البحث، وإنما هو مُحاولة تصنيف يقترح معنى أو معان للكلمات. ولا تربط بين قوائم هذه الكلمات روابط نسقية بل روابط اشتقاقية هي من صميم علم الصرف (قد يعرض المُعجمي كلمات لا تربطها هذه العلاقة الاشتقاقية). «ومن طبيعة هذه القائمة الضخمة التي هي في حوزة المجتمع في عمومه ألا يحيط بها فرد واحد من أفراد هذا المجتمع مهما بلغ حرصه على استقصائها لأن ظاهرتي الارتجال والتوليد وهما مستمرتان لا بد أن تقفا به دون الإحاطة بالكلمات المرتجلة والمولدة التي هي في طريقها إلى الشيوع العرفي. ولكن أفراد المجتمع يتوزعون مفردات هذه القائمة فيما بينهم كل بحسب بيئته وثقافته وحياته الاجتماعية فيستقل كل فرد بطائفة منها يعرف معانيها

---

(1) جاء في: المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، الطبعة الثانية والعشرون، بيروت، لبنان، ص. هـ: (لا بد لطالب اللغة العربية من أن يكون متضلعا من قواعد الصرف وأحكامه كي يكون على أمن من الخطإ في استعمال ما جرت العادة في إهماله من المقيسات. فما كان منها كاسم المرة والنوع ومصادر ما فوق الثلاثي لم نذكرها إلا استثناسا وكثيرا ما أغفلناها لعلم المطالع بطريقة أخذها على انه لا يخلو من الفائدة أن نورد بعض تلك الأحكام القياسية).؛ ومضى المنجد في إسراد بعض الأحكام الصرفية.

(2) المعاجم التي تأخذ بأوائل الكلمات تأتي الكلمات فيها مرتبة بحسب تسلسل حروف الهجاء، وذلك وفقا للحرف الأول من الكلمة، ويدعى كل حرف من هذه الحروف (بابا)، ثم ترتب الكلمات في الباب الواحد وفقا للحرف الثاني منها فالثالث.

إذا أردت البحث عن معنى كلمة في هذه المعاجم فاتبع هذه الخطوات: أولا: أتقن معرفة الحروف الهجائية وترتيبها. ثانيا: انظر إلى الكلمة إن كانت مجردة أمكنك البحث عن معناها مباشرة في أي معجم، وإن كانت مزيدة فجردها من أحرف الزيادة. ثالثا: إن كان فيها حرف غير أصلي فرده إلى أصله. رابعا: إن كانت مشددة ففك إدغامها. خامسا: إن كانت جمعا فرده إلى مفرد، وإن كانت فعلا مضارعا فابحث عن ماضيه. هكذا يبدو أن الصرف يهيمن على خطوات البحث في المعجم كذلك.

(3) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، الجزء الثاني، القاهرة، مصر، ص. ص. 573 . 574.

معرفة عامة ويعرف ما لبعض هذه المعاني من ظلال دقيقة مختلفة، أما ما في أيدي الآخرين من هذه القائمة فلا يتفق ما لدى كل فرد منهم إلا مع بعض ما لدى الفرد الذي كنا نتكلم عنه ويبقى بعد ذلك أكثر ما في أيديهم مجهولا بالنسبة لهذا الفرد جهلا لا يزيله إلا أن يعنى المتخصصون من هذا المجتمع بتدوين كل مفردات اللغة ومعانيها في صورة معجم ليرجع إليها هذا وذاك من الراغبين في الاطلاع على هذه المفردات والمعاني. لهذا كان تدوين المعجم ضرورة لغوية لكل مجتمع متقدم وكان لا بد أن يتم تدوين المعاجم على صورة تمكن كل فرد يطلع عليها أن يعرف الكثير من المعلومات التي توضح ما يحيط بمادتها الأساسية وهي الكلمة»[1].

إن المُعجم يتميز بأمور، منها:

أولها، أنه قائمة من المُفردات تدل على معان مُحددة تنتمي إلى جانب الاستعمال.

وثانيها، أنه مادة صامتة لأنه يظل في حالة كمون حتى يستعمله المُتكلم المُستمع كلاما أو لغة.

وثالثها، أنه قابل لإجراء الانتقاء منه وفق صيغ توليده: أي، الصرف.

ورابعها، أنه ميت (مُؤقتا) بمُجرد ظهور التركيب لأنه يتحين فُرصة الظهور من جديد.

وعندما يظهر التركيب ويبدأ في الاشتغال، تنزاح عقبات النسق النحوي بسهولة لأن النحو الصناعي يُوجِّه قراءتها؛ لكن عقبات أخرى تظهر في مجال الإعراب غير الصناعي: المعنوي والقصدي. ويدفع هذا الأمر إلى استحضار البلاغة العربية والنقد القديم للكشف عن الأسرار الأخرى التي لم يهتم بها النحاة في التراكيب؛ نحو: الفرق بين اللغة النمطية واللغة العادية أو الجانب البياني والمعنوي والقصدي للتراكيب أو كيفية اشتغال الألفاظ في علاقتها بالمعاني.

معلوم أن الكلمة عندما تُغادر المُعجم تنتظم في التركيب، وهو ما يدل على أنها فقدتْ الجانب السلبي فيها: أي السكون؛ وبهذا يكون المُعجم قد خرج من التركيب، ثم إن التركيب قد خرج من المُعجم في حركة دائرة يُعطي كل واحد منهما الحيوية للآخر، إذ من أين يحصل الفرد على المُعجم لولا الاستعمال؟.

يُفترض أن نتصور أن اللغة وصلتْ إلينا شبه تامة، كما يُفترض أن نتصور هذا التمامَ: يختلط الصّرف والمُعجم ثم تتولد التراكيب عن طريق انتقاء تُهيكله أنساق ثلاثة (نحوية ومعنوية وقصدية) ثم تخرج إلى الاستعمال (فصاحة وإمتاعا وإقناعا). وإذا طرأ تهديد بالزيادة في كلمات وأساليب اللغة، تتولى قواعد الصرف الأساسية أمر تكييفه مع النسق العربي بواسطة الميزان الصرفي والاشتقاق والنحت والاقتراض ... إلخ: تُغني اللغة وتُنمِّي رصيد المُعجم الذي يُغني بدوره التركيب.

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مرجع مذكور، ص. 315.

5- البناء العاملي والاستعمال العاملي:

أ- البناء العاملي:

يُشكل البناء العاملي الشق الأول من النظرية العاملية، فهو بناء مُجرد ومنطقي يستدعي التعرف على بنية تركيب اللغة العربية. ومن بين تمثيلات هذا البناء في الجملة الفعلية:

1- ف. س.

2- ف. س. س1.

3- ف. س.ح. س1.

4- ف. س. س1. س2.

5- ف. س. س1. ح. س2.

6- ف. س1.

وتُعبِّر هذه التمثيلات عن بُنى منطقية وتجريدية للجملة الفعلية العربية. فإذا كان التمثيل الأول يُفيد أن الفعل لازم، فإن باقي التمثيلات تُفيد أن الفعل مُتعدٍّ إما إلى مفعول به أو بالحرف أو إلى مفعولين أو إلى مفعول به يُفصَل عن اسم آخر بالحرف؛ ويبقى التمثيل الأخير يُفيد الانتقال من الجملة المبنية للمعلوم إلى الجملة المبنية للمجهول؛ ورغم ذلك، قد لا تُشكل هذه العينة المُقترحة لائحة مُغلقة لجميع تمثيلات الجملة الفعلية في اللغة العربية مما يُوجب الحذر.

إن البناء العاملي يقبل جملا، وإن كان بعضها لاحنا، مثل:

1- أ – قاتل زيد عمرا.

* ب – تقاتل زيد عمرا.

2- أ – اطلع التلميذ على دروسه.

* ب – طلع التلميذ على دروسه.

تنتمي الجملتان في (1) إلى التمثيل (أو البناء) أعلاه (2) الذي يتضمن إمكان حُدوث الترتيب المُجرد والمنطقي (ف. س. س1) في التراكيب العربية؛ وتنتمي الجملتان في (2) إلى التمثيل (أو البناء) أعلاه (3) الذي يتضمن إمكان حُدوث الترتيب المُجرد والمنطقي (ف. س. ح. س1)؛ وتكون النتيجة وضع جمل صحيحة وجمل لاحنة على قدم المساواة داخل البناء العاملي.

ب- الاستعمال العاملي:

إذا كان البناء العاملي يهتم بتجريد الجمل العربية وبعملها المنطقي فقط، فإن الاستعمال العاملي جُزء من قدرة مُستعمل اللغة التي تقبل جملا مُعينة وترفض أخرى رغم أن بناءاتها المنطقية قد تكون ثابتة أو صحيحة، ويحتكم الاستعمال العاملي إلى معيار الصواب والخطأ في التراكيب مما يُؤدي إلى تصنيف الجمل إلى:

- جُمل مقبولة (سليمة).
- جُمل لاحنة تماما.

وهكذا نجد النحاة يقبلون كلاما ويُخطئون آخر؛ إذن على أي أساس يتم قبول جمل ورفض أخرى؟. تخضع المسألة برُمتها لحدس المُتكلم المُستمع ومُستعمل اللغة العربية الذي يكون مطالبا باستمرار بمُراقبة التراكيب وفق مُستويين: البناء العاملي من جهة والاستعمال العاملي من جهة ثانية في إطار نوع من التأثير والتأثر بينهما (انطلاقا من التعليل)؛ هكذا يطفو نقاش الجانب الصناعي في النحو العربي على السطح حيث المحطة الأولى التي تتضمن الإعراب الصناعي، ولا تُستكمل المعرفة بأسرار التراكيب إلا بإضافة الإعراب غير الصناعي: أي، الإعراب المجازي والإعراب السياقي القصدي. وسيكون حصاد هذا الأمر الوصول إلى ثلاثة أمور، هي:

1- فصاحة التركيب.
2- بلاغة الإمتاع.
3- بلاغة الإقناع.

6- عود على بدء: الصرف:

ميز البحث بين الصرافة والصواتة في علم الصرف. وسينطلق الآن من فرضية أن:

1- **الانتقاء الجيد يشمل جانب الصرف في الكلمة كما يشمل جانبها الصواتي.**
2- **الاستعمال التركيبي يُساعد على الأداء الجيد للانتقاء.**

أ- تصريفيا:

هناك أفعال بُنيت بطريقة صرفية مُعينة تُؤثر في التراكيب التي استُعملتْ فيها إن لم تتعرض للتغيير، نحو:

1- أ- فَرِحَ الإبنُ.
ب- أفرحَ الأبُ الإبنَ.
ج- فرّحَ الأبُ الإبنَ.

*د- فرِحَ الأبُ الإبنَ.

2- أ- قدِمَ الأستاذُ.

ب- استقدمَ الطالبُ الأستاذ.

*ج- قدِمَ الطالبُ الأستاذَ.

3- أ- جلسَ زيدٌ.

ب- جالسَ زيدٌ عمراً.

*ج- جلسَ زيدٌ عمراً.

4- أ- هدَتِ الفطرةُ الرجلَ.

ب- اهتدىَ الرجلُ.

*ج- هدىَ الرجلُ.

5- أ- أدمنَ الرجلُ السهرَ.

ب- أُدمنَ السهرُ (بناء للمجهول).

*ج- أُدمنَ الرجلُ السهرَ (بناء للمجهول).

6- أ- هدَمَ الرجلُ الحائطَ.

ب- هدّمَ الرجلُ الحائطَ.

يقود تحجر التركيب وتغيّر صرف الكلمة (الفعل) إلى اللحن في أغلب الحالات. فإذا كانت الجملة (1 – أ) جملة لازمة، فإن الجملتين (1 – ب – ج) مُتعديتان بفضل الزيادة في الفعل: أي، زيادة الهمزة أو التضعيف. وقد ادى تحجر التركيب في الجملة (1 – *د) إلى اللحن لأنه لم يُواكب الفعل الذي من سماته اللزومية.

ويظهر التحجر كذلك في المجموعة الثانية التي تضم جملتها الأولى فعلا لازما وجملتها الثانية فعلا مُتعديا بإضافة الألف والسين والتاء إليه؛ لكن الجملة الثالثة (2 - *ج) لاحنة لأن الفعل سلك فيها سلوك الجملة الأولى (2 – أ) ولم يراعي اللزومية التي أوقعته في اللحن.

يُقال الشيء نفسه عن المجموعة الثالثة التي حدث فيها تحجر للفعل بين الجملة (3 – أ) والجملة (3 – *ج) مما قاد إلى لحن هذه الجملة الأخيرة لأنه يُفترض في فعلها أن يكون لازما.

أما المجموعة الرابعة، فقد تحجر الفعل فيها بين الجملة (4 – أ) والجملة (4 – *ج). وقد اقتضى إزالة اللحن جعل فعل الجملة (4 – *ج) مُتعديا.

وتحجر الفعل في المجموعة الخامسة بين الجملة (5 – أ) والجملة (5 – *ج). ففعل هذه الأخيرة بقي مبنيا للمجهول واحتفظ في الوقت ذاته بالفاعل والمفعول مما أدى إلى لحنه.

ويبدو أن المجموعة الأخيرة لم يحدث فيها لحن لأن الفعل المُختلف بين الجملة (6 – أ) والجملة (6 – ب) يقبل استعمالا واحدا.

إن سبب قبول بعض التراكيب ورفض أخرى في المجموعات المُقترحة أعلاه يعود إلى الفعل الذي يُؤثر في مُكونات الجملة، فهو تارة يزيد من عدد هذه المكونات وأخرى يُقلص منها. وتُشكل المجموعة الأولى والثانية والثالثة على التوالي أمثلة للجعل ثم الطلب ثم المُشاركة حيث تهم مجال الزيادة في عدد مُكونات الجملة، وتشكل المجموعة الرابعة والخامسة على التوالي أمثلة المُطاوعة والبناء للمجهول حيث تهم تقليص عدد مُكونات الجملة، وتبقى المجموعة الأخيرة (السادسة) مثالا للمُحافظة حيث لم نزد من عدد المكونات ولم نُقلص منها.

لنتأمل الجملتين (3 – ب) و(3 – *ج) ولنُلاحظ:

يقتضي تصحيح اللحن تغيير الانتقاء للفعل حيث يلائم تصريفيا التركيب الذي استعمل فيه، أو يقتضي تغيير التركيب بتعديله عن طريق التصرف في عناصره بالإضافة أو الاستبدال أو الحذف. فنقول مُزيلين لحن المثال (3 – *ج):

3- أ – جلسَ زيدٌ.

ب – جالسَ زيدٌ عمراً.

يُمثل المثال (3 – أ) تصحيحا للمثال (3 – *ج) باستعمال الحذف، ويُمثل المثال (3 – ب) تصحيحا للمثال نفسه (3 – *ج) باستعمال الاستبدال (استبدال الفعل). أما الحالة الثالثة، فنمثل لها بما يلي:

- قاتلَ زيدٌ عمراً.

*- تقاتلَ زيدٌ عمراً.

فنقول مُزيلين لحن الجملة الثانية:

- تقاتلَ زيدٌ وعمرُو.

بإضافة "الواو" بين الاسم الأول والثاني ليُشكل تصحيحا باستعمال **الإضافة**.

هذا فيما يتعلق بالتغيرات الصرفية التي يُؤطرها الفعل. أما فيما يتعلق بالأوزان – مثلا – في باب المُشتقات، نقول:

- جاءَ القاتلُ مُسرعاً.

ولا نقول:

*- جاءَ المقتولُ مُسرعاً.

يعود لحن الجملة الثانية إلى صيغة 'مفعول' التي هي من المشتقات التي لا تلائم التركيب الذي استعملت فيه مما يستدعي تصحيح اللحن بتغييرها باسم الفاعل كما في المثال الأول.

وقد يُعوِّض وزن أو صيغة وزنا آخر أو صيغة أخرى، فيقبل التركيب استعمال كلمتين عن طريق الاستبدال، فنقول:

- رأيتُ القتيلَ مُتضرجاً في دمائِه.
- رأيتُ المقتولَ مُتضرجاً في دمائِه.

ب- صواتيا:

يُمكن القول إن الصواتة بدورها تُسهم في بناء التراكيب أو تُؤثر فيها إذا ما اختل جانبها. ولنتأمل المثالين:

- اطّلعَ التلميذُ على دروسِه.
*- طَلَعَ التلميذُ على دروسِه.

يعود لحن الجملة الثانية إلى ضرورة استبطان استعمال القواعد الصواتية حيث جاور صوت قوي صوتا ضعيفا في 'اطتلع'، فتحول الصوت الضعيف إلى صوت قوي يُماثله في 'اططلع'، ثم استدعى البناء الصوتي الداخلي الإدغام في 'اطلع'. وقد أدت هذه التطورات الصوتية إلى انتقاء الفعل 'اطلع' مُحيطه التركيبي في الجملة الأولى بواسطة قبوله أن يكون جزءاً من هذا المُحيط مع عدم إمكان استبداله بفعل آخر نحو:

*- طلعَ التلميذُ على دروسه.
*- استطلعَ التلميذُ على دروسه.
*- تطلّعَ التلميذُ على دروسه.

وقد يحدث إمكان الاستبدال فيقبل التركيب استعمال فعلين، نحو:

- وضحَ الأمرُ (فهو واضح).
- اتضحَ الأمرُ (فهو مُتضح).

فيكون باب 'المُحافظة' في مجال الأفعال أحسن الأبواب التي تُعالج استعمالات استبدالية للأفعال داخل التركيب دون أن يحدث تغيير فيه.

يقع على عاتق مُستعمل اللغة أن يُصحح اللحن الذي يعتري التركيب بمُجرد سماعه إياه؛ وهذا ما يُفسر حدس هذا المُستعمل الذي يستبطن القواعد. وعندما لا يستبطنها بطريقة علمية، تحدث لديه كامنة (من الكمُون) بواسطة السليقة.

يَظهر أن الجمل التي عالجها البحث في الصرف/ صرافة من حيث الأفعال والأسماء، قد يُؤدي البناء المنطقي المُجرد فيها إلى صحتها لكن الاستعمال العاملي لها يُظهر لحنها، نحو:

- جاءَ القاتلُ مسرعا.

*- جاءَ المقتولُ مسرعا.

تُوافق الجملتان المُقترحتان البناء أو التمثيل (1) مع إضافة الحال:

1) ف. س. (حال).

لكن الفاعل 'المقتول' (س)، قاد إلى لحن الجملة الثانية رغم أن الصيغة الصرفية نفسها قد لا تقود إلى لحن جمل أخرى، نحو:

- جاءَ المضروبُ مُسرعا.

وهذا يدل أنه إذا كانت الصيغة مُهمة في فهم اللحن في الجمل، فإن الاستعمال العاملي أهم منها لأنه يخضع للدلالة وحدس المُستعمل ومعرفته بالقواعد والبناءات الجملية. ويتضح أمر الخُضوع للدلالة في أنّ جاء والمقتول لا تترابطان دلاليا، لأن من سمات جاء الدلالية [+ مُتحرك] وهو ما لا يتوفر في المقتول الذي من سماته الدلالية [- مُتحرك].

ويؤكد هذا التحليل ظاهرة الترابط الصرفي والصوتي للكلمة ودلالة استعمالها؛ وبهذا تشبه اللغة العربية باقي اللغات حيث لا تتفاوت في إمكانات التعبير عن مختلف الدلالات معجمية كانت أو اشتقاقية أو صوتية.

ويظهر كذلك أن الجمل التي عالجها البحث في الصرف/صواتة من حيث الأفعال، قد يُؤدي البناء المنطقي المُجرد فيها إلى صحتها لكن الاستعمال العاملي لها يُظهر لحنها، نحو:

*- طلعَ التلميذُ على دُروسه.

*- استطلعَ التلميذُ على دُروسه.

*- تطلعَ التلميذُ على دُروسه.

هي جمل لاحنة رغم أنها تنتمي إلى البناء العاملي المنطقي المُجرد نفسه الذي هو (ف. س. ح. س$_1$): أي، التمثيل رقم (3) المذكور سابقا؛ لكن الاستعمال يُظهر فقط صحة التركيب:

- اطّلعَ التلميذُ على دروسه.

رغم أنه يَشترك مع التراكيب أعلاه في البناء العاملي المنطقي المُجرد نفسه (ف. س. ح. س$_1$).

خلاصة

إذا وقع مُستعمل اللغة في اللحن فأنتج تراكيب لاحنة، يجب عليه أن يُراقبها بين البناء العاملي والاستعمال العاملي. وإذا لم يتمكن من إزالة اللحن، فهذا يعني أن معرفته العلمية بقواعد النحو غير تامة (لم يُضمر القواعد بشكل جيد)، أو أن حدسه النحوي المُرتبط بالسليقة لا يشتغل بشكل جيد لعدة أسباب أحصى القدماء مُعظمها، نحو: المُزاوجة بين لغتين، أو القرب من مناطق تتحدث لغة أخرى، أو الاشتغال بالترجمة، أو الانتقال من بيئة لغوية إلى أخرى... إلخ[1].

وقد أورد ابن هشام في الباب السادس: في التحذير من أمور اشتهرتْ بين المُعربين، والصواب خلافها، عدة أخطاء ترتكبها هذه الطائفة من مُستعملي اللغة العربية، نحو: «قولهم في نحو: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ (العنكبوت: 44) إن السماوات: مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق، لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول، بلا قيد، نحو: قولك: 'ضربت ضرباً' والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدا بقولك به: كـ 'ضربتُ زيداً'، وأنت لو قلت: السماوات مفعول كما تقول: الضرب مفعول كان صحيحا، ولو قلت: السماوات مفعول بها كما تقول: زيد مفعول به لم يصح.

وقد يعارض هذا بأن يُصاغ لنحو: السماوات في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسماوات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به»[2].

إن هذا الاستشهاد مُفيد لأنه يشرح العلاقات المعقدة داخل الاستعمال العاملي ولأنه يُوضح كيف أن مُستعمل اللغة لا يكفيه أن يستبطن القواعد النحوية أو أن يعرف اللغة سليقة، وإنما كذلك أن يعي تماما سُلوك ما يستعمله من لغة حتى يُعمق فهمه العقلي لها. ويُظهر الاستشهاد كيف أن المُستعمل خلط بين المفعول به والمفعول المُطلق في الآية بسبب غُموض البناء العاملي فيها الذي جعله يعتقد أنها من نوع البناء أو التمثيل (2): (ف. س. $س_1$): أي، جملة تتكون من الفعل والفاعل والمفعول؛ لكن التعليل الدقيق والعقلي يقودان إلى تصحيح الفهم الخاطىء للاشتغال العاملي في الجملة لأن سبحانه هو الذي قام بالفعل. **ومن المُفيد أن نضع كل حديث عن العلة في خانة تقع بين البناء العاملي والاستعمال العاملي، لأنها كفيلة**

---

(1) قال أحد المُولدين – لا يتقن اللغة العربية – ما معناه: إن شركتنا بأهوازنا، وإن شركتنا بمدائننا، وكما تجيء تكونُ. قال مولد هذا الكلام عندما أرسل أحصنة مريضة إلى الحجاج، ويقصد: إن شركاءنا بالأهواز، وإن شركاءنا بالمدائن يرسلون إلينا هذه الأحصنة، ونرسلها إليكم كما جاءت إلينا.

(2) المغني، ابن هشام، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1998، ص. 625.

بإزالة جُزء هام من التوتر بين اللغة ومُستعمليها. ويقود هذا التسلسل في العرض إلى إضافة عنصر ثالث يُقوي السلامة اللغوية عند مُستعملي اللغة، هو العلة أوالتعليل. وتكون النتيجة أن ينتمي المُستعمل سلفا إلى مجموعة مُتجانسة تتحدث لغة مُعينة (واحدة)، وأن يستبطن وُجوبا قواعد نحوية، وأن يتمكن من معرفة عللها.

إن الفصل الثالث من هذا الباب سيُعرف بأهمية العلة نظريا، وفي انتظار ذلك، نقول إن استبطان القواعد النحوية أمر مُعقد للغاية لأن قضية مُعينة تمنح القاعدة صلاحية التصرف، لكن نفس القضية تُوقف هذه الصلاحية[1]. وقد دفع مثل هذا الاهتمام بابن هشام إلى استحداث "الباب السابع: في كيفية الإعراب والمُخاطب بمعظم هذا الباب المُبتدئون"، وحدد ما يحترز منه المُبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:

أحدها: «أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أن "أل" من علامات الاسم، وأن أحرف "نأيت" من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن الواو والفاء من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر، وأن فعل ما لم يسمَّ فاعله مضموم الأول... سبق وهمه إلى أن "ألفيت والهبت" اسمان، وأن "أكرمت وتعلمت" مضارعان، وأن "وعظ وفسخ" عاطفان ومعطوفان، وأن نحو: "بيت وبين ولهو ولعب" كل منها جار ومجرور [...]»[2].

والثاني: «أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها فيستعملها في غير محلها كأن يقول في: "كنت، وكانوا" في الناقصة: فعل وفاعل، لما ألف من قول ذلك في نحو: فعلت وفعلوا، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلا والخبر مفعولا فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصورة الجميلة دمية، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط [...]»[3].

والثالث: «أن يعرب شيئا طلبا لشيء، ويهمل النظر في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلا ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مرّ به فأعربه بما لا يستحقه ونسي ما تقدم له»[4].

وبعد الحديث عن استبطان القواعد النحوية، يظهر سؤال: ما السليقة؟

---

(1) إذا اتفقنا أن الجمع في العربية هو "ون" [الواو والنون]، يجب أن نطبق قواعد أخرى على كلمة "رجل" حتى تكون مقبولة. إذن، جمع "رجل" لا تقبل "ون"، وإنما تقبل سلوكا آخر هو "رجال". مثال آخر: رفع "رجل" هو الضمة، لكن الرفع في "رجلان" هو الألف. إذن، رفع "رجلان" لا يقبل الضمة. كذلك المذكر والمؤنث، مثل: "حمزة" مختوم بالتأنيث رغم أنه يعني التذكير [ذكر]، والعكس صحيح في "شمس" التي هي مؤنثة ولا تتضمن علامة التأنيث... لم نتحدث عن محاور التذكير والتأنيث في علم الصرف، ولا عن ألوان الجموع، ولا عن الضمائر... رغم أهميتها ولهذا وجب التذكير.

(2) المغني، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 631.

(3) المصدر نفسه، ص. 635.

(4) المصدر نفسه، ص. 635.

يشرح ابن جني السليقة في الحكاية التالية: «وسألت الشجري يوما فقلت: يا أبا عبد الله، فكيف تقول ضربتُ أخاك؟ فقال: كذلك. فقلت: أفتقول: ضربتُ أخوك؟ فقال: لا أقول: أخوك أبدًا. قلت: كيف تقول ضربَنِي أخوك؟ فقال: كذاك. فقلت: ألست زعمت أنك لا تقول: أخوك أبداً؟ فقال أيش ذا! اختلفت جهتا الكلام. فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة»[1].

قد يدّعي البعض أن الشجري يتحدث انطلاقا من قواعد مضبوطة[2]؛ لكن الاستشهاد يُبيِّن العجز عن وصف تحولات سُلوك اللغة وصفا مفهوميا [غياب المفاهيم النحوية] مما حدا بابن جني إلى أن يقوم بهذه العملية حين قال: «فهل هذا في معناه إلا كقولنا نحن: صار المفعول فاعلا، وإن لم يكن بهذا اللفظ البتة فإنه هو لا محالة»؛ وبهذا يُمثل ابن جني جانب استبطان القواعد ويُمثل الشجري جانب السليقة (ننبه إلى أن السليقة تبقى غامضة وتحتاج إلى دراسة مُعمقة ليس مجالها هنا).

تصلح الأفكار التي حشدها البحث في هذا الفصل وهذه الخاتمة للتعرف على بعض القضايا اللغوية النحوية في علاقتها بالمُتكلم؛ ولهذا لا يجب أن يُفهم أن مدار الأمر كله هو كيفية حدوث التراكيب النمطية، بل كيفية إنتاج تراكيب مُتعددة نمطية عادية وخُصوصية إبداعية؛ وسيكون علم النحو هو مُؤطر كيفية الإنتاج لأنه يستطيع الاهتمام بالوصف والتفسير.

---

(1) الخصائص، ابن جني، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 251 .

(2) تحدث عز الدين البوشيخي عما روي من وقائع تطرقت إلى استعمال العرب لغتهم وفق قانون محدد: عن الوصل والفصل بين النحو العربي القديم والنماذج النحوية المعاصرة، عز الدين البوشيخي، سلسلة الندوات (10)، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، مكناس 1997، ص. 21.

الفصل الثاني

أهمية الإشارات والقرائن اللغوية

كيف يُضبط المُصطلح النحوي؟ ما السبيل إلى التعرف على معناه؟ ألم يحضر المصطلح النحوي عرضا في سياق نقاشات علم النحو؟ هل كان النحوي يرغب في بناء المُصطلح؟ هل كان يرغب في توضيح سُلوك الظواهر اللغوية كيفما يحدث: أي، هل كان يعتمد أبسط الأدوات للكشف عن الحقائق؟.

إن المُصطلح يُحقق الوُضوح ويطرد اللبس ويختزل العبارات ويُبدي معالم القصد حين يستلزم الضبط النظري حتى يكون التفكير النحوي تفكيرا دقيقا. ولا يكتفي المصطلح بأن ينتمي إلى صناعة النحو التي تضبطه ما دامت مُعيقات تُواجهه بسبب تعدد الآراء النحوية وعدم الرغبة في التقيد بشيء يُعيق التأويلات والتقديرات وإعمال المُلاحظة والوصف.

يستحضر الدكتور فخر الدين قباوة أهمية المُصطلح النحوي، يقول: «المصطلح لفظ أو تركيب، اتفق قوم على تسمية شيء به، بعد نقله غالبا من معناه الوضعي. ولكل علم ثروة اصطلاحية، تعارفها رجاله، وألفوا استخدامها في المحادثات والبحث والتأليف. وكذلك شأن النحو تولدت لدى أصحابه، منذ نشأته في عهد الإمام علي – رضي الله عنه – أعداد وافرة من الألفاظ اصطلحوا عليها، وتابعوها بالتنمية والتوليد. حتى إذا جاء سيبويه يصنف كتابه رأيناه يتناول الكثير الكثير من هذا النبع الفياض»[1]؛ إذن يملك المُصطلح أصولا تاريخية تمتد به إلى زمن بدايات تشكّله، غير أن البحث في بدايات تشكّل المصطلح هو بحث غير مُلزم لأسباب أهمها قصور حُمولة المصطلح الذي أخذ يتلمس طريقه مُحاولا أن يتموضع في صلب التنظير النحوي الذي يُحدد وُجوده الخاص. وكلما اتجه التقصي من نقطة مُعينة من مراحل تطور علم النحو إلى نقطة أخرى في أثناء التنقيب عن دلالة المُصطلح تنقيبا نكوصيا، يَتبدّى خطر انقراضه في زحمة هذه العودة إلى البدايات، أو خطر سذاجته وضعف حمولته؛ وهذا ما دفع الدكتور فخر الدين قباوة، وهو يُحلل المُصطلحات في نص نحوي مُعين لسيبويه، إلى القول: «ولقد روي عن أبي الأسود وتلامذته، ومن خلف بعدهم من النحاة، كثير من العبارات فيها العديد من الاصطلاح؛ إلا أن ذلك لم يكن وافيا بكل ما قالوه، لنستطيع تبين آثارهم الحقيقية في نصنا هذا. وما أكثر ما اندثر وغاب، وما جدّ على الساحة أو كان بديلا: ولذلك يتعذر على الدارس أن يحدد ما ينسب إلى سيبويه، وما كان منقولا عن الأسلاف، وحسبنا الزعم أن مهمته كانت نشر ذلك الإرث، وتطويره حيا في نصوص كاملة وافية. وما ذلك بالقليل»[2].

---

(1) تحليل النص النحوي.. منهج ونموذج، فخر الدين قباوة، دار الفكر، الطبعة الأولى، دمشق / سورية 1997، ص. 121.

(2) المرجع نفسه، ص. 123.

وستُخصص، وفق الموضوع الذي سيُبسط في هذا المقام، مساحة وافية لإثارة ما يرتبط بمُصطلح "قرينة" حيث ستكون مُناقشته غير تقليدية لن تتوخى إغراق المتن بالتعريفات المُختلفة، بل ستحاول أن تلتمس طريقا مُعينا يَخرج البحث منه بطائل أو فائدة.

1- المُصطلح ولادة وتاريخ وهوية:

تُذكّر آراء الدكتور فخر الدين قباوة بأهمية المُصطلح في وصف مسالك القول عند العرب نتيجة جُهود أجيال من الدارسين، لقد شقوا الطريق وجعلوه ليّنا طيّعا للسالكين مما يدل على أن المُصطلح ولادة وتاريخ. ويُمكن البرهنة بسهولة على هذا الطرح بما أورده أشرف ماهر النواجي في مسألة القياس من أقوال مُختلفة، يقول: «وقد استخدم القياس منذ أبي الأسود الدؤلي ت 69 هـ واستخدمه غيره من النحويين الأوائل كما وردت الروايات بذلك ولكن لم يتعرضوا لتعريفه أو حده وقال ابن سلام: كان أول من استن العربية وفتح بابها ونهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي - قال ابن قتيبة أيضا: أول من وضع العربية أبو الأسود... وقال أبو الطيب اللغوي: "كان يقال: عبد الله (ابن ابي إسحق الحضرمي) أعلم أهل البصرة وأعقلهم ففرع النحو وقاسه. ومن العلماء الذين صنعوا مؤلفات مستقلة في القياس هشام بن معاوية الضرير النحوي الذي توفي سنة 209 هـ فمن مؤلفاته كتاب "القياس". وكذلك أبو الحسن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة المتوفى سنة 210 هـ فقد ذكر ابن جني أن أبا الحسن قد كان صنف في شيء من المقاييس كتيبا إذا أنت قرنته بكتابنا هذا علمت بذلك أننا نُبنا عنه فيه وكفينا كلفة التعب به وكفأناه على لطف ما أولاناه من علومه المسوقة إلينا»[1].

لم يكن القياس يوما ملكا لشخص بعينه، كما لم تكن القرينة كذلك؛ لقد تعاقب الرجال على استعمال المُصطلحات إما في علم مُعين أو في عُلوم مُختلفة. وسيفتح البحث الباب أمام القرينة للحديث عنها حديثا يُوضح بعض مغالقها.

تنقسم الجمل في اللغة العربية إلى قسمين كبيرين: جمل نمطية أو عادية أو معيارية... الخ، وأخرى شعرية أو غير عادية أو مُركبة تركيبا نوعيا... الخ. فإذا كان النوع الأول لايحتاج إلى القرائن لأن المعنى يكون واضحا ليس فيه إبهام أو إغماض أو إحالة، فإن النوع الثاني يحتاج إلى قرائن مُتنوعة تُوضح إبهام المعنى وإغماضه وإحالته، كما تُوضح أماكن خُروج التركيب عن الاستعمال العادي. ولم يكن هدف النحويين الحديث عن صناعة المعنى بواسطة القرائن وإنما كان مُحاولة للرجوع بالتركيب إلى أصله. ويستتبع

---

(1) مصطلحات علم اصول النحو، أشرف ماهر النواجي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2001. ص. ص. 47، 48.

هذا القول، كثرة الحديث عن القرائن بالمفهوم اللغوي لا البلاغي؛ إذن عند فحص كتب النحاة لا توجد سوى أبواب قليلة مُخصصة للقرائن النحوية، بل قُصارى جهدهم في الغالب الأعم الإشارة إلى القرينة بالمعنى النحوي دون تفصيل القول فيها. ربما يعود الأمر إلى تواضعهم واتفاقهم على معناها مما وفر عليهم عناء البحث فيها أو حتى ذكرها في بعض الأحيان.

نجد ابن هشام يُقدم مثالا نحويا لهذه المسألة التي يتوضح فيها خُروج الكلام عن مجاله العادي لسبب من الأسباب، يقول: «أن يخرج على خلاف الأصل أو على خلاف الظاهر لغير مقتض كقول مكي في ﴿لَا تُبْطِلُوا۟ صَدَقَـٰتِكُم بِٱلْمَنِّ وَٱلْأَذَىٰ كَٱلَّذِى﴾ (البقرة: 264): إن الكاف نعت لمصدر محذوف أي إبطالا كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالا كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون 'كالذي' حالا من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه»[1]. ويُفيد هذا الاستشهاد الذي يدخل في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها: أي، المحور الذي يُؤطر بعض مباحث البحث، يُفيد في أمور عدة:

أولها: يتسرع بعض المُحدثين في إلصاق تُهمة القصور بالتحليل النحوي العربي القديم، ويعتبرون دلالة 'الوجه' هي دلالة غامضة خُصوصا إذا تعلق الأمر بوجهين أو ثلاثة: «يرى هؤلاء أن النحو العربي يُكثر من عبارة (يجوز وجهان أو ثلاثة أوجه) عندما يفسر بعض الظواهر المعتمدة على التقدير أو الإعراب، وهذا في رأيهم دليل على أنه نحو غير دقيق مادام يعتمد على التفسير غير المضبوط. والصحيح هو أن تلك العبارة الشائعة الاستعمال ليست اعتباطية، فهي ذات قيمة تفسيرية، فالنحاة يقصدون بها أن كثيرا من الملفوظات تحتاج في تفسيرها إلى مقامات أو قرائن، وكل مقام أو قرينة يفرض إعرابا. وبذلك يكون 'الوجه' معادلا للمعنى أو الدلالة»[2].

ثانيها: أن ابن هشام يلتصق بالمثال الذي يُحلله التصاقا نحويا، فهو لايسعى إلى شرح كلماته أو إظهار مقاصده وإن ظهر أن ذلك هو ما يعتري كلامه؛ كان ابن هشام يبحث في مثاله عن أدلة صناعية في إطار علم النحو الصناعي.

ثالثها: أن ابن هشام، استعمل تعبير 'أن يُقدر' الذي يفضي إلى مجال التقديرات، ولا تتم هذه الأخيرة إلا بواسطة قرائن مُتنوعة.

يُفيد الأمر الثالث في الارتباط بجوهر الموضوع الذي هو القرائن؛ لكن هل هناك معلومات إضافية يقترحها ابن هشام في كتاب المُغني؟ يقول: «إن دليل الحذف نوعان، أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى

---

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 564.

(2) أدوات الوصف والتفسير اللسانية، عبد العزيز العماري، سلسلة، من النحو إلى اللسانيات، أنفو- برانت، الطبعة الأولى، فاس 2004، ص. ص. 35. 36.

حالي ومقالي كما تقدم[1] والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفته النحويون، لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ (القيامة: 01) إن التقدير: لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين: وفي "قمتُ وأصكُّ عينَه" إن التقدير: وأنا أصك، لأن الواو لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد، وفي إنها لإبلٌ أم شاء" إن التقدير: أم هي شاء، لأن أم المنقطعة لا تعطف إلا الجمل[...]»[2].

يُقدم ابن هشام آراءه في شكل نقاش تراكمي يقوم فيه بترتيب تحليلاته ترتيبا تصاعديا مُستعملا التعابير التالية: أولهما، ثانيهما...، إحداها والثانية والثالثة...، التنبيه الأول، التنبيه الثاني...، الجهة الأولى، الجهة الثانية... الخ.

ويضطر مُتأمل هذا التنظيم إلى ضرورة تتبع المواقف عبر تطورها الكتابي في صفحات المُغني؛ وهكذا سيُلاحظ أن الحديث في الاستشهاد يرتبط بكلام سابق وكلام لاحق في هذا الكتاب.

إجمالا، تتحدد آراء الاستشهاد في ارتباطه بالسياق فيما يلي:

أولا: ترتبط التراكيب، في أثناء الاستعمال الخاص للغة، بوُجود الدليل أو بعدم وُجوده. فإذا وُجد هذا الدليل، فلا سبيل إلى الغُموض بما أن مُستعمل اللغة ينتهج نهجا لمعرفة مسالكها، وإذا لم يُوجد الدليل حدث ضرر بهذا المُستعمل نتيجة الغُموض في التركيب.

ثانيا: يُقسم ابن هشام الضرر إلى قسمين: معنوي وآخر صناعي؛ وهذا الأمر يُؤدي إلى الاعتناء الجيّد بالتراكيب، فنقول: لا يُوجد ضرر معنوي في مثال "ما ضربتُ إلا زيداً" لأن الصيغة الأصلية هي: "ضربتُ زيداً" فتضمنت الجملة كل مُقوماتها الدالة على معنى مُعين. لكن الضرر الصناعي يلحق جملة "ضربَني وضربْتهُ زيدٌ" لأن الصيغة الأصلية "ضربَني زيدٌ وضربْتُه". فالعمل القائم هو أن الفعل الأول رفع زيدا، في حين أن العمل المُفترض تم حين حذف الهاء وإعطاء الأمر للفعل الثاني كي يشتغل في زيد وهو ما لا يجوز[3].

ثالثا: وكما يستعمل ابن هشام الضرر المعنوي والضرر الصناعي، فإنه يستعمل كذلك **القرينة المعنوية والقرينة اللفظية**. ويشترط في الحفاظ على المعنى حتى لا يَفسد، ترجيح القرينة المعنوية على القرينة

---

(1) القرينة الحالية والمقالية: قرينة حالية: هي وجود دليل حالي، مثل ﴿قَالُواْ سَلَٰمٗا﴾ (هود: 69)، أي سلمنا سلاما. قرينة مقالية: يكون المحذوف فيها جملة بأسرها أو أحد ركنيها، مثل ﴿قَالَ سَلَٰمٞ قَوۡمٞ مُّنكَرُونَ﴾ (الذاريات: 25)، أي سلام عليكم أنتم قوم منكرون.

(2) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 569.

(3) انظر الحالة الرابعة من: «4- مبادئ الحذف» وهي: 4- عدم إبطال عمل قائم وإحلال عمل مفترض؛ الفصل الثالث من الباب الثاني: مبحث الحذف.

اللفظية. ويقصد ابن هشام بكلمة "المعنى" المعنى النحوي أو الدلالة النحوية، فهو لا يشرح مضامين الأمثلة بل يشرح معانيها النحوية، يقول في باب "لولا": «[...] وعند تميم في باب "لا"، فيقال: "لولا قيامُ زيدٍ ولا قيامٌ" أي موجود، ولا يقال "لولا زيدٌ" ولا "لا رجلٌ" ويراد قائم، لئلا يلزم المحذور المذكور، وأما "لولا قومُكِ حديثوعهدٍ" فلعله مما يروى بالمعنى، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ، ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهوما»[1].

رابعا: ذكر ابن هشام القرائن في سياق حديثه عن الشرط الأول من شروط الحذف[2]؛ لقد بسط البحث شرط "ضرورة وُجود الدليل" عند الحذف كما ورد عند ابن هشام، وأشار إلى جانب صناعي مُرتبط بالصناعة النحوية، وجانب غير صناعي يخضع للقرينة الحالية المقامية أو المقالية. ويُمكن أن نفتح آفاق هذه الدراسة لتشمل الاستعمالات اللغوية الخاصة التي تختلف عن الاستعمالات العادية [وهذا ليس هدف هذه الدراسة].

لقد جاءتِ القرائن عند البلاغيين للحد من جُموح التراكيب، فبواسطتها يتم استعادة ما تم فقده من خلال نظام صارم يفرض رقابة تامة على المعنى الذي يأبى الانصياع. لم يكن هذا المُشكل مُوجها بالأساس ضدّ التفكير البلاغي وإنما قفز بسرعة إلى دائرة التفكير النقدي، لأن النقاد رفضوا الحديث عن المعنى المُحال في الشعر إلا لماما. إن كل معنى جامح يُعتبر مُروقا وخُروجا عن عُرف الضبط وسلطته، فكانت القرائن وسيلة تترك المعنى ينفلت من التركيب مع إمكان استعادته عند الحاجة؛ لكن اختلاف قراءات التركيب الواحد، يجعل الثقافة القديمة تفسح المجال أمام التقديرات في النحو والتأويلات في البلاغة والنقد... الخ.

تُشير القرينة إلى المطلوب سواء كان صناعة أو معنى حيث إن السعي وراء المطلوب الصناعي عند النحاة يستدعي استعادة نمذجة القرائن، ولن يتأتى ذلك إلا بتأمل الأمثلة التالية:

1- قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ (الأنعام: 35).

2- وقال أيضا: ﴿نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ (البقرة: 133).

---

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 569.

(2) وقد وردت في "مبحث الحذف" فقرة "مبادئ الحذف".

ننبه القارئ إلى أن القرائن ليست عملا مشروطا بظاهرة الحذف، فقد نعثر على قرائن في سياقات خارجة عن هذه الظاهرة، أو بعيدة كذلك عن الاستعمالات الخاصة للغة، مثل قولنا: "ضربت عيسى زينبُ". ورغم أن التركيب يتضمن ظاهرة التقديم والتأخير، إلا أنه بحكم التكرار أصبح عاديا خصوصا أنه من النوع الذي أعادت فيه القرينة [التي هي تاء الفاعل] مكونات الكلام إلى رتبته الأصلية، فنفهم بسهولة أن كلمة "عيسى" تعرب مفعولا به، وأن كلمة "زينب" تعرب فاعلا، ويشكل المثال كذلك نموذجا لتواجد القرائن في ظاهرة التقديم والتأخير وليس الحذف فقط.

3- وقال كذلك: ﴿بِسْمِ ٱللَّهِ مَجْرِىٰهَا وَمُرْسَىٰهَآ﴾ (هود: 41).

4- وقال سبحانه: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ (الأنبياء: 37).

تندرج الآية (1) والآية (2) ضمن القرائن اللفظية أوالمقالية، وسيكون التقدير في الآية (1): أن يجمعهم لجمعهم، فقد دل الجواب على المحذوف الذي هو مفعول شاء؛ لهذا يُمكن القول إن السياق اللفظي اللاحق حدد ما قبله. تدل الآية (2) على الإتيان بالاثنين، 'إلهك وإله' للدلالة على الواحد: 'إلها واحدا'؛ إذن هناك لفظ يدل على المعنى المفضول ينتفي المطلوب دونه.

وتنتمي الآية (3) والآية (4) إلى نوع القرائن الحالية أو المقامية، ويكون التقدير حسب السياق في الآية (3) استعادة المحذوف الذي يدل على البداية أو الشروع، فيُقال مثلا: 'بدأت أو أبدأ... الخ'. والتقدير من 'باسم الله' قد يكون شروعا في الأكل أو العمل أو القراءة... الخ. وتدل الآية (4) على حذف الفاعل لأنه معلوم ما دام أنه هو الله سُبحانه وتعالى، ثم ناب عنه نائبه، فجاء التقدير: 'خلق الله الإنسان'، فإذا كان الكلام يندرج ضمن سياق يُنظم تسلسله، فلا بُد له من مقام يُناسب هذا التنظيم ويُشرّعه؛ ولا يُريد البحث أن يغوص في إشكال ما هو حالي سياقي ومقالي لأنه سيقود إلى نقاش بياني وبلاغي.

وعليه، يُمكن تقديم تعريف مبسط لهذين النوعين من القرائن في خاتمة هذه النقطة:

أ- قرائن لفظية أو مقالية: هي قرائن تُستفاد انطلاقا من مذكور يُوضحها.

ب- قرائن حالية أو مقامية: هي قرائن تُستفاد من خلال السياق. ويُمكن إضافة النوع الثالث المُلتبس عند النحاة لأنه لاحق بما سبق، وهو:

ج- قرائن صناعية يختص بمعرفتها النحاة لأنها من جهة الصناعة النحوية.

ظهرت مسألة القرائن في النحو العربي مُنذ بدايات تأسيسه، فقد نبّه سيبويه في 'الكتاب' إلى أشياء مُتعددة قد تكون القرينة ضمنها عندما تحدث عن حذف المبتدإ، فأورد مثال: 'عبدُ اللهِ وربي' عوضا عن 'ذلكَ عبدُ الله' أو 'هذا عبدُ الله'، كما أورد مثال 'زيدٌ' يقولها من لمس جسدا، و'مسكٌ' يقولها من شمّ ريحاً... الخ. وتندرج هذه الأمثلة في القرائن الحالية التي سبق ذكرها ليُؤدي هذا السبق النحوي، في اكتشاف دور القرينة، إلى إغناء البُحوث النحوية نفسها ثم البلاغية والنقدية؛ إذن ليس المُصطلح، في هذه الحالة، سوى ولادة وتطور يقودان إلى إثبات هُويته عبر التاريخ؛ لكن تجدر الإشارة إلى توضيح رئيس، هو: إذا كانت بعض المُصطلحات في علم النحو قد نالتْ شهرة واسعة مُنذ بداية استعمالها مثل القياس المُشار إليه سابقا، فإن

مُصطلحات أخرى لم يُكتب لها نفس الشهرة والذيوع مثل القرينة؛ وهنا يصل البحث إلى وضع يقترح فيه افتراضات متعددة:

الافتراض الأول: يقترب مُصطلح القرينة من الدراسات المعنوية مما جعله يُشكل نشازا في علم النحو؛ وهذا ما دفع عامة النحويين إلى التردد في استعماله ليتحدثوا عن الجانب الصناعي الخاضع لحدس النحوي في التقديرا؟ أو الجانب الحالي المقالي الذي ينزع إلى التفسير المعنوي للجملة حيث استثمرته الدراسات البلاغية والنقدية.

الافتراض الثاني: أدى انتقال النحو من المرحلة الشفوية إلى المرحلة الكتابية إلى طغيان مُستجدات أثرتْ على درسه، وقد نتج عن هذا السبب تأخّر تأطير مُصطلح القرينة حتى التنظيرات اللاحقة بالخُصوص.

الافتراض الثالث: ربما أن النحاة فهموا معنى هذا المُصطلح ولم يهتموا بالكتابة عنه، خلاف فهمه والاهتمام بالكتابة عنه عند البلاغيين والنقاد، وإنما جاء فقط في معرض حديثهم عن ظواهر نحوية كانت قد شغلتْ بالهم أكثر؛ ولهذا لم يُفردوا له أبوابا خاصة ولم يُفرّعوه أو يُقعّدوه أو يُطوروه، فهم يعرفون مبادئ صناعتهم عندما ميزوا بين النحو الصناعي والمقاصد [كما سيأتي] فأرادوا للقرائن أن تكون نحوية مما ضاعف من مجهوداتهم كلما حاولوا الدفاع عن استقلال الظواهر النحوية عن الظواهر المعنوية.

2- القرينة بين النظرية العاملية والامتدادات اللاحقة:

أ- النظرية العاملية:

إن العامل يكون لفظا أو معنى، ويكون اللفظ في أنواع ثلاثة هي الفعل والاسم والحرف، ويكون المعنى في نوع واحد هو الابتداء؛ وإذا كان القدماء يعتبرون الفعل أقوى العوامل اللفظية لأنه يدل على المصدر وعلى الزمان، فإنهم اعتبروا الابتداء عاملا آخر يشرح ارتفاع المبتدإ والخبر؛ ويفتح الفعل آفاقا نقدية واسعة أمام الدارسين القدماء مما جعل بعضهم يُقدم الجمل الفعلية على الجمل الاسمية، عكس ما فهمه البعض الآخر من كلام سيبويه الذي فُسِّر على أساس أنه يُقدم الجملة الاسمية على الجملة الفعلية، يقول: «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنا، فمن ثم لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم والسكون[...]. ألا ترى أن الفعل لابد له من الاسم، وإلا لم يكن كلاما، والاسم قد يستغني عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنا، وعبدُ اللهِ أخُونا»[1].

---

(1) الكتاب، سيبويه، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مطبعة المدني، الطبعة الثالثة، الجزء الأول، القاهرة 1988، ص. ص. 20. 21.

يبسط هذا المثال غنى حقيقيا من حيث الدلالات النحوية في علاقة الجملة الاسمية بالجملة الفعلية عند سيبويه من خلال نقط، هي:

النقطة الأولى: ينتصر فيها سيبويه للاسم على حساب الفعل لأن الأسماء أحق من الأفعال.

النقطة الثانية: وتُبنى هذه النقطة على مُلاحظة النقطة الأولى، ذلك أن الأسماء هي الأولى.

النقطة الثالثة: وتُعطي الأسبقية للأسماء التي يلحقها التنوين عكس الأفعال التي يلحقها الجزم والسكون.

النقطة الرابعة: وتؤكد احتياج الفعل للاسم لتشكيل الكلام، واستغناء الاسم عن الفعل.

يُمكن دحض الآراء التي تُكرس هذه الأسبقية من خلال النقط المذكورة حين الانتقال إلى جانب آخر في 'الكتاب' وهو جانب 'هذا باب المُسند والمُسند إليه'.

يتحدث سيبويه عن العلاقة الإسنادية بين طرفين مُتساويين: المُسند من جهة، والمُسند إليه من جهة ثانية، يقول: «وهما ما لا يُغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا»[1]، فذكر الجملة الاسمية الابتدائية والجملة الفعلية. فإذا كانت العلاقة الإسنادية تجعل الاسم لا يستغني عن الاسم في الجمل الاسمية، فإنها تجعل، بالمثل، الفعل لا يستغني عن الاسم في الجملة الفعلية؛ وتكون النتيجة المنطقية لهذا التأمل النحوي وُجود نمطين من الجمل يدخلان في علاقة واحدة تُؤطرهما معا، هي العلاقة الإسنادية بين طرفين لا يُغني واحد منهما عن الآخر؛ وتحفظ هذه العلاقة المُميزات النحوية للجمل الاسمية والمُميزات النحوية للجمل الفعلية، وهذا باب يستحق دراسة وافية ليستْ مجال البحث.

تستوجب العلاقة الإسنادية، في النظرية العاملية، تأثيرا عامليا بين مُكونات الجملة، فما دور المُشتقات في ترسيخ مفهوم العمل؟

كلما أثير عمل المُشتقات عند نحاة البصرة إلا وشبهوه بعمل الفعل لأن الاسم المُشتق تربطه بالفعل قرابة لغوية تجعله يعمل عمله مُشابهة. وقد تعمق النقاش في هذا الموضوع من خلال سُؤال: ما علاقة الجذر بالجذع؟ فإذا كان الجذر مادة صامتة أصلية، فإن الجذع مادة مقطعية تتموضع في علائق الاشتقاق. ويبقى أن اللواصق هي التي تتصل بالجُذور لتكوين الجُذوع وهي عبارة عن سوابق ولواحق وأواسط.

يقول الفاسي الفهري مُتحدثا عن المصدر باعتباره من المُشتقات: «ونذكر أن إسناد الإعراب في بُنى المصادر أو الصفات يثير كذلك مشكلا. فالمصدر 'العامل' مثلا، يسند النصب إلى مفعوله، ويسند الجر إلى فاعله.[...] إن المصدر يجب أن يكون 'فعلاً' في مستوى من مستويات التحليل، و'اسما' في مستوى آخر. والصورة التي يمكن أن تعتبر فعلا في المصدر هي الجذر. أما عندما تضم اللاصقة الداخلية إلى الجذر، فإن

---

(1) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 23.

الناتج يصبح اسما»[1]؛ هكذا تنقل اللاصقة المصدرية الفعل إلى المصدر، فيبقى العمل مُشتركا بينهما. وتدخل اللاصقة على الجذر ليتحول إلى جذع هو اسم فاعل أو اسم مفعول، يقول الفاسي الفهري: «فالمصدر أساسا فعل، بل جذر فعلي، يتم بناؤه، حسب خصائصه في مستويات نحوية مختلفة، عند اتصال هذا الجذر بلاصقة (أو صيغة) المصدر. ففي هذا التحليل، يكون المصدر مشتقا، أصلا، وكذلك يكون الفعل المتصرف، وأسماء الفاعلين والمفعولين. إلا أن المصدر يختلف عن هذه المشتقات من جهة أن صيغته ليست صيغة واحدة، ولا صيغا محدودة العدد، مثلما هو شأن الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين، بل إن له صورا متعددة [...]»[2].

إن العمل يكون أساسا في هذا التقارب؛ إذن يعمل المصدر عمل فعله ويكون بمعناه. ويذهب سيبويه إلى أن معنى "عجبتُ منْ ضربِ زيدٌ هو يضربُ زيداً". «والمصدر -عند الفراء- ينصب المفعول به إذا كان منونا أو مضافا إلى الفاعل، كما يرفع الفاعل إذا أضيف إلى المفعول[...]»[3].

ويعمل اسم الفاعل عند النحاة لأنه بمعنى الفعل: «عرف النحاة الشبه المعنوي بين اسم الفاعل والفعل فمعنى اسم الفاعل العامل هو معنى الفعل، وهذا ما يتضح عند سيبويه الذي عقد بابا "من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى فإذا أردت فيه من المعنى ما أردت في (يَفْعَلُ) كان نكرة منونا، وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل: هذا يضربُ زيداً غداً بل إن الكوفيين يسمونه فعلا دائما»[4]. ويعمل اسم الفاعل إذا كان مُنونا أو مُضافا بالألف واللام. فإذا نصب اسم الفاعل كان فعلا وإذا لم ينصب كان اسما «[...] وكما يقول ثعلب: الجهة التي هو فيها اسم ليس فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما»[5].

أما اسم المفعول فهو يجري على المُضارع الذي معناه (يفعل). ويعمل عمل الفعل المبني للمجهول الذي يرفع نائب الفاعل، فكما نقول: "ضُرِب زيدٌ"، نقول: "أمضروبٌ زيدٌ".

هكذا تُستكمل دائرة العمل عند القدماء بشقيها اللفظي والمعنوي وإن أهمِلتْ أمور أخرى قد تلحق بما تقدم. إن العمل اللفظي ينبع من الفعل أو الاسم أو الحرف والعمل المعنوي يتبع من الابتداء. وإذا كانت النظرية العاملية هي المُوجه الرئيس للإعراب عند النحاة القدماء، فكيف ارتبط ذلك بالقرينة؟.

---

(1) البناء الموازي، عبد القادر الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1990، ص. 50.

(2) المرجع نفسه، ص. 239.

(3) الأدوات النحوية ودلالتها في القرآن الكريم، محمد أحمد خضير، الناشر، مكتبة الأنجلو المصرية، الطابع، مطبعة محمد بن عبد الكريم، القاهرة 2001، ص. 130.

(4) المرجع نفسه، ص. 132.

(5) المرجع نفسه، ص. 133.

ب- الامتدادات اللاحقة: القرائن الإعرابية:

سيُحاول البحث في هذه الفقرة أن ينسى قليلا الحديث عن القرائن عند ابن هشام، ويقترح أن تُستغل القرائن في موضوع آخر يرتبط بالإعراب والمُستجدات الناتجة عن ذلك. فإذا كانت القرائن تصلح لوصف التراكيب عند ابن هشام، فإنها آليات لضبط المواقع النحوية الإعرابية (على الأقل) في هذا المقام.

لنتأمل المثال الصناعي: ضربَ زيدٌ عمراً.

تتدخل العلاقة الإسنادية لتمنح الجملة تصورا مُؤقتا. إن الإسناد قرينة معنوية يُفهم منها أن هذه الجملة فعلية بما أن العنصر الأول فعل والثاني فاعل [أو نائب الفاعل]. وعندما تكون الجملة اسمية، تُصورها القرينة المعنوية على أن العنصر الأول مبتدأ والثاني خبر؛ وإذا ما تم إعراب هذه الجملة، تظهر القرائن التالية:

• - زيدٌ:

- ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
- مرفوع (قرينة العلامة الإعرابية).
- العلاقة بينه وبين الفعل الماضي هي علاقة إسناد (قرينة التعليق).
- ينتمي إلى رُتبة التأخر (قرينة الرتبة).
- تأخره عن الفعل رُتبة محفوظة (قرينة الرتبة).
- إن الفعل مبني للمعلوم (قرينة الصيغة).
- إن الفعل مُسند إلى المُفرد الغائب (قرينة المُطابقة).

• - عمراً :

- ينتمي إلى مبنى الاسم (قرينة الصيغة).
- منصوب (قرينة العلامة الإعرابية).
- علاقته بالفعل هي علاقة التعدية (قرينة التعليق).
- رُتبته من كل من الفعل والفاعل هي رُتبة التأخر (قرينة الرتبة).
- هذه الرتبة غير محفوظة (قرينة الرتبة) [1].

يكون "زيدٌ" فاعلا بفضل المجموعة الأولى من القرائن، ويكون "عمروٌ" مفعولا بفضل المجموعة الثانية من القرائن؛ إذن تظافرتْ سبع قرائن على كلمة "زيدٌ" لتُعربها فاعلا، وتظافرتْ خمس قرائن على كلمة "عمروٌ"

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء 2001، ص. 181.

لتُعربها مفعولا به. وتُشكل قرينة الإسناد في قرائن المجموعة الأولى وقرينة التعدية في قرائن المجموعة الثانية مايُسمى بالقرينة المعنوية؛ أما باقي القرائن فهي لفظية.

لا يدل هذا العرض البسيط على أن عدد القرائن المعنوية قليل مُقارنة مع عدد القرائن اللفظية؛ لقد حاول الدكتور تمام حسان حصرها في لوائح تُفيد أن عددها كثير جدا. ولا يهم بسط هذه الأنواع المُختلفة من القرائن اللفظية أو المعنوية بقدر ما يهم توضيح معناها من خلال نموذجين: نموذج العلاقة الإسنادية في القرائن المعنوية، ونموذج العلامة الإعرابية في القرائن اللفظية.

* **العلاقة الإسنادية هي قرينة معنوية:**

يقول تمام حسان: «والملاحظ أن النحاة كانوا يلمحون قرينة الإسناد بين طرفي الجملة الاسمية والفعلية والوصفية كما كانوا يلمحونه أيضا بين المعاني النحوية في داخل الجملة الواحدة وهذا هو المعنى الذي نلاحظه في إعراب جملة مثل ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ (البقرة: **269**) حين نعرب "مَنْ" مفعولا أولا على رغم تأخرها والحكمة مفعولا ثانيا على رغم تقدمها ويكون ذلك ما بينهما من علاقة شبيهة بفكرة الإسناد إذ نقول إن "مَنْ" هي الآخذ و"الحكمة" هي المأخوذ. والخلاصة أن مراعاة الآخذية والمأخوذية هنا هي الاعتبار الذي تم إعراب المفعولين طبقا له وهو اعتبار من قبيل قرينة الإسناد. ويتم كل فهم للقرينة معنوية كانت أو لفظية في حدود ما تسمح به نمطية اللغة»[1]. نفتح قوسا لنُشير إلى القرينة المعنوية بين تمام حسان وابن هشام؛ لقد أجاز الكسائي حسب ابن هشام معنى الجزم في مثال: "لولا قومك حديثوا عهدٌ"، أما الدكتور تمام حسان فقد فهم معنى الإسناد والرتبة في ضوء ما ساقه القدماء في مثال: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ (البقرة: **269**).

* **العلامة الإعرابية هي قرينة لفظية:**

اهتم العرب بالإعراب إلى الدرجة التي نتحدث فيها عن نظرية مُكتملة في إطار أوسع هو إطار نظرية العامل. ويُسهم الإعراب في تحليل مُكونات الجملة، وفي عمليات الوصف والتصنيف، وفي إظهار العمل النحوي، وفي بيان الوظائف الإسنادية... الخ؛ وينقسم إلى ثلاثة أقسام:

- إعراب لفظي هو تغير ظاهر في الكلمة المُعربة.

---

(1) المرجع نفسه، ص. 194.

- إعراب تقديري هو تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع منعتْ ذلك كأن تكون الكلمة منتهية بالألف أو الواو أوالياء أو أن يكون المحل مشغولا بالحركة اللازمة كالُمتصل بياء المُتكلم والمحكي... الخ.
- إعراب محلي هو تغير اعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهرا ولا مُقدرا ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجمل.

ويقصد النحاةُ بعلم الإعراب النحوَ بصفة عامة أما شُروطه فهي:
- معرفة الوظائف النحوية.
- فهم المعنى.
- معرفة المحذوفات.

وينقسم الإعراب إلى ثلاثة أقسام:
- الإعراب النحوي: هو الإعراب الشائع المُستعمل.
- الإعراب الصرفي: خاص بالأفعال والأسماء المُتصرفة.
- إعراب الأدوات: يشمل الحُروف كلها وبعض الأفعال والأسماء مما له أكثر من استعمال.

استغل الدكتور تمام حسان التنوع الإعرابي المُرتبط بالنظرية العاملية ليُوجه إليه انتقادات، منها:

أولا: عدم تجانس هذه العلامات الإعرابية لأنها ليست كلها ظاهرة مما سينعكس سلبا على معرفة الأبواب.

ثانيا: تدل مُطلق العلامة سواء كانت ضمة أو فتحة أو كسرة على باب واحد، فإن الضمة مثلا، تجعل أبواب المرفوعات تتزاحم فيها.

ثالثا: لا تُعين العلامة الإعرابية بمفردها على تحديد المعنى، ولا بُد من تظافر القرائن الأخرى لإيصال هذا المعنى[1].

ارتبطتِ العلامة الإعرابية عند القدماء بإرث سيبويه والذين أخذ عنهم من شُيوخه وجُلسائه. ولم يستحضر البحث هذا الفهم الحديث للقرائن في ارتباطه بآراء القدماء إلا للدلالة على التعارض بين نظرتين إلى سُلوك اللغة العربية: نظرة تُحاول تحقيق استمرارية فكرية تحتل فيها نظرية العامل مركزا ضخما، وأخرى تُحاول دحض كل ما يرتبط بالعامل اعتمادا على القرائن كما الأمر عند تمام حسان، أو في مقام آخر، الفحص عند التوليديين أو الموضوعات والوظائف عند الوظيفيين.

---

(1) المرجع نفسه، ص. ص. 205. 206. 207.

ويظهر أن النحاة القدماء حاولوا ربط القرائن بالوصف النحوي لسُلوك اللغة، فكانتْ تُشكل جُزءا من الكل الشاسع الذي تحتويه النظرية العاملية؛ ومع بعض المُستجدات الحديثة، استقلت القرائن بنفسها لتُصبح خصما للنظرية العاملية وبديلا عنها؛ لكن تنظيرات لسانية أخرى لا تستطيع التخلص من إرث النظرية العاملية بما أن عودتها إليه كانت تُكلل بالأخذ والاقتباس؛ وهذا ما حدث مثلا عند نقاش مسألة الجذر والجذع في علاقتهما بالمُشتقات. صحيح أن التقارب قد حدث بين آراء القدماء والمُحدثين في هذا الموضوع غير أن الخلاف يكمن في بعض المُستجدات التي تقتضيها رُوح منهج كل عصر.

3- المعرفة النحوية والقرينة النحوية:

أ- المعرفة النحوية:

يطلب النحوي التركيب الإسنادي لأن غرضه هو في الألفاظ لاستعمال الإعراب، ولا يطلبه للمعاني والمقاصد؛ هناك فرق بين من يُريد وصف شكل اللغة ومن يُريد استخراج معانيها ومقاصدها. ويبدو أن النسق النحوي قد صنعه النحاة وهم واعون تماما أنهم يبحثون في شكل اللغة؛ وتُعتبر هذه المسألة إذا ما أثبت البحث صحتها قصور تصور المُحدثين في نظرتهم إلى علم النحو باعتباره نحوا لايَحكمه نسق ولا يَرتبط بنظرية ولو تعلق الأمر بمعناها البسيط.

يهتم النحوي بالجمل العربية مُوضحا أحكامها اللفظية ضمن نظرية مركزية هي نظرية العمل وما يرتبط بها من إعراب؛ لهذا يميز النحاة بين **البناءات اللفظية** موضوع دراستهم ومُناظراتهم، **ومقاصد هذه البناءات** موضوع المُفسرين والمُتكلمين والفلاسفة والمناطقة... الخ.

نرى الزجاجي يميز بدقة بين اتجاهين في النحو يهتم أحدهما بالبناءات اللفظية للجمل والآخر بمقاصدها، يقول: «الاسم في كلام العرب ما كان فاعلا أو مفعولا أو واقعا في حيز الفاعل والمفعول به؛ هذا الحد داخل في مقاييس النحو وأوضاعه، وليس يخرج عنه اسم البتة، ولا يدخل فيه ما ليس باسم، وإنما قلنا في كلام العرب، لأنه له نقصد وعليه نتكلم، ولأن المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حدا خارجا عن أوضاع النحو فقالوا: 'الاسم صوت موضوع دال على معنى غير مقرون بزمان'. وليس هذا من ألفاظ النحويين. وهو صحيح على أوضاع المنطقيين **لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا**، وهو عندنا على أوضاع النحويين غير صحيح لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء، لأن من الحروف ما لا يدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان، نحو 'إنْ' و'لكنْ' وما أشبه ذلك»[1].

---

(1) الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق، مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة الثالثة، بيروت 1979.: تعتبر قولة: لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزاناً عصب هذا الاستشهاد. انظر: ص. 43.

يقترح الزجاجي في هذا الاستشهاد تعريف الاسم تعريفا نحويا، وبهذا يُصبح هو الفاعل عينه أو المفعول أو الواقع في حيِّزهما. ورغم أنه لم يتحدث عن البناءات اللفظية للجمل إلا أنه يذكر "مقاييس النحو وأوضاعه"، ثم يأتي بعكس هذا الكلام إذا خرج الاسم عن تعريفه النحوي فيكون الحد "خُروجا عن أوضاع النحو". ولا يفوت الزجاجي أن يتهم المارقين المُمارسين لهذا الخُروج: بعض النحاة والمنطقيين. والمُرجح أن النحو العربي في مراحله المُتأخرة بدأ يتأثر بهذا الوافد الجديد: الفلسفة والمنطق. ولايمكن للمُناظرة التي هزم فيها السيرافي يونس بن متى القنائي أن تمرَّ دون مُخلفات، لقد استطاعتْ جماعة من الفلاسفة أن تُؤثر في أعمال كبار النحاة مما أدى إلى بُروز النظرية المعنوية المنطقية التي تختلف عن النظرية العاملية، فكان موتُ القنائي موتاً ماديا ورمزيا بشّر بميلاد السلسلة في علوم الفلسفة والمنطق على غرار ما كان يُوجد عند أصحاب الحديث وعلماء النحو... الخ.

ويحسم الزجاجي النقاش عندما قال: «لأن غرضهم غير غرضنا ومغزاهم غير مغزانا»؛ ويتعلق الحسم في أنه لا يُخطئ المناطقة في أمور تتعلق بصناعتهم، لكن إذا ما أرادوا أن يخلطوا مفاهيم هذه الصناعة بمفاهيم صناعة علم النحو تحدث مُغالطات صارخة، وتكون النتيجة هي لحن تعريف المنطقيين للاسم من زاوية علم النحو بما أن الاسم لديهم في بعض الحالات هو حرف، الشيء الذي لا تقبله الصناعة النحوية.

يقول سيبويه: «والنصب في الأسماء: رأيت زيدا، والجر مررت بزيد والرفع هذا زيد. وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين، فإذا ذهب التنوين يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»[1].
يُعتبر نقاش سيبويه للاسم من قبيل الصناعة النحوية؛ فإذا كان الزجاجي يُعرف الاسم بالمقولات النحوية، فإن شيخه قد عرف حركاته بالأمثلة ثم ذكر بعض خصائصه. وسواء أتعلق الأمر بهذا التعريف أم تعلق بذاك، فإن المزية في الوصول إلى تعريف نحوي للاسم انطلاقا من البناءات اللفظية للجمل بعيدا عن المقاصد؛ وهكذا نجد أمثلة سيبويه تتحدث عن المفعول ثم المجرور ثم المرفوع المبتدإ، أما مقولات الزجاجي فتذكر صراحة الفاعل والمفعول والواقع في حيِّزهما: إن اجتماع هذه الحالات يقترح أنواع وُرود الاسم في الجمل.

إن حديث النحاة عن العلاقات الإسنادية في الجمل الابتدائية، كان حديثا صناعيا لا معنويا؛ وإذا كانت البحوث البلاغية بالخُصوص تنزع إلى تعريف الخبر بما يجعله يحتمل الصدق أو الكذب، فإن تحليلات النحاة بعيدة عن هذا الرأي باستثناء بعض الكتب النحوية التي ظهر تأثير المنطق والفلسفة فيها.

يُقدم سيبويه مثالا لجمل ابتدائية يتغير فيها المعنى النحوي بتغيّر التركيب، والعكس صحيح، لأن تغيّر التركيب يُؤدي بدوره إلى تغيّر المعنى النحوي؛ ولنتأمل كلمة "منطلق" في هذا الاستشهاد: «هذا باب ما

(1) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 14.

يرتفع فيه الخبر لأنه مبني على مبتدإ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبني على مبتدإ: فأما الرفع فقولك: هذا الرجل منطلق، فالرجل صفة لهذا، وهما بمنزلة اسم واحد، كأنك قلت: هذا منطلق [...].

وأما النصب فقولك: هذا الرجل منطلقا، جعلت الرجل مبنيا على هذا، وجعلت الخبر حالا له قد صار فيها، فصار قولك: هذا عبد الله منطلقا [...]»[1].

يقترح الاستشهاد حالة الرفع وحالة النصب: فإذا كان سيبويه قد استعمل في حالة الرفع تعبير 'الرجل صفة لهذا' فإنه استعمل في حالة النصب تعبير 'الرجل مبني على هذا'. إن هذا الحس النحوي جعل سيبويه يُفرق بين نمطين من الجمل دون أن يحتمي بالمقاصد. وتصل الصناعة النحوية إلى أوجها في 'الكتاب' عند الحديث عن العلاقة الإسنادية، يقول سيبويه: «هذا باب المسند والمسند إليه: وهما ما لايغني واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبدُ الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء»[2].

أشار البحث من قبل إلى أن العلاقات البنائية أو الإسنادية تُسوي بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية، وبما أن هذا المقام يقترح نمط الجمل الاسمية، فإن العلاقات نفسها تُسوي تسوية تامة بين المبتدإ والخبر؛ لهذا استعمل سيبويه تعبير 'مالا يُغني واحد منهما عن الآخر' ليُؤكد أن حُضور الأول يستدعي حُضور الثاني والعكس صحيح، فالخبر عنصر من عناصر التركيب وليس قضية منطقية يُحددها الصدق أو الكذب، أما العلاقة بين المبتدإ والخبر فهي علاقة تُؤطرها النظرية العاملية.

ب- القرينة النحوية:

إن الحديث عن البناءات اللفظية ومقاصدها أو عن المعاني النحوية والمعاني العادية، يستدعي ضبط النسق النحوي العربي. كلما تحدث نحوي عن المعنى تخاله يُشير إلى العادي منه، في حين يقصد الصناعي النحوي؛ إذن يجب التمييز بين المعنى النحوي الذي يدخل في باب الصناعة النحوية لاغير، والمعنى العادي الذي يدخل في باب المقصود من تنظيم العبارة. نُورد رأي ابن جني في مسألة ضبط النسق النحوي، يقول: «ألا ترى أنه لو عرف أن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلا في المعنى، وأن الفاعل عندهم إنما هو كل اسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وأن الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء، لسقط صداع هذا المضعوف السؤال»[3].

---

(1) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. ص. 86. 87.

(2) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. 23.

(3) الخصائص، ابن جني، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 186.

ويقصد ابن جني سؤال الطائفة التي تُريد معرفة هوية الفاعل والمفعول فتلصق بهما تمثلات لا علاقة لها بالنحو. ويقوم ابن جني بتصحيح أوهام الآخرين مُميزا في ذلك بين دلالة ما يصدر عن الفعل وما ينسحب عليه ذلك الفعل من جهة، وموضع ما أتى بعد الفعل من جهة ثانية؛ وهكذا يتم التمييز بين الفاعل المعنوي والفاعل النحوي. ويُؤكد ابن هشام هذا الخيار المُرتبط بضرورة معرفة النسق النحوي، يقول: «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يجد خبرا بدون مبتدإ أو بالعكس، أو شرطا بدون جزاء أو بالعكس، أو معطوفا بدون معطوف عليه، أو معمولا بدون عامل، [...] وأما قوله في نحو: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ (النحل: 81): إن التقدير: والبرد، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ (الشعراء: 22). إن التقدير: ولم تعبدني، ففضول في فن النحو وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته وحقارة المفعول أو بالعكس أو للجهل به أو للخوف عليه أو منه ونحو: ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريا على عادتهم [...]»[1].

يُلزم ابن هشام النحاة بالنظر في الأمور بما اقتضته الصناعة النحوية، ويأمرهم بالابتعاد عن "الفضول في فن النحو" لأنه سيُخرجهم من دائرة النظر في التراكيب إلى دائرة التفسير، وليس عمل النحوي مثل عمل المُفسر؛ ولهذا لا يجب أن نتحدث مثلا عن حذف الفاعل في النحو بما ليس في عمل النحو، فكلما تطفل النحوي على غير صناعته، في هذا المقام، سقط في البيان، وستكون النتيجة المنطقية لهذا الرأي أن ابتعد ابن هشام عن كل ما يُسيء إلى العمل النحوي وصناعته.

سلك البحث هذا الطريق الشاق في الحديث عن "المعرفة النحوية" و"القرينة النحوية" ليُبلغ هذا المضمون: عندما حلل النحاة سُلوك اللغة العربية ميزوا بين البناءات اللفظية للجمل من جهة، والمقاصد (المقامات والقصديات) من جهة ثانية، وبما أنهم كانوا واعين بهذا التقسيم، فقد آثار البحث أن ينغلق نقاش هذا الفصل عند رأي ابن هشام، لأسباب منها:

<u>أولا:</u> كان ابن هشام من ضمن الواعين بثنائية المعنى: المعنى النحوي (البناءات) ومعنى المقاصد (المقامات والقصديات). ويُستدل على ذلك باستشهاده أعلاه الذي ميز فيه بين الصناعة والفضول.

<u>ثانيا:</u> لا شك أن هذا الوعي سينعكس إيجابا على طرح مفهوم القرينة بالمعنى النحوي لأنه يعلم جيدا الفرق بين النحو والبيان، وتُعتبر هذه المسألة نُقطة عُبور بعض الدارسين القدامى إلى عالم البلاغة والنقد. كيف ذلك؟

---

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 615.

خلاصة

أفرد القدماء عُلوما مُختلفة في البلاغة: البيان والمعاني والبديع، وانتبهوا إلى مبحث كل علم على حدة: الاستعارة، التشبيه... الخ، وأفاضوا في التقسيمات والتصنيفات؛ لكن قراءة عميقة لهذا الوضع تُوصل إلى بعض خفايا هذا الموضوع: تشكل العقل الفقهي وتشكلتْ بذلك المُؤسسة، ثم تشكلتْ حواجز مُتنوعة حالت دون تعميق تصورات بلاغية أكثر جُرأة؛ فعوض الحديث عن الذات الإلهية وما يرتبط بها في نطاق التشبيهات والاستعارات وما إلى ذلك من مباحث الكشف والتأويل، سعتِ المؤسسة ومن خلفها العقل الفقهي إلى تصريف هذه الأزمة: كان الحل هو "القرائنْ" التي ظهرت فجأة لتُجاوز الجرأة المُشار إليها.

إن كلمة "قرينة"، التي هي مفهوم نحوي، لم يتم تطويرها وتدقيقها والبحث فيها لتطابق جرأة الحديث عن الذات الإلهية وما يرتبط بها؛ ههنا يُطل الجرجاني بتنظيراته مُحاولا تعميق النظر في مثل هذه الأمور: كان يُلامس الجرأة ولا يرجّها، وكان يطرق باب الاجتهاد غير أنه كان أيضا لا يقتحمه، فظهر التأثير الأشعري في كلامه.

لقد قدم هذا الفصل فائدة إضافية لموضوع البحث تُركز على المفهوم النحوي للقرينة إذ عادة ما يختلط هذا المفهوم بالقرينة البلاغية الشائعة في كتب القدماء. ويتلخص عمل هذا الفصل، تبعا لذلك، في التمييز الدقيق بين اللغة النظرية لعلم النحو عن غيرها من لغات العلوم الأخرى. فكانت هذه الإضافة مكسبا للبحث رغم عدم توفر مراجع مُتخصصة في هذا المجال.

وعندما نعود إلى موضوع القرائن، أذكرُ في هذا المجال، وفاء للأمانة العلمية، أني استفدتُ كثيرا من مقال الأستاذ زكرياء أرسلان[1]. كان هدفه هو إثبات أن النحو العربي يعي جيدا الحُدود بين البناءات اللفظية للجمل من جهة والمقاصد من جهة ثانية. وأتيتُ لأستغل هذه النقطة لإبراز أن القرائن الظاهرة والخفية تدخل في باب البناءات اللفظية التي تخضع لحدس النحوي. وكان مفروضا أن أدخل جميع ما قاله زكرياء أرسلان في نسق يتماشى وطموحات بحثي: لم أتحدث عن البناءات اللفظية للجمل كي أتباهى بإنجازات القدماء، وإنما لأثبت أن ابن هشام استعمل القرينة بالمفهوم الصناعي لعلم النحو. لماذا بالضبط اسم ابن هشام؟ الجواب أن البحث اشتغل على مفهوم القرينة عنده لا عند غيره لأنه جاء في مرحلة مُتأخرة جمعتْ له ثمار نُحاة تقدموه، وذلك بالابتعاد عن مرحلة البدايات تشبثا بالمطلب المنهجي الذي يسعى إلى ترسيخ الوضوح في تدبير المعرفة.

---

(1) ما حظ المعاني الطبيعية في صناعة المفاهيم النحوية، زكرياء أرسلان، مجلة، مكناسة، العدد 15، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآداب والعلوم الإنسانية مكناس، 2005.

الفصل الثالث

الصياغة الجديدة للتعليل النحوي عند ابن جني من خلال كتاب "الخصائص":

الفرق بين التفسير الدلالي والتفسير النحوي

في الاستعمال والتقدير

تقديم:

لم يكن ابن جني رجل نحو فقط وإنما اشتغل بدراسة الشعر أيضاً. وكان يعي تمام الوعي الحُدود القائمة بين المجال النحوي المُرتبط بالجانب الصناعي والمجال الإبداعي المُرتبط بالتجوزات والرخص وانحراف المعاني عما استُعملت له في الأصل. وأهلته مُيولاته الأدبية إلى التعرف على شاعر من العيار الثقيل: المُتنبي. «اجتمع ابن جني بالمتنبي بحلب عند سيف الدولة بن حمدان، وفي شيراز عند عضد الدولة. وكان المتنبي يُجله، ويقول فيه: هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس. وكان المتنبي إذا سُئل عن شيء من دقائق النحو والتصريف في شعره يقول: سلوا صاحبنا أبا الفتح. ويقول في مسالك الإبصار: «وكان أبو الطيب المتنبي إذا سئل عن معنى قاله، أو توجيه إعراب، حصل فيه إغراب، دلّ عليه، وقال: عليكم بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد»»[1].

يُفيد هذا الاستشهاد في إثارة عدة أمور:

أولها، صُعوبة الاختيار أوصُعوبة النموذج الشعري الذي ربط ابن جني به نفسه، فقد شغل المتنبي الناس وملأ الدنيا لأن شعره يعتمد التراكيب المُستحيلة، ويتصيد المعاني البكر التي لم يسبقه إليها أحد، ويقترح فلسفة عميقة تمس جوهر الإنسان.. وأدتْ هذه النقط وغيرها إلى فرض احترام الرجل عبر تواتر العُصور والحقب.

وثانيها، قُدرة ابن جني على فهم أدق تفاصيل هذا النموذج الشعري بفضل معرفته العميقة بعلم النحو وعلم الشعر على السواء.

وثالثها، مُناقشة ابن جني لقضايا نحوية ولغوية مُتموضعة في قلب الظاهرة الإبداعية. إن سوء فهم علم النحو أوصل إلى بعض المُحتكين به فكرة خاطئة هي أن موضوع دراسته هي اللغة النمطية العادية فقط.

---

(1) الخصائص، ابن جني، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 23.

ورابعها، قُدرة ابن جني على إظهار استعداد اللغة لتكون شريكا مُهما في بناء صرح إواليات اشتغال الظاهرة الإبداعية.

وخامسها، معرفة ابن جني بحُدود صناعة علم النحو، وحُدود صناعة علم الشعر لأن المُتنبي يشهد له تارة بفك ألغاز الإعراب المُغتمض والغريب، وأخرى بفهم ما يُريده هو وشعره وما لا يُريدانه (المعاني الواضحة، ثم المعاني الخفية).

1- بنية اللغة العربية: الكلمة والتركيب:

إن اللغة الشعرية تستفيد من بنية الكلمة أولا قبل أن تستفيد من غنى التركيب. ويَمتثل الشعر لبنية الكلمة في:

أ- مسألة الخفة والثقل:

يُنبِّه البحث، في هذه النقطة، إلى خُصوصية الأسماء والأفعال وعلاقة ذلك بالخفة والثقل من خلال حديث ابن جني لأن الأمثلة التي يقترحها في هذا المجال، تندرج ضمن مقولة الاسم والفعل، يقول: «فقد وضح إذا بما أوردناه وجه خفة الثلاثي من الكلام، وإذا كان كذلك فذوات الأربعة مستثقلة غير متمكنة تمكن الثلاثي، لأنه إذا كان الثلاثي أخف وأمكن من الثنائي – على قلة حروفه – فلا محالة أنه أخف وأمكن من الرباعي لكثرة حروفه، ثم لا شك فيما بعد، في ثقل الخماسي، وقوة الكلفة به»[1]. وستكون النتيجة أن المزية الصرفية لا تقوم إلا بأصول الكلمات حتى قبل دُخول الزيادة عليها؛ وإذا ما سعى الكلام إلى الخفة، يجب أن يختار من بين أصوله أخفها وإن ظهرتِ الزيادة عليها.

ب- مسألة التوليد:

وترتبط كذلك ببنية الكلمة في علاقتها بالخفة والثقل. وتطرح مسألة التوليد إمكان تفجير بنية الكلمة للحُصول على كلمات أخرى لا تُستعمِل منها اللغة العربية إلا النزر القليل، يقول ابن جني: «ذلك أن الثلاثي يتركب منه ستة أصول، [...]. والرباعي يتركب منه أربعة وعشرون أصلاً؛ وذلك أنك تضرب الأربعة في التراكيب التي خرجت عن الثلاثي وهي ستة، فيكون ذلك أربعة وعشرين تركيباً، المستعمل منها قليل، [...]. وإذا كان الرباعي مع قربه من الثلاثي إنما استعمل منه الأقل النزر، فما ظنك بالخماسي [...]، مع أن تقليبه يبلغ به مائة وعشرين أصلاً، ثم لم يستعمل من جميع ذلك إلا سفرجل وحده [...]»[2]. لقد

(1) المصدر نفسه، الجزء الاول، ص. 62.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ص. 62 . 63.

كان ابن جني يلتمس تبريراً صوتيا لاستعمال "جعل" في الثلاثي مثلا، وعدم استعمال "لعج"؛ غير أن القوانين الشعرية قد تخرق معيارية الصرف والنحو لتتطاول على كلمات لم تُستعمل فتستعملها، وهذا ما دفع ابن جني إلى القول: «فأما قول بعضهم زبردج، فقلب لحق الكلمة ضرورة في بعض الشعر ولا يُقاس»[1]. لقد كثرت الضرائر الشعرية إلى درجة شكلتْ فيها أبوابا مُستقلة في كتب النقد كثيراً، وكتب النحو لماما مما قاد إلى توتر بين النحاة والشعراء.

ج- شساعة الاختيار:

تطرح اللغة إمكان الاختيار بين كلمات تختلف في جُزء من أصواتها. ويُلمح هذا الاختلاف إلى الغنى الدلالي لبنية الكلمة انطلاقا من التحويل الجُزئي للصوت. «[...] ألا تراهم قالوا قضم في اليابس، وخضم في الرطب، وذلك لقوة القاف وضعف الخاء، فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف. وكذلك قالوا: صرّ الجندب، فكرروا الراء لما هناك من استطالة صوته، وقالوا: صرصر البازي، فقطعوه؛ لما هناك من تقطيع صوته [...]»[2].

د- الاشتقاق:

ويُقسمه ابن جني إلى قسمين:

- الاشتقاق الصغير: هو الجمع بين معاني أصل من الأصول، مثل (س ل م) التي تدل على السلامة في: سلم، يسلم، سلمان، سلمى، السلامة، السليم. ومنه أصول أخرى غيره، مثل: (ض ر ب) (ج ل س) (ز ب ل)... إلخ.
- الاشتقاق الكبير: أن تأخذ أصلا ثلاثيا وتُخرج تقاليبه الستة، ثم تمنحها معنى واحدا؛ وتجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه، نحو: (ك ل م) (ك م ل) (م ل ك) (م ك ل) (ل ك م) (ل م ك)؛ وذلك أن تقاليب الكلام الستة عُقدتْ على القوة والشدة، وإذا تغير الأصل الثلاثي في مثل (قوَلَ)، فإن تقاليب القول الستة لا تخرج على الإسراع والخفة[3].

---

(1) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 63.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 66.

(3) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. ص. 136. 137.

هذه عينة تمثيلية عن مُلاحظات تتعلق ببنية الكلمة في اللغة العربية عند ابن جني، وتُوضح أن غنى اللغة العربية يفوق ما هو مُستعمل فيها؛ ولهذا لم تستغل العرب سوى الجُزء اليسير من هذه الطاقة، وأهملت الأجزاء الكثيرة. وبعد هذا كله، يتساءل مُتسائل: ألا يمتد هذا الكرم اللغوي خارج حُدود الاستعمال والوضع ليُعانق الإبداع؟ فإذا كانت العينة التي اقترحتْ تُظهر إمكان خلق الجديد لغويا، فإنها لا تطال سوى بنية الكلمة؛ إذن كيف سيكون الأمر إذا ارتبط الخلق **ببنية التركيب**؟.

لا تصل مُستويات الخلق التركيبي إلى أعلى درجاتها دون استحضار مبادئ النظرية العاملية؛ تلك هي الحقيقة التي يُشدد هذا البحث على بنائها: إن النحو الصناعي لا يتعامل فقط مع الجمل النمطية العادية بل يتعداها إلى الجمل الإبداعية وذات الاستعمال الخُصوصي أيضاً، وتُشكل هذه المرحلة ملامح النسق النحوي الذي يجبل بإمكانات مُتعددة انطلاقا من وحدة بنية مُعينة، هي في الأصل، عاملية ومنطقية مُجردة، ثم تكثر الافتراضات التركيبية، ثم يأتي الاستعمال العاملي ليَحدَّ من كثرة الافتراضات ويتبنى تركيبا مُعينا وفق الاستعمال.

يفترض بناء عاملي منطقي مُجرد، هو: (ف. س. س1)، عدة تراكيب، منها:

1) رأيتُ زيدًا.

2) رأيتُ أسدًا.

ولا يتوقف هذا المسلسل عند الجملتين المُقترحتين، لأن التراكيب من نمط التمثيل أو البناء المنطقي أعلاه لا تُعدّ ولا تُحصى؛ وكما تغيّر المفعول به بين الجملتين وغيرهما، يمكن أن يتغيّر الفاعل والفعل كذلك. ويأتي الاستعمال العاملي لينتقي جملة مُحددة من هذه التراكيب المُفترضة التي تكونتْ أصلاً بواسطة التأليف بين الكلمات، فيتشكل المثال الأول (1) أو الثاني (2) أو غيرهما حسب الحاجة ومنطق الاستعمال.

إن البناء المنطقي العاملي المُجرد (ف. س. س1) يستطيع أن يُنتج أنماطا مُختلفة من الجمل القادرة على التحقق في **الاستعمال العاملي**؛ إذن قد تكون هذه الجمل **نمطية وعادية** مثل: (رأيت زيداً)، أو **ذات استعمال خُصوصي** مثل: (رأيت أسداً)، أو لاحنة. ويلعب **التعليل العاملي** دورا رئيسا إلى جانب **السليقة والتعلم** في تقديم عمليات **الخرج** المُرتبطة **بالفصاحة والإمتاع والإقناع**؛ لكنه يحدُّ من خسارات الاستعمال العاملي بفتح التراكيب على تأويلات مُختلفة حسب **الموسوعة اللغوية / الثقافية للنحوي**؛ أما إذا كان المُؤول يستبطن القواعد دون تعلم، فإن السليقة تحل محل الموسوعة اللغوية/ الثقافية للنحوي، فتقوده إلى التعليل العاطفي الذي لا يخضع للمفهمة (انظر حكاية: أبو عبد الله الشجري، وابن جني، ثم تأمل كيف كانت النتيجة: إن الشجري يُمثل السليقة لأنه لم يستطع استعمال المفاهيم النحوية؛ أما ابن جني فيُمثل القواعد. وتُوجد هذه الحكاية في **خلاصة الفصل الأول من الباب الأول**).

إن اللغة كائن حي، تبدأ حياته وحيويته من بنية الكلمة المُرتبطة بالصرف ثم المُعجم وتنتهي ببنية التركيب انطلاقا من ثلاثة أنساق: النحوي والمعنوي والقصدي المقامي. وترتبط بنية الكلمة بعمليات التوليد الكثيرة حسب ابن جني: الحروف الأصلية للكلمة، الكلمة نفسها باعتبارها أصلاً، الاشتقاق الصغير والكبير، الخفة والثقل، التوليد... إلخ، وترتبط بنية التركيب بالأجواء العاملية التي يندرج فيها حيث تنقسم إلى قسمين، منها ما يتعلق بالجمل الاسمية ومنها ما يتعلق بالجمل الفعلية؛ وستكون النتيجة أن اللغة إبداعية في بنياتها التحتية.

2- ابن جني قبل الجرجاني:

اشتغل ابن جني بعلم الشعر وفهم جيدا حكمة اللغة العربية التي تفرَّغ لها لإبراز أهميتها في كتاب الخصائص؛ وسينقل البحث بعض نُصوص هذا الكتاب للتدليل على هذا الأمر:

• النص الأول:

يقول ابن جني في كتابه الخصائص: «[...] إنه من أشرف ما صنّف في علم العرب، وأذهبه في طريق القياس والنظر، وأعوده عليه بالحيطة والعون، وآخذه له من حصة التوقير والأون، وأجمعه للأدلة على ما أودعته هذه اللغة الشريفة: من خصائص الحكمة، ونيطت به من علائق الإتقان والصنعة، فكانت مسافر وجوهه، ومحاسر أذرعه وسوقه، تصف لي ما اشتملت عليه مشاعره [...]»[1].

• النص الثاني:

يقول ابن جني: «[...] هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمبادئ، وكيف سرت أحكامها في الأحناء والحواشي. فقد ثبت بما شرحناه وأوضحناه أن الكلام إنما هو في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها، المستغنية عن غيرها، وهي التي يسميها أهل الصناعة الجمل؛ على اختلاف تركيبها. وثبت أن القول عندها أوسع من الكلام تصرفا،[...]»[2].

• النص الثالث:

يقول ابن جني: «[...] إن سبب إهمال ما أهمل إنما هو لضرب من ضروب الاستخفاف، لكن كيف؟ ومن أين؟ فقد تراه على ما أوضحناه. فهذا الجواب عن إهمالهم ما أهملوه، من محتمل القسمة

---

(1) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ص. 01. 02.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 33.

لوجوه التراكيب، فاعرفه، ولا تستطله؛ فإن هذا الكتاب ليس مبنيا على حديث وجوه الإعراب، وإنما هو مقام القول على أوائل أصول هذا الكلام، وكيف بدئ وإلام نُحِي. وهو كتاب يتساهم ذوو النظر: من المتكلمين، والفقهاء، والمتفلسفين، والنحاة، والكتاب، والمتأذبين التأمل له، والبحث عن مستودعه [...]»[1].

• النص الرابع:

يقول ابن جني: «وإنما أزيد في إيضاح هذه الفصول من هذا الكتاب لأنه موضع الغرض: فيه تقرير الأصول، وإحكام معاقدها، والتنبيه على شرف هذه اللغة وسداد مصادرها ومواردها، وبه وبأمثاله تُخرج أضغانها، وتُبعج أحضانها، ولا سيما هذا السمت الذي نحن عليه، ومرزون إليه [...]»[2].

تُوضِّح هذه النصوص حكمة اللغة العربية وشرفها وتُحدد مسالكها. فإذا كان ابن جني ينظر إلى اللغة العربية بمثل هذه النظرة المُقدسة، فلأنها طاقة قادرة على العطاء المُستمر لا محالة. إن ابن جني الذي خبر مسالك هذه اللغة (الشريفة) يعي تمام الوعي سُبل انقيادها، وهو بهذه الخبرة إنما يستعرض محاور كتاب "الخصائص" الذي اهتم بكل ما يَمُتّ بصلة إلى علم النحو، ولا يعني هذا الكلام أن مسالك اللغة (الشريفة) هي خصائص الكلام النمطي الذي يرتبط كثيرا بعلم النحو، وإنما كذلك خصائص الكلام الخُصوصي الإبداعي. وستكون **النتيجة الأولى** أن ابن جني كان يُروّض المادة اللغوية لتُصبح حاضنة أساسية لحقلي البلاغة والأسلوب؛ وبهذا لا يُمكن الحديث عن عُري المادة اللغوية، بل عن كونها تُملح في كثير من المُناسبات إلى أنها حُبلى بخصائص بلاغية وأسلوبية. أما النتيجة الثانية التي سترتبط بنفي العُري عن اللغة هي اقتداء ابن جني بآراء أستاذه سيبويه الذي يقول إن المُتكلمين لا يضطرون إلى شيء إلا وَهُمْ يُحاولون به وجها، في حديثه عن «باب في إيراد المعنى المراد، بغير اللفظ المعتاد»[3]، وعن «باب في ملاطفة الصنعة»[4]. وتصل هذه اللمسات البلاغية والأسلوبية إلى قمتها في بعض الأبواب، مثل: «باب في التجريد»، يقول ابن جني فيه: «اعلم أن هذا فصل من فصول العربية طريف حسن. ورأيت أبا علي - رحمه الله - به غريا معنيا، ولم (يفرد له) بابا، لكنه وسمه في بعض ألفاظه بهذه السمة، فاستقريتها منه وأنقت لها. ومعناه أن (العرب قد تعتقد) أن في الشيء من نفسه معنى آخر، كأنه حقيقته ومحصوله. وقد يجري ذلك إلى ألفاظها لما عقدت عليه

(1) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 68.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 78.

(3) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. 468.

(4) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. 472.

معانيها. وذلك لحو قولهم لئن لقيت زيدا لتلقين منه الأسد، ولئن سألته لتسئلن منه البحر. فظاهر هذا أن فيه من نفسه أسدا وبحرا، وهو عينه هو الأسد والبحر (لا أن) هناك شيئا منفصلا عنه وممتازا منه»[1].

تقود هذه اللمسات البلاغية والأسلوبية إلى إلهام الجرجاني بضرورة الابتداء بعلم النحو حتى يتمكن مُنتج الكلام من مُراقبة ما يقوله: تتآلف المعاني، فتخرج من دائرة العدم إلى دائرة الوُجود بواسطة تأليف الألفاظ بعضها إلى جانب بعض وفق منظور علم النحو، ثم وفق معاني النحو، ثم يتدخل النقد ليكشف عن إبداع اللغة الأصيل؛ إذن سيكون للغة منطق تتحرك من خلاله (ننبه إلى أن الجرجاني لا يريد أن يستعمل النحو بالمعنى الصناعي في كتاباته النقدية، فهو يفضل استعمال معاني النحو).

ويُفسَّر منطق اللغة العربية انطلاقا من التأثير الجدلي بين البناءات العاملية واستعمالاتها من جهة، والبناءات البلاغية واستعمالاتها من جهة ثانية؛ فإذا كانت الزاوية الأولى تُوضِّح نسقية التركيب من الجهة النحوية، فإن الثانية تُفسره من الجهة البلاغية قبل أن يتدخل النقد. **ويقع التعليل نظريا بين البناءات والاستعمالات، فيكون تارة تعليلا نحويا** (وهو ما ستتعرض له الفقرة المُوالية)، **وأخرى تعليلا بلاغيا.**

3- تأطير العلة نظريا:

يذهب ابن جني في كتاب "المحتسب"[2] إلى إثارة مواضيع تهتم بعلم القراءات عند ربط علم النحو بالتفسير في موضوع "التفسير النحوي"؛ غير أن إثارة هذا الجانب لن يطول كثيرا لأن البحث سيرتبط بما يخدم الإشكال العام للموضوع؛ وعليه، يجب استنتاج نوعين من الاهتمام من خلال كتاب "المحتسب"، وهُما من صميم علم القراءة:

- اهتمام ببنية الكلمة تصحيحا مثل إظهار الفرق بين شكل "لبس" و"لبَس" في هذا الجُزء من القرآن ﴿وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ (الأنعام: 137)، فكان يُوجه القراءات حيث إن "يلبسوا" بفتح الباء لغة لم تصل إلينا إذ المعروف لبست الثوب ألبسه بالفتح، ولبست عليهم الأمر ألبسه بالكسر. وقد أقر "إنّ" و"أنّ" في قراءات مُعينة فجوّز ذلك. ويرتبط المثالان (لبس ولبَس) من جهة، و(إنّ وأنّ) من جهة ثانية، ببنية الكلمة من حيث الشكل، وقد يَطال بنيتها من حيث الحروف أو غير ذلك. وأما اختلاف عدد الحروف في الكلمة، فمثل له بهذا الجُزء من القرآن ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ (البقرة: 251)، حيث يُمكن تعويض كلمة "دفع" بأخرى هي "دفاع"... إلخ.

---

(1) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. ص. 475. 476.

(2) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، تحقيق، على النجدي ناصف وعبد الفتاح إسماعيل شلبي وعبد الحليم النجار، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1986.

- اهتمام بإعراب الكلمة، أي: إعراب الحركة الأخيرة منها أو مُؤشر من مُؤشرات الإعراب فيها بصفة عامة، فإن حصل اختلاف القراءات في أواخر كلمة مُعينة (مثلا) فإنَّ ذلك قد يُقوي تعدد الوُجوه في نظرية الإعراب[1].

فإذا كان النوع الأول من الاهتمام يقتصر على تفسيرالمعنى أولا مثل ما جاء في الفرق بين لَبس (بفتح الباء) ولِبس (بكسر الباء)" ويتجاوز ذلك إلى مجال التوضيح النحوي للمعنى مثل تبرير وُرود "أنَّ" و"أنْ" في قراءات مُعينة، فإن النوع الثاني من الاهتمام يدخل في تبرير حركة الإعراب من مُنطلق أن الكلمة تحمل وظيفة واحدة "قرأها فلان كذا... وأقرها فلان"، أو تحمل وظائف مُتعددة "قرأها فلان كذا... وقرأها فلان كذا...". إن النوع الأول من القراءات يدخل في المُتجانس من الإعراب، ويدخل النوع الثاني في المُختلف منه.

أما إذا تمت المُقارنة بين الاهتمامين، يُمكن القول إن الاهتمام المُرتبط ببنية الكلمة يميل إلى انعدام النسقية النحوية وحُضور النسقية المعنوية، إذ كيف يتميز شكلُ كلمة إن لم تُدمج في سياق تركيبي يُوضح هل يتعلق الأمر ب "لَبس" المفتوحة الباء؟ هل يتعلق ب "لِبس" المكسورة الباء؟ ويبدو أن هذا النوع من الاهتمام قريب من الدراسة المُعجمية.

ويميل الاهتمام المُرتبط بإعراب الكلمة إلى حُضور النسقية النحوية بشكل قوي في علاقتها ببعض الإشكالات المعنوية المُعقدة التي تستعمل الرفع لغايات مُعينة والنصب لغايات ثانية والجر لغايات ثالثة.

تحددت معالم علوم اللغة العربية بعد النحو: «[...] وقد عدها أبو البركات الأنباري ثمانية في قوله: «علوم الأدب ثمانية: النحو واللغة والتصريف والعروض، والقوافي وصنعة الشعر، وأخبار العرب وأنسابهم، وألحقنا بالعلوم الثمانية علمين وضعناهما وهما علم الجدل في النحو وعلم أصول النحو» وهو يُهمل علوم البلاغة - كما نرى- أو لعله يُدخلها في «صنعة الشعر» وهو بعيد لأن البلاغة أوسع من أن تقتصر على الشعر، ويُلحق بها علمين آخرين، علوم البلاغة أهم منهما، وسيأتي بعض الحديث عنهما - وقد جعلها الزمخشري قبل الأنباري اثنى عشر علما هي: اللغة والصرف والاشتقاق والنحو والصرف

---

[1] إذا تم الاقتداء بمجال يتعلق بالقراءات، نلاحظ صحة إعراب العطف على اسم (إن) في الجمل التالية:
- إن زيداً ذاهب وعمرا.
- إن زيداً ذاهب وعمرو.
- إن زيداً وعمرو ذاهب.
- إن زيداً وعمراً ذاهب.
- إن زيداً وعمرو ذاهبان... إلخ.

والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وإنشاء الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التواريخ، وجعلوا البديع ذيلا لا قسما برأسه»[1].

أكيد أن أعمال ابن جني تُشكل جُزءاً من هذه العائلة الكبيرة التي هي عائلة اللغة العربية؛ لكن، هل كان مُمثلا لعلم النحو داخل هذه العائلة فقط؟ تحدث هذا الفصل عن معرفة ابن جني بالشعر بدليل شهادة المتنبي نفسه، وتحدث عن تأملاته في اللغة العربية من زاوية علم النحو؛ بينما لم يتحدث عن علاقته بعلوم أخرى قد يُهملها بداعي التخصص في مواضيع مُحددة. ورغم ذلك، يُلاحظ من خلال استنطاق نُصوص ابن جني أنها ترتبط بمُعظم علوم العربية كما حددها أبو البركات الأنباري أو الزمخشري في الاستشهاد أعلاه؛ وبما أن الموضوع الرئيس الذي يهم هذا البحث هو إجراء العلاقة بين التفكير النحوي والبلاغي والنقدي، فما موقع الأسلوب والبلاغة في نُصوص ابن جني؟

يَتعمَّم الربط بين الجانب اللغوي والجانب البلاغي، فنقول: «لا شك أن استعمال اللغة يقترن بالبلاغة التي تفيد أن المتكلم لا يقتصر في كلامه على مجرد الإفهام الجيد، بل يزيد على ذلك بأن يُسبغ على كلامه من مقومات البيان ما يجعل كلامه يؤدي أغراضا زائدة على الغرض الأساس المتمثل في التوصيل. وقد أطلقت على هذه الأغراض تسميات عدة لا تكاد تخرج في جوهرها عن مدلول البلاغة على الرغم من التباس هذا المصطلح واحتماله لدلالات متعارضة. فالبلاغة في المحصلة النهائية قد تفيد الحجاج والاستدلال أو الوظيفة الشعرية والجمالية»[2]؛ وبهذا تملك اللغة بُعدين مُتكاملين حسب حاجات الإنسان الوظيفية، فإن رام تواصلا فله ما سعى إلى تحقيقه، وإن رام جمالا فله من الإمتاع المخزون الوافر.

ويأتي كتاب الخصائص في هذا السياق النحوي والبلاغي ليُظهر أن حكمة اللغة العربية لا تُضاهيها حكمة: «إن البلاغة التي نتحدث عنها نمط من التفكير نما في أحضان النحو في صورته الأولى، عندما كان موصولا بالبحث في خصائص العربية. هكذا كان لنظر ابن جني في جملة من المقومات الصوتية والصرفية والتركيبية، أن أفضى به إلى الكشف عما تحمله من إمكانات أسلوبية تمثل خصائص هذه اللغة في التعبير البلاغي والجمالي. هذا لا يعني أن الشعر باعتباره جنسا أدبيا مخصوصا لم يساهم في صياغة مقولات البلاغة ومفهوماتها، ولكن المقصود في هذا المقام أن النظر في مقومات الشعر كان جزءاً من التفكير العام في

---

(1) النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، المنشأة الأدبية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، الجزء الأول، ليبيا 1980، ص. ص. 52. 53. وقد أحال الكاتب على مرجعين:

- نزهة الألباء، ص. 61 (الاستشهاد الأول داخل نصه).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، 1/ 12 (الاستشهاد الثاني).

(2) البلاغة وحكمة اللغة، محمد مشبال، مجلة، فكر ونقد، العدد 17، السنة الثانية، مارس 1999، ص. 77.

الخصائص الجمالية للعربية، ولم يستقل بنفسه حتى يمنحنا بلاغة شعرية بالمفهوم الدقيق الذي تفرضه نظرية الأدب الحديثة»[1].

يتحدث الاستشهاد عن نُموّ البلاغة في «أحصان النحو في صورته الأولى، عندما كان موصولا بالبحث في خصائص العربية»، فاللغة عند ابن جني هي حُمولة ذات إمكانات قادرة على منح التراكيب وظيفة إمتاعية لا يشك أحد في قيمتها الجمالية، وتُعيد هذه الحُمولة إلى الأذهان كيف أن نقاش تمييز اللغة النمطية عن اللغة الخُصوصية، ظهر عند اللغويين حين قال الخليل ابن أحمد الفراهيدي: «الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومدّ المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويحتج بهم ولا يحتج عليهم [...]»[2]، وحين اشتد الصراع الذي دار بين يونس بن متى القنائي والسيرافي، بدا في إحدى فقرات هذا الصراع كيف كان السيرافي يستفيد من الثقافة الإبداعية (البلاغية/النقدية) عندما استعمل عبارات: فرش المعنى، وبسط المراد، وجلاء اللفظ بالروادف والأشباه والاستعارات، والتلويح، والشرح والإيضاح، فقال: «وإذا قال لك آخر كنْ نحويا لغويا فصيحا، فإنما يُريد: أفهم عن نفسك ما تقول ثم رُمْ أن يفهم عنك غيرك وقدّر اللفظ على المعنى فلا ينقص منه. هذا إذا كنت في تحقيق شيء ما على ما هو به، فأما إذا حاولت فرش المعنى وبسط المُراد فأجل اللفظ بالروادف المُوضحة والأشباه المقربة والاستعارات الممتنعة، وسدّ المعاني بالبلاغة، أعني لوّح منها شيئا حتى لا تصاب إلا بالبحث عنها والشوق إليها، لأن المطلوب إذا ظفر به على هذا الوجه عز وجل وكرم وعلا، واشرح منها شيئا حتى لا يمكن أن يمتري فيه أو يتعب في فهمه أو يستريح عنه لاغتماضه»[3].

إن تقسيم الكلام إلى نمطي من جهة، وخُصوصي من جهة ثانية لا يمنع من تناوله من زاوية العلاقة بين البناءات العاملية واستعمالاتها.

لا يختلف البناء العاملي المنطقي المُجرد بين الجملتين:

1) رأيتُ أسداً.

2) رأيتُ رجلاً.

---

(1) المرجع نفسه، ص. 84.

(2) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، تحقيق، محمد الحبيب بن الخوجة، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الثالثة، ص. ص. 143. 144.

(3) الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، جيرار جهامي، دار المشرق، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1994، ص. 238.

إن الجملتين تنتميان إلى التمثيل (ف. س. س1) حيث يتحقق استعمال الجملة الأولى أو الثانية حسب الحاجة التي تفرض على مُنتج اللغة اختيارات مُعينة؛ إلا أن اتحاد الجملة الأولى الخُصوصية والثانية النمطية في تمثيل واحد لا يُرغم على التمسك فقط بالتعليل النحوي، بل يطرح علاقات من نوع ثان: علاقات البناءات البلاغية واستعمالاتها انطلاقا من التعليل البلاغي. إن التعليل النحوي دون البلاغي، يتموقع نظريا بين البناءات العاملية واستعمالاتها مُجيبا عن هاجس طالما تملك لسانيين كبار وهم يتأملون اللغة العربية ومُصطلحات نحوها القديم، مثل تأملات الدكتور الفاسي الفهري:

«ويرى الفاسي الفهري (1982، ص. 28) أن فشل ما يُسمى باللسانيات الوصفية العربية يعود إلى أنها لم تضع بعض المفاهيم – كمفهوم العلة – في أطر نظرية ومنهجية محددة، ويذهب إلى أن الحكم على النحوي[1] العربي التقليدي والمكانة التي يمكن أن يحتلها النحو العربي في اللسانيات الحديثة لا يتأتى باعتبار مفاهيم تقليدية مثل العلة، والعامل، والتقدير، والأصل، والفرع، أفكارا ظنية تتنافى والدراسة العلمية للغة، وإنما بوضع مثل هذه المفاهيم في إطارها النظري الملائم»[2].

إن التعليل التركيبي لا يصف بنية الكلمة وإنما علاقاتها التركيبية (لا الصوتية المُحتملة). قد يتعلل رفع الفاعل ونصب المفعول، بأن العرب أعطت الضمة (وهي أثقل الحركات) لما يقل في كلامها، وأعطت الفتحة (وهي أخف الحركات) لما يكثر في كلامها.

إن الأمر يتعلق بعلامات ارتبطت بالأساس بالنظرية العاملية وتأثير العوامل في المعمولات، وينضاف إلى تعليل رفع الفاعل بالضم ونصب المفعول بالفتح دليلٌ يذهب إلى أن مسألة خُصوصية الجملة من جهة، والمواقع من جهة ثانية، مُهمة في فهم اللغة: إن الاسم الواحد يحتمل حركات مُتنوعة: رجل (مرفوعة)، رجلا (منصوبة)، رجل (مجرورة): فإذا كان تعليل رفع الفاعل صحيحا، فلماذا نبدأ بالنصب في تقديم المفعول (زيدًا ضربتُ / سافرَ يومَ الجمعةِ زيد")؟ [3]، وكذلك لماذا يلتقي الفاعل والمبتدأ مثلا في الرفع؟.

إن العلة التركيبية في غالب الأحيان هي علة تُراعي التوافق الحاصل بين كلمات الجملة انطلاقا من مُميزات النظرية العاملية. وكلما ضُبط موقع كل كلمة داخل الجملة أو التركيب، يسهل إجراء تحويلات

---

(1) المرجع استعمال كلمة: 'النحو' دون الياء.

(2) مفهوم العلة عند ابن جني في ضوء الصواتة التوليدية، محمد الوادي، مجلة، جامعة المولى إسماعيل، كلية الآدب والعلوم الإنسانية، سلسلة 10، 1997، ص. 50.

وقد أحال صاحب المقال على مرجع: Fassi Fihri, A. (1982, P. 28).

(3) يُدافع البحث في هذا المقام عن أطروحة معرفة انتظام الكلام لا عن كثرة كذا وقلة كذا في كلام العرب؛ وهذا ما فهمه ابن جني من كلام أبي إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: فالفعل يستقل بفاعل واحد، وتتعدد مفاعيله تركيبيا.

مثل تقديم المفعول في (زيدًا ضربت / سافر يومَ الجمعة زيد)؛ غير أن تحويلات أخرى في (قامَ زيدٌ / زيدٌ قامَ) تؤدي إلى تغيير الوظائف النحوية بالانتقال من جملة ذات رأس فعلي يندرج ضمن مقولة الفعل، إلى جملة أخرى ذات رأس اسمي يندرج ضمن مقولة الاسم. فقد عبر الجرجاني عن مُختلف هذه الآراء عندما ميز بين تقديم على نية التأخير، وآخر لا على نية التأخير[1].

ويتموضع التعليل التركيبي بين البناءات العاملية من جهة واستعمالاتها من جهة ثانية لتفسير عملية التنقل الخفية بين هاتين النقطتين. فإذا كان التركيب في الاستعمال العاملي يكون إما:

* تركيبا مقبولا (سليما).
* تركيبا لاحنا.

فإن مردّ ذلك إلى صحة التعليل أو ضعفه بوضعه ضمن التأثيرات العاملية المُرتبطة بالبناء والاستعمال معا مما يستوجب إدخال تصورات جديدة (تفسيرية) إلى اللغة. ويجب استحضار جانب التعلم لأنه يُفسر عمليات الاستعمال عند الحاجة حيث يُهيمن ضعف هذا التعلم عند من لا يلمّ به ولم يتعلم القواعد فينصب الفاعل ويرفع المفعول... إلخ. وأدى هذا الوضع إلى توسيع تقنيات هي بمثابة مهارات ترفع من مُستوى تعلم اللغة العربية، مثل: مهارة توسيع فكرة وتحليلها، مهارة التلخيص، مهارة تغيير غرض نص معين، مهارة التعبير عن موقف، مهارة إنتاج نص حواري، مهارة تشخيص أدوار معينة، مهارة الربط بين الأفكار والجمل، مهارة تفكيك نص الموضوع، مهارة البحث عن الأفكار وتنظيمها، مهارة التعميم المنهجي للموضوع، مهارة الاستدلال والبرهنة، مهارة المُقارنة والمُوازنة، مهارة التقويم والحُكم... إلخ.

إذن تتضمن اللغة التي نبحث عن تعليلات أو مُبررات استعمالها مخزونا ثريا من الإمكانات التعبيرية الأسلوبية؛ فإذا كانت وظيفة النحوي هي دراسة الاستعمالات اللغوية في علاقتها ببناءاتها من زاوية النسق النحوي، فإن وظيفة الشاعر هي استخراج وتحريك الذخيرة الحيّة وإظهار طاقات الإبداع الكامنة فيها.. وستكون النتيجة الطريفة لاختلاف الوظيفتين وتباينهما أن النحوي يُفسر ويُعلل سُلوك اللغة، بينما يقوم الشاعر بخدمة شرفها وحكمتها.

إن اللغة النمطية والخُصوصية تتنقلان بين أصل منطقي مُجرد (البناءات العاملية) وصُورة منطوقة أو مكتوبة (الاستعمالات العاملية)؛ ويرتكز ابن جني على مدى مُطابقة تعليلات النحاة لحدس المُتكلم العربي، ولا يأخذ التعليل وضعه الطبيعي في النحو العربي إلا إذا فَسر عملية الانتقال من **الأصل المنطقي**

---

[1] انظر الرتبة متى تكون محفوظة ومتى تكون غير محفوظة في الفصل الثاني من الباب الثالث في فقرة: أ) النسق النحوي. انظر التقديم على نية التأخير، وآخر لا على نية التأخير في الفصل نفسه من الباب الثالث في فقرة: ج) النسق القصدي الكلامي.

المجرد إلى الصورة المنطوقة/ المكتوبة. وتبقى الصورة المنطقية بناءاً عامليا ينتقي إحدى التمثيلات[1] التي تكون ثابتة وتحتمل الصحة أو اللحن التركيبيين، ثم تأتي الصورة المنطوقة أو المكتوبة لتنتقي استعمالا تركيبيا مُعيناً. ويظهر ثبات تمثيل الجملتين:

1) قاتلَ زيدٌ عمراً.

*2) تقاتلَ زيدٌ عمراً.

في اعتماد الوصف: (ف. س. $س_1$): أي، أن الجملتين (1) و(*2) تتكونان من الفعل والفاعل والمفعول، في حين ينتقي الاستعمال العاملي للمُتكلم (الذي يرتبط باللغة سليقة أو تعلما) ينتقي الجملة (1) ويرفض الجملة (*2) لأنها لاحنة؛ إذن فالبناء العاملي خزان من الاحتمالات التمثيلية القابلة للتأويل، وتُحدد الاستعمالات نوعية التأويل على أساس تعليلات وقواعد تُخبر عن صحة هذا الاستعمال أو لحنه. إن إجراء اختيار لتركيب مُعين، سيحدث بفضل السليقة (بالنسبة إلى المُتكلم الذي لا يستطيع العمل بالقواعد)، أو بفضل التعلم (بالنسبة إلى المُتكلم الذي يستبطن القواعد ويستطيع الدفاع عن التراكيب التي انتقاها انطلاقا من تأويلاته الخاصة أو تعليلاته العقلية المنطقية)؛ وهكذا يُفهم كيف أن الشعر يُنظم سليقة عند بعض الشعراء وتعلما عند شعراء آخرين وإن كانوا يتحدثون عن أهمية السليقة[2].

4- التفسير الدلالي والتفسير النحوي في الاستعمال والتقدير:

يُوحي العنوان أعلاه مُنذ التأمل الأولي له أنه يقصد جانبا طالما دافع عنه هذا المقال عند ابن جني هو أن اللغة العربية تحمل عناصر إبداعها في ذاتها، ثم تُشيع النشاط الإبداعي الذي يتجاوز عمل النحاة في وصف التراكيب ووضع تعليلات لها؛ وهكذا تظهر حكمة اللغة العربية وشرفها في عدم تفريطها كذلك في سماتها الأسلوبية والبلاغية. لقد شرح البحث أساس هذه الحكمة، في هذا المقال، عند ربطها ببنية الكلمة من جهة، ثم بالسياق التركيبي التي تُشكلُ هذه الكلمة جُزءاً مُهما فيه من جهة ثانية.

وسيأتي **الاستعمال والتقدير** ليُوضحا حكمة هذه اللغة ويحتجا لشرفها؛ فالتوسع في مثل هذه المواضيع، **يُبرهن على قدرة استعادة أعمال النحاة القدماء بهدف بناء وصياغة نموذج تواصلي لغوي وإبداعي وفق الشروط التي أفرزتها النقاشات العاملية**، وسيصل إلى توضيح كيف يُسهِم النحو العربي في بناء النقد القديم.

يُمكن تفكيك العنوان أعلاه إلى جزأين فرعيين مُهمين، هما:

---

(1) أهم هذه التمثيلات وردت عند بعض اللسانيين العرب مثل الدكتور الحناش عند التعامل مع النظرية اللسانية التوزيعية.

(2) طلب ذو الرمة من شخص، رآه ينقش حروفا فوق الرمل، أن يكتم الأمر حتى لا يشاع أنه يتعلم الشعر.

1- التقدير النحوي[1]:

تُوهِم تقديرات النحاة بأنها تسير في اتجاه الكشف عن المناطق المُتوارية في التراكيب اللغوية، مما يُحتم الاطمئنان إلى آرائهم في استعادة هذه التراكيب بعد الجنوح؛ لكن هذا الاطمئنان يصطدم بتقديرات مُتباينة تُبرر حركة الإعراب في الكلمة أو ما يرتبط بها من إشكالات، ويرجع ذلك إلى اختلاف الموسوعة الثقافية عند النحاة في إطار تبرير ما أسماه البحث بالاستعمالات العاملية؛ ويتعلق هذا الجانب بالركن الأول المُرتبط بـ"الموسوعة الثقافية عند اللغويين"، أما الجانب المُرتبط بالركن الثاني "التقديرات والتمثلات"، فيُوضّح موقف النحوي من الحياة حيث تتسرب تمثلاته عن الوُجود إلى التقديرات في اللغة كأن يُخضع الشاهد والغائب لقياس واحد (مثلا: ترتبط الآراء النحوية لبعض الآيات التي تتحدث عن العالم الآخر "الجنة والنار" باستحضار المُحيط المعيشي في هذه الدنيا، ثم تتم عملية الإسقاطات انطلاقا من تقدير الغائب قياسا على الشاهد أو العكس).

ويرتبط التقدير النحوي بما يُسمى بالتفسير النحوي، فهُما يسعيان إلى ردِّ العبارة إلى النظام اللغوي: تعليل المُقدر نحويا باستعمال مُصطلحات علم النحو الشائعة، فنتحدث عن التقدير المُرتبط بالفاعل أو المفعول أو المبتدأ... إلخ؛ ولهذا ميز البحث بين نوعين من التقديرات:

- تقديرات تُبرر المقولة النحوية نفسها، كأن تتعدد هذه التقديرات في استعمال عاملي مُعين لتفسير ارتفاع الفاعل (مثلاً).
- تقديرات تُبرر اختلاف المقولة النحوية وتُوحد الحركة الإعرابية، كأن تتنوع هذه التقديرات في استعمال عاملي مُعين يُفسر حركة النصب في الكلمة نفسها بين كونها مفعولا به أو نعتا (مثلا).

وعلى هذا الأساس، نفهم معنى النظام النحوي الذي يسعى إلى خلق التجانس بين عناصر التركيب وفق التأثيرات العاملية دون الإضرار بنسقية علم النحو.

2- تقدير المعنى:

هو تفسير معنى العبارة في الاستعمال العاملي، أو ما يُسمى بالتفسير الدلالي. فإذا كان التقدير النحوي يُركز على النظام النحوي الذي يستهدف الانسجام والتجانس بين عناصر التركيب، **فإن تقدير المعنى أو تفسير العبارة أو منحها دلالة لا يهتم بتبرير حركة الإعراب.** ويبدو أن تفسير المعنى ينطلق من فهم

---

[1] خصص له الفصل الثالث من الباب الثالث ركنا مهما يحمل عنوان: (الموسوعة الثقافية عند اللغويين)، ثم وضح الفصل نفسه والباب نفسه ركنا ثانيا يحمل عنوان: (التقديرات والتمثلات)، حيث يتضمن بعض المآزق الذي يقع فيها المؤول أو المقدر.

التركيب نحويا، ثم ينفلت منه في الوقت نفسه، ويُوضح هذا الكلام أن تفسير المعنى لا يتم بطريقة عشوائية بقدر ما يستند إلى أساس ينطلق منه حتى يَرُد العبارة إلى وجهها المنطقي المقبول.

تأمل العبارات :«

1) أهلك والليل.

2) أنت وشأنك.

3) كل رجل وصنعته.

4) ضربت زيدا سوطا.

ولتوضيح ما أقره ابن جني بصدد هذه العبارات، نرسم هذا الجدول [...]:

العبارة المستعملة	تفسير المعنى	التقدير النحوي
أهلك والليل	الحق أهلك قبل الليل	الحق أهلك وسابق الليل
أنت وشأنك	أنت مع شأنك	أنت وشأنك مصطحبان
كل رجل وصنعته	كل رجل مع صنعته	كل رجل وصنعته مقرونان
ضربت زيدا سوطا	ضربت زيدا ضربة بسوط	ضربت زيدا ضربة سوط»[1]

إن تأمل هذا الاستشهاد يطرح قضايا، أهمها:

أ- تُوضح خانة "التقدير النحوي" كيف أن استعادة المحذوف لم يكن سوى بهدف فهم النظام النحوي في إطار النسق النحوي. فإذا ما عدنا إلى الجملة:

1) أهلك والليل،

يُلاحظ أن الكلمات المُستعادة في "التقدير النحوي" "الحق أهلك وسابق الليل" تأتي في سياق تبرير حركة الإعراب التي هي النصب في كلمتي "أهلك" و"الليل". ويُمكن تعميم تبرير حركة الإعراب على جميع التقديرات التي تُوجد في خانة "التقدير النحوي"؛ وهكذا يُفهم أن وظيفة هذه الخانة هي إعادة الأمور إلى نصابها وفق نسقية علم النحو الذي يُؤطر التراكيب العربية ضمن الخلفية النظرية العاملية: استدعى نصب "أهلك" عاملا يعمل في معموله مما استدعى أيضا تقدير الفعل المحذوف لنحصل على جملة فعلية ذات فعل يتعدى الفاعل إلى المفعول.

---

(1) البلاغة وحكمة اللغة، محمد مشبال، مجلة، فكر ونقد، عدد 17. السنة 2.، مارس 1999. مرجع مذكور، ص. 83.

ب- وتُوضح خانة 'تفسير المعنى' كيف أن تبرير حركة الإعراب يأتي في موضع هامشي بدليل وُرود لفظة 'الليل' مجرورة في تفسير 'الحق أهلك قبل الليل' للعبارة السابقة نفسها. ويظهر هذا الأمر الذي لا يُلزم المُفسر بتبرير حركة الإعراب في باقي الجمل خصوصا الجملة الأخيرة:

4) ضربت زيدا سوطا،

فإذا ما حُذف المحذوف المُستعاد في 'تفسير المعنى' 'ضربت زيدا ضربة بسوط'، يتم الحُصول على:

- ضربتُ زيدًا بسوْطٍ.

وإذا ما حُذف كذلك في 'التقدير النحوي' الذي هو 'ضربت زيدا ضربة سوط'، يتم الحصول على:

- ضربت زيداً سوطاً.

فيكون 'التقدير النحوي' مطلبا رئيسا في استعادة النظام النحوي ونسقيته، ويكون 'التفسير النحوي' مطلبا مُهما في فهم المعنى دون الارتباط إلزاما بتبرير حركة الإعراب.

ج- تُوضح 'العبارة المُستعملة' أو الخانة الأولى في الجدول الوظيفة الجمالية للغة التي هي جوهر اللغة العربية الشريفة. لم تكن مساعي ابن جني ذات قيمة نحوية وأسلوبية وبلاغية إلا بوضعها في هذا الإطار: إطار حكمة اللغة العربية وما تزخر به من مُقومات كفيلة بإظهار غنى البنية التحتية للكلام النمطي من جهة والكلام الخُصوصي من جهة ثانية.

إن مُقارنة مُحتوى الخانة الأولى من جهة، بمُحتوى الخانتين الثانية والثالثة من جهة ثانية يقود إلى دليل يُبين كيف أن التجوّز الحاصل في مُحتوى الخانة الأولى يُفشي تأثيرات الوظيفة الجمالية التي تُؤطرها ظاهرة الحذف: إن الخانة الأولى تتعمد حذف شيء ما، في حين تُحاول الخانة الثانية والثالثة أن تستعيد هذا المحذوف إما معنويا أو نحويا؛ وهذا ما دفع إلى اعتبار ظاهرة الحذف إلى جانب ظاهرة الإضافة وظاهرة التقديم والتأخير، ظواهر ترتبط بالكلام الخُصوصي الذي يستبطن الوظيفة الجمالية في بُعديها الإمتاعي والإفادي.

خلاصة

استطاع ابن جني أن يستوعب إواليات اللغة العربية انطلاقا من طاقاتها التي هي قيد التشغيل من جهة، وتلك التي هي مخزون احتياطي مُعطل وُضِع رهن إشارة الشعراء - بالخصوص- ورهن إشارة رُخصهم الشعرية (لا يعني هذا الأمر أن كل شيء مباح في اللغة العربية المُعطلة).

وترتبط إواليات اللغة العربية بغنى بنية الكلمة من جهة، وغنى استعمالاتها العاملية داخل التراكيب من جهة ثانية. وإذا ارتبط غنى بنية الكلمة بالصرف والمُعجم حيث بداية تشكل التركيب، فإن غنى الاستعمالات العاملية يُفسر تقسيم الكلام إلى نمطي ثم خُصوصي، ويُفسر القسم الخُصوصي على أساس أنه يتضمن شُعبا مُختلفة سيُركز البحث على ثلاثة منها، هي:

*- الإضافة باعتبارها بُؤرة الكناية.

*- التقديم والتأخير باعتباره بُؤرة القصديات وتغير المعاني.

*- الحذف باعتباره بُؤرة لتراتبية وتدرج المعاني.

وتأتي هذه الورقة في التفكير النحوي عند ابن جني مُناسَبة للحديث عن استعداد اللغة الدائم لاحتضان القضايا الأسلوبية والبلاغية وإن ركزتْ على موضوع الحذف في أثناء تناول التفسير الدلالي والتفسير النحوي، وأظهرتْ كيف أن اللغة النمطية العادية أو الجمالية الخُصوصية تخضعان للتعليل النحوي، إذ لا فرق بين:

- رأيت رجلا.

و- رأيت أسدا.

فالعلاقات العاملية واحدة وإن كانت الجملة الثانية تقبل الإعراب المجازي الذي يُوضح انتماءها إلى قسم بلاغي تحدث الجرجاني عنه كثيرا، هو الاستعارة. ويتجسد توَحُّد الجملتين في كون التعليل النحوي يتوسط البناء العاملي والاستعمال العاملي ليُوضح أمرين:

- لماذا رُفع الفاعل الضمير ولماذا انتصب المفعول؟

- ما هو التعليل التركيبي الذي تُؤطره النظرية العاملية عامة؟.

خاتمة الباب الأول

غالبا ما يقال إن النحو العربي علم نضج حتى احترق: أي، أن النحاة أولوه أهمية قصوى جعلت مختلف الدراسات التي تناولته تُحقق تراكما علميا لا مثيل له. ولم يقتصر هذا الأمر على مجهودات القدماء فقط، بل تعدتها إلى كثرة إنجازات المحدثين كذلك؛ وهكذا يلاحظ أن علم النحو تجاوز مشكل تراكم المعرفة باللغة مما يؤهله إلى البحث في فك لغز سؤال الخصوصية.

حاول الباب الأول أن يتناول بعض أبجديات هذه الخصوصية عندما عرض كيفية اشتغال النحو العربي، وعرض أهمية الإشارات والقرائن اللغوية، ثم ميز بين التفسير والتقدير في علاقتهما بعلم النحو؛ ولا يجب أن ننسى قضايا أخرى كثيرة أهمها دور بنية الكلمة ودور بنية التركيب في إظهار إبداعية اللغة...الخ.

شكل الباب الأول المحطة الأولى في البناء المعرفي للبحث حيث إن من يريد أن يتعمق في فهم خصوصية علم النحو لا يجب عليه أن يتوقف عند هذا الباب لأن البحث اعتمد على خطوات حاولت أن تضع الأمور في أماكنها الحقة دون أن تُلقي بها دفعة واحدة بين يدي القارئ من غير تنظيم؛ ولهذا توجد خصوصية علم النحو في جميع فصول البحث رغم أن الباب الأول يحمل عنوان: خصائص الخطاب النحوي.

يفترض العلم الحديث أن اللغة بصفة عامة لها وضع بدئي وآخر نهائي مرورا بعمليات وسيطة انطلاقا من بداية تشكل التركيب (الدخل) إلى آخر مراحل إنجازه (الخرج)؛ إذن ألا يمكن لعلم النحو بدوره أن يستلهم هذا البناء النظري/ التقني بهدف جعل الظروف المناسبة في خدمة علمية اللغة العربية بواسطة النظرية العاملية نفسها؟

يبقى هذا الطموح مشروعا إلى أن يُثبت البحث ما يخالفه؛ لكن جدية طرق مثل هذا الموضوع لا تتأتى إلا بضرورة التفكير في استحداث سبيل إلى النسقية التي تُمكّن علم النحو من التقدم خطوات. وقد استدعى هذا التفكير إعادة النظر في البناء المعرفي للبحث حتى لا تشكل بعض أجزائه نشازا يعوق التواصل بين مكونات النسق من خلال صياغة نموذج لغوي تواصلي يتمسك بمقومات النظرية العاملية.

ويُلاحظ أن الباب الأول تحدث كثيرا عن خصوصية النحو العربي المقترن باللغة، ولم يتحدث عن خصوصية النقد العربي. إن البناء المعرفي للبحث يفرض تتبع النسقية لبنة لبنة لأنه لا يمكن أن نلقي بكل شيء دفعة واحدة تجنبا لحدوث النشاز بين مكونات البحث؛ ولهذا سيَظهر الجانب النقدي عند الانتقال من التركيب إلى المعنى والقصد.

الباب الثاني

بعض المباحث الصناعية لعلم النحو

يُحكى قديما أن أعرابيا مرّ بجماعة من أهل النحو فسمعهم يذكرون الفعل والفاعل والنصب والجر وما إلى ذلك فقال لهم: ما بالكم تتحدثون بلغتنا عن لغتنا بما ليس من لغتنا.

الإمتاع، أبو حيان، أحمد أمين وأحمد الزين، ج 2 (دون تاريخ).

«وكان الأعلم - رحمه الله - على بصره بالنحو، مولعا بهذه العلل الثواني، ويرى أنه إذا استنبط منها شيئا فقد ظفر بطائل. وكذلك كان صاحبنا الفقيه أبو القاسم السهيلي - على مشاركته - رحمه الله- يولع بها، ويخترعها، ويعتقد ذلك كمالا في الصنعة وبصرًا بها.».

الرد على النحاة، ابن مضاء، محمد إبراهيم البنا (1979).

تقديم الباب الثاني والثالث

كان الجرجاني يتدبر التركيب من زاوية معاني النحو، وكان يُفكر في الوقت ذاته في بناء نظرية النظم؛ وهكذا سيستلهم هذا البحث بدوره هذا التقارب الحاصل بين التفكير النحوي من جهة والتفكير النقدي من جهة ثانية، وسيُحاول أن يصل به إلى أقصى الحُدود ببناء منهج لغوي يتضمن إعرابات مُنسجمة ومُتكاملة في الوقت ذاته، ويهتم بالتواصل اللغوي العاملي والنقدي؛ إذن يقود هذا الانسجام والتكامل إلى الربط بين جمل النص المُتعددة التي تتطلب الفهم الكلي بتحقيق تناول صناعي وغير صناعي انطلاقا من التآلف والتضام والتجاور.

سمعتُ نداء تمام حسان وهو يُعاتب أساتذة اللغة العربية الذين يَسِمُون النحو العربي بالضعف لأنه صناعة لا ترتبط بالمعنى، يقول «وأنا أوافق موافقة تامة على كل هذا الذي يدور في أذهان الأساتذة الكرام وألاحظ أن هذه العبارات الصادقة كانت تدعو إلى الغوص في خضم هذه المشكلة بإيضاح الطريقة التي يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي "مضمون" والتي يمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معا ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر، ولكن لم يحاول واحد من الأساتذة أن يمزج احد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب الفرعية التي في داخل الجمل»[1]. لقد لبيتُ نداء تمام حسان وطموحي كان كبيرا.. كنتُ أرغب في النظر في العلاقة التي تؤلف بين علم النحو وعلم المعاني، وفي علاقات أخرى أوسع: التركيب والبلاغة والقصديات والنقد.

وهكذا يتحدث الباب الثاني عن المباحث الصناعية لعلم النحو التي هي:

1- **مبحث الإضافة.**
2- **مبحث التقديم والتأخير.**
3- **مبحث الحذف.**

وقد استلزم هذا الباب تصنيفا دقيقا للمباحث، واختيارا مُمنهجا لإشكالاتها؛ ورغم أنها محاور تتباعد فيما بينها لأنها تُعالج مواضيع مُتباينة حيث إن الإضافة تختلف عن التقديم والتأخير، أو عن الحذف، أو عن بعضها البعض، فهي محاور تتآلف فيما بينها لأنها تُشكل أساس الدراسة التركيبية المُوجهة نحو المعنى؛

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء 2001، ص. 336.

وهكذا يتحدث الباب الثاني في علاقته بالباب الثالث عن زواج الدراسة التركيبية بالدراسة المعنوية مما يجعل رهانات انتقاء المباحث والمحاور رهانات تقود إلى النجاح وإن كانت تعتمد في البداية على الحدس الذاتي.

يُمكن القول إن الرهان الأول في الباب الثاني من البحث يرتبط ارتباطا وثيقا بعرض المطلوب من بعض قواعد علم النحو كما أسسها النحاة في أزمنة مُختلفة؛ ولهذا تم استدعاء علم النحو في ذاته ولذاته مع مُراعاة التغيرات والتعديلات والتجديدات التي تطرأ على محاوره بتطور المعرفة البشرية في مراحلها الماضية.

لكن الرهان الثاني الذي واجه هذا الباب هو البحث عن الإجابة عن سؤال: أي معنى نُريد أن نُضفيه على المحاور النحوية الصناعية؟ إذن تستلزم محاور الباب الثاني استثمار نقط بعينها قصد تخفيف حدة هذا الرهان، فتدخلتْ أفكار صياغة الباب الثالث الذي سيكون مُوجها إلى استهداف إنتاج المعنى.

ويُمكن القول إن الباب الثالث من البحث يُقرّ بأهمية علم النحو بإعادة الاعتبار إليه كما فعلت علوم أخرى مثل اللسانيات، وذلك بإظهار كيف تسري فعالية علم النحو في حقل المعنى الذي يُؤطره النقد العربي القديم.

كانت فعالية علم النحو تسير في اتجاه ربط الوشائج بين الجانب المعنوي المجازي من جهة، والجانب القصدي المقامي من جهة ثانية في الباب الثالث، في نوع من التفاعل والتناسق، لتفرض رُؤية مُتماسكة تنظر إلى التركيب بشقيه النمطي العادي والخُصوصي الإبداعي؛ وهكذا تشكل موضوع الباب الثالث بعد موضوع الباب الثاني.

ولم يقدم هذا الباب جديدا من حيث المُصطلحات والمفاهيم، بل أعاد فقط تنظيم بعض المعرفة النحوية في ثلاثة محاور، هي: الإضافة، والتقديم والتأخير، والحذف؛ وبهذا تكون المُصطلحات في هذا المقام مألوفة ومشهورة عند النحاة مثل الفاعل والإضافة...الخ.

الفصل الأول

مبحث الإضافة

إن تصور النحاة القدماء لظاهرة الإضافة بالكشف عن سلوكها يذهب مذهب من يجعل المضاف يأخذ خصائص المضاف إليه؛ فإذا كان المضاف إليه نكرة يأخذ المضاف التخصيص، أما إذا كان المضاف إليه معرفة فإنه يأخذ التعريف، وقد لا يستفيد التركيب من هذا الأخذ الذي يتم بين المضاف والمضاف إليه؛ وعليه، تنقسم الإضافة إلى قسمين، هما:

- إضافة محضة:

وتسمى هذه الإضافة حقيقية أو معنوية يكتسب فيها المضاف إلى نكرة تخصيصا، والمضاف إلى معرفة تعريفا، مثل:

1) كتابُ رجلٍ. (التخصيص).

2) كتابُ الرجلِ. (التعريف) [1].

إن الإضافة هي نسبة اسم إلى آخر على اعتبار إمكان تقدير حرف جر مثل (هذه سيارة خالد) أي: (هذه سيارة لخالد)، فالأول مضاف والثاني مضاف إليه.

- إضافة غير محضة:

وتُسمى لفظية أو مجازية، وهي لا تُفيد المضاف تعريفا ولا تخصيصا، بل يظل نكرة، مثل:

3) جاءَ ضاربُ زيدٍ.

4) جاءَ رجلٌ حسنُ الوجهِ.

5) رأيتُ متسولاً ممزقَ الثيابِ.

لهذا تعتبر الأسماء المشتقة أفعالا غير حقيقية ولا تُضاف لأن إضافتها لفظية لا حقيقية. ويُؤدي عمل الأسماء المشتقة فيما بعدها إلى إلغاء تقدير 'اللامْ' بين المضاف والمضاف إليه.

---

(1) يرجى الرجوع إلى الآراء الحديثة في مقال : عن التوارث في الحدود وبعض خصائص التسوير الكلي، الفاسي الفهري، ضمن كتاب جماعي، المركبات الاسمية والحدية في اللسانيات المقارنة، منشورات، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب وجمعية اللسانيات بالمغرب، ماي 1999، انظر الصفحات، 9. 46.

1- بنيات الإضافة وأحكام الإعراب:

أ- تسويغ إعراب المضاف:

تأمل الجملة (2) المعادة هنا:

2) كتاب الرجل.

هي جملة مؤلفة من كلمتين (مكوِّنين) كتابُ والرجلِ؛ فما دلالات كل مكوِّن منهما على حدة؟.

إن حذف المكون الأول من هذه الجملة، يجعل الدلالة تتغير بتغير التركيب. وينطبق الأمر نفسه على حذف المكون الثاني، ليتبين أن معنى الجملة الأولى يختلف عن معنى الجملتين المستحدثتين.

يُفيد هذا التقديم البسيط في إظهار الارتباط القوي بين المكونين من حيث المعنى وما يستتبع ذلك من ارتباط آخر من حيث التركيب. فقد أضيف أحد المكونين إلى الآخر: أي، نُسب أحدهما إلى الآخر فنشأ بينهما رابط معنوي هو المضايفة فأصبحا بمنزلة الكلمة الواحدة؛ لكن: لماذا يُعرب المضاف حسب موقعه في الجملة، ويبقى حكم المضاف إليه الجر بالإضافة دائما ؟

إن الإضافة هي نسبة بين اسمين لا يُغني واحد منهما عن الآخر؛ ولعل استثناء أحد الطرفين من الأخر، سيقود حتما إلى تحول في البنية الأصلية، فلن تسلم هذه البنية بعد التحول من عدم التعبير عن ظاهرة الإضافة[1].

يُرفع المضاف، وينصب، ويجر، في حين يأتي المضاف إليه دائما مجرورا. إن الكلمات الواقعة مضافا تأخذ أشكالا إعرابية حسب موقعها في الجملة، مثل:

6) عضوُ الفريق منطلقٌ / (زيدُ تميمٍ قائمٌ).

7) تهدمتْ دارُ الرجلِ.

8) قطنَ زيدٌ دارَ الرجلِ.

9) اعتصمَ المتشردُ بدارِ الرجلِ.

يظهر رفع المضاف في المثالين (6) و(7) بطريقتين متمايزتين[2] هما:

- **إعراب المبتدأ للفظة "عضو" في المثال (6):**

إن كلمة عضو تُعبِّر عن الرفع بالابتداء قياسا على استشهاد سيبويه المرتبط بهذه الحالة من الرفع في أمثلة أخرى، يقول: «واعلم أن الاسم أول [أحواله] الابتداء، وإنما يدخل الناصب والرافع سوى الابتداء والجار علي المبتدإ. الا ترى أن ما كان مبتدأ قد تدخل عليه هذه الأشياء حتى يكون غير مبتدأ، ولا تصل إلى

---

(1) يُقال (كتاب الرجل) ولايُقال (كتاب) بالضم، بل يجب تعويض الضم بتنوين الضم فنحصل على (كتابٌ) المنونة.

(2) سيعتمد البحث على إظهار نوعين مختلفين من إعراب رفع المضاف: إعراب المبتدأ في المثال (6)، وإعراب الفاعل في المثال (7).

الابتداء مادام مع ما ذكرت لك إلا أن تدعه. وذلك أنك إذا قلت: عبدُ الله منطلقٌ، إن شئت أدخلت رأيت عليه فقلت: رأيتُ عبدَ الله منطلقًا، أو قلت: كانَ عبدُ الله منطلقًا، أو مررتُ بعبدِ الله منطلقاً، فالمبتدأ أول جزء كما أن الواحد أول العدد، والنكرة قبل المعرفة»[1]؛ لقد كان سيبويه يتحدث عن مميزات المبتدأ، ونبرر- من جهة أخرى- رفع المضاف عند ربط الابتداء بالإضافة تماشيا مع روح الاستشهاد أعلاه؛ وهكذا يسير ابن جني في الطريق نفسه الذي سلكه سيبويه متحدثا أيضا عن مميزات المبتدأ: «وهو كل اسم، ابتدأته، وعريته من العوامل اللفظية، وعرضته لها، وجعلته أولا لثان، يكون الثاني خبرا عن الأول. ومسندا إليه. وهو مرفوع بالابتداء. تقول: زيدٌ قائمٌ. ومحمدٌ منطلقٌ. فـ (زيد) و(محمد) مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبر عنهما»[2]. فالنوع الأول من الرفع، عندما يكون مضافا، ليس سوى رفع المبتدأ؛ إذن لا شك أن الاسم المضاف في المثال (6) يسير في الطريق نفسه الذي رسمه سيبويه وابن جني؛ لهذا يمكن القول إن الرفع حدث بواسطة الابتداء الذي تحكم في الحالة الأولى.

- **إعراب الفاعل للفظة 'دار' في المثال (7):**

أما الرفع في **الحالة الثانية**، فقد تحقق في الاسم المضاف 'دار' في المثال (7)؛ لقد أتت الكلمة فاعلا مرفوعا يتصدرها فعل ماض. يقول ابن جني شارحا ظاهرة الفاعل النحوية: «اعلم أن الفاعل - عند أهل العربية- كل اسم، ذكرته بعد فعل، وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم، وهو مرفوع بفعله، وحقيقة رفعه بإسناد الفعل إليه. والواجب وغير الواجب في ذلك سواء. تقول في الواجب: قامَ زيدٌ. وفي غير الواجب: ما قعدَ بِشرٌ. [وهل يقومُ زيدٌ]»[3]. فالفاعل في العربية هو كل ما ذُكِر بعد فعل، وحدثتَ بالفعل عنه، وأسندته إليه. لقد تحقق الرفع بعامل شكل صلب النظرية العاملية عند سيبويه، ويختلف عن الرفع بالابتداء الذي هو مجرد من كل عامل.

ينتمي المثالان (8) و(9) إلى فئة الإعراب (الحالة الثانية) التي تفسر رفع الفاعل: أي، إعراب العمل (عمل الفعل في الفاعل) لا إعراب الابتداء (رغم أن الفاعل هنا ليس مضافا). وتوضع المنصوبات (التي هي مضاف) في موضع نصب بالفعل قبلها[4]، إذ ينتمي المثال (8) إلى نوع الأفعال المتعدية بنفسها، أما المثال (9) فينتمي إلى نوع الأفعال المتعدية بحرف الجر؛ لكن إذا كان المضاف في المثال (8) قد تأثر حقيقة

---

(1) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. 23. 24.

(2) اللمع في العربية، ابن جني، تحقيق، حامد المؤمن، مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثانية، بيروت 1985، ص. 71.

(3) المصدر نفسه، ص. 79.

(4) المصدر نفسه، ص. 105.

بالفعل، فإنه في المثال (9) كان نتيجة عاملين: الأول في موضع النصب مرتبطا بحرف الجر، والثاني مجرورا بهذا الحرف.

برهن سيبويه على أهمية الرفع بالابتداء عندما لايتقدم الاسمَ عاملٌ يعمل فيه، فقال: «من زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء فإنه ينبغي أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرها إذا كانت في موضع ينجر فيه الاسم، ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»[1]، كما برهن كذلك على بعض أسس النظرية العاملية عندما تحدث عن تأثيرات مكونات الجملة التي منها الرفع بالفعل أو النصب به. وتأتي حالة الجر في هذا السياق لتقوية وصلة الأفعال التي لاتتعدى إلى المفعول فتتعدت بتوسط هذه الحروف إليه: وإذا وضعت حروف الجر لاتصال جملة بجملة، أو فعل باسم، أو اسم بآخر، فلا يكون حرف الجر- أبدا- إلا متعلقا بما قبله[2][3][4].

ب- تسويغ إعراب المضاف إليه:

يجب التمييز في البنيات الإضافية بين جانب النحو وجانب الفهم؛ فإذا كانت الإضافة في التركيب لا نهائية نحويا، فيجب أن تكون مقبولة من حيث الفهم. ويُعرِّفها ابن جني قائلا: «وهي - في الكلام- على ضربين: أحدهما: ضم اسم إلى اسم، هو غيره، بمعنى (اللام)، والآخر: ضم اسم إلى اسم، هو بعضه، بمعنى (من). الأول منها نحو قولك: هذا غلامُ زيدٍ. أي: غلامٌ لهُ. وهذه دارُ عبدِ الله، أي دارٌ لهُ. الثاني: نحو قولك: هذا ثوبُ خزٍّ، أي: ثوبٌ من خزٍّ. وهذه جبةُ صوفٍ. أي جبة من صوفٍ»[5]. ويقول في باب معرفة الأسماء المجرورة: «وهي على ضربين: مجرور بحرف، ومجرور بإضافة اسم مثله إليه»[6].

إذن كلما حضر حرف الجر في التركيب نغادر باب الإضافة إلى باب الأسماء المجرورة بحروف الجر، وكلما حُذف حرف الجر نلج باب الإضافة.

---

(1) الكتاب، سيبويه، الجزءالثالث، مصدر مذكور، ص. 11.

(2) نهيب بمن أراد أن يستفيد من إضافات المحدثين العودة إلى المرجع: البناء الموازي، الفاسي الفهري، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1990، ص. ص. 65. 66. 67. 72. 73.

(3) من كتب المحدثين أيضا: تركيب اللغة العربية، محمد الرحالي، دار توبقال للنشر، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 2003، ص. ص. 36. 37.

(4) ويمكن استغلال المرجع نفسه: تركيب اللغة العربية، الرحالي، المرجع نفسه، ص. ص. 24. 29. 30.

(5) اللمع في العربية، ابن جني، مصدر مذكور، ص. ص. 136. 137.

(6) المصدر نفسه، ص. 127.

إن تعامل النحاة مع بنيات الإضافة جعلهم يُقدِّرون حرف الجر فيها مثل:

10) - كتابُ زيدٍ.

- كتابٌ [لِ] زيدٍ.

- كتابُ o زيدٍ.

هكذا نفهم معنى "الحرف المحذوف" (0) في هذه البنيات حيث يُمكن استعادته بواسطة التقدير على المِلكية (لام المِلك)؛ إلا أن التقدير يطرح إشكالا في بعض الأحيان عندما تكون البنيات ملتبسة، مثل:

11) يومُ الجمعةِ.

وهذا ما جعل البعض يُجوِّز التقدير على الملكية، والبعض الآخر يمنعه لأن التركيب الذي يستعيد الحرف المحذوف والمنعدم يكون لا حنا، مثل:

*12) اليومُ لِلجمعةِ.

لكن الإشكال الذي يطرح نفسه، حسب الاستشهاد الثاني لابن جني، هو: هل المضاف إليه مجرور بإضافة اسم مثله إليه؟ هل هو مجرور بحرف الجر المنعدم؟.

إن تقسيم ابن جني يجعل الاسم المجرور مجرورا بحرف يُخرجه من دائرة الإضافة، أومجرورا باسم مثله نستطيع في أقصى الأحوال استعادة العلاقة بينهما من خلال تقدير حرف الجر؛ وعليه، تتحدد أنواع الإضافة من جهة العلاقة بين المضاف والمضاف إليه في الأمثلة التالية:

10) كتابُ زيدٍ.

13) هذا حصيرُ المسجدِ.

14) خاتمُ فضةٍ.

15) صيامُ رمضانٍ.

16) خدُّ الوردِ.

17) أحمدُ عليٍّ.

18) حسنُ الوجهِ.

فإذا كانت العلاقة بين طرفي الإضافة في المثال (10) حقيقية بواسطة تقدير اللام، فإنها في المثال (13) مجازية لأن المسجد لا يملك الأشياء. وتظهر في المثال (14) الإضافة البيانية حين يُقدرُ "منْ" بين المتضايفين، ثم يظهرُ التقديرُ نفسه "منْ" في المثال (15) لكن للدلالة على الإضافة الظرفية. وتُوجد العلاقة التشبيهية في المثال (16)، فيكون أحد الطرفين مشبه بالثاني، وفيها يُقدَّرُ الكاف. أما إذا كان المتضايفان

اسمين علمين، فإن العلاقة التي تُبنى بينهما هي علاقة ترادف في المثال (17). ويُوضّح المثال الأخير (18) علاقة العمل النحوية بما أن الطرف الأول يكون عاملا في الطرف الثاني، فلا يُقدرُ حرفٌ بينهما[1].

تحدث أبو علي الفارسي في فقرة "باب آخر من إضمار الحروف" عما يلي:

«اعلم أن الحروف التي تُضمَر على ضربين: أحدهما عامل، والآخر غير عامل. فالحروف العاملة على ضربين: عاملة في الاسم وعاملة في الفعل. فالعاملة في الاسم، نحو الحروف الجارة، وذلك قولهم: اللهِ لأفعلن [بجر الله]، ومن ذلك قوله:

ودويـــةٍ قفـــرٍ تمـــشي نِعامُهـــا　　　كمـشي النّـصارَى في خِفـافِ الأرَنْـدَجِ

[وقال]:

وبلدٍ بآله مؤزر.

فالبلد مُنجرّ بالجار المُضمر، والدليل على ذلك أنه لا يخلو [من] أن يكون الانجرار بإضمار الجار، أو بأن حرف العطف صار بدلا منه. فالدليل على أن الجر بإضمار الحروف أن الاسم قد انجر، حيث لا حرف معه، يظن أنه لابد منه، وذلك قوله:

فإمّـــا تُعْرِضـــنّ أُمَـــيْمُ عـــنِّي　　　و ينزَغْـكَ الوشـاةُ أُولـو النّبـاطِ
فحُـورٍ قـد لهـوتُ بهـنّ عـينٍ　　　نـواعمٍ في الـبرودِ وفي الريـاطِ

(1) يجب أن نراعي عدة حالات يستعصي فيها تقدير الحرف؛ فإذا كان المضاف اسما معربا متوغلا في الإبهام مثل: غير وشبه ومثل ونحو... الخ، وكان المضاف إليه مبنيا، جاز بقاء المضاف معربا، وجاز بناؤه على الفتح:

1) جاء رجل غيرك (أو غيرك). [بالفتح أو الرفع] .

غير: بدل رجل وهو مضاف. [غير مرفوعة]

غير: بدل مبني مضاف إلى اسم مبني (ك). والإضافة إلى الاسم المبني هي التي منعت المطابقة [غير منصوبة] .

2) ونحو: زيد أسد، جملة اسمية.

الواو: تعرب حسب ما قبلها.

نحو: مبتدأ وهو مضاف.

زيد أسد: مضاف إليه حسب الحكاية.

جملة اسمية: خبر نحو.

فالفاء جواب 'إنْ' وإذا حصلت الفاء جوابا للجزاء، حصل انجرار الاسم بإضمار 'رُبَّ'»[1].

يُوجد في هذا الاستشهاد ما يخدم تحليل جر المضاف إليه؛ إذن يجب الحديث عن إضمار الحروف العاملة في الاسم فقط. لقد أضمر حرف الجر قبل 'الله، دوية، بلد، حور' مما يدل أن هذه الكلمات تُعرب اسما مجرورا حسب مفهوم العمل، لحرف جر مُضمر يُقدر في السياق. ويقود تأمل المثال الأخير، إلى ملاحظة إعراب الجر في كلمة 'حورٍ' بواسطة حرف جر هو 'ربّ'؛ ليُصبح تقدير الكلام 'رب حورٍ لموتُ بهنْ'.

هل يُمكن قياس هذه المسألة على تراكيب الإضافة بما أن حرف الجر قد أضمر فيها فنذهب إلى جرها بحرف جر مضمر ترك بصماته في المضاف إليه ارتباطا بقول الفارسي عندما أكد العمل بثبوت حركة الجر؟. صحيح أن حركة الجر مثبتة في المضاف إليه، وصحيح كذلك أنها الحركة الوحيدة التي يتلقاها في علاقته بالمضاف؛ غير أن الفارسي يتحدث عن تراكيب لا علاقة لها ببنيات الإضافة، الشيء الذي يُحتم التزام الحيطة والحذر في أثناء التحليل. إن التركيب الوحيد الملتبس الذي يمكن تأويله في اتجاهات مختلفة هو ما أورده الفارسي في المثال التالي:

19) كمْ رجلٍ عندكَ ! أي عندك رجال[2].

«وكم الخبرية هذه تعرب مثل كم الاستفهامية، فهي اسم مبني على السكون يختلف محله من الإعراب باختلاف موقعه، وتمييزها مجرور بالإضافة أو بمن نحو: كمْ منْ يومٍ قضيناهُ في تعبٍ!» [3]. لقد أشار هذا الاستشهاد صراحة إلى وجود تمييز مجرور بالإضافة وهو ما ينطبق على المثال (19) الذي أراد إضمار الأصل متمثلا في (20):

20) كمْ من رجلٍ عندكَ!

تُوجد روائز متعددة تدل على صحة هذا الأصل في المثال (20)، ولو أراد المثال تأكيد عدم إضمار 'منْ' وجب على الأصل أن يتغير فيُصبح:

*21) بكمْ رجلٍ عندكَ!

يعود سبب لحن هذا الكلام أن 'رجلٌ' المضافة والمجرورة ترفض أن يتقدم حرف الجر عليها وعلى 'كمْ'، بل تقبل توسطه بينهما، وأن يكون الحرف هو 'مِنْ' لا الباء.

لعل هذا التحليل أوضح أن المضاف إليه يكون دائما مجرورا، في حين أن المضاف يُعرب حسب موقعه في الجملة. فإذا كان تسويغ إعراب المضاف يملك ما يكفي من الأدلة والحجج، فإن تسويغ إعراب

---

(1) كتاب الشعر، أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، تحقيق، محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي / مطبعة المدني، الطبعة الأولى، الجزء الأول، القاهرة 1988، ص. ص. 49. 50.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 51.

(3) المعجم في الإعراب، عمر توفيق سفرآغا ومحمد بنيس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1999، ص. 135.

المضاف إليه يستعصي على الدرس اللغوي القديم والحديث[1]؛ لكن كيف نظر القدماء إلى بنيات الإضافة؟ ألا يمكن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بفاصل؟.

2- خصائص أخرى لبنيات الإضافة:

أ- الفصل بين المتضايفين:

تذهب آراء البصريين إلى عدم جواز الفصل بين المتضايفين إلا في ضرورة الشعر، وتزعم آراء الكوفيين جواز ذلك مطلقا. ويجب الاحتكام إلى الوقائع اللغوية وسلوك اللغة نفسها لتأكيد هذا الرأي ونفي الآخر؛ هنا نصل إلى أدنى درجة من الفهم إذ تُدعم الوقائع اللغوية رأي الكوفيين على حساب البصريين. يقود هذا الحسم في خلاف من الخلافات الكثيرة بين المدرستين إلى إضفاء المزيد من الغموض على التسويغ الإعرابي للمضاف إليه: عندما تنعدم الوساطة (وساطة حرف جر) بين الطرفين تكون فرضية جر المضاف إليه واضحة من خلال قلة الاحتمالات؛ إما أن ينجر بحرف جر محذوف يتم تقديره، أو بخصائص الحد- كما تذهب إلى ذلك المدارس اللسانية الحديثة- أو بالمضاف نفسه[2]، لكن مسألة الفصل تقلل من عملية التأثير بين الطرفين وإن ظلت علاقة النسبة قائمة بينهما. «وإذا كان ابن عطية رأى شذوذ الفصل بين المتضايفين بالمفعول أو قلته في الاستعمال العربي، فقد كان موقفه من الفصل بينهما بشبه الجملة (الظرف والجار والمجرور) مغايرا لرأيه الأول، فعند تفسيره قوله تعالى: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ﴾ (إبراهيم: 47) ذكر أن فرقة قرأت بنصب الوعد وخفض الرسل، على الإضافة... وهي تحُول بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول... وأما إذا حِيلَ في نحو هذا بالظرف فهو أشهر في الكلام، كما قال الشاعر: للهِ دَرُّ اليومَ مَنْ لامَها.

وقال آخر:

كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهوديٍّ يقاربُ أو يزيلُ.

---

(1) يمكن الرجوع كذلك إلى المحدثين في مرجع: تركيب اللغة العربية، محمد الرحالي، مرجع مذكور، ص. ص. 170. 171.

(2) يقول ابن جني في: اللمع في العربية، ابن جني، مصدر مذكور، ص. ص. 52. 53: "والمضاف كالمفرد- فيما ذكرنا- تعرب الأول بما يستحقه من الإعراب، إلا أنك تحذف منه التنوين للإضافة، وتجر الثاني بإضافة الأول إليه، على كل حال."

فعلى الرغم من أن رؤساء العربية كما وصفهم ابن عطية- لا يجيزون الفصل بالظروف إلا في الشعر، فقد وصف الفصل بالظروف هنا بأنه أشهر في الكلام من الفصل بالمفعول، وهذا يحمل ضمنا قبولا ما لهذا النوع من الفواصل»[1].

ويبدو أن هذا الاستشهاد مهمٌ من جانبين: الأول، يُظهر فيه ابن عطية الوقائع التي تفصل بين المتضايفين (المفعول والظرف والجار والجرور). والثاني، يُفسر ارتباط علم النحو بالنص القرآني[2]. ولا تكمن فصاحة النص القرآني في استعمال الكلام العربي فقط، وإنما كذلك في طريقة إعرابه لأن اللحن يرتبط بالكلام كما يرتبط بالإعراب الذي ينقل المعنى إلى معنى آخر وينقل القراءة إلى قراءة أخرى. ويتجلى الفصل بين المتضايفين بالجرور في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ (البقرة: **102**). وقرأ الأعمش (بضاري به من أحد) فقيل حُذفت النون تخفيفا، وقيل حُذفت للإضافة إلى (أحد) وقد تم الفصل بين المتضايفين بالجار والجرور[3].

ب- حذف المضاف:

وفي سياق آخر، تنتقل بنيات الإضافة من الفصل إلى الحذف حيث يجوز حذف المضاف وإبقاء المضاف إليه فيدل عليه كما جاء في سورة يوسف: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: **82**). إن المقصود في هذه الآية: اسأل أهل القرية، فانتصب المضاف إليه في أثناء الحذف؛ لكن أليست هناك وسيلة لإبقاء المضاف إليه مجرورا؟. تُصبح هذه الوسيلة واقعا في سياق العطف المُقابل أو المُماثل للمحذوف، مثل قول أبي دؤاد الإيادي:

22) أكُلَّ امرئٍ تحسبينَ امْرًا[4] ونارٍ توقَّدُ بالليلِ نارًا.

---

(1) الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، محمد الحسين خليل مليطان، منشورات، فكر، سلسلة، دراسات وأبحاث. 3، النجاح الجديدة، الطبعة الأولى، يناير 2007، ص. ص. 176. 177.

(2) جاء في: المرجع نفسه، ص. ص. 175. 176.: تحدث ابن عطية عن استشهادات قرآنية تدخل في علم القراءات، مثل: [...] عند تفسيره قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾ (الأنعام 137) فذكر أن ابن عامر قرأ (وكذلك زين) بضم الزاي، (قتل) بالرفع، (أولادهم) بالنصب، (شركائهم) بخفض الشركاء، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل وهو (الشركاء) ثم فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول [...].

(3) المرجع نفسه، ص . 177.

(4) من المرء حيث حذفت الهمزة من الكلمة.

وكذلك:

23) الآكل المال اليتيمِ بطرًا.

حُذف المضاف وبقي المضاف إليه مجرورا حيث التقدير في المثال الأول (كل نار) وفي المثال الثاني (الآكل مال - مال اليتيم).

ج- خصائص بنيات الإضافة:

يقول ابن مالك:

بالجرِّ والتنوينِ والنّدا وألْ   ومُسندٍ للاسمِ تمييزٌ حصلْ"[1].

يتميز الاسم عن الفعل والحرف بالخصائص التي ذكرها ابن مالك في بيته؛ إلا أن بنيات الإضافة تستفيد من التنوين وألْ والعلاقة الإسنادية وكذا الجر ثم في بعض الأحيان تستفيد من النداء لتحديد ما يسميه الفاسي الفهري بالتوزيع التكاملي[2] بين مختلف العناصر، خصوصا تلك التي حددتها الأمثلة التالية:

24) كتابي.

25) كتابُ زيدٍ.

26) كتابُ هذا الغلامِ.

27) كتابُ الذي نالَ جائزةً.

28) كتابُ الباحثِ.

إن الاسم المعرف بالإضافة اسم نكرة أضيف إلى اسم معرف فاكتسب منه تعريفا بالإضافة أخذها عنه، وتطبق الإضافة على جميع أنواع المعارف تقريبا؛ فالمضاف "كتابُ" الذي يتصدر هذه البنيات يُضاف إلى جميع أنواع المعارف حيث أضيف في المثال (24) إلى ضمير المتكلم، وفي المثال (25) إلى علم معرف، وفي المثال (26) إلى اسم إشارة، وفي المثال (27) إلى اسم موصول يكون عادة ملتحما ب "ألْ"، وفي المثال (28) إلى المعرف ب "أل"[3].

يمكن تأمل المثال الموالي (29) لتوضيح علاقة التوزيع التكاملي:

(1) متن الألفية، ابن مالك، دار المعرفة، الدار البيضاء، المغرب 2001، ص. 01، والبيت مرقوم بالعدد: 10.

(2) يُرجى الرجوع إلى المحدثين في مرجع: البناء الموازي، عبد القادر الفاسي الفهري، مرجع مذكور، ص. ص. 230. 238.

(3) وكذلك الرجوع إلى مرجع: المقولات الوظيفية في الجملة العربية، الحسن السعيدي، منشورات، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس- فاس، رسائل وأطروحات، رقم 10، مطبعة سايس- فاس، الطبعة الأولى، فاس 2005 ، ص. 298.

29) كتابٌ.

يُنزع التنوين عن المضاف عندما يُضاف إلى الجملة (29) مضاف إليه، فتتحول إلى جمل مثل: (24) و(25) و(26) و(27) و(28).

أما إذا تضمن الاسم تعريفا كما في المثال(30):

30) الكتابُ.

يُحذف هذا التعريف في المضاف عندما يُضاف إليه المضاف إليه، فتتحول الجملة (30) كذلك إلى جمل مثل: (24) و(25) و(26) و(27) و(28). وتُوضح الجملة (28) أن المضاف إليه معرف لا يمكن تنوينه أبدا؛ لكن عند حذف التعريف يَحْضُرُ التنوين في هذا الطرف فنحصل على:

31) كتابُ باحثٍ.

ومثله المثال (1) في التنوين، والمثال (2) في التعريف.

إن سلوك هذه الوقائع وغيرها يُوصل إلى بعض قوانين التوزيع التكاملي حيث لا يُمكن أن تتوارد خاصيتان في جملة واحدة؛ إذن إذا حضر تنوين المضاف أو تعريفه لم يحضر المضاف إليه، وإذا حضر تعريف المضاف إليه غاب تنوين الجر فيه والعكس صحيح... الخ. ويُصبح التوزيع التكاملي اختبارا مهما يمكّن من معرفة بنية الإضافة انطلاقا من مسألة المواقع؛ وعليه، فإن التنوين في المثال(29) والتعريف في المثال (30) وفي المثال (28) يغلقان الموقع إذ إن إضافة المُضاف إليه سيؤدي إلى لحن التركيب، مثل:

*32) كتابٌ زيد.

*33) الكتاب زيد.

أما انعدامهما في المضاف من خلال الأمثلة (24) و(25) و(26) و(27) و(28) يفتح المواقع لتستقبل المضاف إليه.

هذا وتجدر الإشارة إلى الضمائر المتخفية في بنيات الإضافة: لا يتضمن المثال (1) أوالمثال (2) ضميرا يشكل جزءا من تركيبة المضاف، في حين، نجد أمثلة أخرى تتضمن هذا الضمير، كما في الأمثلة (3) و(4) و(5) وتقديره – مثلا– في الجملة (3) هو:

34) جاءَ ضاربُ [هو] زيدٍ.

خلاصة

أمدتْ أبواب النحو الخاصة بالإضافة وتلك المرتبطة بقضاياها المتنوعة البحثَ بأفكار كثيرة؛ وبهذا الكلام نفهم كيف أن ابن يعيش خصص صفحات متعددة للحديث عن هذه الظاهرة المتشعبة رغبة منه في الإلمام بها؛ وجاء كلام هذا الفصل في سياقٍ يسعى إلى فتح نقاش يرتبط بالإضافة دون أن يدَّعي أنه يستطيع إغلاقه.

تزخر كتب النحو بأحاديث كثيرة ومتنوعة تصف ظاهرة الإضافة. ويكفي أن يتتبع المرء سلوك هذه الظاهرة ليستعجل الحكم عليها بأنها غنية ومتشعبة وقابلة لاقتراح الجديد وإضافته إلى سمت اللغة العربية عامة.

إن محاولة إعادة قراءة هذا الفصل الذي يصف ظاهرة الإضافة من الناحية التركيبية، سيقود إلى استخلاص نقط متعددة، هي:

1- الإضافة التركيبية هي ظاهرة بسيطة في سطحها، وغنية في عمقها مما جعلها تتمتع بوضع رئيس ضمن ظواهر اللغة المتنوعة.

2- الإضافة التركيبية قابلة لتحريك مخزون وصفي لغوي مهم من خلال التفاعلات التي تحدث بين المضاف والمضاف إليه.

3- الإضافة التركيبية تدخل ضمن ما يسمى بالعلاقات التركيبية في اللغة العربية.

4- الإضافة التركيبية هي توزيع تكاملي بين خصائص المضاف وخصائص المضاف إليه.

5- الإضافة التركيبية هي حُرِّيَّة إعراب المضاف، وتصلّب إعراب المضاف إليه الذي لا يقبل سوى حركة الجر الإعرابية.

6- الإضافة التركيبية هي اختيارٌ وانتقاءٌ يُجْرِيه المتكلم على تراكيب اللغة العربية ليستعمل علاقة معينة من علاقاتها المتعددة.

7- الإضافة التركيبية هي انتقاء لعلاقة تركيبية نمطية عادية أو خصوصية إبداعية.

تعود أهمية وضع جمل الإضافة الخصوصية في صُلب المعرفة النحوية إلى إمكان الربط بين النقاش التركيبي والإضافة المعنوية في الفصل الأول من الباب الثالث. أما الجمل النمطية بصفة عامة، فستكون موضوع ربط النقاش التركيبي بالقصدي (الذي سيهتم به الفصل الثاني من الباب الثالث بالخصوص) لأن كل جملة، كيف ما كان نوعها، تملك قصدا معينا.

الفصل الثاني

مبحث التقديم والتأخير

يُعتبر مبحث التقديم والتأخير مبحثا مهما يخترق بنية اللغة العربية، مما دفع بالدراسات النحوية إلى إعطائه المزيد من الاهتمام؛ إذن يتأقلم هذا المبحث بسرعة مع سلوك اللغة العربية في باب المجرورات والمرفوعات والمنصوبات؛ غير أن مشاكل متعددة تواجه المبحث في هذا المجال: هل يتوجب دراسة مبحث التقديم والتأخير ضمن الوقائع التركيبية للجملة فقط؟ هل يتوجب دراسته ضمن الاهتمامات الدلالية والقصدية؟ هل يتوجب دمج خطتي العمل التركيبية والدلالية والقصدية؟. سيكتفي هذا الفصل بالحديث عن الجوانب التركيبية لمبحث التقديم والتأخير ضمن علم النحو (الصناعي)، وسيترك أمر الجانب الدلالي إلى الباب الثالث الذي سيتخصص فصله الثاني [اشتغال المعنى في الرتبة انطلاقا من التقديم والتأخير]، سيتخصص في التفسيرات الدلالية والقصدية.

تمتّعَ مبحثُ التقديم والتأخير بحيوية لغوية كبيرة في الماضي، وانتقل تأثير هذه الحيوية اللغوية إلى المجال الأدبي. ويُمكن التمثيل للتقديم والتأخير من خلال هذه الحيوية التركيبية لترتيب الجملة انطلاقا من أفعال معينة في:

1) ضربَ زيدٌ عمرًا.

2) سافرَ محمدٌ.

3) جلسَ المتسولُ على الحصير.

4) أعطى المحسنُ المتسولَ خبزًا.

5) ضربَ زيدٌ عمرًا بالحجارةِ.

6) أُكِل الخبزُ.

ستكون النتيجة كما يلي: وجود أفعال متعدية في اللغة العربية مثل (ضرب)، وأخرى لازمة مثل (سافر)، وأخرى متعدية بحرف مثل (جلس)، وأخرى متعدية إلى مفعولين أو ناصبة لاسمين مثل (أعطى)، وأخرى متضمنة لاسمين تصل إلى الثالث عن طريق الحرف مثل (ضرب)؛ وأخرى قابلة للبناء للمجهول مثل (ضرب، أكل، أعطى)... الخ. ويمكن للفعل الواحد أن يجمع أكثر من خاصية من الخصائص المذكورة.

إن الأمثلة المقترحة من (1) إلى (6) تتضمن تمثيلا رُتبيا معينا كما يلي: فالمثال (1) من نوع (ف. س. س1): أي، الفعل والفاعل والمفعول. أما المثال (2) فيتضمن (ف. س): أي، الفعل والفاعل. وتتكون تركيبة المثال (3) من (ف. س. ح. س1): أي، الفعل والفاعل والحرف والمجرور بالحرف. ويحتوي المثال

(4) على (ف. س. س1. س2): أي، ما يشكل الفعل والفاعل والمفعول الأول والمفعول الثاني. ويتواجد في المثال (5) ترتيب (ف. س. س1. ح. س2): أي، الفعل والفاعل والمفعول والحرف والاسم المجرور. ويُجْمَعُ عنصران في تركيبة المثال (6): أي، الفعل ونائب الفاعل الذي كان مفعولا (أي برتبة س1) ثم عوّض الفاعل (الذي هو برتبة س) للحصول على (ف. س1).

سيقتْ هذه الأمثلة للدلالة على أن الأفعال هي خصائص ومميزات تؤثر في باقي عناصر الجملة فتُحدد رُتبة مكوناتها. ويُعتبر كل خرق لتحديد هذه الرتبة بمثابة تقديم وتأخير لعنصر من العناصر، مثل:

7) عمرًا ضربَ زيدٌ.

*8) محمدٌ سافرَ.

فإذا كانت الجملة (7) مقبولة عند النحاة القدماء، فإن الجملة *(8) لاحنة عندهم إذا وُضِعَ الفاعل قبل الفعل، لأنه سيتحول إلى مبتدأ. يقول ابن مالك:

والأصلُ في الفاعلِ أن يتّصلاَ	والأصلُ في المفعولِ أن ينفصلاَ.
وقد يُجاءُ بخلافِ الأصلِ	وقد يجيءُ المفعولُ قبل الفعلِ.
وأخّر المفعولَ إن لبسٌ حُذرْ	أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ منحصِرِ[1]

يتضح من خلال هذا الاستشهاد وجود أسس وركائز تسمح بما يلي:

- حُدوثِ التقديم والتأخير؛
- إعاقة حدوثه؛

لهذا تتحكم في هذا المبحث ثلاثة قوانين:

أ) إمكان التقديم والتأخير؛

ب) منعه؛

ج) إجازته عند الاضطرار.

1- تأثير النظرية العاملية في ظاهرة التقديم والتأخير:

انقسمت الجملة في النحو إلى قسمين: اسمية وفعلية؛ وهذا يعني أن الآراء اللغوية ستميل بدورها إلى اعتبار أصل الكلام جملة اسمية أو اعتباره جملة فعلية؛ لكن مفهوم العمل في النظرية العاملية يشمل القسمين معا.

---

(1) متن الألفية، ابن مالك، مصدر مذكور، ص. 14، الأبيات مرقمة في المتن بالأعداد التالية: 237، 238، 239.

ومهما يكن من أمر، فإن محمد شكري العراقي الحسيني يضع فرضيات العمل التي تتعلق بالابتداء، يقول: «تقوم الفرضية الأولى على اعتبار النحو السيبويهي نحوا موضعيا، بمعنى أن المواضع فيه أولية إذ تشكل الأصل الأول للتحليل والتقعيد النحوي. تنظم المواضع داخل مجال عاملي فتلحقها العلامات الإعرابية بغض النظر عن نوع وعدد الكلم التي تحل فيها. العلاقة بين المواضع علاقة بنائية كما هو الحال بين موضع الاسم المبتدأ وموضع الخبر المبني عليه، وبين موضع الفعل وموضع الاسم المبني عليه أي الفاعل، وهذه هي الفرضية الثانية. أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن الابتداء لا يعمل إلا في مجال عاملي معين وينتهي عمله بابتداء مجال عاملي جديد[1]. إنه عامل كلي لا يقتصر عمله على نوع واحد من أنواع الكلام. وتتألف علامات عمل الابتداء من شقين: شق لغوي مثل العلامات الإعرابية، وشق تكلمي يتكون أساسا من شكل تواجد العلامات التكلمية في الكلام»[2].

يتحدث الاستشهاد عن الروابط الإسنادية بين الجمل الاسمية والجمل الفعلية وعن العلاقات العاملية بينها بواسطة مفهوم البناء الذي يستعمله سيبويه، ويَفترضُ هذا البناء وجود عامل ومعمول أو مُسند ومُسند إليه.

إن وضع الرتبة في قلب العلاقة الإسنادية جعل النحاة يهتمون بظاهرة التقديم والتأخير ويرصدون شُروطها ومعاييرها، فقد لاحظوا مثلا أن المفعول يتقدم، في التقديم والتأخير، الفعل والفاعل معا، في حين يحتفظ الفاعل برتبته بعد الفعل مادام أن تحويله إلى موقع مُتقدم يُخرجه من باب الجمل الفعلية إلى باب الجمل الاسمية؛ ومن ثم يمكن تقسيم ظاهرة التقديم والتأخير إلى قسمين كبيرين:

- إمكان تحقيق التحول أو إجازته من جهة؛
- ومنع تحقيقه من جهة ثانية.

---

(1) يُرفع المبتدأ بالابتداء، ويرفع الخبر بالابتداء والمبتدأ معا؛ وعندما يستنفد التركيب هذه المواصفات النحوية (بظهور مبتدأ جديد وخبر جديد)، ينتهي مجال ويبدأ مجال آخر .

(2) مفهوم الابتداء عند سيبويه، محمد شكري العراقي الحسيني، مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني 1992، مرجع مذكور، ص. ص. 53. 54.

2- مجالات تحقيق التقديم والتأخير:

أ- التقديم الممكن أو المتحقق:

*** المرفوعات:**

تُوجد أسماء مرفوعة يتوجب معرفتها، وهي ما يدخل في باب المبتدإ وباب الخبر وباب الفاعل، وكذا ما يدخل في باب الجمل التي تتصدرها كان وأخواتها أو أن وأخواتها... الخ. والإعراب في الكلام أربعة أضرب: رفع، ونصب، وجر، وجزم.

فالرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل، والجر يختصُّ بالأسماء ولا يدخل الأفعال (لا نقول في الإعراب: فعل مجرور)، والجزم يختص بالأفعال ولا يدخل الأسماء (نقول: فعل مجزوم، ولا نقول: اسم مجزوم)؛ وستهتم دراسة الأسماء بالتقديم والتأخير في باب المرفوعات والمنصوبات والمجرورات.

ترتبط ظاهرة التقديم والتأخير بتسويغ التحويل في جهة ومنعه في أخرى. وستتجه الاهتمامات إلى بابي[1] المبتدإ والخبر حيث يتراوح التقديم والتأخير فيهما بين الوجوب والجواز. يقول ابن مالك:

ونَحْوُ عِندي درهمٌ ولِي وَطَرْ ... مُلتزَمٌ فيهِ تقدُّمُ الخَبَرْ

كذا إذا عادَ عليهِ مُضمرٌ ... مِمّا بهِ عنهُ مُبيَّنًا يُخبَرُ

كذا إذا يستوجِبُ التّصديرَا ... كأيْنَ مَنْ عَلِمتَهُ نصيرَا

وخبرَ المحصورِ قدِّمْ أبدَا ... كما لنا إلاّ اتّباعُ أحمدَا[2]

تُظهر هذه الأبيات وجوب تقدم الخبر في أربعة مواضع هي:

- **الموضع الأول والثاني: يتكون من هذه الأمثلة:**

9) عندي درهمٌ.

10) في ساحة العراك رجالٌ / لي وطرٌ.

11) درهمٌ وحيدٌ عندي.

12) رجالٌ شجعانٌ في ساحة العراك.

؟؟ 13) درهمٌ عندي.

؟؟ 14) رجالٌ في ساحة العراك / وطرٌ لي.

---

(1) على أساس أن المبتدأ باب والخبر باب آخر.

(2) متن الألفية، ابن مالك، مصدر مذكور، ص. ص. 8. 9. والأبيات مرقمة في المتن بالاعداد التالية: 132. 133. 134. 135.

ويُعبِّر المثالان (22) و(23) على جواز تقديم الخبر الذي يُشترط فيه أن يكون فعلا رافعا لظاهر، ويكون "سافر أبوه" خبرا مقدما عن المبتدإ المتأخر، وهو خلافٌ أجازه البصريون ورفضه الكوفيون. يقول ابن مالك:

والثـاني مُبتـدأ وذا الوصـفُ خبرْ   إنْ في سوى الإفـرادِ طِبْقـاً استقرْ[1]

ومثاله:

25) قادمٌ عليٌّ.

تقدم الخبر على المبتدإ لأنه لا ضرر في جواز ذلك. إن "قادمٌ" وصف (اسم فاعل من قدم) ولا يكون المبتدأ من الوصف فعرف موقع كل منهما.

وتنتقل هذه الفقرة إلى الحديث عن الفاعل باعتباره الجزء المهم في عائلة المرفوعات إلى جانب المبتدإ والخبر. تكون رُتبة المفعول به ثالثة في الجملة[2]، ويكون مسبوقا بعامل يعمل فيه (الفعل) وفاعل يتقدمه[3]؛ إذن لابُد للعامل أن يتقدم على معمولاته. وكما يمكن للمفعول أن يتقدم على الفعل والفاعل، فإن الفاعل يتأخر في بعض الأحيان عن المفعول، وقد أظهر ابن جني إمكان تأخر الفاعل عن المفعول الذي يُشترط فيه أن يكون ظرفا، مثل:

26) سافرَ يومَ العطلةِ محمدٌ[4].

يقبل القياس النحوي هذا التحويل لعلل قد تكون تركيبية ولحوية. فإذا كان الأصل اتصال الفاعل وانفصال المفعول في قول ابن مالك:

والأصـلُ في الفاعـلِ أنْ يتّـصلا   والأصـلُ في المفعـولِ أنْ ينفـصلا[5]

---

(1) المصدر نفسه، ص. 08، والبيت مرقم بالعدد: 116.

(2) انظر الأمثلة (1) و(3) و(4) و(5).

(3) انظر مضمون قولة محمد شكري العراقي الحسيني في هذا الفصل في فقرة: 1- تأثير النظرية العاملية في ظاهرة التقديم والتأخير..

(4) الخصائص، ابن جني، الجزءالثاني، مصدر مذكور، ص. 392: يقول: "وأما الفروق والفصول فمعلومة المواقع أيضا، فمن قبيحها الفرق بين المضاف والمضاف إليه، والفصل بين الفعل والفاعل بالأجنبي، وهو دون الأول، ألا ترى إلى جواز الفصل بينهما بالظرف" .

(5) متن الألفية، ابن مالك، مصدر مذكور، ص. 14، رقم البيت: 237.

إذا كان الأصل كذلك، فإن المثال (26) جعل الفاعل منفصلا، ربما يعود الانفصال إلى المعطيات الدلالية أو السياقية، وهو ما سينقل التركيب من النحو الصناعي إلى نحو صناعة المعنى.

*** المنصوبات:**

«الأصل في ترتيب الجملة الفعلية - كما يقول النحاة- أن يتصدرها الفعل يليه الفاعل، ويتأخر عنهما المفعول به، وهو ترتيب منطقي عقلي، ولكن اللغة جاءت بخلاف هذا الترتيب في سياقات كثيرة[1]، نتقدم المفعول على الفاعل، كما في قوله تعالى: ﴿أَلْهَىٰكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ﴾ (التكاثر: 01) وقوله تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَـٰتٍ﴾ (البقرة: 124) وتقدم على الفعل والفاعل معا، كما في قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (الفاتحة: 05) وقوله تعالى: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ﴾ (البقرة: 87) حتى ذهب بعض النحاة إلى إلغاء الترتيب المنطقي العقلي باعتباره أصلا واعتبار الواقع اللغوي المنطوق للجملة أصلا للترتيب مستقلا بذاته»[2].

وتُركز ظاهرة المفعول على قصد المتكلم وما يريد من كلامه حتى يتحقق التحويل جوازا. فإذا انعدمت الموانع اللغوية والتواصلية، نحصل على أمثلة ذكرها النص أعلاه، منها ما يتقدم فيها المفعول على الفاعل، أو على الفعل والفاعل معا. وتتمثل الحالة الثانية في الجملة (27):

27) زيدًا ضربتُ.

وتتحكم في الوجوب شروط وعلل لغوية غير معنوية كما في الأمثلة:

28) مَن يُقاطعِ الناسُ فما له مِن رُفقاء.

29) سلوكَ مَن تُقلد يُقلد غيرك.

30) أيَّ شيءٍ مرعب تُجرمون؟

31) كمْ معدمٍ صارَ ثريا.

32) كأيِّن من هديٍ اتبعت.

33) أمّا الجبانَ فلا تُقاتل.

قد يأتي المفعول اسم شرط فيتقدم على الفعل في المثال (28) فينتصب به. فالفعل في المثال هو "يقاطع" وفاعله "الناس" ومفعوله اسم شرط "مَن"؛ غير أن الفارق بين المثال (28) والمثال (29) يُوضِّح أن الأخير ورد فيه المفعول مضافا لاسم الشرط "سلوك من".

---

(1) حسب محمد الحسين خليل مليطان.

(2) الدرس النحوي في تفسير ابن عطية، محمد الحسين خليل مليطان، مرجع مذكور، ص. 139.

ويأتي المفعول اسم استفهام كما في المثال (30)، فتُعرب "أيّ" اسم استفهام مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. أما الفعل المتأخر فهو "تجرمون" متضمنا فاعلا عبارة عن واو الجماعة.

ويتصدر المثال (31) "كمْ" الخبرية مبنية على السكون في محل نصب مفعول به أول حيث جاءت قبل الفعل "صار". وتُعتبر "كمْ" ومثلها من الأدوات مُصدريات لأنها تأتي في بداية الكلام ولا تأتي على الأصل (الفعل والفاعل والمفعول). ونظيرها "كأين" الخبرية: «اسم كناية عن العدد مثل كم الخبرية، اسم مبني له صدر الكلام، ومبهم يحتاج إلى تمييز، ويفيد الاستكثار، ويتغير إعرابها حسب موقعها من الجملة، والاسم الذي يميزها يأتي مجرورا بمن [...]» [1] نحو المثال (32). وقد تقدمت "كأين" الفعل "اتبعت" لتضارع "كمْ" في الحكم.

ويجب أن يتقدم المفعول على الفعل كذلك إذا كان جوابا منصوبا لـ"أمّا" كما في المثال (33)، فتُعرب "الجبان" مفعولا منصوبا لفعل متأخر هو "لا تقاتل". وقد تم تقديمه ليفصل بين "أمّا" وجوابها.

ونختم هذا الكلام بمثل ما قاله ابن جني: «فهذه وجوه التقديم والتأخير في كلام العرب وإن كنا تركنا منها شيئا فإنه معلوم الحال، ولاحق بما قلناه» [2][3][4][5][6][7][8].

وتجدر الإشارة إلى أن الدرس اللغوي الحديث يتحدث عن التقديم فقط عكس درس النحاة الذي يتحدث عن التقديم والتأخير معا لأنه (درس النحاة) يعتمد على تصور تتساوى فيه مكونات الجملة، مثل المبتدأ والخبر، وتجدر الإشارة أيضا إلى أن باب المنصوبات فسيح جدا يتطلب تخصصا دقيقا.

---

(1) المعجم في الإعراب، عمر توفيق سفرآغا ومحمد بنيس، مرجع مذكور، ص. ص. 129. 130.

(2) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 392.

(3) يمكن الرجوع إلى المحدثين في مرجع: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، دار الأمان، مطبعة ومكتبة الأمنية، الرباط، ص. ص. 229. 231.

(4) ويمكن كذلك الرجوع إلى مرجع: اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، الكتاب الأول، دار توبقال للنشر، الطبعة الرابعة، الدار البيضاء 2000، ص. 103.

(5) وكذلك مرجع: قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، أحمد المتوكل، مرجع مذكور، ص. 230. وكذلك إلى: المرجع نفسه، ص. 270.

(6) ومن كتب المحدثين أيضا: اللسانيات واللغة العربية، الفاسي الفهري، الكتاب الأول، مرجع مذكور، ص. ص. 105. 106.

(7) ومنها أيضا: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1985، ص. ص. 82. 83.

(8) ويمكن الرجوع كذلك إلى مرجع: البناء الموازي، الفهري، مرجع مذكور، ص. 58. ويمكن الاستفادة مما جاء في مرجع: دراسات في نحو اللغة الوظيفي، المتوكل، دار الثقافة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء 1986، الهامش 3. ص. 27، ثم الهامش 4. ص. 28.

ب- التقديم الممتنع:

* المرفوعات:

تكمن أهمية المرفوعات في كون البنية الأساس للجملة لا تخلو منها. فإذا كانت الجملة فعلية، تضمنتْ الفاعل، وإذا كانت اسمية، تضمنت المبتدأ والخبر؛ وكما يجب أو يجوز تقديم المرفوعات بعضها على البعض أو على غيرها، فإن تقديمها يمتنع في مواضع معينة.

ويتحدث ابن جني عن بعض موانع تقديم المرفوعات، ويقول في الفاعل: «وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل؛ كضُرب زيد»[1]. ثم يُبرر تقديم الخبر (الذي هو من عائلة المرفوعات) على المبتدإ قائلا: «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه، لأن رافعه ليس المبتدأ وحده، إنما الرافع له (المبتدأ والابتداء) جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا، وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ. فهذا (لا ينتقض). لكنه على قول أبي الحسن مرفوع بالمبتدإ وحده، ولو كان كذلك لم يجز تقديمه على المبتدإ»[2].

لنتأمل الأمثلة التالية في ضوء الاستشهاد الأول لابن جني الذي يتحدث فيه عن الفاعل:

34) قامَ زيدٌ.

35) زيدٌ قامَ.

36) قامَ الزيدانِ.

37) قامَ الزيدونَ.

*38) الزيدانِ قامَ.

*39) الزيدونَ قامَ.

إذا كان المثال (34) عاديا يتضمن الفعل فالفاعل، فإن المثال (35) نموذج للتقديم. وإذا أريد به تقديم الفاعل، سيصبح لاحنا في عُرف النحاة لأنه ينقله من الفاعلية إلى الابتداء. وتروز باقي الأمثلة صحة أو لحن التركيب: أي، تُسْنِدُ الروائز إلى الفعل المُثنى في المثال (36) والجمع في المثال (37) دون لحن يُذكر؛ غير أن تقديم الفاعل في (36) و(37) يؤدي إلى جملتين لاحنتين هما *(38) و*(39) لانعدام شرط التطابق كما في:

40) الزيدانِ قامَا.

41) الزيدونَ قامُوا.

---

(1) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 387.

(2) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. 387.

إذن سبب امتناع تقدم الفاعل على الفعل في مثل هذه البنيات هو سبب تركيبي. إن تقدمه يجعله ملتبسا بالمبتدإ من جهة، ويجعل الفعل يشتغل بمرفوع آخر هو فاعله الحقيقي النحوي.

ولنتأمل الأمثلة التالية في ضوء الاستشهاد الثاني لابن جني الذي يتحدث فيه عن المبتدأ والخبر:

42) زيدٌ أخوكَ.

43) أخوكَ زيدٌ.

44) عليٌّ جاءَ.

45) إنّما زيدٌ مسافرٌ.

46) لمحمدٌ منتقمٌ.

47) مَنْ لِي مساعداً.

*48) لِي مَن مساعدًا.

إذا أتى المبتدأ والخبر معرفتين كما في المثال (42) أو نكرتين، لانستطيع التمييز بينهما فيتأخر الخبر؛ وهذا دليل على تساوي الطرفين حين يَنتقل "أخوكَ" إلى مكان المبتدأ في المثال (43). أما المثال (44)، فيتحدث عن جملة ابتدائية اسمية إذا ما تقدم فعلها نَقلتْ هذا التركيب إلى مجال الجملة الفعلية. وقد يقع الحصر على الخبر "مسافر" مما يوجب تأخيره على المبتدإ في المثال (45). وكلما دخلت لام الابتداء على المبتدإ فلا يتقدم الخبر عليه مثل المثال (46). وكلما كان المبتدأ اسم استفهام أو ما يتصدر الجملة، فلا يتأخر مثل المثال (47): وهذا ما جعل المثال *(48) لاحنا.

* المنصوبات:

يأتي المفعول اسما أو ضميرا أو جملة أو منصوبا على نزع الخافض أو شبيها بالمفعول، وتترتب هذه الحالات في هذه الأمثلة:

49) أكلتُ الخبزَ.

50) قومتُهُ.

51) اعتقدتكَ تفكرُ.

52) تمرُّون الديّارَ.

53) عليٌّ حسنُ الخلقِ.

ويجب تقديم الفاعل على المفعول إذا خشي الالتباس أو إذا كان الفاعل والمفعول ضميرين أو إذا كان الفاعل ضميرا متصلا والمفعول اسما ظاهرا أو إذا كان المفعول محصورا، وتترتب هذه الحالات في هذه الأمثلة:

54) ضربَ موسىَ عيسىَ.

55) عرفتُهُ.

56) عرفتُ زيدًا.

57) ما أحسنَ خالدٌ إلا الكتابةَ[1].

* **المجرورات:**

لا يتقدم المضاف إليه على المضاف في مثل:

58) نبحَ كلبُ الحراسةِ.

جاء "كلبُ" فاعلا مرفوعا وهو مضاف، وجاء "الحراسةِ" مضافا إليه مجرورا. ولايمكن أن نقول:

*59) نبحَ الحراسةِ كلبُ.

تختل الدلالة في التركيب لأن الفاعل يُجاور الفعل والمضاف إليه يُجاور المضاف في سلسلة رُتبية تحفظ للجملة صحتها كما في المثال (58). ولا يُمكن نقل المضاف إلى مكان آخر دون المضاف إليه رغم أن الفصل بينهما ممكن في بعض حالات الإضافة، لأن هذه العملية ستقود إلى اختلال دلالي على الأقل كما في المثال *(59).

---

(1) الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، دار الجيل، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان 1974، ص. 109.

خلاصة

انفرد هذا الفصل بتناول ظاهرتين رئيستين في أبواب المرفوعات دون ظواهر أخرى، هما: ظاهرة المبتدأ والخبر ثم ظاهرة الفاعل؛ وركز على ظاهرة المفعول به في أبواب المنصوبات؛ لكن أبواب المجرورات، إذا عُرِضَتْ مُفصلةً في هذا المقام، فإنها تدخل في مجال قد لايستفيد البحث من مُعظم أسراره.

يتضح، من خلال عرض ظاهرة التقديم والتأخير في اللغة العربية، أن تراكيب هذه الظاهرة تخضع لحيوية النقل والتحويل، فلا تثبت على حالاتها الأولى بل تُقدم عناصر معينة وتُبقي عناصر أخرى في موضعها الأصلي. وتُسهم هذه الظاهرة في التعبير عن جزء مهمّ يُسمّيه النحاة بشجاعة العربية. ومن بين خصائصها:

1- أن تجعل التراكيب مرنة في إطار احترام مبادئ النظرية العاملية.

2- أن تُقوي إمكانات التركيب في أثناء عمليات التنقل الكبرى والصغرى لبعض العناصر عن طريق تأسيس علاقات لغوية جديدة.

3- أن تخلق معجما وصفيا لغويا غنيا بالمفاهيم والمصطلحات.

4- أن تُجري انتقاء معينا ينبع من قدرة المتكلم.

5- أن تُدخل هذا الانتقاء ضمن علاقة تركيبية نمطية عادية أو خصوصية إبداعية.

6- يَقترحُ تصنيف جمل التقديم والتأخير، إلى نمطية وخصوصية، إمكانَ الربط بين الجانب التركيبي في هذا الفصل، والجانب المعنوي في الفصل الثاني من الباب الثالث.

الفصل الثالث

مبحث الحذف

يُعتبر الحذف إجراء تركيبيا «[...] قد بوّأه النحو وعلم المعاني العربيان مكانة مرموقة في الوصف والتفسير. وعندما نتتبع تطبيقات هذا الإجراء في التراث اللغوي العربي، سنلاحظ أن مصطلح 'حذف' كان يذوب أحيانا داخل مصطلحات أخرى تقوم بنفس الوظيفة تقريبا: الإسقاط، النزع، الترك، الاستغناء، الاستتار، الخ»[1].

تتوزع المهام بين علم النحو والمعاني، فتنقسم إلى اختيار دراسة الحذف الدراسة التركيبية أو الدراسة الدلالية. وبما أن البحث لايزال يُنقب في بعض الظواهر النحوية الصناعية، فإن هذا الفصل سيميل إلى دراسة الحذف تركيبيا، ثم سيترك أمر دراسته دلاليا إلى الفصل الثالث من الباب الثالث. ولا يهمّ من أمر تعدد المصطلحات التي تدور في فلك الحذف – منها ما ذكر في الاستشهاد ومنها ما لم يُذكر – سوى الالتصاق بالظاهرة في حد ذاتها: أي، كيف نحتت لنفسها سلوكا في اللغة العربية؟.

يقول ابن جني في باب 'شجاعة العربية': «قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة. وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته»[2]. يفتح هذا الاستشهاد آفاق التعرف على أماكن الحذف في اللغة العربية. ويبدو أن مبحث الحذف، مثل مبحث التقديم، يُوفر إمكان تمييز صحيح جمل اللغة العربية من لاحنها. وتؤدي هذه العملية إلى تقسيم ظاهرة الحذف إلى قسم ممكن وآخر ممتنع؛ فإذا كان الأول يصف سلوك الظاهرة السليم في اللغة العربية، فإن الثاني يصف لحنه فيها:

1) رغِبتُ (في، عن) أنْ أقومَ.

* 2) رغبتُ أن أقومَ.

* 3) رغبتُ القيامَ.

إذن لا يجوز الحذف في المثال (1) خوفا من اللبس الذي وقع في المثال *(2) والمثال *(3). وتُحدِّد (في، عن) موقعا مهما في الجملة يجب على المثالين *(2) و*(3) أن يلتزما به باستدعاء العنصر الأول (في) أو العنصر الثاني (عن) مادام أن الاحتفاظ ب (أن) أو الاستغناء عنها لا يحل مشكل اللحن.

---

(1) أدوات الوصف والتفسير اللسانية، عبد العزيز العماري، سلسلة، من النحو إلى اللسانيات، مطبعة، آنفو – برانت، الطبعة الأولى، فاس 2004، ص. 77.

(2) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 362.

1- رأي ابن مضاء القرطبي:

يقترح النحو الأندلسي على لسان القرطبي رأيا من آرائه المتنوعة في النحو العربي إسهاما منه في إغناء مسيرته. إن الساحة الفكرية الأندلسية تعتمل فيها مجموعة من التيارات أو الاتجاهات كما هو الشأن في الساحة المشرقية[1]. لقد رفض ابن مضاء آراء متعددة شكلت ركائز التفكير النحوي، لأنه كان وفيًا لمنطق الفلسفة الظاهرية التي ترى اللغة مُكتفية بذاتها؛ وبما أن ظاهرة الحذف تستأثر الانتباه في هذا المقام، فإن ابن مضاء أدلى بدلوه في هذا المجال. هل قام الرجل بإلغاء الحذف والتقدير؟

يقول ابن مضاء إن المحذوفات في صناعة النحاة ثلاثة أقسام[2]:

1- قسم لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم المخاطب به، كقولك لمن رأيته يُعطي الناس: زيدا أي: اعط زيدا. فتحذفه وهو مُراد، وإن أظهر تم الكلام به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا۟ خَيْرًا﴾ (النحل: 30) .

2- قسم محذوف لاحاجة بالقول إليه، بل هو تام دونه، وإن أظهر كان عيًّا كقولك: أزيدًا ضربته؟.

3- قسم ثالث مُضمَر إذا أظهر تغيّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره، كقولك: يا عبد الله. وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم 'عبد الله'.

وإذا كان ابن مضاء استحسن ما يرتبط بالقسم الأول، فإنه يُؤاخذ النحاة في القسمين الثاني والثالث: لا يجب أن نُغالي، في نظر ابن مضاء، في تقدير محذوف القسم الثاني كأن نقول: أضربت زيدا؟ لنثبت أنه مفعول به منصوب بفعل مُضمر. يقول: «[...] وهذه دعوى لا دليل عليها إلا ما زعموا من أن 'ضربت' من الأفعال المتعدية إلى مفعول واحد، وقد تعدى إلى الضمير ولا بد لزيد من ناصب إن لم يكن ظاهرا فمقدر، ولا ظاهر، فلم يبق إلا الإضمار! وهذا بناء على أن كل منصوب فلا بد له من ناصب»[3].

---

(1) جاء في: ظاهرة الحذف في النحو العربي.. محاولة للفهم، بوشعيب برامو، مجلة، عالم الفكر، المجلد 34، العدد 3، يناير مارس 2006، ص. 60: «[...] الظاهرية في اللغة وفي العامل: ترى أن اللغة مقدسة، مما يتعين التعامل معها كما هي، وترفض نظرية العامل لأنها بنيت على الظن والخيال، إذ تقود النحاة نحو التقديرات الذاتية، في حين تدعو الظاهرية إلى وصف الحقائق اللغوية كما هي والابتعاد عن التخمينات» .

(2) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، تحقيق، محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، القاهرة 1979، ص. ص. 71. 72.

(3) المصدر نفسه، ص. 72.

وتظهر النزعة الظاهرية في: المصدر نفسه، ص. ص. 73. 74.: حين يقول: 'وقد قال رسول الله (ص): 'من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ' ومقتضى هذا الخبر النهي، وما نهى عنه فهو حرام، إلا أن يدل دليل، والرأي ما يستند إلى دليل. وقال ﷺ: [من قال في القرآن بغير علم فليتبوأ مقعده في النار] . =

لا يجب أن نذهب بعيدا في تأويل ما لا يُوجد في الجملة كأن نقول "عبد الله" منصوب بفعل مُضمر: «وهذا إذا أظهر تغير المعنى، وصار النداء خبرا»[1].

أقحم ابن مضاء نفسه في نقاشات اختار الاختلاف فيها بالحياد عن الطريق الذي رسمه النحاة؛ فالحذف يُؤدي إلى إحداث فراغ تركيبي في الجملة وإن استقام الجانب الدلالي مما أربك الاعتقاد الظاهري عند ابن مضاء الذي يُؤمن بتمام اللغة وأعاب تقدير المحذوف الذي «[...] لا حاجة إلى القول إليه بل هو تام دونه، إن أظهر كان عيًا [...]»[2].

اطمأن النحاة إلى تقدير المحذوفات لأنهم يرونه مصدر ألمعية قادرة على استرجاع الضائع بطريقة عقلية ودقيقة، أو على الأقل، الاقتراب منه، ثم شرعوا يجتهدون في استحداث الأسس وتعبيد الطرق للوصول إلى هذه التقديرات الدقيقة وابتكار النمذجات[3]؛ لكن ابن مضاء القرطبي لا يُوافق النحاة على هذه الطريقة التي استعملوها في بحوثهم.

- وهذا وعيد شديد، وما توعد الله على فعله فهو حرام. ومن بنى الزيادة في القرآن بلفظ أو معنى على ظن باطل قد تبين بطلانه، فقد قال في القرآن بغير علم، وتوجه الوعيد إليه. ومما يدل على أنه حرام الإجماع على أنه لا يزاد في القرآن لفظ غير المجمع على إثباته. وزيادة المعنى كزيادة اللفظ، بل هي أحرى، لأن المعاني هي المقصودة والألفاظ دلالات عليها، ومن أجلها.

(1) المصدر نفسه، ص. 72.

وقال ابن مضاء في: المصدر نفسه، ص. 73: فقد حاول إغلاق باب القول في هذه التقديرات: "وهذه المضمرات التي لا يجوز إظهارها لا تخلو من أن تكون معدومة في اللفظ موجودة معانيها في نفس القائل، أو تكون معدومة في النفس كما أن الألفاظ الدالة عليها معدومة في اللفظ. فإن كانت لا وجود لها في النفس ولا للألفاظ الدالة عليها وجود في القول، فما الذي ينصب إذا؟ وما الذي يضمر؟ ونسبة العمل إلى معدوم على الإطلاق محال".

(2) المصدر نفسه، ص. 72.

(3) نشير في هذا الصدد إلى تنوع المصطلحات المرتبطة بظاهرة الحذف لتنوع النمذجات وطرائق الوصول إلى المحذوف؛ وللتمثيل على ما ندعيه، نقدم النمذجة التالية :

حذف اقتطاع: حذف يقع في الكلمة التي تكون تامة فيصيبها بتر أو إسقاط؛ وغالبا ما كان يتم هذا الأمر في الشعر الذي يخضع الكلام لإكراهات الضرورة أو نفحات الجمال يقول الشاعر :

كأن إبريقهم ظبي على شرف ... مقدم بسبا الكتان ملثوم [سبائب]

حذف اكتفاء: نستحضر شيئين، فنذكر شيئا ونترك آخر للارتباط الموجود بينهما؛ وكلما ذكر الأول فهم الثاني من سياق الكلام مثل قوله تعالى: ﴿بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ﴾ (آل عمران: 26). وتقدير الكلام بيدك الخير والشر.

حذف تقابل: وهو الإتيان بالشيء وما يقابله إذ يؤدي حضور الأول إلى تعويض الثاني فلا يظهر في الجملة، يقول تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ قُلْ إِنِ ٱفْتَرَيْتُهُۥ فَعَلَيَّ إِجْرَامِى وَأَنَا۠ بَرِىٓءٌ مِّمَّا تُجْرِمُونَ﴾ (هود: 35): أي، فعلي إجرامي وأنتم براء منه.

حذف اختزال: نقوم بانتزاع كلمة في الجملة سواء تعلق الأمر بالاسم أو الفعل أو الحرف. وسيأتي سياق ذكر هذا النوع من الحذف.

2- تقدير المحذوفات:

تدخل عناصر هذا العرض ضمن الصناعة العقلية عند النحاة العرب حيث تُؤهل إلى الانتقال من محور النحو الصناعي إلى محور نحو صناعة المعنى. ولا سبيل إلى قبول جميع التقديرات لأنها تنقل التأمل من كلام سليم إلى كلام لاحن في بعض الأحيان. لقد كان ابن مضاء القرطبي على حق، في هذا الأثناء، حين ناقش ابن جني نقاشا عنيفا في مثال:

4) هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ.

قال: «واختار أبو الفتح أن يكون على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه. وقال: إن في القرآن نيّفا على ألف موضع. وتقديره عنده: هذا جحر ضب خرب حجره، فخرب نعت لضب [...]. فحذفت "الجحر" الذي هو المضاف وهو فاعل مرفوع، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهو الضمير العائد على النصب، مقام الجحر، فارتفع بخرب عنده»[1]. وينتقد ابن مضاء هذا الكلام من زاويتين:

- لا يجوز حذف المضاف إلا في المواضع التي يفهم المخاطب فيها مقصود الحذف تجنّبا للبس عليه أو إرهاقه بمعنى بعيد لا يصل إليه إلا بمعاناة وجهد.
- يتضمن التقدير الذي اقترحه ابن جني عيًّا في الكلام، حسب القرطبي، لأنه لم يختصر وإنما تكلف تكلفا تُغني عنه ضمة الباء فيكون الكلام فصيحا[2].

وتُستفاد التقديرات بوسائل متعددة تحاول هذه الأمثلة حصرها:

5) زيدًا رأيتهُ.

6) رأيتُ زيدًا رأيتهُ.

7) أيّهمْ رأيتهُ.

* 8) رأيتُ أيّهم رأيت.

9) أيّهم رأيتُ رأيته.

10) إنّ خلفكَ زيداً.

11) باسمِ الله ِ.

12) ضَرْبي زيدًا قائما.

13) ضرْبه.

---

(1) الرد على النحاة، ابن مضاء، مصدر مذكور، ص. 77.

(2) يجب الاحتراس من هذا الاستشهاد ومن التعليق عليه لأن محقق الكتاب يذهب إلى القول إن ابن مضاء ينسب في بعض الأحيان آراء إلى نحاة لم يقولوا بها؛ لهذا استحضرنا هذا الاستشهاد باعتباره واقعة تاريخية موجودة في كتاب تراثي تشير إلى سوء تقدير المحذوف سواء قال ابن جني بذلك أوقال به غيره.

14) أنتَ منّي فرسَخان.

15) بعدُك مني فرسخانِ.

16) قال امرؤ القيس:

إذا قامتا تضوّعَ المسكُ منهما نسيم الصَّبا جاءتْ بريّا القرنفلِ.

وفصل المقال أنْ تقدّمَ المحذوف في المثال (5) بالصيغة (6) وذلك بإضافة "رأيت" إلى صدر الكلام. وذكر النحاة أنه لا يُقدّر سابق على اسم استفهام في المثال (7) لأنه لو حدث ذلك لتم الحصول على تقدير لاحن هو الصيغة *(8)؛ لهذا احتفظوا باسم الاستفهام في صدارة الجملة في أثناء التقدير كما في الصيغة (9)؛ إذن "أيهم" في المثال (7) منصوب، ولا يجوز نصبه بفعل قبله اشتغل عنه بضميره في الصيغة *(8) مما استوجب تقديم اسم الاستفهام في التقدير(9).

ويجب تأخير المتعلق في المثال (10) فعلا كان "استقر" أو اسما "مستقر" عندما يتعلق به الظرف أو الجار والمجرور لأن "إنْ" تُقدم المنصوب على المرفوع. أما تقدير الجملة (11) فيوجد أصلها في كلام قريش، تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيُؤخرون أفعالهم عن ذكر معبوداتهم؛ لهذا يتم تقدير المحذوف في موضوع غير أصلي له.

يَخرج ابن هشام من هذه الأمثلة بالحصيلة التالية: «القياس أن يُقدّر الشيء في مكانه الأصلي، لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله»[1]. ويكون بذلك قد حدد وسيلة من وسائل تقدير المحذوفات، هي: **بيان مكان المقدر.**

يجب تقدير الحذف تقديرا قليلا في المثال (12) لأنه لو حدث العكس لأصبح المُقدر أكثر من المحذوف وهو عيب استقبحه النحاة ولم يُجوّزوه. وتأتي الصيغة (13) في سياق هذا التقدير القليل الذي يدل على الخفة لا الثقل وعلى الدقة لا الكلام الجاري. وتُعتبر تقديرات المحذوف مثل: "حاصل إذا كان" أو "إذا كان" من النمط الثاني المستكره الثقيل؛ الشيء نفسه يُوجد في المثال (14) الذي حُذفت منه لفظة "أنت" وعُوّضتْ بـ"بُعدك" في الصيغة (15) دلالة على الاقتصاد والدقة.

يتضح مما سبق أن ابن هشام يُضيف وسيلة أخرى من وسائل الحذف قائلا: «ينبغي تقليله [مقدر المحذوف] ما أمكن لتقل مخالفة الأصل»[2]، ويُسمى هذا النوع: **بيان مقدار المقدر.**

---

(1) مغني اللبيب، جمال الدين بن هشام، تحقيق، مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1998، ص. 576.

(2) المصدر نفسه، ص. 578.

ويُظهر المثال (16) التقدير التالي: "تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا". ويمكن استعمال التدرج في استعادة المحذوف من خلال الصيغ التالية:

17) إذا قامتا تضوع المسك منهما تضوعا نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل.

18) إذا قامتا تضوع المسك منهما تضوعا مثل نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل.

19) إذا قامتا تضوع المسك منهما تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل.

ويقول ابن هشام في هذا الصدد: «إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جار ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج الرابط، فلا يُقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة بل على التدريج»[1]. ويسمى هذا النوع: **بيان كيفية التقدير.**

يقترح ابن هشام أمثلة مُتنوعة تُشبه المثال (12) وتقديره الصيغة (13)، ويُسمى هذا النوع: بيان كيفية التقدير، ويستنتج منها أنه يمكن استخراج وسيلة رابعة من وسائل الحذف هي: **ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن**؛ فهو يُقدر "زيدًا اضربْ أخاهُ" بـ"زيدًا أهِنْ أخاهُ" أو "زيدًا امررْ به": بـ"زيداً جاوزْ" و"زيدًا نصحتُ لهُ" بـ"نصحت زيداً" ويشترط شرط الاضطرار المعروف للجوء إلى مثل هذه التقديرات الذي هو: «فإن منع من تقدير المذكور معنى أو صناعة قُدر ما لا مانع له [...]»[2].

إن الأمثلة المقترحة من المثال (5) إلى المثال (19) ليست وقائع لغوية في مستوى واحد بل هي تنويع بين جمل حصل الحذف فيها فعلا وأخرى حاولت أن تستعيد المحذوف بتقديره؛ لهذا يجب التمييز بين **الأمثلة والصيغ في أثناء التحليل، فإذا كانت الأمثلة تُعبّر عن ظاهرة الحذف فإن الصيغ هي جمل تم تقدير هذا الحذف فيها.**

3- أولويات التقدير:

لنتأمل هذه الأمثلة:

20) اجتهادٌ موفقٌ.

21) نعمَ الرجلُ زيدٌ / حبذا زيدٌ.

22) عَمركَ لأفعلنَّ.

---

(1) المصدر نفسه، ص. 579.

(2) المصدر نفسه، ص. 579.

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسۡنَ مِنَ ٱلۡمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمۡ إِنِ ٱرۡتَبۡتُمۡ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشۡهُرٖ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمۡ يَحِضۡنَۚ﴾ (الطلاق: 04) فإذا أمكن عدم تقدير المذكور عينه تقليلا للفظ المحذوف، اعتبرنا تقدير "كذلكَ" خبرا محذوفا لمبتدإ مذكور هو اللائي لم يحضنْ ونحصل في الأخير في غير القرآن الكريم على: واللائي لم يحضن كذلك.

23) لِيبْك زيدٌ، حقيرٌ في خصومةٍ.

24) اسألهم من ضرب زيدا؟ سيقولون عمرو.

25) أتسألوني؟

يُمكن تقدير محذوف المثال (20) كما يلي: شأني اجتهاد موفق، ويستحضر ابن هشام رأيين هما: «قال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ لأن الخبر محط الفائدة وقال العبدي: الأولى كونه الخبر، لأن التجوز أواخر الجملة أسهل [...]»[1]. ويدل التقدير السابق على حذف المبتدإ من جهة، وعلى حذف الخبر من جهة ثانية إذا كان: اجتهاد موفق أمثل من غيره. ويمكن توضيح مسألة الحذف الوجوبي للخبر في المثال (21) فيما يلي:

نعم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، مبني على الفتح.

الرجل: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

زيد: مبتدأ مؤخر مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وهو مضاف. والجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدم.

فقد سدّ شيء مسدّه هو الجملة الفعلية في محل رفع خبر مقدم التي تتكون من نعم وفاعلها. وحُذف الخبر كذلك في المثال (22) وهناك من جوز كونه مبتدأ، وتقديرهما: "قسمي أيمن الله" و"أيمن الله قسم لي".

وإذا كان المبتدأ عين الخبر يحتمل المحذوف أن يكون مبتدأ والباقي خبرا في الجملة الاسمية. ونظيره أن يكون المحذوف فعلا والباقي فاعلا في الجملة الفعلية. يقول ابن هشام: «[...] فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذفُ كلا حذفٍ فأما الفعل فإنه غير الفاعل»[2]. ويستدرك ابن هشام بتعطيل هذه الأولوية إذا ظهر ما يُرجّح التقدير الأول. ويكون التقدير في المثال (23): "يبكيه حقير". ولا يُقدر المرفوع مبتدأ حُذف خبره لأن هذا الاسم وغيره في أمثلة أخرى ثبتت فاعليته[3]. ومنه يكون التقدير في المثال (24): "ضربه

---

(1) المصدر نفسه، ص. ص. 580. 581.

(2) المصدر نفسه، ص. 581.

(3) أشرنا إلى غيره من الأمثلة لنقصد الشواهد القرآنية، وهي:

قال تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا﴾ (النور: 36) والتقدير: يسبحه رجال.

وقال أيضا: ﴿كَذَٰلِكَ يُوحِيٓ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ ٱللَّهُ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡحَكِيمُ﴾ (الشورى: 03) والتقدير: يوحيه الله.

وقال أيضا: ﴿وَكَذَٰلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ﴾ (الأنعام: 137) والتقدير: وزينه شركاؤهم.

عمروٌ ولا يجوز 'عمرو ضربه'. ثم يُتابع ابن هشام حديثه المتعلق بالمحذوفات في أنواع مختلفة من الجمل طبقا للحالة الثانية: إذا خُيّر التقدير أن يكون العنصر المحذوف هو الأول أو الثاني، فالأولى بالحذف هو الثاني.

لقد حُذفت نون الوقاية في المثال (25)، وتقديرها: أتسألونني؟ فهذا الحذف مرتبط بالنون الثانية للوقاية لا النون الأولى للرفع. ومثله نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قول عمرو بن معد يكرب:

26) تـراهُ كالثغـامِ يَعِـلُّ مِـسكاً يـسوءُ الفاليـاتُ إذا فلَيْنِـي

حيث يجوز حذف أحد النونين يكون فيها حذف النون الثانية للوقاية مُرجّحة، لأن الأصل في البيت 'فلينني'. وإذا اجتمعت تاء الماضي مع تاء المضارع فالمرجح أن أحرف المضارع لا تُحذف في مثل قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ﴾ (الليل: 14) وأصل الكلام في الآية: 'نارا تتلظى'. ويُحذف واو 'مقول ومبيع' أصلهما 'مقوول ومبيوع' على وزن مفعول لاجتماع الواو أو الياء مع الواو الزائدة. ويُحذف كذلك ألف الإفعال والاستفعال من أقام واستقام نحو إقامة واستقامة. وتُحذف أداة النداء في الاسم الثاني المتكرر في الجملة، مثل 'يا زيدَ زيدَ اليَعملاتِ الذبَّلِ' ويحتمل حذف خبر 'زيد' أو خبر 'عمرو' في المثال:

27) زيدٌ وعمرُو قائمٌ.

فالتمثيل الأول هو: 'زيد 0 وعمرو قائم' أما التمثيل الثاني فهو: 'زيد قائم وعمرو 0'.

هكذا يتضح أن كتاب 'مغني اللبيب' لابن هشام كان غنيا بالقدر الكافي الذي يقترح معلومات مهمة عن مختلف الظواهر النحوية، كما كان الكتاب تعليميا إلى درجة أنه يختار عناوين مناسبة لظواهر متعددة. فإذا تحدثت فقرة 'تقدير المحذوفات' عن:

- بيان مكان المقدر.
- بيان مقدار المقدر.
- بيان كيفية التقدير.
- ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن.

فإن فقرة 'أولويات التقدير' تشرح العناصر التالية:

- إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وكونه خبرا فأيهما أولى؟
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلا والباقي فاعلا وكونه مبتدأ والباقي خبرا، فالثاني أولى.
- إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولا، أو ثانيا، فكونه ثانيا أولى.

4- مبادئ الحذف:

كان مفروضا، في هذا المقام، الابتداء بمبادئ الحذف قبل الحديث عن تقدير المحذوفات؛ لهذا حتَّمتْ الظروف التقنية للموضوع مثل هذا التناول. لا يكتمل فهم محور مبادئ الحذف إلا بشيء يسبقه هو محور تقدير المحذوفات، فكانت النتيجة النهائية أن هذه الفقرة ستجمع بعض شتات ما سبق ذكره في هذه النقط:

1- ضرورة وجود الدليل: تمت الإشارة سابقا إلى أن ابن جني تحدث عن حذف العرب للجملة والمفرد والحرف عن دليل وإلا دخلت معرفة الحذف في علم الغيب[1]. ولمّا كان الحذف لا يجوز إلا لدليل احتيج إلى ذكر هذا الدليل. ويتقاطع مع القِسم الأول الذي ذكره ابن مضاء الذي لا يتم الكلام إلا به، حُذف لعلم المخاطب به، مثل: "زيداً" تقولها لمن رأيته يُعطي الناس. وكذلك: "زيداً" بإضمار "اضربْ": أي، "اضربْ زيداً". ويمثل هذا القسم الجانب الصناعي النحوي أو جانب الصناعة النحوية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوْاْ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا﴾ (النحل: 30)، بإضمار "أنزلَ خيراً"، وهو جانب غير صناعي. ويخضع الجانب الصناعي لحدس النحاة ومعرفتهم بسلوك اللغة، في حين يخضع الجانب غير الصناعي للقرينة الحالية المقامية أو المقالية.

2- عدم مضارعة المحذوف للجزء: إذا كان فاعلا أو نائب فاعل، لا يجوز حذفهما وإن كان هناك من جوّز ذلك، ويُصبح تقدير الآية السابقة (سورة النحل:30) هو: "قالوا: قلنا خيراً".

3- عدم تعويض العامل القوي بالعامل الضعيف: ويتجلى الفرق في هذا المقام بين المتقدم المنصوب مثل المثال (5) الذي تكون صيغته (6). إن زيدا في المثال (5) منصوب يستدعي تقدير الفعل أمامه، وهذا ما حصل في الصيغة (6) غير أن الجملة إذا تصدرها مرفوع مثل: "زيدٌ ضربتُه" فإنه لايجوز تقدير الصيغة (6) لأن كلمة "زيدٌ" مبتدأ يعمل فيه الابتداء و"ضربتُه" يتضمن فعلا وفاعلا ومفعولا؛ لهذا لا يجوز حذف المفعول الهاء لأن الفعل "ضربَ" سيعمل في "زيد" مع أن معموله الابتداء؛ إذن الفعل أقوى في العمل من الابتداء[2].

---

(1) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 362.

(2) لقد ذهب إلى مثل هذا الطرح ابن مضاء في: الرد على النحاة، ابن مضاء، مصدر مذكور: أقر إمكان تقدم الفاعل على الفعل دون أن نعتبر الجملة ابتدائية بل نحتفظ بهويتها الاسمية، قال: "والذي يجب أن يعتقد في مثل "زيد قام" أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم، والأظهر أن يكتفي بما تقدم [...]" (ص. 84).

وقال: "فإن قيل: فما تقول في مثل:"قام زيدٌ" إن قلت: إن في "قامَ" ضميرا فاعلا، وليس داع يدعو إلى ذلك إلا قول النحويين: ألفاعل لايتقدم، ولابد للفعل من فاعل." (ص. 81) .

4- عدم إبطال عمل قائم وإحلال عمل مفترض: لا يجوز حذف الهاء في: "ضربَني وضربْتُهُ زيدٌ"، لأن أصل الكلام: "ضربَني زيدٌ وضربْتُهُ"، فالعمل القائم هو أن الفعل الأول رفع زيدا، في حين أن العمل المفترض هو أن حذف الهاء بمثابة إعطاء الأمر للفعل الثاني كي في زيد.

5- عدم اختصار المؤكد: فلا يجوز: "ضربتُ نفسَه زيداً" وإنما الصحيح: "ضربته نفسه زيداً". ولا داعي لاختصار التوكيد عن طريق حذف الضمير وتعويضه مثلا بـ"نفس". ولا يجوز كذلك حذف إحدى اللفظتين المكررتين في التوكيد مثلا: "رافقَ عودةَ المغامرينَ الكثيرُ الكثيرُ من الأحاديثِ والأفكارِ والقصصِ"، لأن اختصار التوكيد ينقلنا إلى جملة عادية خالية منه[1].

6- عدم تقليص ما كان مُختصرا في الأصل: إذا كان اسم الفعل مُختصرا، فلا يجب حذفه دون معموله. وقد اختلف سيبويه وابن هشام في إعراب "دلوي دونك" في البيت الشعري:

يا أيّها المائحُ دلوي دُونَكَ   إنّي رأيتُ الناسَ يَحمدُونكَ.

كان تقدير سيبويه "دونك دلوي"، وكان تقدير ابن هشام "خذ دلوي" إلا أن التقديرين متكاملين: تُعرب "دونَ" اسم فعل أمر بمعنى "خذ"، كما نقول: "هيهات العقيقُ" فتعرب "هيهات" اسم فعل ماض بمعنى "بَعُدَ". وتتضمن "دونَ" فاعلا مستترا تقديره "أنت"، وتكون "دلوي" مفعولا به منصوبا جوابا لـ: "ماذا تأخذ؟ خذ دلوي أو دونك دلوي"، كما نقول: "ماذا تأكل؟ آكل الخبز". ويُساير تأويل سيبويه وسيلة من وسائل تقدير المحذوفات هي: ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن[2].

5- مواضع الحذف:

يقول ابن مالك:

كلامُنا لفظٌ مفيدٌ كاستقمْ   واسمٌ وفعلٌ ثم حرفٌ الكلمْ[3].

---

[1] نلفت انتباه القارئ إلى أن الحذف قد يؤدي إلى الخروج من أسلوب التوكيد إلى الأسلوب العادي؛ لهذا سنتأمل الفرق بين "رافق عودة المغامرين الكثير الكثير من الأحاديث" و"رافق عودة المغامرين الكثير من الأحاديث" فتعرب "الكثير" الأولى في المثال الأول فاعلا مرفوعا، وتعرب "الكثير" الثانية توكيدا تابعا للمؤكد منه في إعرابه. بينما تعرب "الكثير" في المثال الثاني فاعلا مرفوعا، فلا نجد ما يؤكد هذا الفاعل.

[2] للتعرف على قضايا هذه المبادئ، انظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية.

[3] متن الألفية، ابن مالك، مصدر مذكور، ص. 01، والبيت مرقم بالعدد: 08

يقول ابن عقيل: «ولا يتركب الكلام إلا من اسمين، نحو "زيد قائم" أو من فعل واسم كـ"قام زيد" وكقول المصنف "استقم" فإنه كلام مركّب من فعل أمر وفاعل مستتر والتقدير: استقم أنت، فاستغنى بالمثال عن أن يقول "فائدة يحسن السكوت عليها" فكأنه قال: "الكلام هو اللفظ المفيد فائدة كفائدة استقم"»[1].

ويستمر ابن عقيل شارحا: «والكلم: اسم جنس واحده كلمة، وهي إما اسم، وإما فعل، وإما حرف، لأنها إن دلت على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الاسم، وإن اقترنت بزمان فهي الفعل، وإن لم تدل على معنى في نفسها – بل في غيرها – فهي الحرف»[2].

ولعل هذه الاستشهادات تمدُّ متأملها بعنصرين قابلين للحذف، يتعلق الأول بالمفرد، والثاني بالجملة. وإذا فُهم من "الكلام" (كلامنا) المعنى البسيط الذي يدل على الجملة سواء حسن السكوت عليها أو لم يحسن، فإن المفرد يدل على الاسم والفعل أو الكلم متجردا من الحرف؛ لهذا يستخدم ابن جني أسلوبا واضحا في التعبير: "قد حذفت العرب الجملة، والمفرد، والحرف، والحركة"[3]؛ إذن فمفهوم الكلم عند ابن عقيل وقبله ابن مالك هو ما عبر عنه ابن جني بالمفرد والحرف؛ لكن يجب الاهتمام كذلك بأمر حذف الجملة وإقصاء حذف الحركة، كما يجب إقصاء حذف الحرف الذي يدخل ضمن "حذف الاقتطاع" المشار إليه سابقا[4] لأن القصد ليس نزع حرف من مفرد وإنما نزع حرف من الحروف المعروفة: حروف الجر، حروف العطف... الخ.

أ- حذف الجملة:

يقول ابن جني: «وإنما تحذف الجملة من الفعل والفاعل لمشابهتها المفرد بكون الفاعل في كثير من الأمر بمنزلة الجزء من الفعل، نحو ضربتُ ويضربانِ، وقامتْ هندٌ و﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ (ال عمران: 186). وحبذا زيدٌ، وما أشبه ذلك مما يدل على شدّة اتصال الفعل بالفاعل وكونه معه كالجزء الواحد. وليس كذلك المبتدأ والخبر»[5].

تُضايق مثل هذه الآراء ابن مضاء القرطبي الذي سعى إلى تحطيم النظرية العاملية بالخروج عن إجماع المدارس النحوية: أي، الخروج عما يُسمى بالنحو المعياري؛ لهذا كان يرفض كلام النحويين حين يذهبون إلى أن الفاعل لايتقدم في مثل: "زيدٌ قامَ". ولابد للفعل من الفاعل. وكان يرى أن لا مانع من أن

---

(1) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تأليف محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، الجزء الأول، بيروت، لبنان 1988، ص. 14.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 15.

(3) مرّ هذا الكلام في تمهيد هذا الفصل.

(4) في هذا الفصل ضمن هوامش فقرة: 1- رأي ابن مضاء القرطبي.

(5) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 363 .

يتقدم الفاعل على الفعل دون الخروج عن حدود الجملة الفعلية ودون ولوج حدود الجملة الاسمية: فجملة "قامَ زيدٌ" هي نفسها جملة "زيدٌ قامٌ".

كيف يرتبط الفعل والفاعل برباط التلازم؟ كيف يبقى الفاعل بعد الفعل وهو القادر على الحركة إلى موضع قبله؟. فإذا كان الفاعل مفردا ظاهرا أغنى عن إضماره، أما إذا كان ضميرا في مثل الأمثلة التي يُقدمها ابن جني نحو "ضربتُ" و"يضربانِ"، فإن ابن مضاء لا يتردد في الإجابة عن سؤال: ما الصحيح في دلالة الفعل على الفاعل؟ يقول: «الأظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية، ألا ترى أنك تعرف من الياء التي في "يعلم" أن الفاعل غائب مذكر، ومن الألف في "أعلم" أنه متكلم، ومن النون أنهم متكلمون، ومن التاء أنه مخاطب أوغائبة، ووقع الإشراك هنا كما وقع في "يعلم" وما أشبهه بين الحال والمستقبل، ويعرف من لفظ "علم" أن الفاعل مذكر. وعلى هذا فلا ضمير، لأن الفعل يدل بلفظه عليه، كما يدل على الزمان، فلاحاجة بنا إلى إضمار. وأما على الراي الآخر فالأظهر أنه لا إضمار لما تقدم»[1].

يتعدد الكلام الذي تُحذف منه الجملة[2] حسب استشهاد ابن جني السابق، ويرتبط هذا الحذف بالجملة من الفعل والفاعل لتلازمهما مثل الجزء الواحد، ثم يُقصي الحذف بالجملة من المبتدإ والخبر لعدم حدوث هذا التلازم. وكانت النتيجة أن الأمثلة التي حشدها ابن جني يغلب عليها تقدير الجملة من الفعل والفاعل إن لم نقل إنه يحتويها. ويحضر التقدير بالجملة من الفعل والفاعل (على الأقل لأنه في بعض

---

(1) الرد على النحاة، ابن مضاء، مصدر مذكور، ص. 83 .

(2) جاء في: الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. ص. 362. 363.: "فأما الجملة فنحو قولهم في القسم: والله لا فعلت، وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله، فحذف الفعل والفاعل، وبقيت الحال – من الجار والجواب – دليلا على الجملة المحذوفة. وكذلك الأفعال في الأمر والنهي والتحضيض، نحو قولك: زيدا، إذا أردت: اضرب زيدا أو نحوه. ومنه إياك إذا حذرته، أي احفظ نفسك و لاتضعها، والطريق الطريق، وهلا خيرا من ذلك. وقد حذفت الجملة من الخبر، نحو قولك: القرطاس والله، أي أصاب القرطاس. وخير مقدم، أي قدمت خير مقدم. وكذلك الشرط في نحو قوله: الناس مجزيون بأفعالهم إن خيرا فخيرا وإن شرا فشرا، أي إن فعل المرء خيرا جزي خيرا، وإن فعل شرا جزي شرا. ومنه قول التغلبي: **إذا ما الماء خالطها سخينا.**

(أي فشربنا سخينا)، وعليه قول الله سبحانه: ﴿فَقُلْنَا ٱضْرِب بِّعَصَاكَ ٱلْحَجَرَ فَٱنفَجَرَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾ (البقرة: 60) أي فضرب فانفجرت، وقوله عز اسمه: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾ (البقرة: 196) أي فحلق فعليه فدية. ومنه قولهم: ألا تا، بلى فا، أي ألا تفعل، بلى فافعل، وقول الآخر:

قلنا لها قفي لنا قالت قاف

أي وقفت، وقوله: .... وكأن قد

أي كأنها قد زالت. فأما قوله : إذا قيل مهلا قال حاجزه قد .

فيكون على هذا أي قطع واغنى. ويجوز أن يكون معناه: قدك! أي حسبك، كأنه قد فرغ مما قد أريد منه، فلا معنى لردعك وزجرك".

الأحيان تتم التعدية إلى المفعول)، يحضر في استشهاد شعري يُوضح منافسة هذا التقدير لتقدير الجملة الاسمية، والبيت لأبي ذؤيب، يقول:

عصيتُ إليها القلبَ إنّي لأمرِهِ سميعٌ فما أدري أرشدٌ طِلابُها

وقد تم تقدير المحذوف: "أرشد هو أم غي": «وعليه فإن المحذوف في حالة البيت المقدم من طرف الفراء يمكن أن يكون (لدفعناه) أو (لأخزيناه) أو (لأنكرناه) أو (لأهناه) أو (ما سمعناه)... الخ فالحذف في النص يخلق فراغا واسعا تملؤه كافة التداعيات التي يمكن أن يُحدثها عند المتلقي. وقد علق ابن قتيبة على البيت الأول [بيت آخر سبق هذا[1]] بقوله "ولم يأت بالأمر الآخر" وابن قتيبة نفسه لم يستطع أن يحدد هذا الأمر الآخر»[2].

إن النتيجة المنطقية لهذا الاستشهاد أن يُقدر المحذوف جملة اسمية أو فعلية أو لا يتم التقدير بتاتا لعدم قدرة المؤول على القطع والحسم، فتتنافس عليه تقديرات مختلفة.

وإذا ارتبطتْ ظاهرة الحذف بظاهرة حروف المعاني، وجب تقدير الجملة المحذوفة. وحروف المعاني، حسب فخر الدين قباوة، هي: «[...] الحروف التي وضعت لمعان، كان حقها أن يُعبر عنها بالأفعال، كالاستفهام، والنفي، والنهي، والأمر، والتوكيد، والتشبيه، والتمني، والعرض، والتحضيض، والنداء، والتعجب، والاستغاثة... ولما كانت هذه الحروف تحمل معنى الأفعال فقد أجاز بعض النحويين تعلق أشباه الجمل بها مطلقا. ومنع الجمهور ذلك مطلقا، وقدروا لشبه الجملة فعلا تتعلق به. وجعلوه محذوفا لدلالة حرف المعنى عليه»[3].

يُدخل هذا الاستشهاد مُتأمله في إشكال تحديد هوية المحذوف: هل هو جملة؟ هل هو مفرد؟ وعندما يتحدث فخر الدين قباوة عن "حق المعاني التي يُعبر عنها بالأفعال"، يُفهم من كلامه ما يذهب إليه ابن جني حين اعتبر الجملة المحذوفة هي تلازم بين الفعل وفاعله المضمر أو بين الفعل وفاعله الظاهر؛ إذن يجب اعتماد هذا الفهم في حذف الجمل:

---

(1) البيت الشعري الذي علق عليه ابن قتيبة هو:

أراكَ فما أدري أهـمّ هممتـه وذو الهم قدما خاشع متضائل

(2) الإعجاز الأسلوبي والنحو، عز الدين الذهبي، المطبعة والوراقة الوطنية الحي المحمدي الدوديات، الطبعة الأولى، مراكش 2005، ص. 84.

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، الطبعة الثالثة، بيروت 1981، ص. 273.

فإذا ناب الحرف عن الفعل المحذوف، جاز التعلق به. ويظهر ذلك في نداء التعجب أو نداء الاستغاثة أو النفي مثل قول امرئ القيس:

فيا لكَ من ليلٍ، كأنَّ نجومَه بكلِّ مغارِ الفتلَ شُدَّتْ بيذبلِ

وقول الشاعر:

يا للرِّجالِ ذوي الألبابِ من نفرٍ لا يبرحُ السَّفهُ المُردي لهم دينا

وقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ (القلم: 02).

والتقدير في المثال الأول "أتعجب" وفي الثاني "أستغيث" وفي الثالث "انتفى بسبب نعمة ربك عنك الجنون" فتعلقت بها أشباه الجمل.

ب- حذف الأفعال:

عند استعراض استشهاد آخر لابن جني، تُنجز عمليتان في الوقت نفسه: التذكير بما قيل عن حذف الجملة من الفعل والفاعل معا، ثم حذف الفعل فقط. يقول:

«حذف الفعل على ضربين:

أحدهما أن تحذفه والفاعل فيه - فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة. وذلك نحو زيدا ضربته، لأنك أردت: ضربت زيدا، فلما أضمرت (ضربت) فسرته بقولك: ضربته. وكذلك قولك: أزيدا مررت به، وقولهم: المرءُ مقتولٌ بما قتل به، إن سيفا فسيفٌ، وإن خنجرا فخنجرٌ، أي إذا كان الذي قَتَل به سيفا فالذي يُقتل به سيف - فكان واسمها وإن لم تكن مستقلة فإنها تعتد اعتداد الجملة.

والآخر: أن تحذف الفعل وحده. وهذا هو غرض هذا الموضع»[1].

تحدث ابن جني عن الضرب الأول من الحذف صراحة عندما نعته بحذف الجملة. ويبقى أن نذكر بالضرب الثاني الذي نعته بحذف الفعل وحده بما أنه يدخل في حذف المفرد؛ وهذا هو التناول الأول في هذه الفقرة.

---

(1) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 381.

يكون "زيدٌ" في "أزيدٌ قام" مرفوع بفعل مُضمر محذوف خال من الفاعل، لأن القصد: أقام زيد. ونظيره قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ (الانشقاق: 01) [1] حيث الفعل فيه مُضمر وحده، أي إذا انشقت السماء. فما معنى الفعل المضمر؟

هو فعل يتضمن فاعله مضمرا كذلك إذا كان بعده اسم منصوب، أما إذا كان بعده اسم مرفوع فهو مضمر مجرد من الفاعل. وقد يجتمع بعده المرفوع والمنصوب في نحو: "أمّا أنتَ منطلقاً انطلقتُ معَكَ"، وتقديره: "لإنْ كنتَ منطلقاً انطلقتُ معَكَ". وقيل إن "أما" عاقبت الفعل الرافع الناصب فعملت عمله.

ذُكر الفاعل المرفوع بفعل مضمر محذوف في جملة استفهامية، وسيتم ذكر الحالة نفسها في جواب الاستفهام. يقول ابن مالك:

ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ أُضمرا   كمثلِ زيدٌ في جوابِ مَنْ قرا؟ [2].

ويُعلق ابن عقيل عن المثال قائلا: «إذا دل دليل على الفعل جاز حذفه، وإبقاء فاعله، كما إذا قيل لك: "من قرأ؟ فتقول: "زيدٌ" والتقدير "قرأ زيدٌ"» [3]. ونظيره في جواب الاستفهام قوله تعالى: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ (لقمان: 25)، اي خلقهن الله.

يستمر حذف الأفعال في الجمل العربية بطرق يصعب الوصول إليها مادامت ملتبسة في كتب النحو. والملاحظ أن الظاهرة التي شملت مختلف الدراسات هي عدم التمييز في الغالب بين حذف جملة من الفعل وغيره وحذف المفرد الذي يكتفي بالفعل فقط؛ لهذا يلتبس هذان البابان في كتب النحو فلا يفهم

---

(1) خلاصة القول في هذه المسألة إن فيها ثلاثة مذاهب حسب: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، الجزء الثاني، مصدر مذكور، هامش الصفحة 86.:

أ- أولها: مذهب جمهورالبصريين، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور بعده. وهو الذي قرره الشارح [ابن عقيل].

ب- والمذهب الثاني: هو مذهب جمهور النحاة الكوفيين، وحاصله أن هذا الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين فاعل بنفس الفعل المذكوربعده، وليس في الكلام محذوف يفسره.

ج- والمذهب الثالث: مذهب أبي الحسن الأخفش، وحاصله أن الاسم المرفوع بعد إن وإذا الشرطيتين مبتدأ، وأن الفعل المذكور بعده مسند إلى ضمير عائد على ذلك الاسم، والجملة من ذلك الفعل وفاعله المضمر فيه في محل رفع خبر المبتدأ، فلا حذف ولا تقديم ولا تأخير .

(2) متن الألفية، ابن مالك، مصدر مذكور، ص. 14، والبيت مرقوم بالعدد: 229.

(3) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، الجزءالثاني، مصدر مذكور، ص. 86.

مُتتبع حديثها عن الحذف، إن كان يتعلق بجملة أو مفرد. ويعود هذا الغموض، على الأرجح، إلى أن الفعل يحتاج إلى فاعل مضمر أو ظاهر.

ج- حذف الأسماء:

يشمل الحذف عند ابن هشام المواضيع التالية: حذف المضاف إليه واسمين مضافين، وثلاث متضايفات، والموصول الاسمي، والصلة، والموصوف، والصفة، والمعطوف، والمعطوف عليه، والمبدل منه، والمؤكد، والمبتدأ، والخبر، وما يحتمل النوعين، والفعل، والمفعول، والحال، والتمييز، والاستثناء، وحرف العطف، وفاء الجواب، وواو الحال، وقد، ولا التبرئة، ولا النافية وغيرها، وما النافية، وما المصدرية، وأداة الاستثناء، ولام التوطئة والجار، وإن الناصبة، ولام الطلب، وحرف النداء، وهمزة الاستفهام، ونون التوكيد، ونون التثنية والجمع، والتنوين، وال، ولام الجواب، وجملة القسم، وجواب القسم، وجملة الشرط، وجواب الشرط، والكلام بجملته، وأكثر من جملة.

تتوزع هذه المواضيع في أقسام كبرى: قسم حذف الجملة، وقسم حذف المفرد (الاسم أو الفعل)، وقسم حذف الحرف، وينضاف إلى ذلك قسم حذف الحركة. إن تتبع مواضيع هذه اللائحة مُمل بسبب الوفرة والكثرة؛ لهذا تنتقي فقرة الأسماء الحديث عن الحذف الذي يلحق بنيات الابتداء والإضافة في إطار تحليل المفرد.

- بنيات الابتداء:

يجوز حذف المبتدإ أو الخبر إن دل دليل على أحدهما المحذوف فلا يتأثر معنى الكلام بذلك. ومثاله أن يُقال: أينَ محمدٌ؟ والجواب: في السوق، ويُصبح حرف جر والمجرور مُتعلقين بمبتدإ لخبر محذوف جوازا تقديره: محمدٌ في السوقِ. ومثال حذف الخبر جوازا أن يُقال: منْ في السوق؟ والجواب: محمدٌ. ويُصبح "محمدٌ" مبتدأ خبره محذوف تقديره: محمد في السوق.

ويُحذف المبتدأ وُجوبا إن كان خبره نعتا في أصل تركه وصار خبرا، ومثاله: ذهبت إلى محمد العالم. وترفع "العالمُ" خبر المبتدإ محذوف. والتقدير "هو العالمُ". ويحذف المبتدأ كذلك وجوبا في مثل: "نعمَ العبدُ صُهيبٌ" وغيره في جمل المدح والذم. ويجوز في الجملة أن تُعرب "صهيب" خبرا لمبتدإ محذوف يتوسط الفاعل والخبر تقديره: "هوَ صهيبٌ". وتُعرب "صهيب" كذلك مبتدأ خبره جملة المدح المكونة من "نعم" وفاعلها "العبدُ". ويُحذف المبتدأ وجوبا أيضا إذا أدّى الخبر المصدر معنى فعله مثل "عملٌ حسنٌ" وتقديره "عملي عملٌ حسنٌ" فيُغني عن التلفظ بذلك الفعل. ويُحذف المبتدأ وُجوبا في موضع رابع إذا كان الخبر صريحا في القسم، ومثاله: "في ذمتي لأجتهدنّ" والتقدير: "في ذمّتي عهدٌ". هذه أشهر مواضع حذف المبتدإ وغيرها كثير لم تذكر.

وكما حُذف المبتدأ وجوبا، يُحذف الخبر كذلك في مواضع أشهرها: إذا كان الخبر كونا عاما والمبتدأ بعد لولا الامتناعية الشرطية، مثل: لولا العلمُ لهلكَ العالمُ. والتقدير: لولا العلمُ موجودٌ. وكذا إذا كان المبتدأ لفظا صريحا في القسم، مثل: لعمرُ اللهِ لأجيدنَّ عملِي. والتقدير:لعمرُ اللهِ قسمِي. وكذا إذا وقع الخبر بعد المعطوف بواو تدل بوضوح على أمرين مجتمعين هما العطف والمعية، مثل: كلُّ امرئٍ وعملُهُ والتقدير: كلُّ امرئٍ وعمله مقترنانِ. وكذا إذا كان المبتدأ مصدرا أو اسم تفضيل ثم أضيف إلى مصدر وبعده حال، لا تكون خبرا وإنما تسدّ مسدّه، مثل: فهمي الدرس مشروعا[1].

- بنيات الإضافة:

حذفتِ العرب المضاف في تراكيب مُتعددة اقتداء بورود حذفه الكثير في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ (البقرة: 177). والتقدير بر من آمنَ أو ولكن ذا البر من آمنَ. وقال ابن جني إن الأول أجود لأن حذف المضاف ضرب من الاتساع. ومنه قوله عز وجل: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82)، أي أهلها. وحذفت كذلك مضافا مكررا، مثل قوله تعالى: ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ﴾ (الأحزاب: 19). والتقدير: كدوران عين الذي يُغشى عليه من الموت.

وحُذف المضاف إليه في مواقع كثيرة منها: حذف ياء المتكلم من اسم بينهما إضافة في أسلوب النداء، فنقول: رب ارحمنِي، والتقدير: يا ربي ارحمني. وفي الغايات، مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (الروم: 04)، أي: من قبل الغلب ومن بعده. وفي: أي وكل وبعض وغير بعد ليس... الخ[2].

د – حذف الحروف:

يقول ابن جني: «أخبرنا أبو علي – رحمه الله– قال: قال أبو بكر: حذف الحروف ليس بالقياس. قال: وذلك أن الحروف إنما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا، واختصار المختصر إجحاف به»[3]. ويُفسر ابن جني ظاهرة الاختصار بجملة: ما قامَ زيدٌ التي عوضت ما فعل النفي الذي هو جملة من فعل وفاعل، ونظيره: قامَ القومُ إلا زيدًا فقد عوّضتْ إلاّ فعل أستثني الذي

(1) الكامل في النحو والصرف والإعراب، أحمد قبش، مرجع مذكور، ص. ص. 101. 102.

(2) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 587.

(3) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 275.

هو فعل وفاعل، ونظيره: "قامَ زيدٌ وعمرُو" حيث عوضت "الواو" فعل "أعطف" ونظيره "ليتَ لي مالاً" عوضت "ليت" "أتمنى"... الخ .

وتُحذف حروف متعددة في مواطن كثيرة، ومن هذه الحروف:

- همزة الاستفهام في قول الكميت بن زيد:

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ ... ولا لعِباً منّي وذو الشيبِ يلعبُ

والتقدير: أوَ ذو الشيب يلعب؟. ونظيره تقدير المحذوف في جملة استفهامية، مثل "تحبها؟" بـ "أتحبها؟".

- حذف حرف النداء عندما تحدث البحث عن حذف ياء المتكلم من اسم بينهما إضافة. ويتكرر المثال في هذا المقام: "ربِّ ارحمني" والتقدير: "ياربّي ارحمني".
- حذف حرف العطف، في مثل قول الحطيئة.

إنَّ امرأ رهطُه بالشامِ، منزلُهُ ... برملِ يبرينَ جارًا شدَّ ما اغتربَا

والتقدير: "ومنزله".

يرتبط الحذف بالتقدير الذي يمثل البنية التحتية للجملة وإعادة بنائها قصد تفسير التحقيق السطحي للقول. وليس هناك شيء غير ملائم في التركيب، وليس هناك انحراف عن القواعد العادية التي تحتاج إلى تفسير؛ إنما هناك انزياح في المعنى. يتدخل التأويل في الاتساع[1] ليصبح ضروريا، ويحتل الاتساع مكانا في المستوى الدلالي بالاعتماد على المعنى؛ وبهذا ينتقل الاتساع من المتكلم إلى المؤول.

---

(1) الاتساع في النحو العربي ضرب من الحذف، ما يقام مقام المحذوف فيعرب بإعرابه حيث حذف العامل وترك ما يعمل فيه على حاله في الإعراب مثل وضع المضاف إليه مقام المضاف، والظرف مقام الاسم.

خلاصة

إن ظاهرة الحذف لا تقل أهمية عن سابقتيها: ظاهرة الإضافة، وظاهرة التقديم والتأخير؛ فقد ملأتْ كلَّ كتب علم النحو نظرا لقدرتها على التواجد في معظم أبوابه. وتتمتع ظاهرة الحذف بسرعة التكيف مع سلوكات لغوية كثيرة (إضافة إلى تواجدها في معظم أبواب علم النحو)، مما يُؤكد أنه يصعب استغلال جميع ما تُضمره من خصائص لغوية ظلتْ مجهولة إلى غاية هذا اليوم .

إذا كانت الدراسة التركيبية العلمية تُحاول أن تضبط جميع أنواع سلوكات اللغة العربية، فلأن طموحها الكبير يسعى إلى تقديم حل للمشاكل اللغوية التي تُواجهها. ومن هذه الزاوية، لا تقترح ظاهرة الحذف مشكلا واحدا لأن التراكيب تتقاطع مع دراسات التقديرات وما تتضمنه من أسرار، وترتبط بنظرية الإعراب انطلاقا من الاحتمالات العاملية. ويمكن إجمال بعض خصائص ظاهرة الحذف في:

1- ارتباطها بالنسقية التركيبية.

2- علاقتها بالإرغامات اللغوية التي تستوجب، في بعض الأحيان، إخفاء شيء معين من التركيب.

3- توسيع إمكانات المتكلم في التصرف اللغوي في إطار العلاقات اللغوية التي تضمن النظرية العاملية حُسنَ تجاور عناصر التركيب.

4- أخذ جانب الترك والنزع والحذف بعين الاعتبار انطلاقا من الإعراب الشائع عند النحاة، وإعراب التقدير الذي يستعيد الأصل المحذوف.

5- توسيع إمكانات المتكلم أيضا في أثناء التصرف اللغوي للرُّقي بحذف عنصر لغوي من تقدير الموجود إلى تقدير غير الموجود الذي سيُعبِّر عن الحذف الفني.

إن إدخال تعبير الحذف الفني إلى مجال الدراسة اللغوية يُوسِّع دائرة التراكيب الخصوصية التي سترتبط بعمليات التقدير؛ وهكذا يهتم هذا الفصل بالحذف التركيبي، أما الفصل الثالث من الباب الثالث سيهتم بالحذف المعنوي.

خاتمة الباب الثاني

إن كل باب يَصلُ إلى نهايته يُخلف وراءه ردود أفعال داخلية تسعى إلى تحقيق الاكتمال؛ ورغم ذلك فقد لعب هذا الباب دورا تحسيسيا جعل مُتتبعه يتموضع في قلب الإشكالات التركيبية. ولن أدعي أن هذه المحاولة سبرتْ أغوار كل شيء وذكرتْ كل شيء وحسمتْ في كل شيء؛ أكيد أن نهاية كل فصل من فُصول الباب الثاني يطرح سلسلة من التساؤلات تُشكل البداية الحقيقية لكل بحث يُريد أن يسير نحو التمام، لكن نهاية هذه البداية الجديدة ستُذكر بنقصها وفجواتها.

عرض الفصلُ الأول مبحثَ الإضافة، وحاولَ الرقي به ليصل إلى مختلف القضايا المرتبطة بمواضيعه، فتحدث مثلا عن مسألة النسبة التي تربط بين كلمتين هما المضاف والمضاف إليه، كما تحدث عن الإشكال الإعرابي المُرتبط بتغيّر حركة المضاف من جهة وتحجّر حركة المضاف إليه من جهة ثانية، وتحدث كذلك عن قضايا تركيبية أخرى تتعلق ببنية الإضافة في علاقتها بحرف الجر وفَصْلِ المضاف عن المضاف إليه وحذف أحد طرفي الجملة والتقدير... الخ.

إن مواضيع مُعينة فرضتْ نفسها وغطتْ على مواضيع أخرى؛ وقبل ذلك، وصلتُ إلى وضع سبّبَ لي القلق العلمي والمعرفي: أردتُ أن أعرض ما اهتديتُ إليه في الإضافة من جهة، وأن أنتقي ما يُناسب البحث نزولا عند إكراهات مساحة الورقة المُخصصة لذلك من جهة ثانية.

لم أتحدث مثلا عن التركيب الإضافي الذي يتحول إلى تركيب تغيب فيه الإضافة لصالح الجملة الحالية: أو الابتدائية عندما نفصل بين المضاف والمضاف إليه بضمير، مثل قولنا "جبة خزٌ، يقول سيبويه: «[...] فالحال قولك: هذه جبّتك خزًّا. والمبني على المبتدإ قولك: جبتك خزٌّ»[1].

ولم أتحدث عن لغة من لغات العرب التي ترفع المضاف إليه، يقول سيبويه: «هذا باب الرفع فيه وجه الكلام، وهو قول العامة: وذلك قولك: مررت بسرْجٍ خزٌّ صفتُه، ومررت بصحيفةٍ طينٌ خاتمها، ومررت برجلٍ فضّةٌ حليةُ سيفه. وإنما كان الرفع في هذا أحسن من قبل أنه ليس بصفة. لو قلت: له خاتمٌ حديدٌ، أوهذا خاتمٌ طينٌ، كان قبيحا، إنما الكلام أن تقول: هذا خاتمٌ حديدٍ، وصفةُ خزٍّ، وخاتمٌ من حديد، وصفة "من خز»[2].

لم أتحدث عن استغناء الكسرة عن الياء بسبب النداء في تراكيب الإضافة، مثل قولنا: ياقومِ لا بأس عليكم. عوضا عن: ياقومي[3].

---

(1) الكتاب سيبويه، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 118.

(2) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. 23.

(3) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. 209.

لم أتحدث عن "هذا باب ما تُضيف إليه ويكون مضافا إليك قبل المضاف إليه" ويتضمن كذلك إضافة في بنيات النداء، لكنه يختلف عن النداء المشار إليه أعلاه. ومثاله: يا ابن أمَّ عوضا عن: يا ابن أمي، فحذفوا الياء لكثرة هذا في كلام العرب[1]... الخ.

هكذا يتضح أن الهدف من مبحث الإضافة هو تقريب القارئ من الظاهرة عوض وضع جميع المعلومات بين يديه.

أما الجانب المُرتبط بمبحث التقديم والتأخير من جهة، ومبحث الحذف من جهة ثانية فيُذكِّر بحيوية التركيب من خلال تنقل العناصر من جهة، وبكثرة أسراره التي تُضمرها العناصر المحذوفة من جهة ثانية. ويُمكن القول إن مبحث التقديم والتأخير وضع وسيلة فعالة ومُزدوجة تحت تصرفه، تُساعده في تأطير تنقّل عناصر التركيب حسب ما إذا قُصِد الاحتفاظ بالوظائف النحوية أو تغييرها؛ وهذه الوسيلة هي:

1- تقديم على نية التأخير.

2- تقديم لا على نية التأخير.

وتتجلى أسرار مبحث الحذف في اقتراح تقديرات مُتعددة دون أن يدَّعي أحد أن تقديره يستطيع إلغاء باقي التقديرات؛ وعلى هذا الأساس يَنشطُ التركيب وتنشط أدوات قراءته.

لو استعرضتُ ما يُوجد في ثنايا الكتب النحوية القديمة التي تضمنتْ هذين المبحثين لكانت الحصيلة كمّية تقوم بإغراق البحث بتفاصيل لن تُفيده في بعض الأحيان في شيء. كان الهدف دائما هو التعريف بالظواهر من خلال تقريبها إلى الأذهان ونبذ التفاصيل التي تحتاج إلى عملية تأليفية تستحق إنجاز كتب مُستقلة بذاتها خارج رُؤية هذا البحث، فالتزمتُ شعار "عودة ميمونة" لكل من أراد تحصيل هذا النوع من المعرفة في كتب النحو[2].

---

(1) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. ص. 213 . 214.

(2) يمكن الرجوع إلى المرجع: الوظائف التداولية في اللغة العربية، أحمد المتوكل، مرجع مذكور، ص. ص. 67. 68. 69.

الباب الثالث

نظرية المعنى وارتباط علم النحو ببناء النقد العربي القديم

«وهذا سؤال لهم من جنس آخر في النظم - قالوا: لو كان النظم يكون في معاني النحو لكان البدوي الذي لم يسمع بالنحو قط ولم يعرف المبتدأ والخبر وشيئاً مما يذكرونه لا يتأتى له نظم كلام، وإنا لنراه يأتي في كلامه بنظم لا يحسنه المتقدم في علم النحو؛ قيل هذه شبهة من جنس ما عرض للذين عابوا المتكلمين فقالوا: إنا نعلم أن الصحابة رضي الله عنهم والعلماء في الصدر الأول لم يكونوا يعرفون الجوهر والعرض وصفة النفس وصفة المعنى وسائر العبارات التي وضعتموها. فإن كان لا تتم الدلالة على حدوث العالم والعلم بوحدانية الله إلا بمعرفة هذه الأشياء التي ابتدأتموها فينبغي أن تدّعوا أنكم قد علمتم في ذلك ما لم يعلموه وأن منزلتكم في العلم أعلى من منازلهم: وجوابنا هو مثل جواب المتكلمين وهو أن الاعتبار بمعرفة مدلول العبارات لا بمعرفة العبارات: فإذا عرف البدوي الفرق بين أن يقول: جاءني زيد راكباً، وبين قوله: جاءني زيد الراكب: لم يضره أن لا يعرف أنه إذا قال: راكبا كانت عبارة النحويين فيه أن يقولوا في «راكب» إنه حال، وإذا قال «الراكب» إنه صفة على زيد.».

دلائل الإعجاز، الجرجاني، شاكر (1989).

تقديم الباب الثالث

إن ما يتسم به المعنى الوظيفي للمبنى الواحد من التعدد والاحتمال، يجعل الناظر في التركيب أو النص يطلب القرائن دائما ليفحص أيّ المعاني المُتعددة لهذا المبنى هو المقصود؛ ومن هنا يحدث الاختلاف بين المُعربين للجملة الواحدة.

إن التركيب النحوي المُستهدف في الباب الثاني يُقوي أسس الإعراب الشائع عند مُعظم النحاة انطلاقا من تفادي الاختلاف التركيبي بين المُعربين للجملة الواحدة، رغم أن إعراب الوقائع اللغوية لا يُخفي هذا الاختلاف؛ ويرتبط الوصف النحوي لتركيب مُعين بثلاثة مُستويات، هي كذلك عبارة عن أنساق مُتنوعة: مُستوى الإعراب النحوي الذي هو جوهر الوصف النحوي، ومُستوى الإعراب المجازي، ومُستوى الإعراب القصدي. وتُشكل هذه الإعرابات جوهر موضوع الباب الثالث، على أساس أن الباب الثاني يختص بالدراسة التركيبية التي فسحتِ المجال، فيما بعد، أمام إنتاج المعنى بمُختلف أشكاله البلاغية والقصدية وتأطيراته النقدية.

ويختلف المُستوى النحوي، في هذا الباب، عن المُستوى النحوي عند الجرجاني؛ لقد أراد هذا الناقد أن يُعطي أهمية كبيرة لعلم النحو بعد أن أعرض الناس عنه، فأعاد استعماله من جديد بما يتوافق والنقد (نظرية النظم). وأدتْ جميع الجُهود التي بدلها في هذا المجال إلى تبنّي مُصطلح معاني النحو الذي لا يُعبِّر عن الصناعة النحوية وإنما يُعبر عن استعمالها في مجال النقد.

لكن ما المانع من مُحاولة استعمال علم النحو بالمفهوم الصناعي الذي نجده عند النحاة؟

يُشكل الجواب عن هذا السؤال طموح البحث في هذا الباب؛ وقد وجب التذكير بهذا الأمر لتوضيح كيف أن التأمل في تنظيم استثمار علم النحو سيقود إلى نتائج مُهمة، ومن جهة أخرى، تُعتبر مُحاولة هذا الباب عرضا لإمكان استثمار علم النحو بطريقة تختلف عن تلك التي اعتمد عليها الجرجاني.

الفصل الأول

إسهامات الإضافة في إنتاج المعنى النقدي

لا يكون قصد الشاعر هو النقل الحرفي لما يحدث في الواقع، إذ لو شاء ذلك، لاستغنى عن القصيدة واختزلها في جملة واحدة أو جملتين، بل يُعتبر التصوير الفني هو غرض الشاعر لا معطيات الواقع كما هي، ويكون الشعر صياغة نوعية للعمل.. صياغة فنية وجمالية تجعل العبارة تُحَلقُ في دنيا الخيال وتُوسع آفاقه الشعرية؛ ولهذا فإن ما يستوقف مُتأمل القصائد ليس مضمونها فقط، ولكن أيضا حيوية المجاز (بصفة عامة) ورشاقة الأسلوب: أي، ما تُسميه الأدبيات الحديثة بالوظيفة الجمالية للغة، ولا تتحقق هذه الوظيفة بمعزل عن مُعاناة الشاعر ومُكابدته بما أن عمله يدخل في صميم الصنعة. يبني الشاعر شعره نثراً في فكره، ويُلبسه ألفاظاً مُناسبة، ويحشوه قوافي تُطابقه، ويُشاكل الأبيات للمعاني التي يرومها، ويتأمل، ويستقصي، ويستبدل، وينقل، ويبطل، ويطلب... إلخ «[...] ويكون كالنساج الحاذق الذي يُفوِّف [يزين] وَشْيَهُ بأحسن التفويت ويُسدِّيه وينيره ولا يهلهل شيئا منه فيشينه، وكالنقاش الرفيق الذي يضع الأصباغ في أحسن تقاسيم نقشه، ويشبع كل صبغٍ منها حتى يتضاعف حسنه في العيان، وكناظم الجوهر الذي يؤلف بين النفيس منها والثمين الرائق، ولا يشين عقوده، بأن يفاوت بين جواهرها في نظمها وتنسيقها»[1].

يقترن الحديث عن الشعر تارة بالصناعة وأخرى بالصناعات التي هي صياغة (صياغات) تعمل على تهذيب المواد لتصبح طيعة وجميلة، ويتم الحديث عن أشياء راقية كالزركشة والزخرفة والتنضيد والتجويد... إلخ: أي، إزالة فحش المعنى ورداءة اللفظ طمعا في تحقيق جودة الشعر؛ أما إذا كانت الكلمة مادة دون صناعة، فهي شيء غفل ووحشي يستدعي غنى المضمون وحيوية المجاز ورشاقة الأسلوب. وقبل أن يتفنن الشاعر في إظهار الجمال، تطلب الكلمات ذلك: تكون الكلمات عارية إذا كانت مادة مما يستوجب إلباسها، بل التفنن في وضع كسوتها[2].

إن القصيدة، مثلا، عروس مشلولة لأنها مخنوقة: فهي جميلة في معرضها مثل جارية حسناء لا يقدر على سحرها أحد؛ غير أنها لم تكن مخنوقة فقط من فرط التزين بجواهر علم البديع، بل كانت كذلك من

---

(1) عيار الشعر، ابن طباطبا العلوي، تحقيق، عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1986، ص. 11.

(2) تزخر كتب القدماء بأوصاف تحاول أن تحدد جمال الأدب بصفة عامة، وقد اعتمدت في هذه الفقرة على بعض تلك الأوصاف. ويمكن العودة إلى أماكن متفرقة من المصدر أعلاه لنلاحظ كيف أن ابن طباطبا العلوي يستعمل هذه الألفاظ والتعابير بكثرة.

فرط الإكثار من ألوان علم البيان وطلاوة علم المعاني. تطلب العروس الاعتدال في كل شيء، اعتدال المشية، واعتدال الملبس، واعتدال الزينة... فتظهر مثل قطعة مخملية تحارب رعونة صحاري العرب. «إنهم [أي الشعريون] سينصحون باختيار التوسط. إن ابن رشيق، الذي يعتبر غياب الزخرف عيبا، كتب بأن الإفراط في استعمال المحسنات يؤدي إلى التكلف. ولنذهب بعيداً: فإذا خشينا أن تشوه الأوجه البلاغية القصيدة، فتجنبها يكون أفضل، بمعنى استعمالها بطريقة عفوية كالقدماء»[1].

انطلاقا مما سبق يفرض هذا السؤال نفسه: هل الشاعر أو المبدع إنسان عادي؟ يُفترض في المبدع أن يكون رجل صنعة يملك بزمام صناعة معينة، هي صناعة الشعر في هذا المقام، ويفترض فيه أن يُقوي صناعته الشعرية بصناعات أخرى: يكون في مستوى تجويد النجار للخشب، وتنضيد الصائغ للجواهر،... إلخ؛ إذن صناعته ليست بضاعة عادية بل هي نفائس الدهر... صناعته ليست ترفا فنيا بل هي نتيجة معاناته. لا يجب أن يُفهم شيء آخر غير الذي تعنيه صناعة الشعر لأن مدار التحليل هو الكلام شكلاً ومضموناً. وكما أثير موضوع الصنعة والصناعة بما يُوهم السامع أن المقصود هو الشكل دون المعنى، يُثير البحث حديثاً آخر عن المعنى يُزيل به غموض هذا الموضوع. يقول حازم القرطاجني في «المنهج الثاني في الإبانة عن طريق اجتلاب المعاني وكيفيات التآمها وبناء بعضها على بعض، وما تعتبر به أحوال جميع ذلك، من حيث تكون ملائمة للنفوس أو منافرة لها»[2]، يقول: «واعلم أن من المعاني المعروفة عند الجمهور ما لا يحسن إيراده في الشعر. [لأن] عباراتهم لا يحسن أن تستعار ويعبر بها عن معان تشبهها لأنها مزيلة لطلاوة الكلام وحسن موقعه من النفس»[3]. إن الصنعة (أو تُحف أهل الحِرف) تُشبه شكل القصيدة في الرونق والجمال؛ لكن الصنعة الجميلة تستدعي عبارات تفضي إلى المعنى الجميل.

قد يقود النقاش إلى إشكالية اللفظ والمعنى في التراث النقدي والأدبي عند العرب، مما يستوجب الوقوف بهدف التذكير بما تم عرضه حتى الآن: تسعى الدراسة إلى أن تُظهر خصائص صنعة الشعر انطلاقا من معاناة الصانع/الشاعر؛ وبذلك تكون قد وضعت الإصبع على نقطة مهمة في التواصل الأدبي القديم، نقطة تربط المبدع وإبداعه من خلال طريق قوامه المعاناة والمكابدة لتحقيق كمال الصنعة؛ ومن كان مقصده هذا، سيسقط حتما في شراك الوظيفة الجمالية للغة. إن بلاغة الإمتاع هي التأثير الفني الجمالي الذي يُخلفه التنظيم الخاص بعناصر اللغة في نفسية المتلقي وذوقه، وينتج هذا التأثير الفني عن التفاعلات الداخلية والخارجية لكل العناصر مجتمعة، وهو ما تُحققه الوظيفة الجمالية للغة.

---

(1) حول اللغة الواصفة المجازية للشعريين العرب، عبد الفتاح كيليطو، فكر ونقد، عدد 19، السنة الثانية، مايو 1999، ص. 130.

(2) ليس هذا الكلام قولة للقرطاجني، بل هو عنوان طويل في كتابه.

(3) منهاج البلغاء وسراج الأدباء، حازم القرطاجني، مصدر مذكور، ص. 28.

ترتبط الأسرار الجمالية بالمبدع مُنتج النص ثم بالنص نفسه ثم بالقارئ؛ غير أن هذه السلسلة مترابطة وإن بدتْ متباعدة الحلقات، إذ لا يُوجد نص دون مبدع يستحدثه أو يُخرجه من دائرة العدم إلى دائرة الوجود، ولا يُوجد نص دون قارئ يُحيّنه ويملأ فجواته؛ وعليه، يمكن توضيح ترابط هذه الحلقات في:

- المبدع: يُمثل عصب الصناعة الإبداعية، و«يمثل المبدع الجانب الإنتاجي الذي يرسم آفاق نصه المرجو، ويحمل هذا النص إمكانيات مبدعه، وحضوره المعرفي، ويمثل الخلفية والخزين[1] الثقافي له، وقد ارتبطت الصياغة بالمبدع بحيث شبه المبدع بالصائغ، فكلاهما يصوغ: الأول يصوغ النص والثاني يصوغ الحاجات الكمالية»[2].
- النص: لا يُمكن تحديد معنى دقيق للنص الإبداعي، لأنه مفهوم مائع يستعصي على الحصر. «ومن الجدير بالذكر أن المنشئ يُرتب العالم في تكوينه العضوي المتداخل المتناغم الذي يتجسد في (الصورة / النص) تجسيدا لرؤية متميزة للعالم، فمثلا (رأيت أسداً)، يعكس النص إزاحة تصويرية للرجل الشجاع ويشكل رؤية لدى المتلقي ومنظارا يُحدد حضور الإنسان في العالم وتمثله فيه»[3].
- القارئ: كائن يمنح النص حياة و«يشكل (القارئ / المتلقي) أحد أركان دائرة الحدث الكلامي، وركناً من أركان عمليات الاتصال والتواصل، فضلا عن أن المفهوم التداولي للنص لا يكتمل إلا بوجود المتلقي، إذ يمارس حقه في قراءة النص وإدراك جمالياته، ولعل تلك القراءة تمثل إبداعاً ثانيا لأنه سيبحث آنذلك من مناطق غيبية في المعنى تُعينه على فهم معطيات النص، وتقدم له الإمكانات الدلالية القابلة[4] وراء الدوال»[5].

الإبداع هو إجادة في فني المنظوم والمنثور عن طريق تمثل نقط منها: معرفة معاني القرآن وفهم كلام العرب، وحفظ أشعارهم وأخبارهم، وتداول أساليب كلامهم، واستعمال البليغ المبني على الاستعارات والأوصاف والأوزان، والوعي بالشاذ منها والمعلل... إلخ. ترصد هذه النقط وغيرها ما يجب على المبدع

---

(1) هكذا وردت هذه الكلمة في القولة، ويمكن تغييرها بكلمة: مخزون.

(2) الكشوفات الجمالية عند الجرجاني، محمد سالم سعد الله الشيخ علي، مجلة جذور، العدد 11، السنة الخامسة، دسمبر 2002، ص. ص. 440. 441.

(3) منهاج التصور والتشكيل في العمل الأدبي، كمال أبو ديب، مجلة الأقلام، العدد 4، السنة 1990، ص. 11. نقلا عن: الكشوفات الجمالية عند الجرجاني، محمد سالم، المرجع نفسه، ص. ص. 445. 446.

(4) هكذا وردت في القولة.

(5) الكشوفات الجمالية عند الجرجاني، محمد سالم، المرجع نفسه، ص. 449.

التمكن منه للتقدم بالصناعة نحو التمام والكمال[1]؛ إلا أن التساؤل الذي يفرض نفسه هو: هل ثقافة المتلقي أو القارئ في مستوى فك الرموز التي يرمي إليها المبدع؟ فإذا كان فعل القراءة حدثا تشاركيا بين مُختلف الناس، فإن القراء والمتلقين درجات أوفرهم حظا للكشف عن رموز الإبداع في الثقافة الكلاسيكية: القارئ / الناقد. ويميل البحث إلى أهمية الاعتراف بدور النقاد القدماء في الكشف لأنهم استوعبوا المناخ الثقافي النقدي حيث يُسهمون في بنائه ويمتصهم في الوقت نفسه مما جعلهم يهضمون مُختلف الآراء والتوجهات التي تُحيط بهم؛ وهذا ما: «[...] يدفع الإنسان إلى أن يميل إلى النقاد المتأخرين[2] الذين عاشوا في القرن الرابع وبعده، كقدامة بن جعفر وأبي هلال العسكري وعبد القاهر الجرجاني إلخ. هو أن هؤلاء قد عينوا لهم موضوعا واضحا هذا الموضوع يتعلق بالأدبية آي الصفات التي تجعل من الكلام كلاما جميلاً، الشيء الذي لم يكن مضبوطا لدى الجاهليين إذ اختلط عندهم موضوع النقد بموضوع المؤرخ كما اختلط عندهم النقد بمسألة تصحيح المعرفة بعالم الأشياء وبالقواعد اللغوية والنحوية[3]»[4].

1- أبجديات وبدايات التحليل:

تحدث الدكتور محمد العمري عن قيود بلاغية ونقدية عندما عكف على دراسة كتاب "الأسرار" للجرجاني، فلخصها في خمسة مقاييس بلاغية، هي:

1- ليس كل غُموض يُحوج إلى النظر غموضا فنيا، فقد يكون مُجرد تعقيد ناتج عن سوء ترتيب الألفاظ.

2- ليس كل الناس مُؤهلين لكشف أسرار المفارقات؛ إذن، ليس الشاعر ملزما بمقامات خاصة يُراعيها، ويُراعي قدرتها على الفهم والتأويل.

3- كلما كان المعنى لطيفا عجيبا كلما كان العناء المبذول في استكشافه مبرراً.. وكلما كان غامضاً فليس وراءه شيء يتطلب السعي والجهد.

4- لاَ بُدَّ من وضع علامات في طريق المعنى لتكون سراجاً يُضيء جوانبه.

---

(1) تتعدد التصورات عن الإبداع في كتب القدماء التي تهتم بالنقد؛ وقد اعتمدنا هذا التصور دون أن نميل إلى فرضه.

(2) لا نوافق رأي الأستاذ محمد الولي في هذا الصدد: إن وصف نقاد القرن الرابع بأنهم متأخرون لا يتوافق مع تاريخ النقد العربي القديم الذي ابتدأ مع القرن الثالث وانتهى مع القرن السابع والثامن. فهؤلاء يمكن أن نطلق عليهم النقاد المتقدمين وليس المتأخرين.

(3) ننتقد كذلك رأي محمد الولي فنتساءل: هل كان الجاهليون يهتمون بالقواعد اللغوية والنحوية؟

(4) حوار مع الدكتور عبد الله الطيب حول نشأة النقد العربي وقضاياه، كتاب المرشد، مجلة، دراسات أدبية ولسانية، العدد 2، السنة الأولى، شتاء 1986، ص. 95. (تعبر القولة عن رأي الأستاذ محمد الولي).

5- لا يعني الوضوح أن يكون الكلام غُفلاً ساذجاً لا يُحوج إلى نظر[1].

يذهب المقياس الثاني، من كلام الدكتور محمد العمري، إلى تأكيد أن القراء والمُتلقين درجات، وبما أن كل الناس ليسوا مُؤهلين لكشف أسرار المُفارقات، وقع الاختيار فيهم على فئة القراء النقاد لإلمامهم بصناعة الشعر خاصة والإبداع عامة؛ غير أن الأمر قد اختلط على الجاهليين حسب ما لاحظه الأستاذ محمد الولي، فقال: «اختلط عندهم النقد بمسألة تصحيح المعرفة بعالم الأشياء وبالقواعد اللغوية والنحوية»؟؟؟ (كما سبق الذكر أعلاه).

قد يُقبل - عموما- اختلاط علم البلاغة بالنقد القديم لأن الحدود بينهما واهية ولأن كل اتجاه يستعين بالآخر في أمور الكشف والمعرفة... إلخ، لكن لا يُقبل أن تُصبح القاعدة النحوية معياراً للحكم على الشعر. صحيح أن النحو يرتبط بالبلاغة والنقد، وهذا ما سيدرسه البحث (الباب الرابع) مستقبلا عند الجرجاني، إلا أن الاستغناءَ عن البلاغة والنقد وإقصاءَهما لتحكيم النحو فقط في الشعر لا يدخل ضمن أصول النظر النقدي والنظر في الإبداع.

يُحدد الدكتور تمام حسان حساسية علاقة علم النحو بغيره (وإن كان تحديده ملتبسا لأنه يتحدث عن المعنى النحوي) قائلاً: «غير أن الفارق بين النحو وعلم المعاني لا يقتصر على اختلافهما بين التحليل والتركيب، وإنما يمتد كذلك إلى منطلق كل منهما وغايته. فالنحو [...] يجعل نقطة البداية هي المباني، وينطلق منها للوصول إلى غايته من المعاني، وذلك ما نلاحظه بوضوح في إعراب الجملة، إذ نبدأ بالمبنى وننتهي إلى المعنى فتقول:

المبنى	المعنى النحوي
ضربَ	فعل ماض
زيدٌ	فاعل
عمراً	مفعول به

أما علم المعاني [...] فربما اتجه اتجاها مُعاكسا لاتجاه النحو، فبدأ من مُنطلق المعنى باحثاً عن المبنى [...]»[2]. ورغم أن ما قدَّمه تمام حسان يملك بُعدا تبسيطيا وتعليميا، إلا أن الهدف من وراء استحضاره هو

(1) البلاغة العربية، أصولها وامتداداتها، محمد العمري، إفريقيا الشرق (المغرب)، الدار البيضاء 1999، ص. ص. 398. 399.

(2) الأصول، تمام حسان، دار الثقافة، مطبعة النجاح، الدار البيضاء 1991، ص. 344.

الإشارة إلى هذه الحساسية بين علم النحو وغيره، ويستطرد الناقد نفسه في شرح هذه المسألة مُعتبرا المعنى هو المحدِّد للحذف والإظهار والإضمار والتقديم والتأخير والفصل والوصل والخبر والإنشاء، والقصر أو الإطلاق وهلم جرا. ويملك هذا الرأي مصداقية إذا قُدّمتْ أمثلة حية تتعلق بتعريف الخبر في النحو والبلاغة[1].

وقد يشرح النحوي العدول عن الأصل في مثل قوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82) فيقول: تعرضتِ الآية الكريمة لحذف المضاف الذي كان مفعولا به، ثم ناب عنه المُضاف إليه الذي أخذ مكان المفعول به المحذوف، وتقديره في غير القرآن: اسألْ أهلَ القريةِ.. ستكون النتيجة أن المثال يدخل ضمن حذف المضاف من الجمل الإضافية الأصلية لتُصبح جملا خالية من الإضافة بعد العُدول عن هذا الأصل، فنحصل في الآية على: الفعل والفاعل والمفعول دون المضاف والمضاف إليه.

ويُشبه موقف صاحب علم المعاني موقف النحوي عند تطبيق فكرة العدول عن الأصل، فيقول: تخرج الألفاظ على أصل وضعها لا للدلالة على المعنى الحقيقي، وإنما لإبراز المعنى المجازي، فتنشأ علاقات مجازية مُتعددة منها: علاقات السببية والمسببية والكُلية والجزئية واعتبار ما كان واعتبار ما سيكون والحالية... إلخ، والآية الكريمة أعلاه هي نموذج للعلاقة المحلية بواسطة القرينة اللفظية أسألْ.

2- أمثلة الإضافة: تأملات وملاحظات.

عند فحص كتب النحو، تتوزع شواهد كثيرة بين مختلف المواضيع والأبواب، ويدل هذا على أن سلوك اللغة العربية غنيّ من حيث تعدد الاستعمال مما يستدعي إعادة التأمل فيما تم اقتراحه سابقا بهدف التقدم خطوة إلى الأمام؛ ولهذا الغرض نُبادر إلى القول إن الباب الثالث يرتبط بمحاولة فهم اشتغال المعنى في علم النحو من خلال ما يُمكن تسميته: النظام النحوي للغة العربية الذي ينبني حسب تمام حسان على الأسس التالية:

1. طائفة من المعاني النحوية العامة التي يُسمونها معاني الجمل أو الأساليب.
2. مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المُفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة... إلخ.

---

(1) وتفصيل الخبر النحوي والخبر البلاغي:

الخبر النحوي: يأتي في الدرجة الثانية بعد المبتدإ، وهو قابل للتقديم في بعض الحالات عن عامله، ويكون مرفوعاً بالمبتدإ والابتداء، ويدخل في صميم بناء الجملة الاسمية بواسطة البناء أو العلاقات الإسنادية.

الخبر البلاغي: يُصوره علم المعاني كما يلي: هو كلام يحتمل الصدق أو الكذب، فإذا طابق مضمونه معطيات الواقع كان صاحبه صادقا، وإذا لم يطابق هذه المعطيات كان صاحبه كاذباً.

3. مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها. وليست هذه العلاقات في الحقيقة سوى قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة.
4. ما يُقدمه علم الصوتيات والصرف لعلم النحو في قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ومباني القرائن اللفظية[1].

ويخلص الدكتور تمام حسان إلى تأكيد حُضور المعنى في علم النحو انطلاقا من نقطتين:

1- إن المباني المتعددة في السياق هي مفاهيم صرفية لا نحوية.

2- إن العلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءاً من نظام الصرف أو نظام النحو ولكنها جزء من الكلام[2].

لكنّ الرهان الذي يُواجه هذا الباب، هو البحث عن جواب للسؤال التالي: أي معنى نريد أن نضفيه على المحاور النحوية الصناعية (على التركيب النحوي)؟؛ إذن سيتعامل البحث مع نقط بعينها بهدف تخفيف حدة هذا الرهان، وسيتعلق الأمر بتناول مباحث مُحددة أثيرتْ جوانبها الصناعية في الباب الثاني. سيكون أول هذه المباحث: إسهامات الإضافة في إنتاج المعنى النقدي والبلاغي.

آثرتُ أن أتحدث عن أمثلة كُتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعرابْ لأبي علي الفارسي لما يحمل من دلالات مُرتبطة بعنوانه. كنتُ أنتظر من الكتاب أن يقوم بحشد أمثلة شعرية ليشرح الظواهر النحوية بها، وهذا ما سيفعله طبعا حين استقل ْباب حذف المضافْ بحوالي 115 من الأبيات الشعرية تمتد من الصفحة 333 حتى الصفحة 379. ويُمكن اعتبار مثل هذه المجهودات بمثابة كنز لغوي يستحق جامعه التقدير والتنويه.

يُقدم أبو علي الفارسي أمثلة متعددة منها ما قاله أبو ذؤيب:

كأنّ مصاعيبَ زُبْ الرّؤو	س في دارِ صرمٍ، تلاَقى مُريحا.
تَغدَّمْنَ في جانِبَيْه الخَبيـ	ـرَ لمّا وَهَى خَرْجُه واستُبيحا.

يُقدم أبو علي الفارسي التقدير المتعلق بحذف المضاف:

كأن هديرَ مصاعيبَ زُبُ الرّؤوس، في دارِ صِرْمٍ، تَلاَقَى الصِّرْمُ مُريحا.

ويشرح هذا التقدير: أي إبلَ مُريحٍ، فالتقتْ المصاعيبُ وإبل المريح، فتهادرتْ؛ ليكون ذلك أكثرَ للهدير، وأبلغَ في زيادة الصوتِ وارتفاعِه.

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مرجع مذكور، ص. 178.

(2) المرجع نفسه، ص. 179.

ويستحضر ثقافته المعجمية قائلاً: تغدَّمْنَ الخَبِيرَ: أي مَضَغْنَ الزَّبد، وقد قيل: لا يكون الزبَدُ إلا مع الهَيْجِ، فإذا كنَّ هَيَّجاً تَهَادَرَ كان أبلغَ للصوت.

وتغدمنَ: صفةٌ للمصاعيب، كما كان قوله: «في دار صرم» صفة له.

ولا يفوته التأكيد على الجانب النحوي للمثال، كما فعل في التقدير أعلاه، يقول: وخبر كانَّ قوله: في جانبيهْ، التقدير كأن هدير مصاعيب في دار صرم، تغدَّمن في جانبيْ هذا السحاب، وفَصَل بخبر كأنَّ بين المفعول وفعله، وهو أجنبي منهما، واستغنى عن جواب لمَّا بما في قوله: في جانبيه، التقدير كأن هدير مصاعيب في جانبي هذا السحاب، لما وَهَى خَرْجُه هَدرتْ جانبيه، وهذا يدل على أن السّحاب يَرعُدُ بعدما مطرَ.

ثم يعود أبو علي الفارسي إلى ثقافته المعجمية، يقول: وقيل: معنى «وَهَى خَرْجُه» أي كأنه انخرق، فخرج منه [الماءُ. والخرْجُ: ما خرج منه،] من الماء.

واستُبيحا: استباحَتْه الأرضُ. وهذا باب قول الشاعر:

وكُلُّ سِمَاكِيٍّ كَأنَّ رَبَابَهُ ... مَتَالِي مُهيبٍ من بَنِي السَّيِّدِ أوْرَدَا[1]

نستنتج من كلام أبي علي ما يلي:

تتغيَّر مواقع هذا النحوي بين المُتخصص في المُعجم والمُتخصص في علم النحو والمُتخصص في الشرح الأدبي[2] [والنقد الأدبي]. كيف ذلك؟ لقد كان أبو علي مُعجميا يشرح كلمات مثل: تغدّمنْ والخبيرْ والخرجْ واستبيحا. فكان في شرحه للمثال يُنافس المُتخصصين في المعجم إذ لو سألنا مُعجميا مثل أحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي عن كلمة واردة في بيت أبي ذؤيب أعلاه هي الزُّبُّ، لأجاب مُعجمه المصباح المنير؛ «الزُّبُّ: الذَّكَرُ وتصغيره (زُبيب) على القياس وربّما دخلته الهاء فقيل (زُبيبة) على معنى أنه قطعة من البدن[...] وقال الأزهري (الزُّبّ) ذكر الصبي بلغة اليمن [...] ورجل أزبّ كثير شعر الصدر [...]»[3]، وكذلك فعل أبو علي بالكلمات المذكورة وإن لم يكن مُفصلا لها بما فيه الكفاية لأن المقام لا يسمح بذلك.

---

(1) كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب، أبو علي الفارسي، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. ص. 338. 339.

(2) الشرح مهمة تختلف عن النقد بما أنها تسعى إلى تقريب القصائد من الذهن، ويسمى المشتغل بالشرح: الشارح. أما الناقد، فيمارس مهمة معقدة تختلف عن مهمة الشارح. وللتعرف على مهمة الشارح، والفرق بينه وبين الناقد يجب العودة إلى الباب الخامس، في فصل: **تجليات علم النحو في شرح المعلقات السبع**.

(3) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، أحمد بن محمد الفيومي، دار الفكر، الجزء الأول، ص. 250.

وتتجلى خبرته النحوية في حشد أمثلة كثيرة لمقاربة باب من أبواب النحو الذي هو "باب حذف المضاف"، فقدّم تقديرات لا يصل إليها إلا الحاذق بصناعة النحو. لقد قدّر فوضع كلمة "هدير" كي تتوسط "كأن" و"مصاعيب" على أنها مضاف محذوف، ثم قدر فوضع كلمة "رعد" كي تتوسط "كأن" و"ربابه" في المثال الثاني على أنها مُضاف محذوف: كأن رعد ربابه. ويستمر في الحديث عن الصناعة النحوية للمثال عندما تطرق إلى خبر "كأن" في المثال الأول، وكيف فصل بهذا الخبر بين المفعول وفعله وكذلك تطرق إلى جواب "لمّا".

وتظهر موهبة النقد والشرح عند أبي علي عندما تُستجمع المعاني المنتشرة هنا وهناك وهو يتحدث عن المثال: يتحدث عن مصاعيب أو إبل قاسية لأنها لم تُروّض، وهي إبل زُبٌّ كثيرة شعر الرؤوس التقتْ إبلا أُريحتْ إلى مَباءتها فأخذتْ تهدرُ. يشبه بهذا صوت الرغد وحركة المطر. وأتى بقية الشرح في كلام أبي علي.

لم يقترح البحث مثال الشاعر أبي ذؤيب ولا تعليق أبي علي الفارسي بطريقة عشوائية وإنما كان الهدف من وراء ذلك توضيح ما يلي:

1. تُبرِّر الفقرة التي عُرضت التداخل الحاصل بين مختلف العلوم عند القدماء، وهذا ما يجب الدفاع عنه بربط مصير علم بعلم آخر تأكيدا على هذا الزواج.
2. تستمر هذه الفقرة في شرح الجانب الصناعي لظاهرتين تطرق إليهما الباب الثاني هما ظاهرة الإضافة والحذف، وسيكون ذلك نقطة وصل بين هذا الجانب الصناعي لعلم النحو وجانب صناعة المعنى.

3- بنيات الإضافة وعلاقاتها بالكناية:

حاول تمام حسان التخلص من النظرية العاملية عندما أدخل مفهوم القرينة لوصف سلوك اللغة؛ وكما انتقد آراء القدماء في هذا المجال، يُمكن أن نُوجِّه انتقادات لآرائه التي تتعلق بالوصف بواسطة القرائن.

إن الاشتغال بالقرائن يُخلُّ بمبدإ الاقتصاد الذي كان يُؤاخذ علوم الأوائل بالتفريط فيه لأنهم يشتغلون بعيدا عنه. ويكون بهذا الأمر قد سقط في نفس ما كان ينتقد به الآخرين. أشار البحث سابقا[1] إلى أن معرفة الفاعل تستدعي مراقبة سبع قرائن، وأن معرفة المفعول تستدعي مراقبة خمس قرائن. وتكون النتيجة كلفة كبيرة في التعرُّف على مقولة الفاعل ومقولة المفعول. لا بأس من تقسيم القرائن إلى قسمين رئيسين حسب تحليل تمام حسان: لفظية ومعنوية، لكن إغراق هذين القسمين في تنويعات فرعية أمر غير مقبول لأنه يُضرُّ بمبدإ التقليل من الجهد والكلفة.

---

(1) انظر الفصل الثاني من الباب الأول في فقرة: 2- القرينة بين النظرية العاملية والامتدادات اللاحقة- / ب- الامتدادات اللاحقة: القرائن الإعرابية.

إن الإعراب عند القدماء يرتبط بالجانب النظري والجانب التطبيقي، وإن كان الجانب الأول مجالا لتضارب الأفكار والآراء المختلفة باختلاف الأشخاص من جهة والمدارس من جهة ثانية، فإن الجانب الثاني يختصر وصف سلوك اللغة ويتبنى المقاربات الأكثر شيوعا في التفكير النحوي؛ ويقترح البحث مثالا يتعلق ببنيات الإضافة موضوع الدرس: تحدث النحاة عن أشياء كثيرة مرتبطة بهذه التراكيب من الناحية النظرية ولم يذكر الفصل الأول من الباب الثاني (مبحث الإضافة) إلا النزر القليل من هذه النقاشات، لكن الجانب التطبيقي الإعرابي يختزل الإشكال النظري فيما يلي:

1- المضاف: يتلقى الإعراب حسب موقعه ووظيفته في الجملة، ثم تنضاف إليه عبارة: وهو مضاف.
2- المضاف إليه: يكون دائما مجرورا مُرتبطا بالمضاف.
3- تركيب الإضافة: التنبيه إلى ما قد يعتري هذا التركيب من حذف أحد الطرفين أو الفصل بينهما بفاصل.

تحدث البحث سابقا عن أقسام الإعراب وشروطه[1]، فاسترعى الانتباه ما سماه القدماء بالإعراب المحلي؛ فإذا كانوا قد عرفوه بالتغير الاعتباري بسبب العامل فلا يكون ظاهرا ولا مُقدرا، ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجمل، فإنه يُوحي بإمكان توسيع هذا التعريف ليشمل:

1- الإعراب المجازي: الذي يتضمن التشبيه والاستعارة والمجاز والكناية، فيتناول هذه المباحث تناولا إعرابيا مجازيا يختلف عن الإعراب اللفظي المستعمل.
2- إعراب التقدير: الذي يأخذ بعين الاعتبار العودة إلى الأصل في الجمل والتراكيب، وهو إعراب يقترب من النوع اللفظي المستعمل ويبتعد عن النوع التقديري.

سيُشكل هذان النوعان موضوع دراسة بنيات الإضافة من زاوية الكناية مثلا، وستكون البداية بتأمل المثالين: المثال الشعري المشهور عند الخنساء:

1) طويلُ النّجادِ، رفيعُ العِمادِ   كثيرُ الرّمادِ إذا ما شتاَ

والمثال:

2) دارُ الرجلِ.

---

[1] انظر الفصل الثاني من الباب الأول في فقرة: 2- القرينة بين النظرية العاملية والامتدادات اللاحقة/ ب- الامتدادات اللاحقة/ * العلامة الإعرابية هي قرينة لفظية.

تميز تراكيب الإضافة بين النوع المجازي في المثال (1) والنوع العادي في المثال (2). فإذا كانت الجملة نمطية في المثال (2)، فإنها استُعملتْ استعمالا خصوصيا أو شعريا أو غير عادي في المثال (1) مما يفرض التمييز بين التركيبين في أثناء التعامل معهما[1].

ذكرتِ الشاعرة كثرة الرماد ولكنها أرادت من ذلك، ما يلزم عنه من جود وكرم وسخاء... إلخ؛ وإذا فتّشت عن أهم السمات في حياة أخيها صخر وأفعاله فإنك قد تُطابق هذه السمات المذكورة في البيت، وهذا يعني أن الشاعرة قد كنّتْ عن صخر بهذه السمات:

طويلُ النجادِ = [+ طويل القامة]، [+ مقلد]...

كثيرُ الرمادِ = [+ كثير الندى]، [+ مضياف]...

لتُصبح الكناية لفظا أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الحقيقي، يقول جلال الدين السيوطي: «والكناية لفظ أريد به لازم معناه مع جواز إرادته معه كقولك طويل النجاد مريدا طول القامة لجواز إرادة طول حمائل السيف معه أيضا. وعبارة التبيان ترك التصريح بالشيء إلى ما يساويه في اللزوم فينتقل منه إلى الملزوم وبجواز إرادة المعنى الحقيقي مع اللازم تخالف المجاز فإنه لا يراد فيه المعنى الحقيقي مع المجازي للزوم القرينة المانعة من إرادته»[2]؛ هكذا تتميز الكناية عن المجاز وإن استدعى الأمر توحيدهما في إعراب واحد يُمكن تسميته: الإعراب المجازي، سواء أظهر المعنى الأول رفقة الثاني أم أخفي المعنى الأول.

إن "كثير الرماد" كناية عن كرم الضيافة الذي هو معنى ثان، فاللفظ يُوصِل إلى المعنى الأول الوضعي، ثم يُسقط ذلك في الدلالة الثانية لهذا المعنى؛ إذن لا يُؤخذ المعنى الثاني من ظاهر اللفظ، بل يُعقل من معناه الذي يُوصل إلى الغرض.

---

(1) أثرنا في مناسبات مختلفة المجازية والمعرض. وجاء في: البلاغة العربية، محمد العمري، مرجع مذكور، ص. 370.: "فالمعرض ليس هو اللفظ المنطوق، ولكنه المعنى الأول [...]. فهو معرض للمعنى الثاني الذي يزين به: أي أن المعنى الأول هو حلية المعنى الثاني الذي هو الغرض. وفي هذا التحليل تصحيح للمفهوم المدرسي الذي يجعل المعنى الأول حقيقة والمعنى الثاني مجازا، فالواقع أن الحقيقة هي المعنى الثاني الذي تُجُوِّز فيه فعبر عنه بالمعنى الأول: العبارة أو المادة اللسانية [...]".

(2) شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، جلال الدين السيوطي، وبهامشه: حلية اللب المصون على الجوهر المكنون، لأحمد الدمنهوري، دار الفكر، ص. 101. ويقول كذلك في المصدر نفسه، ص. 102.: "[...] المطلوب بها صفة من الصفات كالجود والكرم ونحو ذلك، وهي ضربان: قريبة وهي ما ينتقل الذهن منها إلى المطلوب بلا واسطة، وهي [...] واضحة يحصل الانتقال منها بسهولة كقولهم كناية عن طول القامة طويل النجاد [...]. الضرب الثاني ما ينتقل فيها بواسطة وهي بعيدة كقولهم كثير الرماد كناية عن الكرم فإنه ينتقل من كثرة الرماد إلى كثرة الوقود للحطب تحت القدر ومن كثرة الوقود إلى كثرة الطبخ ومن كثرة الطبخ إلى كثرة الأكلة ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضيفان ومنها إلى المقصود وهو الكرم".

قدم مثال الخنساء ثلاثة تراكيب تنتمي إلى بنيات الإضافة، هي: طويل النجاد/ رفيع العماد/ كثير الرماد، حيث إن الكناية هي المجال الأنسب لدراسة انتقال المعنى من التراكيب النمطية إلى التراكيب الشعرية (الأدبية) في بنيات الإضافة. قد يقول قائل إن البحث قام بدراسة الأمثلة مفككة عوض المطلوب الذي هو دراستها في كُليتهَا داخل النص، والجواب: لقد انتبه الجرجاني إلى هذه المسألة فأدلى في مرحلة أولى بموقفه فيما يتعلق بالألفاظ والمعاني، ثم انتقل في مرحلة ثانية إلى الحديث عن التراكيب والجمل ليصل إلى المرحلة الثالثة: مرحلة الحديث عن النص أو نظرية النظم بصفة عامة. وسيتأجل الكلام عن هذه الأمور إلى حين التعرض لقضايا الباب الرابع؛ إذن لا تُعتبر الكناية مبحثا بلاغيا فقط، بل هي جزء مهم يعمل على كشف معنى النص (ترتبط بالمعنى السطحي والعميق)؛ هنا، يتم الانتقال بمرونة تامة من البلاغة (تجزيء النص) إلى النقد (النظر إلى النص في كليته انطلاقا من استجماع مختلف أجزائه)؛ وبهذا يكون الحديث عن الكناية والمجاز والاستعارة والتشبيه والحذف والتقديم... إلخ، هو حديث عن أبعاد قراءة النص الإبداعي.

4- إعراب بنيات الإضافة:

يبدأ الشعر من بعض المعاني الموجودة في الضمير ليصل إلى أصغر الوحدات الكلامية (الألفاظ) ثم ينتهي عند الجمل والنصوص. إن الشاعر عندما يطلب معنى مُعينا، فإن الارتقاء بهذا المعنى وتنميته يتجاوزان قُدرتهُ على إحكام السيطرة عليه. نحن أمام طريق يُوهم بالقدرة على الإيصال إلى هدف مُعين قد يكون ماءً، لكن سُرعان ما يتم الابتعاد عن هذا الماء الذي يتحول إلى سراب؛ وكلما تكررت المحاولة، تظهر النتيجة نفسها إلى درجة يفرض فيها هذا السؤال نفسه: أين سيقود سراب الماء؟

يتوقف الشاعر في نقطة مُعينة ولا يستطيع مُتابعة المسير، فيأتي القارئ حاملا مشعل البحث مُتسلحا بآليات القراءة والتأويل فيُخطئ الهدف. لم يتدئ بما كان الشاعر يطلبه، ولم يقف عند الحد الذي وصل إليه (الشاعر) وإنما يسلك طريقا مخالفا قد يكون طريق وهْم وتيهان. «المعنى الذي يهم البلاغي يظل لصيقا بالنص لا يزايله، وهو يأتي بعد المعنى الغرض. بل لا يعدو الغرض أن يكون سياقا أو مقاما وقرينة تطلق المسلسل ثم لا تتحكم فيه. ولتقريب ما نشير إليه نتأمل مع عبد القاهر الجرجاني هذا المثال: كثير الرماد»[1].

يُوصل الانتقال من غرض المدح إلى الكرم، إلى المدح من جديد. ويُؤكد السكاكي في مفتاحه أن الانتقال من الدلالة الحرفية (= رجل كثير الرماد) إلى الدلالة الاستلزامية (= هو مضياف) لا يتم إلا عبر سلسلة من الاستدلالات [المنطقية إذا شئنا]:

---

(1) القارئ وإنتاج المعنى في الشعر القديم، حدود التأويل البلاغي، محمد العمري، مجلة، فكر ونقد، العدد 17، السنة الثانية، مارس 1999، ص. 50.

1- نتتقل من كثرة رماد القِدْر إلى كثرة الجَمر.

2- ومن كثرة الجمر إلى كثرة إحراق الحطب تحت القُدور.

3- ومن كثرة إحراق الحطب تحت القدور إلى كثرة الطبائخ.

4- ومن كثرة الطبائخ إلى كثرة الأكلة.

5- ومن كثرة الأكلة إلى كثرة الضِّيفان.

6- ومن كثرة الضيفان إلى أنه مِضياف[1] 28.

يقوم المبدع بتنضيد الكلمات ليقترح معنى أو يعتقد أنه قد أودعه النص، لأن الألفاظ تنعقد لإخراج ما يحتمل في داخله في شكل شبكة لا متناهية الجوانب تأبى الحصر والتقيّد.. فتبدأ حيوية القارئ في الانقاد ويبدأ في شحذ أدواته التأويلية والقرائية وما يُرافق ذلك من محاولة تدبير الكلام وتصريفه في وجهة مُحتملة؛ لهذا لا يقبل الكلام أن يُوضع بعضه إلى جانب بعض دون معنى وإن تجانس أو صح إعرابه؛ فقد نضدتْ الخنساء كلامها في البيت الشعري وقصدت به إثارة القارئ لتحقيق التواصل حتى لو تعلق الأمر بلغة ثانية، أما الكلام الذي لا يفترض معنى محتملا، فلا طائل من ورائه[2].

---

(1) من تداوليات المعنى المضمرْ بنعيسى أزاييط، مجلة، مكناسة، منشورات كلية الأدب والعلوم الإنسانية، مكناس، سلسلة الندوات 1992، ص. ص. 62. 63.

(2) ونظير ما ندعيه أنه جاء في: المقامات، الحكايات والأنساق الثقافية، مصطفى جباري، العدد 4، مجلة، بصمات، جامعة الحسن الثاني بالمحمدية (كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ابن مسيك) 1990، ص. ص. 191. 192.: «[...] في المقامة الحلوانية انعدام الانسجام الخطابي نفسه. هذا هو المقطع الذي يحاور فيه أبو الفتح (الحلاق) عيسى بن هشام: من أي بلد أنت؟ فقلت من قمّ فقال: حيّاك الله! من أرض النعمة والرفاهية وبلد السنة والجماعة ولقد حضرت في شهر رمضان جامعها وقد أشعلت فيه المصابيح، وأقيمت التراويح، فما شعرنا إلا بمدّ النيل، وقد أتى على تلك القناديل. لكن صنع الله لي بخفٍّ قد كنت لبسته رطبا فلم يحصل طرازه على كمه، وعاد الصبي إلى أمه بعد أن صلّيت الغنيمة (أي العشاء) واعتدال الظل. ولكن كيف كان حجّك؟ هل قضيت مناسكه كما وجب، وصاحوا العجب العجب! فنظرت إلى المنارة، وما أهون الحرب على النظارة، ووجدت الهريسة على حالها وعلمت أن الأمر بقضاء من الله وقدر. وإلى متى الضجر؟ واليوم وغد، والسبت والأحد، ولا أطيل، وما هذا القال والقيل؟ ولكن أحببت أن تعلم أن المبرد في النحو، حديد الموسى فلا تشتغل بقول العامة، فلو كانت الاستطاعة قبل الفعل كنت قد حلقت رأسك فهل ترى أن تبتدئ؟» (ص. 224 – المقامات) يتضح من هذا النص كيف تم خرق أنساق معرفية متعددة:

- خرق المعرفة الجغرافية: مدينة قم مدينة إيرانية يغرقها النيل.
- خرق المعرفة الدينية: قم الشيعية تستحيل سنية.
- خرق المعرفة التجريبية: لا يكون للظل في المساء نفس طول الشيء.
- خرق النسق السردي: فرغم أن القضايا السردية مقبولة نحويا إلا أن الروابط غير ذات دلالة.

ولكن هذا الهذيان يشير إلى قواعد الخطاب فيما هو يخرقها كما أنه متضمن في سياق يحترم هذه القواعد وينجزها.

إن الكناية عند الجرجاني «[...] أن يريد المتكلم إثبات معنى من المعاني، فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة، ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه/ في الوجود، فيومئ به إليه، ويجعله دليلا عليه،/ مثال ذلك قولهم: "هو طويلُ النجادِ"، يُريدون طويلُ القامةِ = و"كثيرُ رمادِ القِدرِ"، يَعنون كثير القِرى = وفي المرأة: "نَؤُومُ الضحى"، والمراد أنها مُترفة مَخدومة، لها من يكفيها أمرها، فقد أرادوا في هذا كله، كما ترى، معنى، ثم لم يذكروه بلفظه الخاص به، ولكنهم توصلوا إليه بذكر معنى آخر من شأنه أن يردفه في الوجود، وأن يكون إذا كان. أفلا ترى أن القامة إذا طالت طال النجاد؟ وإذا كثر القرى كثر رماد القدر؟ وإذا كانت المرأة مترفة لها من يكفيها أمرها، رَدِفَ ذلك أن تنام إلى الضحى؟»[1].

يُفيد هذا الاستشهاد في تحديد ما سماه النحاة بالإعراب اللفظي المستعمل، وتحديد الإعراب الذي يُدافع البحث عنه بإضافة إعرابين فرعيين إلى الإعراب المحلي عند النحاة: **الإعراب المجازي وإعراب التقدير**.

وبيان ذلك بتأمل هذه الأمثلة:

1) قالت الخنساء:

طويلُ النجادِ، رفيعُ العمادِ كثيرُ الرمادِ إذا ما شتا

2) دارُ الرجلِ.

3) قال تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: **82**).

4) قال أحمد بن يحيى:

لَمّا رَأوْهُنَّ مِنَ الأحْدابِ يُثِرنَ مِن كلِّ مليعٍ هابِ

نبتاً بأيديهِنَّ كالكِبابِ

يُلاحظ أن المثال (1) يتضمن ثلاث جمل تنتمي إلى بنيات الإضافة، فإذا ما اقتصرالتركيز على الجملة الأولى "طويل النجاد" تظهر الإعرابات التالية: يذهب **الإعراب اللفظي المستعمل** إلى اعتبار لفظة "النجاد": مُضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره. أما **الإعراب المجازي** للفظة نفسها، فيذهب إلى اعتبارها: مضاف إليه أول عوضا عن مضاف إليه ثان كنايته "القامة". وبما أن الكناية هي ترك التصريح بالشيء إلى ما يُساويه في اللزوم فينتقل منه إلى الملزوم وهي جواز إرادة المعنى الحقيقي مع اللازم تُخالف

---

[1] دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثانية، القاهرة 1989، ص. 66. / دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق، الشيخ محمد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان 1982، ص. 52.

المجاز لأنه لا يُراد فيه المعنى الحقيقي مع المجازي للزوم القرينة المانعة من إرادته (السيوطي). والكناية في الاستشهاد أعلاه للجرجاني: أن يُريد المتكلم إثبات معنى من المعاني فلا يذكره باللفظ الموضوع له في اللغة ولكن يجيء إلى معنى هو تاليه وردفه في الوجود فيُومئ إليه، ويجعله دليلا عليه. فجملة المعنى الأول في بيت الخنساء هي: 'طويل النجاد'، وجملة المعنى الثاني هي: 'طويل القامة'، فتصبح لفظة 'النجاد' بدلا من لفظة 'القامة' في عرف الكناية بواسطة علاقة الإخفاء.

يمتنع إعراب التقدير في المثال (1) نظرا لحضور المعنى الأول إلى جانب المعنى الثاني، عكس عدم حضوره في البنيات الاستعارية والمجازية لوجود قرائن تمنعه مما يستوجب استعادته عند إعراب الجمل إعرابا مجازيا. ونظير ذلك عدم حضور إعراب التقدير في المثال (2) لأنه استوفى جميع مكوناته. إن الفرق بين المثال (1) والمثال (2) واضح تماما بما أن الأول ينتمي إلى نوع الجمل الشعرية والخصوصية وذات استعمال غير عادي، في حين يندرج الثاني في نوع الجمل النمطية العادية؛ ولهذا السبب، لا يملك المثال (2) سوى الإعراب اللفظي المستعمل، فنقول 'الرجل': مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة على آخره. ويجتمع الإعراب المستعمل والإعراب المجازي وإعراب التقدير في المثال (3)[1]. فإذا كان الإعراب اللفظي المستعمل يُخرج هذا المثال من دائرة بنيات الإضافة، لأنه يُعرب 'القرية' مفعولا به منصوبا بالفتحة الظاهرة على آخره، فإن الإعراب المجازي وإعراب التقدير يأخذان بعين الاعتبار انتماء المثال إلى بنيات الإضافة. نقول في الإعراب المجازي: 'القرية' هي مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره عوضا عن المضاف إليه. يعني، أن المفعول به حل محل المضاف إليه مما يُدرج الإعراب المجازي ضمن نوع عام هو الإعراب المحلي. وستكون النتيجة أن المفعول به يدل على المعنى الأول، أما المضاف إليه فيدل على المعنى الثاني. ويحضر إعراب التقدير إلى جانب الإعراب المجازي، فنقول: 'القرية' هي مفعول به بدل المضاف إليه، والتقدير: اُسأل أهل القرية. وعندما اعتبرت 'القرية' في الإعراب المجازي مضافا إليه، استدعى الأمر البحث عن المضاف، الشيء الذي يدخل في تقدير هذا المضاف المحذوف: 'أهل'، فنحصل في آخر التحليل على المعنى المجازي التام للجملة بحضور المُقدر المحذوف؛ وهكذا يتضح المقصود من تنوع الإعرابات.

أما إعادة التقسيمات الكبرى للإعراب رفقة فروعها، فتتوزع حسب هذه الخطاطة (الجدول):

---

(1) جاء في: علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان 2002، ص. ص. 289. 290.: 'كما توصف الكلمة بالمجاز لنقلها عن معناها الأصلي[...]، كذلك توصف بالمجاز بطريق الاشتراك اللفظي إذا تغير حكم إعرابها الأصلي بواسطة حذف لفظ أو زيادته. فالحذف كقوله تعالى: ﴿وَسْئَلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82)، إذ الأصل أهل القرية، فالحكم الذي يجب للقرية في الأصل هو الجر فحذف المضاف وأعطى المضاف إليه إعرابه، ونظيره (وجاء ربك) أي أمر ربك.'

الإعراب:		
لفظي مستعمل:	تقديري:	محلي:
تغير ظاهر في الكلمة المعربة.	تغير كان من المفروض أن يظهر لولا موانع.	- محلي عادي: تغير اعتباري بسبب العامل. - المجازي: يكون المعنى الأول في محل المعنى الثاني. - التقدير: يكون بإعراب الجملة بحضور التقدير الذي استعاد المحذوف.

ويحتمل المثال (4) **الإعراب اللفظي المستعمل والمحلي المجازي** (الإعراب المجازي)، **والمحلي التقدير** (إعراب التقدير)[1]. ويكون التقدير: 'نبتاً كَكَبٍّ الكِبابة الكِباب'. فإذا كان تأويل الكلام على حذف المضاف، تُصبح لفظة 'الكباب': مُضاف إليه مجرور في **إعراب التقدير**. وتصبح لفظة 'الكباب' كذلك: اسم مجرور بالكاف في **الإعراب اللفظي المستعمل**. وتُعرب اللفظة نفسها أيضا: اسم مجرور عوضا عن اسم مجرور آخر مضاف رفقة المضاف إليه هما 'كبّ الكبابة' في **الإعراب المجازي**. وإذا كان التقدير بسيطا، مثل: 'نبتا ككبٍّ الكبابِ'، تعرب 'الكباب': اسم مجرور بالكاف عوضا عن المضاف الذي هو:'كَبّ'. ونظير ذلك قول امرئ القيس:

إذا قامَتا تضوَّعَ المِسكُ مِنهُما نسيم الصَّبا جاءتْ بريّا القرنفلِ

ويكون التقدير المركب: 'تضوعَ المسكُ منهما تضوعاً كتضوعِ نسيمِ الصَّبا'؛ أما **التقدير البسيط**، فهو: 'تضوع المسك منهما كنسيم الصبا'.

---

(1) جاء هذا المثال في مصدر: كتاب الشعراو شرح الأبيات المشكلة للقرآن، أبو علي الفارسي، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 344.: سيعرض هذا الهامش التوضيحات الواردة في المثال (4) حتى نفهم ظروفه الإجمالية، يقول الفارسي: «قال أحمد: قوله 'كالكِباب' شبه يديها في عدوها، بسرعة يدي امرأة تكب الغزل، فهذا على تأويله على حذف المضاف، لأن المعنى على هذا: نبتا ككَبِّ الكِبابة الكِباب. ويحتمل غير ما قال، وهو أن يكون ما ينبشن بأيديهن ويقتلعنه بحوافرهن كالكباب [...]».

وجاء في الهامش (2) من الصفحة نفسها: «الأحداب: جمع حدب، بالتحريك: هو غليظ الأرض ومرتفعها، والحدب أيضا: حُدُورٌ في صَبَبٍ، كحدب الريح والرمل. والمليع - بالعين المهملة- الفسيح الواسع من الأرض، وسمي مليعاً لملع الإبل فيه، وهو ذهابها وسرعتها. ويقال: موضع هابي التراب، لأن ترابه مثل الهباء في الرقة. والهابي من التراب: ما ارتفع ودق. والنبث مثل النبش، وهو الحفر باليد. والكباب: من كبّ الغزل: جعله كُبّةً، والكُبّةُ: الإبل العظيمة، والكُبُّ: الشيء المجتمع من تراب و غيره، وكبة الغزل: ما جمع منه، مشتق من ذلك.»

ونظيره، قول أبي ذؤيب، يذكر خمرا:

فمَا برحَتْ في النَاسِ حتى تبيّنَتْ ثقيفاً بزَيزاءِ الأشاءِ قِبابُها
أتوْها بريحٍ حاوَلتْه فأصبَحتْ تُكفتُ قد حَلَّتْ وساغ شرابُها

«ما بَرحَتْ: أي ما برح أهْلُها، حتى تبينوا ثقيفا، فالمضاف في الموضعين محذوف وكذلك أتوها: أتوا أهلها. فأصبحتْ تُكفّتُ: أي يكفّتُ ثمنها، أي يُجمع ويقبضُ»[1]. يُوَضِّح المثال ان التعويض قد يتم بين الضمير والاسم. فالهاء في أتوها مفعول به منصوب، والفاعل هم. وعندما توسّطت كلمة أهل بين الفاعل والمفعول، تحول هذا الأخير إلى مضاف إليه في: أتوا أهلها وهو ضمير. فالضمير الهاء جاء بدلا عن المضاف إليه ليأخذ موضعه باعتباره مفعولا به عندما حذف المضاف.

(1) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. 357.

خلاصة

يُمكن القول، حسب الخطاطة (الجدول) أعلاه[1]، إن الإعراب اللفظي المستعمل يحضر في جميع الجمل سواء كانت نمطية أو ذات استعمال شعري أو خصوصي، ويكون ظاهرا إذا لم تكنْ هناك موانع تحجبه (فيُصبح إعرابا تقديريا إذا وجدت الموانع/ النوع الثاني في الإعراب حسب الخطاطة / الجدول)؛ لكن الإعراب المجازي وإعراب التقدير (الفرع الثاني والثالث في الإعراب المحلي)[2] يحضران في الجمل الشعرية الإبداعية أو تلك التي خرجتْ عن نمطيتها. وقد أدرج البحث هذين الفرعين ضمن الإعراب المحلي لأسباب منها:

- يَحل المعنى الأول محل المعنى الثاني في الإعراب المجازي فيكون عوضا عنه أو في محله.
- تحل الجملة رفقة التقدير محل الجملة التي تحتاج إلى التقدير، فتعُرب الجملتان معا دفعة واحدة في إعراب التقدير.

ورغم ذلك، تطفو صعوبات في أثناء تطبيق الإعراب المجازي وإعراب التقدير. وتكمن صعوبة الإعراب الأول في انعدام آليات دقيقة تؤطر عمليات التأويل فتجعله خاضعا لتمثلات المؤول[3]، ثم قد يصل الأمر في بعض الأحيان إلى عدم القدرة على التأويل لاغتماض المعنى؛ وهنا نستعيد ما قيل عن المبدع الذي يطلب معنى معينا، فإن الارتقاء بهذا المعنى وتنميته يتجاوزان قُدرته على إحكام السيطرة عليه، ونستعيد كذلك المقياس البلاغي عند الجرجاني الذي يُوضّح بأن كل الناس لا يستطيعون كشف أسرار كل المفارقات؛ إذن ليس الشاعر مُلزما بمقامات خاصة يُراعيها، ويُراعي قُدرتها على الفهم والتأويل، ونستعيد أيضا إشكالات الإفراط في استعمال الصنعة في كل شيء، فيُصبح الإبداع عروسا مخنوقة تستعصي على الفهم، فيُتهم الشاعر بالغموض.

---

(1) حاول التقديم الذي يتصدر الباب الثاني، والتقديم الذي يتصدر الباب الثالث أن يُحدد هذه المفاهيم الإعرابية، وحاولت الخطاطة أعلاه أن تحدد المفاهيم الإعرابية نفسها، وإذا تبين أن هذا التحديد غير كاف يمكن الاستئناس بورودها في التحليل حتى يتضح المراد منها.

(2) يعمد البحث في بعض الأحيان إلى قصر الحديث عن إعراب واحد أو يجمع بين إعرابين... الخ، فهدف هذا الحصر هو التعامل مع نوع معين من الوظائف حسب التحليل.

(3) ستحدث عن الموسوعة الثقافية للمؤول في الفصل الثالث من هذا الباب، وعن علاقتها بالتمثلات؛ وقد اظهرت الدراسة التركيبية المرتبطة بالتقدير أن النحاة يهتمون بالدرجة الأولى بمناسبة العنصر المستعاد للموضع الإعرابي ولا يهتمون بهذا العنصر في حد ذاته مما يقود إلى اختلاف المستعاد في التركيب الواحد بينهم، وقد يقود ذلك إلى اختلاف الإعراب.

وتكمن صعوبة الإعراب الثاني (إعراب التقدير) في انفلات الأمور من المُقدر باستمرار، إذ تطرح هذه المسألة هذا الإشكال: كيف نملأ فراغ الجملة التي تحتاج إلى تقدير لنصل إلى جملة تامة استعادتْ ما فقدته بالتقدير؟ لقد استطاع ابن هشام أن يُخفف من حدة هذا الإشكال عندما حدد **أولويات التقدير ومبادئ الحذف**.

وهكذا يتحدد الفرق الجوهري بين **الإعراب المجازي وإعراب التقدير**: فإذا كان الأول يخضع لوصاية المؤول المشتغل بالمعنى أو لوصاية البلاغي [الناقد]، فإن الثاني يخضع لوصاية أخرى، وصاية النحوي المهتم بالتراكيب وباستعادة تلك التي فقدت بعض أصولها أو انحرفت عنها (مع ضرورة الانتباه إلى ما يأتي به التقدير من معنى إضافي)؛ وبهذا تتحقق مصالحة قوية في الخطاطة (الجدول) أعلاه عندما وُضعتْ انشغالات النحاة إلى جانب انشغالات البلاغيين والنقاد.

الفصل الثاني

اشتغال المعنى في الرتبة انطلاقا من التقديم والتأخير

قبل أن نتحدث عن اشتغال المعنى في الرتبة انطلاقا من التقديم والتأخير، يجب أن نتحدث عن بعض المشاكل التي تطرحها التراكيب الإبداعية في علاقتها بسياق النص الذي يحتويها؛ وعلى هذا الأساس، نُوضّح ظاهرة الغُموض المهمة الرئيسة التي يواجهها المؤول: إذا كان المبدع يعمل على إكساب نصه بعض الغموض الفني، فإن المُؤول يسعى إلى تحيين دلالة النص بإزالة غُموضه حيث يتعامل مع التراكيب الخصوصية التي تُشكلُ ظاهرةُ التقديم والتأخير جزءًا منها.

إن الحديث عن الغُموض في الإبداع الشعري الحديث، لا يستثني الشعر القديم من هذا الأمر؛ وكلما فُتح كتاب من الكتب القديمة تُبرز محاوره هذا الغُموض بألفاظ الغُلو والإغماض والمعنى المحال... إلخ. يُمكن أن نُلقي نظرة مُقتضبة على فهرست كتاب "عيار الشعر" لأحمد بن طباطبا العلوي، لندرك أن هَمَّ المعنى المُحال أو ظاهرة الاغتماض، كانت تدفع القدماء إلى التفكير في تذليل عقباتها.

يتعرض ابن طباطبا إذن لمُناقشة أو على الأقل بسط "التشبيهات البعيدة والغُلو" ثم "الأبيات التي زادت قريحة قائليها على عُقولهم"[1]، فيتّضح سياق توارث المبدعين للغة جيل بعد جيل مُحافظين على أصالتها وطبيعتها الفطرية وهُويتها حيث ينزع كل هذا إلى ترسيخ قيم الأدب الرفيع، في بعض الأحيان، ضدّ الغُموض والغُلو. ولم تقتصر ظاهرة الاغتماض على تيار الصنعة، الذي يعتمد على علم البديع، مُتمثلا في شعر أبي تمام مثلا، بل وصلتْ هذه الظاهرة إلى علم البيان أيضا؛ لهذا ليست الاستحالة والاغتماض والغُلو إشكالا ينحدر من الشكل الشعري فقط، بل يعتور الجانب المضموني كذلك.

كان لزاما على النقاد أن يجدوا حلا للعرائس المخنوقة أو القصائد المُغرقة في تفاصيل الزينة الشكلية والحشو المعنوي، فذهب بعضهم إلى التضحية بهذا الجانب، والآخر بذلك الجانب، ثم ذهب فريق ثالث إلى التوسط بين الرأيين: لا هذا ولا ذاك إنما الاثنان معا في اعتدال وخفة؛ إذن استوعب القدماء مُقومات الصنعة الشعرية عندما سعوا إلى الحد من انفلات المعنى لكي لا يُسبب في الفوضى[2]؛ لكن الظاهرة الإبداعية تأبى الخُضوع لأحكام القيود بما أنها تُغري المبدع بالسفر في مجاهل الكلام والأشكال والخيال، وتُغري القارئ بركوب مُغامرة البحث عن معنى يستحيل الوصول إليه، بل يجوز الاقتراب منه فقط.

---

(1) عيار الشعر، ابن طباطبا العلوي، مصدر مذكور، ص. 170. (انظر الفهرست).

(2) لا يخص هذا الرأي جميع النقاد وإنما جمهورهم المسيطر على الساحة النقدية.

يقول الجرجاني: «ولن يبعد المدى في ذلك ولا يدق المرمى إلا بما تقدم من تقرير الشبه بين الأشياء المختلفة. فإن الأشياء المشتركة في الجنس، المتفقة في النوع، تستغني بثبوت الشبه بينها، وقيام الاتفاق فيها، عن تعمل وتأمل في إيجاب ذلك لها، وتثبيته فيها، وإنها لصنعة تستدعي جودة القريحة والحذق، الذي يلطف ويدق في أن يجمع أعناق المتنافرات المتباينات في ربقة ويعقد بين الأجنبيات معاقد نسب وشبكة [...]»[1].

ويخلص الجرجاني إلى تشبيه المتنافرات المتباينات بصنعة صانع جعل أجزاءها تختلف اختلافا شديدا في الشكل والهيئة، وتتلاءم وتأتلف فيما بينها ائتلافا بيِّنا عجيبا يحفظ لصاحبها حُقوق الجودة والحذق.

لا يتخوف الجرجاني من الغموض الإبداعي، لأنه أمر طبيعي تستدعيه الحاجة وتطلبه النفس، لكن يُنبِّه إلى تجنب اضطراب الصناعة. يُفهم، في هذا المقام، كيف أن الجرجاني لا يقصد بأعناق المُتنافرات المُتباينات أو الأجنبيات اضطرابا في الصنعة وإنما يقصد بداية المشاكل الأدبية التي يُواجهها الصانع الذي هو ملزم بعقد علاقة نسب بين هذه المُتنافرات أو تشبيك بعضها ببعض في انسجام تام.

تتجلى مسألة الغُموض في حديث الجرجاني من خلال المقياس البلاغي الذي يُمكن عرضه في شكل تساؤلين: هل كُل الناس يستطيعون الكشف عن أسرار المُفارقات؟ هل يلزم مُراعاة المقامات خاصة، تيسيرا للفهم والتأويل؟ يقول الجرجاني: «فإنك تعلم على كل حال أن هذا الضرب من المعاني، كالجوهر في الصدف لا يبرز لك إلا أن تشقه عنه، وكالعزيز المحتجب لا يريك وجهه حتى تستأذن عليه، ثم ما كل فكر يهتدى إلى وجه الكشف عما اشتمل عليه، ولا كل خاطر يؤذن له في الوصول إليه، فما كل أحدٍ يفلح في شق الصدفة ويكون في ذلك من أهل المعرفة، كما ليس كل من دنا من أبواب الملوك فتحت له [...]»[2]؛ فيكون التأويل وإعمال النظر ضرورة وكفاءة وواجبا إذا ما سنحت الفُرصة للمؤول أن يقوم بمهمة تحيين النص بمنحه دلالة محتملة وإزالة غُموضه، وإذا ما تجاوزته هذه المهمة فلا حرج عليه.

قد يأتي الخلل (خلل التأويل) من الجانب الشعري أو الإبداعي في بعض الأحيان، يقول الجرجاني: «وأما التعقيد فإنما كان مذموما لأجل أن اللفظ لم يرتب الترتيب الذي بمثله تحصل الدلالة على الغرض، حتى احتاج السامع أن يطلب المعنى بالحيلة ويسعى إليه من غير الطريق [...] وإنما ذم هذا الجنس لأنه أحوجك إلى فكر زائد على المقدار الذي يجب في مثله، وكَدَّكَ بسوء الدلالة، وأودع المعنى لك في قالب غير مُستوٍ ولا مملس، بل خشن مضرس، حتى إذا رمت إخراجه منك عسر عليك، وإذا خرج خرج مشوه

---

(1) اسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق، محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطبع والنشر، بيروت، لبنان 1981، ص. 127.

(2) المصدر نفسه، ص. ص. 119. 120.

الصورة ناقص الحسن»[1]؛ إذن لا يتحرج المؤول إذا ما تجاوزته أمور الصنعة الشعرية، وليست هذه المسألة هي النقطة الوحيدة في صناعة الكلام بصفة عامة وإنما هي نقطة وسط بين طرفين رئيسين:

الأول: الصياغة النحوية للكلام أو الطرف الصناعي منه.

الثاني: رُدود أفعال المتكلمين التي تأتي في الدرجة الثانية بعد استخراج المعاني المفهومة من التراكيب.

وهكذا يجب التمييز بين عمل النحوي وعمل المؤول ثم عمل المشتغل بالسياق في مرحلة لاحقة. كان الجرجاني حاذقا عندما رتب معاني النحو ترتيبا تأتي بعدها المعاني التي تُستفاد من معاني النحو ثم تليها الأغراض التي يُوضع لها الكلام، فقال: «وإذ قد عرفت أن مدار أمر النظم على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكون فيه، فاعلم أن الفروق والوجوه كثيرة ليس لها غاية تقف عندها، ونهاية لا تجد لها ازديادا بعدها = ثم اعلم أن ليست المزية بواجبة لها في أنفسها، ومن حيث هي على الإطلاق ولكن تعرض بسبب المعاني والأغراض التي يوضع لها الكلام،/ ثم بحسب موقع بعضها من بعض، واستعمال بعضها مع بعض [...]»[2]؛ **وهكذا يُخفي التركيب في داخله تراتبية تبدأ بتماسك الألفاظ نحويا مما يُمهد الطريق أمام تناول معاني النحو، هذه المعاني التي تُشجع الناقد على النظر في المعاني المجازية، ثم يصل من خلال كل ذلك إلى تأمل الأغراض والمقاصد.**

إذن يتبنى هذا الفصل هذه الخلاصة:

إن ظاهرة التقديم والتأخير جزء من الكلام الخصوصي الذي يتضمن بعض الغُموض الفني في ذاته أو في سياق ظهوره مع تراكيب أخرى؛ ويرتبط بمعاني النحو والتأويل المجازي (المعنى) والمقاصد والأغراض.

1- النسق النحوي والنسق المعنوي والنسق القصدي:

تختلف آراء الدارسين للتراث البلاغي والنقدي في التراتبية التي قدمها الجرجاني في استشهاده أعلاه؛ فإن كان البحث يستعرض التقسيم الثلاثي لقضايا هذا الاستشهاد حيث المعاني النحوية والمعاني المُستقاة من المعاني النحوية والسياق (أو أغراض الكلام والمقاصد)، سيُفيد هذا الأمر في انتزاع اعتراف أن بنيات التقديم والتأخير هي بالأساس بنيات تتجاذبها المعاني والمقاصد. ويبقى المُشكل الذي يُطرح هو:

---

(1) المصدر نفسه، ص. 120.

(2) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 87 / دلائل الإعجاز (رضا)، مصدر مذكور، ص. 69.

كيف يتم التوفيق بين الدراسة التركيبية والنحوية للكلام من جهة والدراسة المعنوية من جهة ثانية، ثم الدراسة السياقية من جهة ثالثة؟

أ- النسق النحوي:

تحدث الفصل الثاني من الباب الثاني عن مبحث التقديم والتأخير، فقام بتأطير هذا الموضوع تأطيرا نحويا بالدرجة الأولى قصد تعميق النقاش وكشف بعض ما خفي منه. فنماذج التقديم والتأخير التي اقترحها هذا الفصل لا تشمل جميع سُلوكات اللغة العربية في هذا الباب من أبواب النحو، ولكنها ذات قيمة تمثيلية عالية خصوصا أنها اعتمدت فقط ما يخدم إشكال البحث. وكانت النماذج المقترحة تتوزع بين قسمين: يُعالج الأول إمكان تحقيق التحويل أو إجازته، ويُعالج الثاني منع تحقيقه. وستتحدث عن هذه الأمور، فيما سيأتي، من الناحية البلاغية في نقطتين: الأولى مرتبطة بالتقديم على نية التأخير، والثانية مرتبطة بالتقديم لا على نية التأخير.

أثار البحث موضوع احتياج الفعل للاسم عند سيبويه[1]، وكذا العلاقة الإسنادية بين طرفين لا يُغني واحد منها عن الآخر[2]، ثم الابتداء باعتباره أول أحوال الاسم[3]... إلخ؛ غير أن اللغة سلسلة مُنظمة رغم تشابك حلقاتها في جميع الاتجاهات، مما يستوجب الحديث عن الرتبة من جديد. قد تتقدم حلقات هذه السلسلة أو تتأخر فتشهد سليقة العربي أن الكلام فيه حراك؛ وهذا ما حاول تمام حسان أن يُوَضحه في مثال ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ﴾ (البقرة: 269)[4]؛ وعليه، يُعتبر تحليل تمام حسان للمثال بواسطة قرينة معنوية وسيلة محتملة وإن ترجحتْ وسائل أخرى مُهمة تنضوي تحت التركيب الإسنادي الذي يهتم بالألفاظ قصد الإعراب لا بالمعاني والمقاصد لأن النقاش يرتبط بالجانب الصناعي في النحو.

إذا كان احتياج الفعل إلى الاسم يدخل في تكوين الجمل الفعلية، وإذا كان الابتداء باعتباره أول أحوال الاسم يدخل في تكوين الجمل الاسمية، فإن العلاقة الإسنادية تشمل الجُمل الفعلية والجُمل الاسمية؛ لهذا تستدعي جمل اللغة العربية مقامات رُتبية تحفظ للمكونات حُقوقا مُعينة في حال الحراك أو التقديم والتأخير: قد ترغب المكونات (عناصر الجملة) في الاحتفاظ بوظائفها في حال الحراك، وقد تُغير هذه

---

(1) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. 20. 21.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 23.

(3) المصدر نفسه، الجزء الاول، ص. 23.

(4) راجع العنوان الفرعي في الفصل الثاني من الباب الأول: العلاقة الإسنادية هي قرينة معنوية.

الوظائف؛ وبهذا تتدخل الرُّتبة لتحديد نية المكون[1] (العنصر) وسُلوكه داخل التركيب. وتنقسم الرُّتبة عند النحاة إلى قسمين:

- رُتبة محفوظة: «[...] لو اختلت لاختل التركيب باختلالها [...]»[2]. وتخص الرتبة المحفوظة أنواعا مُختلفة من تراكيب العربية: تقدّم الموصول على الصلة والموصوف على الصفة وتأخّر البيان على المبين والمعطوف بالنسق على المعطوف عليه والتوكيد على المؤكد والبدل على المبدل والتمييز على الفعل، وتقدم الفعل على الفاعل أو نائب الفاعل... إلخ.
- رُتبة غير محفوظة: مثل رُتبة الفاعل والمفعول به، ورُتبة الضمير والمرجع، ورُتبة الفاعل والتمييز بعد نعم، ورُتبة المفعول به والفعل، ورُتبة المُبتدأ والخبر ...إلخ.

إن الرتبة إما أن تكون مُتحركة أو أن تكون مُتحجرة: فإذا كانت مكونات الجملة تقبل التحويل أو النقل، فهي تدخل ضمن النوع الأول، مثل العلاقة الرتبية النسقية [فعل + فاعل + مفعول] التي يمكن تغييرها إلى أنساق أخرى مُحوَّلة، مثل [مفعول + فعل + فاعل] أو [فعل + مفعول + فاعل][3]. أما إذا كانت مُكونات الجملة لا تقبل التقديم والتأخير، فهي تدخل ضمن النوع الثاني: إن تغير الرتبة النسقية [فعل + فاعل] إلى رتبة نسقية أخرى محولة، مثل: [فاعل + فعل] سيؤدي إلى تغير وظائف المُكونات، فتنتقل من جمل فعلية إلى جمل اسمية هي [مبتدأ + خبر].

قد تكون الرتبة النسقية طيِّعة في النوع المُتحرك مثل ما بُسط من أنساق أصلية وأخرى مُحولة تحفظ رُتبة المُكونات. فإذا قيل:

1) ضربَ زيدٌ عمراً.

2) عمراً ضربَ زيدٌ.

يحتفظ الفاعل بوظيفته النحوية بين المثال (1) والمثال (2)، ويحتفظ بها المفعول به. وما يهم هو استيعاب أن جميع الأنساق تُردّ إلى أصل يحفظ رُتبة المُكونات هو [فعل + فاعل + مفعول]؛ ولكن نعثر داخل النسق المتحرك على ما يجعله مُستعصيا ومُتحجرا (أو لا يقبل التقديم والتأخير) في أثناء النقل والتحويل. وتقوم الجملة (3) دليلا على ذلك:

---

(1) حسب ما إذا أراد عنصر من عناصر الجملة أن يغير وظيفته النحوية أو أن يحتفظ بها، فنقول: قام زيد ولا نقول: زيد قام ونحن نقصد تقديم الفاعل لأن هذا التقديم يخرج الجملة من كونها فعلية إلى كونها اسمية؛ وبهذا نتحدث عن نية المكون أو العنصر وفق الوظيفة النحوية التي يرغب فيها.

(2) تحدث تمام حسان عن الرتب وأمثلتها توجد في: اللغة العربية، معناها ومبناها، تمام حسان، مرجع مذكور، ص. 207.

(3) انظر ظاهرة التقديم والتأخير: في المرفوعات ‹الفاعل› وفي المنصوبات ‹المفعول› في الفصل الثاني من الباب الثاني.

3) منْ ضربَ زيدٌ؟

وهذا ما جعل المثال (1) يُمثل الرتبة النسقية المُتحركة، والمثال (2) يُمثل الرتبة النسقية المُحولة. أما المثال (3) فهو مثال مستعصٍ رغم كون رُتبته النسقية المُحولة من نوع رُتبة المثال (2)؛ فنصل إلى حديث سبق أن أثير في هذا الموضوع عندما ميّز النحاة القدماء بين التقديم والتأخير الواجب والجائز من جهة والمُمتنع من جهة ثانية.

لننقل الموضوع إلى نوع آخر من الوقائع اللغوية التي تنتمي دائما إلى المرفوعات بهُوية ابتدائية: أي، المبتدأ والخبر. ولنتأمل الأمثلة التالية:

4) منْ أنتَ؟

*5) أنتَ منْ؟

6) هوَ اللهُ.

*7) اللهُ هوَ.

قد يأتي الخبر اسم استفهام كما في المثالين (4) و(*5). وتكون "منْ" في المثال (4) في محل رفع الخبر المُقدم مبنية على السكون، ويكون "أنتَ" ضميرا مُنفصلا مبنيا على الفتح في محل رفع المبتدأ المُؤخر؛ لكن استعادة أصل الجملة في المثال (4) غير مُمكن حيث إن استعادة المبتدأ لوضعه الأصلي في المثال (*5) سيقود إلى لحن هذا المثال لأن الخبر يقف سدّا مانعا أمام ارتياد الوضع الطبيعي.

يُمكن أن ينطبق التحليل نفسه على المثالين (6) و(*7): لقد تصدر ضمير الشأن المثال (6) وهو مُبتدأ في الجملة و"اللهُ" خبره؛ غير أن تأخير المبتدإ في الجملة (6) سيُؤدي إلى اللحن كما في المثال (*7).. ويقود ذلك إلى الصياغتين التاليتين:

6)	[مبتدأ + خبر]
*7)	[خبر + مبتدأ]

يدل لحن الصيغة الثانية أن المثال ينتمي إلى الرتبة النسقية (النوع الثاني) التي هي رُتبة تحجر. ونظير ذلك في باب المرفوعات أيضا، الجملة الفعلية التالية:

8) ضربَ موسىَ عيسىَ.

والمقصود بتحجر هذا التركيب أن نبتعد ما أمكن عن اللبس حتى تُحفظ رُتبة الفاعل ورُتبة المفعول.

ب- النسق المعنوي:

ليس الكلام مخصوصا بصناعة النحو تنظر إليه وتفك ألغازه التركيبية، وإنما هو كذلك صناعة معنوية كلما كثرتْ معانيها وتعددتْ دلالاتها كانت هذه الصناعة أحلى وأفضل. ولا تحيا الصنائع الإبداعية دُون تشابك المعاني حين يقصد المبدع إليها أو حين تأتيه إلهاما؛ تلك بعض خصائص هذه الصنائع التي استدعتْ أن يتوقف الجرجاني أمامها طويلا، فيُدافع عن الإبداع الشعري ضدّ كل من أراد الانتقاص من قيمته؛ ولهذا ستعرض هذه الفقرة بعض مُميزات التراكيب الإبداعية التي تستدعي التمييز بين الجمل الخصوصية دون تقديم وتأخير والجمل الخصوصية التي لحقها التقديم والتأخير، ويدخل هذا التمييز في بعض الجوانب التي تطرحها الخصوصية في ذاتها قبل التعمق في تناولها من زاوية التقديم والتأخير؛ آنذاك سيتضح الفرق بين:

- الجمل النمطية.
- الجمل الخُصوصية.
- الجمل الخُصوصية + التقديم والتأخير.

كانت القضايا الأساسية التي ارتبط بها كتاب أسرار البلاغة وكتاب دلائل الإعجاز هي التمييز بين مستويات الكلام؛ وقد أبرز الجرجاني تفاوت هذه المستويات كلما انتقل من الكلام العادي إلى المعجز الذي يفوق طاقة البشر وخبرة الشعراء، فقد كانت نية البحث البلاغي، حسب الجرجاني، أن تُقدم إجابات عن أسئلة لصيقة بالنص القرآني: كيف السبيل إلى معرفة أسرار البلاغة التي يُضمرها النص القرآني؟ ثم، ماهي المواقع التي تكثر فيها دلائل الإعجاز القرآني؟.

اختلط هذان السؤالان بالنقد القديم حيث أخذ السؤال الأول يعني البحث عن معرفة نوعية لأنه يرتبط بالكيفيات والطرق، وأخذ السؤال الثاني يعني البحث عن معرفة كمّية لأنه يرتبط بالتراكمات. ستكون النتيجة أن بلاغة القرآن هي بلاغة كيفية تفوق طاقة البشر، وكمّية لا تستعمل الوقائع اللغوية الإعجازية بطريقة شاذة بل تواترية. وتستمد هذه النظرة قيمتها من ترتيب الألفاظ وفق معاني الضمير والنفس وُصولا إلى الصناعة الشعرية، فهي خزين لا ينضب وطاقة تستعصي على الزوال حيث النسج والصياغة والتنضيد والتجويد والوشي والتحبير والبناء وما إلى ذلك.

وعندما يتخلص المُبدع من المستوى الأول الذي يجمع بين الألفاظ بقوانين معيارية النحو التي تُفرز معاني النحو، يصل إلى المستوى الثاني حيث عمليات النسج الكبرى: التأليف بين الجمل، وجعل بعضها لا يستغني عن بعْض لأنها ترتبط بعلاقات السببية الجمالية... ثم ظهورالسياق المتآخي والمتلاحم بعد ذلك.

وينقسم السياق إلى قسمين وفق ما يُطلب منه، فالسياق المرتبط بالمعرفة البلاغية يكون سياقا معنويا بيانيا، أما الذي يرتبط بالمعرفة القصدية يكون مقصديا ووظيفيا[1].

سنقوم في هذه الفقرة بالحديث عن المعرفة البلاغية المرتبطة بالجانب المعنوي البياني خصوصا وأنها تتناول: النسق المعنوي.

يقول الجرجاني: «هذا وليس إذا كان الكلام في غاية البيان وعلى أبلغ ما يكون من الوُضوح أغناك ذاك عن الفكرة إذا كان المعنى لطيفا، فإن المعاني الشريفة اللطيفة لا بد فيها من بناء ثان على أول، ورد تال إلى سابق. أفلست تحتاج في الوقوف على الغرض من قوله: «كالبدرِ أفرطَ في العلو» إلى أن تعرف البيت الأول فتتصور حقيقة المراد منه ووجه المجاز في كونه دانيا شاسعا وترقم ذلك في قلبك ثم تعود إلى ما يعرض البيت الثاني عليك من حال البدر[...]. فهذا هو الذي أردت بالحاجة إلى الفكر، وبأن المعنى لا يحصل لك إلا بعد انبعاث منك في طلبه واجتهاد في نيله»[2].

يُفيد هذا الاستشهاد في بسط أمور مختلفة:

أولها: أن الجرجاني يعترف بقدرة وُصول الكلام إلى أعلى مراتب البيان، وبعد ذلك، يكون ارتقاء سُلم التجريد اقترابا من المعنى المحال.

ثانيها: أن الجرجاني ينتصر للقارئ لأنه ينظر إليه وفق هاجس يضمن له تلقي المعاني الشريفة، وهي معان تتطلب الجهد بصفة عامة. لا يحصل المعنى لك «إلا بعد انبعاث منك في طلبه واجتهاد في نيله».

ثالثها: أن الجرجاني يتحدث عن المعاني الثواني برؤية منهجية جديدة؛ فالمعاني الشريفة اللطيفة «لا بُد فيها من بناء ثان على أول وردّ تال إلى سابق»؛ وهكذا تُقدر هذه المعطيات المجهودات التي يبذلها القارئ في استخراج المعاني الثواني، وتُحذر في الوقت ذاته، رغم أن الجرجاني لم يذكر ذلك[3]، من صعوبة الإعراب المجازي الذي تحدث عنه الفصل الأول من هذا الباب حيث انعدام آليات دقيقة تُؤطر عمليات التأويل رغم توفر آليات قراءة الجملة بيانيا مثل آليات التشبيه والاستعارة والمجاز والكناية؛

---

(1) تشكل الاستعارة والتشبيه والمجاز والكناية مباحث علم البلاغة، وتستعمل في التراكيب الخصوصية لنزع طابع المباشرة والسذاجة عن المعنى؛ ولم يتعرض الجرجاني للمعنى المنحدر من علم البيان إلا سياقيا لأنه لا ينظر إلى المفردة منعزلة. أما إذا تجاوز الجرجاني السياق البياني، فإنه ينظر إلى التركيب سياقيا كذلك لكن من زاوية الأغراض والمناسبة الكلامية والقصد والمقام: مثل جملة أسدا رأيت التي يحللها السياق البياني عن طريق الاستعارة، وسياق المقام والغرض بالتركيز على المدح وتعظيم الموصوف.

(2) أسرار البلاغة، الجرجاني، تحقيق، محمد رشيد رضا، دار المعرفة للطبع والنشر، بيروت، لبنان 1981، ص. 123.

(3) تقصد هذه الفقرة بالضبط التراكيب الخصوصية المرتبطة بظاهرة الحذف الذي سيدقق الفصل الثالث من الباب الثالث تأمل التقديرات.

وكلما أوغل النص في الإغماض المعنوي والشكلي تقف الآليات حائرة بعد أن تلمّستْ الطريق فلم تستطع المُضي فيه[1].

رابعها: أن الجرجاني استعمل كلمة 'الغرض' في استشهاده حين قال: «أفلست تحتاج في الوقوف على الغرض من قوله: «كالبدر أفرط في العلو»...»، عوض أن يتحدث عنه بالمفهوم السياقي: أي، المقاصد والمناسبات من خلال التمييز بين المعنى النحوي ثم المعنى الذي يصدر عن المعنى النحوي ثم المعنى السياقي القصدي؛ لكن الجرجاني يجعل 'الغرض' رديفا لـ 'وجه المجاز'، وهو زعم لا يستطيع هذا المقام الحسم فيه لأنه يحتاج إلى نقاش .

ويُمكن توضيح اشتغال معاني البيان بما يلي: «[...] إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح لا يتأتى بالوضعية لأن السامع إذا كان عالما بوضع الألفاظ لذلك المعنى لم يكن بعضها عنده أوضح من بعض وإن لم يكن عالما بذلك لم يكن كل واحد من الألفاظ دالا عليه لتوقف الفهم على العلم بالوضع ويتأتى بالعقلية لجواز أن تختلف مراتب اللزوم في الوضوح ثم اللفظ المراد به لازم ما وضع له سواء كان جزءاً أو خارجا إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فمجاز وإلا فكناية، ثم من المجاز ما ينبني على التشبيه فتعين التعرض له [...]: اعتبار المبالغة في إثبات أصل المعنى للشيء إما على طريقة الإلحاق أوالإطلاق والثاني إما إطلاق الملزوم على اللازم أو عكسه وما يبحث فيه عن الأول التشبيه وعن الثاني المجاز وعلى الثالث الكناية فانحصر الكلام فيه في الثلاثة»[2].

وسيُحاول البحث ملامسة أهم قضايا هذا الاستشهاد فيما يلي:

9) الشاعر شجاع.

10) قال تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَآ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ (يوسف: 36).

11) يُشارُ إليه بالبنانِ.

12) قال امرؤ القيس:

---

(1) سيتعرض البحث للمشاكل التي يطرحها المعنى المحال في القراءة في الفصل الأول من الباب الرابع.

(2) شرح عقود الجمان، جلال الدين السيوطي، دار الفكر، ص. ص. 77. 78.

وقال في: المصدر نفسه، ص. 77.: علم البيان أم علم المعاني «[...] علم يعرف به إيراد المعنى الواحد المدلول عليه بكلام مطابق لمقتضى الحال بطرق مختلفة في إيضاح الدلالة عليه بأن يكون بعض الطرق واضح الدلالة وبعضها أوضح فخرج معرفة إيراده بطرق مختلفة في اللفظ والعبارة فقط والمراد بالمعنى الواحد كل معنى يدخل تحت قصد المتكلم وإرادته فلو عرف أحد إيراد معنى قولنا زيد جواد بطرق مختلفة لم يكن بمجرد ذلك عالما بالبيان وبالطرق والتراكيب [...] مرجع البيان إلى اعتبار المبالغة في إثبات المعنى للشيء [...]».

وَوَادٍ كجـــوفِ العيـــرِ قفْـــرٍ قَطَعْتُـــهُ　　　بـــه الـــذئبُ يَعـــوي كـــالخَلِيعِ المُعَيَّـــلِ

13) قال ابن خفاجة:

لَـــكَ اللهُ مـــنْ بـــرقٍ تـــراءىَ فـــسلَّماَ　　　وصـــافحَ رسمـــاً بالعُذَيـــبِ ومَعْلَـــمَا

يُحدد المثال (9) المعاني بواسطة الوضع حيث يُفهم من الكلام أن الشاعر هو إنسان حي وذكر وعاقل، ومُتحرك حركة إرادية... إلخ، ويُفهم منه أنه شجاع بواسطة الكلمة المجاورة للأولى؛ غير أن الألفاظ إذا ما وضعت للدلالة على المُشترك من المعاني فهي لا تحتمل التأويل إلا في المُناسبة القصدية[1].

ويُسبب المثال (10) في مفارقة هي: لا يُمكن للفتى أن يعصر الخمر حقيقة، ويقتضي الفعل 'أعصرُ' أن يكون الذي وقع عليه فعل الفاعل مادة غير سائلة، لكن الخمر مادة سائلة؛ وهذا ما يمنع من إرادة المعنى الأصلي، ويُسمى: قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي؛ وبهذا يتحدث المثال (10) عن معنى ما ورد في الاستشهاد «إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فمجاز»، ثم تتكشف المُناسبة الكلامية العامة بعد المعنى البياني. ويُضيف الاستشهاد عبارة: «فمجاز وإلا فكناية»، فيتضح أن المثال إذا وُظفتْ فيه قرينة مانعة يكون مجازا وإذا انعدمتْ يكون كناية مثل المثال (11).

يُجوِّز المثال (11) إيراد المعنى الأول إلى جانب المعنى الثاني دون مشاكل معينة، فيتجاوران في الكلام؛ لهذا يَجُوز معنى 'الإشارة بالبنان إلى الشخصْ ومعنى 'الشهرة أو الفضيحة... إلخْ حسب السياق.

ويقترح المثال (12) التعرف على مبحث آخر من مباحث علم البيان، وهو التشبيه؛ يُشبه امرؤ القيس الوادي في خطورته ببطن الحيوان الضخم حين يُفرَغ من أحشائه فيظهر عميقا سحيقا مُظلما. ويتضمن هذا المثال المُشبه والمشبه به والأداة، لكن وجه الشبه المُتغيب يُمكن استحضاره بواسطة التقدير؛ وكلما حُذف أحد طرفي التشبيه الرئيسين يتم الحصول على جمل تُعبِّر عن الاستعارة، مثل الجملة (13).

وحُذف في الجملة (13) المُشبه به الذي يُمكن استرجاعه بالتقدير: 'سلَّم وصافح كالإنسان رسْماً.

إذا كان المجاز كلمة استُعملتْ في غير معناها الأصلي لعلاقة المُجاورة لا المُشابهة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الأصلي، فإن الكناية لفظ أطلق وأريد به لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي.. ويبقى

---

(1) تقصد هذه الفقرة بالمشترك من المعاني = دلالة الوضع، مثل: دخل الأستاذ إلى القسم فقال: البرد قارس وهي جملة تدل على المشترك من المعاني لأن لا أحد يجهل معنى هذا الكلام؛ غير أن الأستاذ قد يقصد به معنى آخر يُشتق تداوليا وكلاميا من الجملة التي استعملها هو: أغلقوا النوافذ.

أن التشبيه هو أن يشترك طرفا التشبيه [المشبه والمشبه به] في سمة أو أكثر مع ذكرهما؛ غير أن الاستعارة هي حذف أحد طرفي هذا التشبيه، وتجمع التشبيه والاستعارة علاقة المشابهة.

إن المثال (9) يُحدد المعاني بواسطة الوضع، إلا أنها قابلة للتأويل بالاستدلال عن طريق المُناسبة الكلامية والقصدية: قد يُوضِّح السياق أن الشاعر جبان أو يسعى إلى تأكيد شجاعته أو يرغب في الحث عليها، أو يهدف إلى تخويف شخص آخر منه...إلخ.

وقد يُوضح السياق في المثال (10) أن المُناسبة الكلامية والقصدية العامة هي: اعتبار ما سيكون: أي، ما سيكون عليه العتب.

ويُحدد المثال (11) سياق المُناسبة الكلامية والقصدية العامة في مدح الشخص إذا كان المعنى المُستخلص إيجابيا: أي، الحديث عن الشخص في مقام الشهرة؛ وإذا كان المقام هو مقام ذم فإن المعنى قد يتحدث عن الفضيحة.

ويحضر كلام امرئ القيس في المثال (12) في سياق الافتخار لأن المعنى يُظهر قُدرة الشاعر على اختراق المصاعب: واد عميق وذئاب جائعة مرضعة أوتطلب الطعام لجرائها... إلخ.

ويتموضع مثال ابن خفاجة (13) في مُناسبة لا يصل المرء إليها إلا بعد طول تفكير: سياق التعجب والتأمل لأن المعنى يُظهر أشياء غريبة مثل ظهور البرق وسلامه ثم مُصافحته لرسمين أو طللين هما: العُذيب والمَعْلم.

هكذا يُمكن استنتاج أن ظواهر علم البيان تقتحم الجمل التي استعملت التقديم والتأخير أو الجمل التي لم تستعمله: يعني، أن الجمل التي تستعمل ظواهر علم البيان ولم تستعمل التقديم والتأخير ستكون معيارا تُقاس به الجمل التي تستعمل علم البيان مع حُضور التقديم والتأخير فيها:

14) قال البحتري:

شَرقٌ تزيّدَ بالعراقِ إلىَ الذي	عهدُوهُ بالبيضاءِ أو ببَلَنْجرَا
مِثلَ الهلالِ بدأ فلمْ يبرحْ به	صوغُ الليالي فيه حتى أقمَرا

15) وقال:

المرءُ مُثلُ هلالٍ حينَ تُبصرهُ	يبدُو ضئيلاً ضعيفاً لم يتَّسِقُ
يزدادُ حتى إذا ما تمَّ أعقبه	كرُّ الجَديدَينِ نقصًا ثمَّ يَنمَحِقُ

16) وقال :

كالبـــدرِ مـــن حيـــثُ التفـــتَ رأيتَـــهُ   يهـــدِي إلى عينيْـــكَ نـــورًا ســـاطعًا

17) قال الشاعر:

ولقـــدْ ذكـــرْتك والزمَـــان كأنّـــهُ   يـــوم النّـــوى وفُـــؤاد مـــنْ لم يعـــشقِ

18) وقال آخر:

وكـــأنّ النجـــومَ بـــين دجـــاهُ   ســـننٌ لاحَ بيـــنهنّ ابتـــداعُ.

19) رأيتُ أسداً.
20) أسدًا رأيتُ.
21) قال الشاعر:

إذا نـــزلَ الـــسّماء بـــأرضِ قـــومٍ   رعينـــاهُ وإن كـــانوا غِـــضابًا

22) رعَى الغيثَ.
23) هو سفينةُ نوحٍ.
24) قتلتُ ملكَ الوحوشِ.
25) جمّ الرمادِ.

تطرح بنيات التشبيه عدة مشاكل، ففي الوقت الذي تسعى فيه إلى الحفاظ على البنية المنطقية الرتبية [مشبه + أداة + مشبه به + وجه الشبه]، فإنها تخرقها بواسطة حذف أحد طرفي التشبيه أو الأداة أو وجه الشبه: يعني، أن كل شيء في هذه البنيات قابل للحذف شريطة ترك عناصر أخرى حتى لا تتحول هذه التراكيب إلى تراكيب عادية. إن محاولة البحث عن وقائع لغوية تخرق البنية المنطقية بواسطة التقديم والتأخير، لا توفر في الغالب سوى روائز لوقائع قد تكون مُستعصية في بعض الأحيان[1] مما يدفع إلى تأويل

---

(1) قال البحتري هذا المثال (14) في سياق مدح إسحق بن كنداخ الخزري القائد الكبير عندما توج وقلد السفين. ابتدأ شرف الممدوح في العراق وتزيّد ثم لا يزال حتى وصل إلى جزر البيضاء وبلنجرا. وشبه هذا المعنى بهلال يتسع حتى=

الأمثلة (14) و(15) و(16) بطريقة تبدو غريبة تُرغم على اعتماد التقديم والتأخير قسرا؛ لكن المثال (17) في علاقته بالمثال (18) يدعوان إلى التأمل في تحليل آخر هو: استعمل المثالان (17) و(18) 'كأنّ' التي هي: «حرف من الحروف المشبهة بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ويُفيد التشبيه نحو قولك: كأن علالا أسدٌ. وتفيد الظن أحيانا نحو: كأنه ظفر بحاجته»[1]. ويلي 'كأنّ' في بنيات التشبيه المشبه، أما 'الكاف' فيليها المشبه به، فنحصل في المثال (18) على الوضع الطبيعي لـ'كأنّ' في علاقتها بالبنية كلها حيث نجد هذا الترتيب: [كأن + المشبه + المشبه به].

تكون البنية المنطقية [كأن + المشبه + المشبه به] بمثابة معيار لانزياح تركيبي وقع في المثال (17) الذي بنيته المنطقية: [المشبه + كأن + (ضمير عائد على المشبه) + المشبه به الأول + المشبه به الثاني بواسطة العطف]. لقد تقدم المُشبه على الحرف المشبه بالفعل (كأن) ولم يترك مكانه فارغا وإنما احتله بواسطة الضمير العائد عليه. فإذا كان المثال (18) معيارا تركيبيا لأنه يتضمن [الحرف + اسمه المنصوب + خبره المرفوع]، فإن المثال (17) استوفى كذلك جميع الشروط الإعرابية [الحرف + اسمه المنصوب + خبره المرفوع] رغم أنه لم يعتمد التنظيم المنطقي للجملة البلاغية؛ لهذا يُمكن أن يخضع المثال (17) للإعراب الصناعي والإعراب المجازي والإعراب القصدي المقامي.

=أصبح قمرا. لقد تضمن هذا المثال تركيبا تشبيهيا أخضعه الشاعر للنقل والتحويل خصوصا إذا ما اقتصرنا على البيت الثاني، فيصبح التقدير:'بدا شرف تزيد بالعراق مثل الهلال بدا فلم يبرح به...'. والمرجح أن الأصل في المثال هو عدم التقديم والتأخير كما في مثال آخر هو المثال (15) يشبه فيه الشاعر الإنسان في نشأته إلى أن يبلغ حدّ التمام، ثم تراجعه إذا انقضت مدة الشباب. احتفظ المثال (14) بتركيبته الواضحة [مشبه + الأداة أو ما يعادلها + مشبه به + وجه الشبه]. ويأتي المثال (16) ضمن التراكيب التشبيهية التي تخرق هذه التراتبية الموجودة في المثال (15)، فابتدأ بما يلي: [الأداة + المشبه به + مشبه ضمير + وجه الشبه]. لكن يجب الاحتراس من المثال (16) لأنه قد يشبه المثال (14) فنعتقد أن هناك تقديما وتأخيرا، فالعبرة بتأمل مواضع الكلام: أي، ما يوجد أمام التشابيه قبل أن نعتبرها تامة التركيب مستوفية الشروط. وقد يكون تقديرالمثال حسب الظاهر من الكلام: هو كالبدر يهدي إلى عينك نورا ساطعا. ويتقدم المشبه به على المشبه في المثال التالي: قال البحتري:

في طلعة البدر شيء من محاسنها   وللقضيب نصيب من تثنيها

يتحدث ابن مالك (البيت المرقم بالعدد: 132 في الألفية)، يتحدث عن تقدم الخبر على المبتدإ إذا كان الأول نكرة غير متخصصة بوصف أو إضافة وكان الطرف الثاني ظرفا أو جارا ومجرورا. لن نسلك طريق قياس الجملة النحوية على الجملة البلاغية. ويمكن التخفيف من حدة استعمال القواعد النحوية في هذا المقام فنقول في التقدير: 'كأن شيئا من محاسنها قائم في طلعة البدر'. وتفصيل القول إن 'كأن يليها المشبه، أما 'الكاف' فيليها المشبه به. ويدل التقدير أن 'شيئا من محاسنها' هي مشبه باعتبار 'كأن'. أما تقدير الكاف سيكون: 'شيء من محاسنها كالذي يوجد في طلعة البدر'.. لقد ملنا إلى هذا التحليل رغم أن المواقف البلاغية تفضل الاحتفاظ بمكونات التشبيه ثابتة، فنقول: شبه طلعة البدر بشيء من محاسنها.

(1) المعجم في الإعراب، عمر توفيق ومحمد بنيس، دار المعرفة، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب 1999، ص. 129.

وفصل المقال إعراب المثال القرآني (26) إعرابا صناعيا ومجازيا:

26) قال تعالى: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ (الصافات: 65).

- الإعراب الصناعي:

- + طلعُها: طلع مبتدأ مرفوع بالضمة، وهو مضاف، والضمير المُتصل في محل جر مُضاف إليه.
- + كأنه: كأن حرف تشبيه ونصب مُشبه بالفعل، والضمير المُتصل في محل نصب اسمها.
- + رُؤوسُ الشياطين: رُؤوس خبر كأن مرفوع بالضمة، وهو مُضاف، والشياطين مُضاف إليه مجرور بالكسرة. وجملة كأنه... الخ، في محل رفع خبر المبتدأ.

- الإعراب المجازي:

عندما ينضاف الإعراب المجازي إلى الإعراب الصناعي: تُعرب كلمة "طلع" مُشبها مرفوعا مبتدأ، وهو مُقدم لأن الأصل أن يلي المُشبه الحرف المُشبه بالفعل؛ وتُعرب "كأن" أداة تشبيه، وهي حرف مُشبه بالفعل، وتُعرب"الهاء" ضميرا مُتصلا عوضا عن المُشبه المُتقدم عن الأداة وهو خبر الأداة مبني على الضم الظاهر في محل نصب اسمها؛ أما "رُؤوس" فهي مُشبه به لزم مكانه مرفوع خبر الأداة. والجملة المُكونة من الأداة والضمير عوض المُشبه والمُشبه به في محل رفع مُشبه به خبر المبتدأ تقديره في غير القرآن: طلعُ شجرة الزقوم رؤوسُ الشياطين.

يُظهر التناول البلاغي لجملة: طلع شجرة الزقوم رُؤوس الشياطين أن بنيات التشبيه في بعض الأحيان تقبل التقديم والتأخير. ولا يُمكن أن يَظهر ذلك إلا في الإعراب المجازي الذي يضبط موقع المشبه والمشبه به.

إن الوضع الطبيعي في التقديم والتأخير لن يصمد طويلا لأن أمثلة متعددة في الحذف تُبرهن على أن هذا النمط من الجمل التشبيهية تحذِف من الترتيب أشياء مُعينة أو تُضمرها[1].

---

(1) في مثال النابغة:

أزف الترحل غير أن ركابنا ... لما تزل برحالنا وكأن قد

يقترح البحث الآن مثالا عن مزية الكلام في الحذف النحوي في جملة تتضمن كأن التي تستعمل للتشبيه بواسطة الكاف، والتي هي في الوقت نفسه للتوكيد بواسطة أن. فإذا كانت بنيات التشبيه من حيث التقديم والتأخير قد يعتريها بعض الغموض من الزاوية المعنوية والبيانية حين اختبار كأن، فإن هذا الغموض المعنوي والبياني يزول حين اختبارها من حيث الحذف.

لنتأمل بيت النابغة الشعري المكرر:

أزف الترحل غير أن ركابنا ... لم تزل برحالنا وكأن قد

=

فكيف كان الأمر في بنيات الاستعارة والمجاز والكناية؟.

يُمثل المثال (19) بنية استعارية تقدم فعلها المُتصرف على معمولها. وإذا حدث العكس كما في المثال (20) حيث تقدم المعمول على العامل المُتصرف، فإن ذلك لا يُؤدي إلى فساد الجملة تركيبيا. ولم يفقد المفعول حُكمه ولا رُتبته النحوية رغم انحرافه عن الأصل التالي: يأتي المفعول به ثالثا من حيث الرتبة في الجملة، ويكون مسبوقا بالعامل فيه (الفعل) والفاعل أيضا؛ إلا أن المفعول قد ينأى عن هذا الأصل فيتقدم على الفعل والفاعل إما جوازا أو وُجوبا. ويهم في هذا المقام التعرض لحالة الجواز: لا يتحكم الجانب اللغوي في شرط الجواز بل يتحكم المراد من الجملة أو القصد (ولا يعني هذا الكلام أن النحاة لم يُراعوا مسألة التقديم والتأخير). إن دُخول التقديم والتأخيرعلى المثال الأصلي الذي هو المثال (19) هو دُخول جائز تُبيحه القاعدة النحوية، فيتحول إلى المثال (20). وتكون النتيجة في المثال (20) هي أن الإنسان لم يُذكر صراحة (المشبه) وذكر الحيوان (الأسد: المشبه به)، وهو يعني أن صفة الشجاعة استُعيرتْ للإنسان من الحيوان... وتلك هي الاستعارة التي استوجبتْ "مُستعارا لهْ وهو المشبه الإنسان و"مُستعارا منهْ وهو المشبه به "الأسدْ:

إن الجملة (19): رأيتُ أسدا ← تُوضح: رأيت رجلا أو زيدا... كالأسد في الشجاعة؛ ولا نقول:

في الجملة نفسها: رأيتُ أسدا ← أنها تُوضح: رأيت أسدا كالإنسان في الشجاعة؛ لأن صفة الشجاعة قد انتقلتْ من الأسد إلى الرجل، فاستُعيرت الشجاعة من الأسد للإنسان (مبدأ القوة)؛ وبهذا يُفهم كيف أن الاستعارة هي تشبيه في الأصل حُذف أحد طرفيه.

إن اعتماد الأصل التشبيهي في المثال (19) يُفسر البنية المنطقية البلاغية [مستعار له: الإنسان + مستعار منه: الأسد] وبنيته المنطقية النحوية [فعل + فاعل + مفعول به] لأنه احتفظ على المشبه به في مكانه

=فلا بد لـ كأن المشددة النون أو المخففة من أن تنصب الاسم وترفع الخبر. وقد جاءت في المثال مخففة حيث لها مواصفات نحوية تجعل اسمها محذوفا «[...] وهو ضمير الشأن، والجملة التي بعدها خبر عنها». (المعجم في الإعراب، عمر توفيق ومحمد بنيس، مرجع مذكور، ص. 129).

وكأن: الواو حرف عطف.

كأن: حرف تشبيه مشبه بالفعل مخفف. واسمه ضمير الشأن محذوف والتقدير كأنه أي الحال والشأن.

قد: حرف تحقيق والأصل وكأن قد زالت، وحرك قد بالكسر لضرورة الشعر.

إذن يتضح من المثال أعلاه كيف أن تقدير المحذوف هو كأنه قد زالت، ليشبه هذا الأمر حذف ضمير الشأن في مثال:

*- كأنْ عمارٌ قائمٌ.

الذي تقديره: كأنه عمار قائم.

ثم ينضاف إلى هذا الحذف إسقاط ما بعد قد، فيتشكل المعنى البياني الذي يفسح المجال أمام محاولة استرداد المحذوف؛ لأن الحذف، في الأصل، هو ميل بالتراكيب إلى المجال الخصوصي.

الأصلي؛ ويُمثل المثال (20) بنية منطقية بلاغية مُحولة هي [مستعار منه: الأسد + مستعار له: الإنسان][1] وبنيته المنطقية النحوية المُحولة [مفعول به + فعل + فاعل] لأنه قدم المشبه به على المشبه في جملة: أسدًا رأيت. وبعد كل هذا التحليل يُمكن إضافة معنى القصد والمُناسبة الكلامية من خلال غرض مدح من وَصَفه المثال بالأسد في الشجاعة.

ويُمثل المثال (22) الأصل المجازي للمثال (21)؛ لم يذكر الشاعر 'المطر' في المثال (21) صراحة وإنما كنّى عنه بالسماء، وقد حضر المطر من خلال الضمير الموجود في كلمة 'رعيناه'، وأصبح التقدير الأصلي للمثال (21) هو المثال (22): 'رعى الشاعر الغيث'؛ إذن تقدم ما يدل على المطر في المثال (21) بدليل حُضور الضمير بعد ذلك. ينتمي المثالان إلى المجاز الذي يُوضح علاقة السببية حيث ذكر السبب وأريد المُسبب: أي، النبات؛ غير أن المثال (21) يُمثل التركيب المُحول المثال (22). وتنتمي الأمثلة (23) و(24) و(25) لمبحث الكناية؛ وكما يُقال 'هو اللهُ' ولا يُقال 'الله هوَ' يُقال في المثال (23): 'هو سفينة نوح' كناية على أنه يجمع كل شيء، ولا يُقال 'سفينة نوح هوَ'. أما المثال (24) فيجوز فيه تقديم المفعول على الفعل فيُقال: 'ملكَ الوحوش قتلت' كناية عن الأسد دون أن يتم المساس بجوهر الكناية، لكن إذا تقدم المضاف إليه على المضاف، سيكون الكلام لاحنا؛ فالكناية تُفضل كثيرا التواجد في بنيات الإضافة، ونظير ذلك المثال (25) الذي يُكنّي عن الكرم والضيافة؛ لكن تقديم المضاف إليه على المضاف مع إدخال تعديلات تجنبا للحن التركيبي مثل: 'رماد جمٍ' سيقود إلى جمل خالية من الإضافة ومن الكناية إلا إذا أضيف إليها ما يدل على هذه الكناية، فنقول: 'رماد جم في منزل فلان' فنقصد أنه مضياف.

أتى المثال (23) جملة اسمية لا تقبل التقديم والتأخير، في حين تقبل الجملة (24) الفعلية هذا التقديم والتأخير في حُدود ما تسمح به التراكيب التي يتقدم فيها المفعول على الفعل ولا يُنقل المفعول به

---

(1) جاء في: سرار البلاغة، الجرجاني، تحقيق، محمد رشيد رضا، مرجع مذكور، ص. ص. 210. 211.
الاستعارة «[...] تسقط ذكر المشبه من البيت وتطرحه وتدعي له الاسم الموضوع للمشبه به كما مضى من قولك: رأيت أسداً تريد رجلا شجاعا ووردت بحرا زاخرا تريد رجلا كثير الجود فائض الكف، وأبديت نورا تريد علما، وما شاكل ذلك. فالاسم الذي هو المشبه غير مذكور بوجه من الوجوه كما ترى. وقد نقلت الحديث إلى اسم المشبه به لقصدك أن تبالغ فيه فتضع اللفظ بحيث تخيل أن معك نفس الأسد. والبحر والنور كي تقوي أمر المشابهة وتشدده ويكون لها هذا الصنيع حيث يقع الاسم المستعار فاعلا أو مفعولا أو مجرورا بحرف الجر أو مضافا إليه. فالفاعل كقولك: بدا لي أسد، وانبرى لي ليث، وبدا نور، وظهرت شمس ساطعة، وفاض لي بالمواهب بحر [...]. والمفعول كما ذكرت من قولك: رأيت أسدا. والمجرور نحو قولك: لا عار إن فرّ من أسد يزأر، والمضاف إليه كقوله:

يا ابن الكواكب من أئمة هاشم ... والرجح الأحساب والأحلام

وإذا جاوزت هذه الأحوال كان اسم المشبه مذكورا، وكان مبتدأ واسم المشبه به واقعا في موضع الخبر، كقولك: زيد أسد، أو على هذا الحد [...]».

الذي هو المضاف المُفرد إلى موقع قبل الفعل[1] بل يُنقل مع المضاف إليه لأنهما يُشكلان شيئا واحدا [وجماع المضاف والمضاف إليه هو ما يُشكل الكناية في هذا المثال]. واظهر المثال (25) كيف أن المضاف إليه لا يتقدم على المضاف إلا إذا أدخلتْ تغييرات على التركيب حتى يُلائم معنى الكناية.

ج- النسق القصدي الكلامي:

يقول السيوطي:

«علم البيان أخص من علم المعاني فلذا تأخر عنه»[2]، ويقول كذلك: «حدّ علم المعاني علم تعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق مقتضى الحال فالعلم جنس وقولنا تعرف به أحوال اللفظ مخرج لما يعرف به أحوال غير اللفظ وقولنا العربي مخرج لغيره إذ الكلام في اللغة العربية وبقية الحد مخرج بقية علوم العربية وعلم البيان وإن أطلق عليه أيضا المطابقة لمقتضى الحال بناء على تفسيره بأنه الاعتبار المناسب وذلك شامل للعلوم الثلاثة لكن التقديم للمجرور في قوله بها تطابق يفيد الاختصاص أي الأحوال التي لا يطابق مقتضى الحال إلا بها هي التي في علم المعاني وما في العلمين بعده تحصل المطابقة به وبدونه وهذا الحد من أحسن الحدود [...]»[3].

يقترح استشهاد السيوطي الأول والثاني التمييز بين علم البيان وعلم المعاني.. ونعتبر هذه الفقرة علم المعاني جُزءاً مُكملا لعلم البيان مع ضرورة الإشارة إلى فارق مهم: إذا كان الإعراب المجازي حاضراً بقوة في علم البيان، فإن درجات حُضوره تتفاوت في علم المعاني؛ ولهذا تنقسم الجمل حسب هذا التحليل إلى قسمين: **قسم بياني يحضر فيه التقديم والتأخير أو الحذف أو هما معا، وقسم ينتمي إلى علم المعاني قد يحضر فيه كذلك التقديم والتأخير أو الحذف أو هما معا أو قد يغيبان تماما من التركيب**: يُمثل التركيب (20) مثالا لحُضور التقديم والتأخير بيانيا وتُمثل الآية ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: 82) نموذجا لحُضور الحذف بيانيا. فإذا كان المثال (20) يتضمن استعارة، فإن الآية المُنتزعة من سورة يُوسف تتضمن المجاز. أما المثال (1) فهو مثال لا ينتمي إلى الجمل البيانية ولا يتضمن التقديم والتأخير ولا الحذف بل هو جملة نمطية، في حين، يتضمن المثال (2) التقديم والتأخير رغم أنه ليس جملة بيانية؛ إذن سيُركز المعيار الذي يتميز به علم البيان عن علم المعاني على **هُوية الوقائع اللغوية**، وسينضاف إليه ما جاء في الاستشهاد من حديث عن

---

(1) تسمي اللسانيات هذا التصرف اللغوي وأنواعه المتعددة بالقيد الجزيري، فنقول: رأيت زيدا في المكتبة ولا نقول: المكتبة رأيت زيدا في لأن الجار والمجرور يشكلان جزيرة تنتقل برمتها أو تترك في موضعها الأصلي، فنقول: في المكتبة رأيت زيدا.

(2) شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، جلال الدين السيوطي، مصدر مذكور، ص. 77.

(3) المصدر نفسه، ص. 8.

"مُقتضى الحال"؛ غير أن هذه النظرة لا تقصي الجمل البيانية من دراستها دراسة قصدية كلامية، بل يُلمح التحليل إلى أن الجانب القصدي يكون قويا في جمل علم المعاني بينما تكون المُبالغة المعنوية[1] مُكونا رئيسا في الجمل البيانية.

النظم هو استعمال المعاني، ثم تعليق الكلمات وتأليف بعضها مع بعض بهدف بناء الجمل لأن "مدار النظم على معاني النحو"؛ ويتأكد هذا الأمرُ في حديث آخر يرى «أنه لا معنى للنظم غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم»[2]. إن مثل هذه الآراء تتحرك ضمن زخم نظري يُؤسس لحقيقة النظم التي تُوازي حقيقة الإبداع بصفة عامة والشعر بصفة خاصة: فهي تُلفت النظر إلى الوُجوه والفُروق الكثيرة التي ليس لها غاية تقف عندها في النظم، إلى المعاني والأغراض، إلى المواقع، إلى الاستعمالات... إلخ.

تُعتبر المعاني النحوية أول لبنة في صرح النظم عند الجرجاني، وهذا ما يُقدم النسق النحوي على النسق المعنوي ثم القصدي الكلامي؛ وفي الوقت نفسه، يُفترضُ أن نُجيب عن سؤال: كيف تصور الجرجاني ظاهرة التقديم والتأخير؟

نبدأ الحديث بتقسيم الجرجاني للتقديم والتأخير وفق إشارات سابقة تُجيب عن هذين السُّؤالين: متى يكون التقديم والتأخير سببا في تغيير وظائف الجملة ووظائف مُكوناتها؟ متى يُبقي التقديم والتأخير هذه الوظائف ثابتة؟ وتبعا لهذين السؤالين، يضع الجرجاني أسس بلاغة القصديات التي تُميز بين:

أ- تقديم على نية التأخير: لا تفقد فيه المُكونات أحكامها السابقة، ومثاله أن تقديم المفعول به على الفعل يُبقيه في نفس وظيفته الإعرابية.

---

(1) عندما ندخل الوظيفة الجمالية على الكلام النمطي، يتحول إلى كلام خصوصي؛ وتعتبر المبالغة المعنوية جزءا من هذا الكلام الخصوصي، مثل التدرج في الوصف، نقول:
- أنت جميلة.
- أنت كالشمس أو: أنت شمس.
- قال المتنبي:

لم تلق هذا الوجه شمس نهارها ... إلا بوجه ليس فيه حياء

فتشبيه الحسناء بالشمس مطروق مبتذل يستوي فيه الخاصة والعامة، لكن حديث الحياء وما فيه من الدقة والخفاء أخرجه من الابتذال إلى الغرابة.

(2) يقول الجرجاني في: دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 370./ دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص. ص. 282. 283.: «واعلم أنه وإن كانت الصورة في الذي أعدنا وأبدأنا فيه من أنه لا معنى للنظم غير توخّي معاني النحو فيما بين الكلم قد بلغت في الوضوح والظهور والانكشاف إلى أقصى الغاية وإلى أن تكون الزيادة عليه كالتكلف لما لا يحتاج إليه فإن النفس تنازع إلى تتبع كل ضرب من الشبهة [...]».

ب- تقديم لا على نية التأخير: تفقد فيه المكونات حُكمها السابق لصالح حُكم جديد، ومثاله أن ما كان فاعلا قد يكون مُبتدأ أو ما كان مبتدأ قد يُصبح خبرا؛ غير أن ابن مضاء القرطبي يعتبر أن ما كان فاعلا يبقى دائما فاعلا وإن تعلق الأمر بالتقديم والتأخير.

ويستطرد الجرجاني في وضع أسس بلاغة المقاصد عندما ربط موضوع التقديم والتأخير بزوايا مُختلفة هي: زاوية الأحكام، وزاوية الأغراض، وزاوية المواضع. ولتوضيح ذلك، نقترح الأمثلة التالية:

27) عندي درهمٌ.

28) المنطلقُ زيدٌ.

29) زيدٌ المنطلقُ.

30) سافرَ يومَ العطلةِ محمدٌ.

31) زيداً ضربتُ.

32) قامَ زيدٌ.

33) زيدٌ قامَ.

34) قتلَ الخارجيُّ زيدٌ.

35) قتل زيدٌ الخارجيَّ.

36) قال تعالى على لسان نمرود: ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَٰذَا بِـَٔالِهَتِنَا يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾ (الأنبياء: **62**).

37) قال تعالى: ﴿أَفَأَصْفَىٰكُمْ رَبُّكُم بِٱلْبَنِينَ وَٱتَّخَذَ مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ إِنَٰثًا ۚ إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا﴾ (الإسراء: **40**).

38) أعمرًا تضربُ؟

39) ما أنا فعلتُ هذا.

40) ما فعلتُ هذا.

41) ما أمرتُكَ بهذا.

42) ما بهذا أمرتُكَ.

43) هوَ يُعطِي الجزيلَ.

اتضحتْ هُوية كل من المبتدأ والخبر في المثال (27) فتقدم الثاني وتأخر الأول. إن تقديم الخبر 'عندي' هو تأخير للمبتدأ 'درهم' مما يدل أن كل تقديم هو تأخير لشيء ما. ويدخل التقديم والتأخير الذي من هذا النوع في القسم الأول: تقديم على نية التأخير بما أن النقل والتحويل لا يترتب عنه تغير في الحكم.

ويتساوى المبتدأ والخبر في المثالين (28) و(29) حيث يأخذ العنصر الذي يحتل صدارة الجملة الوظيفة النحوية مبتدأ؛ لهذا يُمكن لإحدى الكلمتين 'المنطلق' أو 'زيد' أن تكون مبتدأ شريطة أن تتصدر الجملة، فيتغير الحُكم والجنس. ويدخل المثالان (28) و(29) في القسم الثاني: تقديم لا على نية التأخير.

وتُناظر الفقرة أعلاه هذه الفقرة التي تتناول الأمثلة: (30) و(31) و(32) و(33).

يأتي المفعول به في الرتبة الثالثة بعد الفعل والفاعل، لكنه تقدم في المثال (30) فتوسط الفعل والفاعل. ورغم ذلك، فقد احتفظ بنفس وظيفته في أثناء النقل والتحويل (تقديم على نية التأخير).

ونظير ذلك المثال (31) مع تغيير في النقل حيث تقدم المفعول على الفعل والفاعل معا.

ويُعتبر المثال (32) مثالا يحتفظ برُتبة أصلية هي: فعل + فاعل.

ويخرق المثال (33) هذه الرتبة، فيتقدم الفاعل ليُغير وظيفته إلى مبتدأ (تقديم لا على نية التأخير).

تُشكل الفقرتان أعلاه زاوية الأحكام عند الجرجاني. ويبدو أن هذه الزاوية يُؤطرها التقسيم الذي تصدّر الأمثلة؛ وهذا ما يظهر عند إحالة الأمثلة التي تتعرض للنقل والتحويل على التقديم على نية التأخير أو التقديم لا على نية التأخير.

ويُحلل الجرجاني المثال (34) والمثال (35) من زاوية **الأغراض**، يقول: «قال صاحب الكتاب، وهو يذكر الفاعل والمفعول: 'كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم'، ولم يذكر في ذلك مثالا.

وقال النحويون: إن معنى ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه، ولا يبالون من أوقعه، كمثل ما يعلم من حالهم في حال الخارجي يخرج فيعيث ويفسد، ويكثر به الأذى، أنهم يريدون قتله، ولا يبالون من كان القتل منه، ولا يعنيهم منه شيء. فإذا قتل، وأراد مريد الإخبار بذلك، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول: 'قُتل الخارجيَّ زيد'. ولا يقول: 'قتل زيدٌ الخارجيّ'، لأنه يعلم أن ليس للناس في أن يعلموا أن القاتل له 'زيد' جدوى وفائدة، فيعنيهم ذكره ويهمهم ويتصل بمسرّتهم = ويعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون، وقوع القتل بالخارجي المفسد، وأنهم قد كفوا شره وتخلصوا منه»[1].

تحدث الجرجاني عن الخبر في الاستشهاد بالمعنى اللغوي العادي لا النحوي، فهو معلومات يُوصلها المُتكلم إلى المُخاطب؛ ولهذا نجده يستعمل عبارة 'أراد مُريد الإخبار بذلك' للدلالة على مُنتج الكلام، ثم يستعمل عبارة 'ليس للناس في أن يعلموا' للدلالة على مُتلقي الكلام. لقد كان مدار الإخبار في الاستشهاد من أهم قضايا الكلام عند الجرجاني: لن يشمل الحديث عن الكلام، في هذا المقام، الزيادة في

---

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 107. 108 / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص. 84.

أطراف أخرى من المعنى التي تقود إلى تغيّر المعنى أصلاً، بل سيشمل اختلاف البناءات النحوية والتركيبية التي تقود إلى اختلاف الجوانب الدلالية. ويغلب الجانب التركيبي على وصف النحاة للجمل مما يدفع إلى التنبيه إلى أن نص الجرجاني هو محاولة تقدم بها لإعادة الاعتبار للدلالة بالمعنى العام في هذا المجال. وكانت النتيجة أن تحدث عن سيبويه الذي أشار إلى القصد الكلامي رغم أنه لم يذكر مثالا لما أشار إليه، ثم عن النحاة في الغرض داخل مثال 'الخارجي' على حساب غرض أوأغراض أخرى؛ وكلها لمسات كلامية تأخذ بعين الاعتبار السياق والمُناسبة والقصد. ويضع الجرجاني أصبعه على سرّ ظل خفيا لُمدة طويلة عن غيره هو أن مُنتج الكلام ومُتلقيه يُخضعانه للذهن: أي، ما يُسمى ترتيب المعاني في النفس قبل ترتيبها في الألفاظ؛ وهُنا يحصل التوافق بين نية المُتكلم ونية المُستمع، فالمتكلم «يقول... ولا يقول... لأنه يعلم أنه ليس للناس في أن يعلموا...»؛ إذن ليس مُهما عند الناس أن يطلعوا على من قتل الخارجي بقدر ما هو مُهم عندهم أن يموت لأنه عاث فسادا فيهم.

إن اختلاف البناءات النحوية يقود إلى اختلاف الجوانب الدلالية حيث إن السياق المقامي يختلف باختلاف البنية التركيبية. يقول الجرجاني: «ثم قالوا: فإن كان رجل ليس له بأس ولا يقدّر فيه/ أنه يقتلُ، فقتل رجلا، وأراد المخبر أن يخبر بذلك، فإنه يقدم ذكر القاتل فيقول:'قتل زيدٌ رجلاً'، ذاك لأن الذي يعنيه ويعني الناس من شأن هذا القتل، طرافته وموضع الندرة فيه، وبُعده كان من الظن. ومعلوم أنه لم يكن نادرا وبعيدا من حيث كان واقعا بالذي وقع به، ولكن من حيث كان واقعا من الذي وقع منه.

فهذا جيّد بالغ، إلا أن الشأن في أنه ينبغي أن يعرف في كل شيء قدّم في موضع من/ الكلام مثل هذا المعنى، ويفسر وجه العناية فيه هذا التفسير»[1].

وإذا كان الجرجاني قد فتح آفاق البحث أمام دراسة المقام والقصد آخذا بعين الاعتبار جانب الخصوصية الإبداعية، فإن السكاكي يميل إلى الجانب التواصلي رغم أن تحليلاته تُوضّح الانتقال من المعنى الأول إلى المعنى الثاني. يقول أحمد المتوكل: «وتمتاز اقتراحات السكاكي (في مفتاحه) عن باقي ما ورد في وصف الظاهرة بأنها تُجاوز الملاحظة الصرف وتحمل أهم بذور التحليل الملائم للظاهرة، أي التحليل الذي يضبط علاقة المعنى 'الصريح' بالمعنى المستلزم مقاميا ويصف آليات الانتقال من الأول إلى الثاني بوضع قواعد استلزامية واضحة. هذا بالإضافة إلى ميزة أخرى وهي أن تقعيد السكاكي للاستلزام التخاطبي وارد مؤطرا داخل وصف لغوي شامل يطمح إلى تناول جميع المستويات اللغوية (أصوات، صرف، نحو، بيان...)»[2]. ولن يُفصّل البحث القول في آراء السكاكي لأن ذلك سيقود إلى باب يطلب عرض ومُناقشة الأساليب الخبرية والأساليب الإنشائية.

---

(1) المصدر نفسه (شاكر)، ص. 108 / المصدر نفسه (رضا)، ص. ص. 84، 85.

(2) دراسات في نحو اللغة الوظيفي، أحمد المتوكل، مرجع مذكور، ص. 96.

أما الزاوية الثالثة التي لم يُناقشها البحث حتى الآن هي زاوية المواضيع في الأمثلة المرتبة من (36) حتى (43). وتُمثل الأمثلة (36) و(37) و(38) التقديم والتأخير في سياق الاستفهام:

يُمثل المثال (36) تقديم المعرفة للدلالة على ثُبوت وُقوع الفعل والاستفهام عن الفاعل أهو الذي فعله؛ لهذا لا يُريد نُمرودٌ أن يعرف من سيدنا إبراهيم أَوَقَعَ الفعل أم لا، بل يُريد أن يعرف من هو الفاعل.

ويتقدم الفعل عما سواه في المثال (37)، فيلتصق بهمزة الاستفهام، فهو مثال تقدم فيه الفعل عن المعرفة عكس المثال (36).

ويُمثل المثال (37) كذلك استفهاما إنكاريا لا يرتبط فعله بفاعل معين، بل يُنكر وجود هذا الفعل أصلا. أما إذا كان الابتداء بالفعل المُضارع فإما أن يكون للعامل مثل 'أتفعل' بهدف جعل المُخاطب يُقر بفعل هو يفعله، أما إذا تقدم الاسم مثل 'أأنت تفعل' يكون المراد جعل المخاطب يُقر بأنه هو الفاعل.

ويتقدم المفعول على الفعل في الاستفهام في المثال (38) لإنكار وُقوع الفعل عليه ولكونه ممن يستحقه أو يتجرأ عليه. إن 'عمراً' في المثال (38) يتسم بالشراسة أو القوة أو له مكانة وهيبة فلا يتجرأ عليه أحد.

ويُمثل المثال (39) أنك تنفي أو تُنكر شيئا، في حين يدل المثال (40) أنك تنفي عنك فعلا.

ويتحدث الجرجاني في سياق النفي عن تعاقب الأفعال كأن نقول: «ما ضربتُ زيدًا ولكني أكرمته» فنُعقب الفعل المنفي بإثبات فعل هو ضده، ولا نقول: «ما زيدا ضربت ولكن أكرمتُه» فتقدُّم المفعول يستدعي تصحيح المثال، فنقول: «ما زيداً ضربتُ ولكن عمراً».

وجاء المثال (41) على الأصل، فتقدم الفعل والفاعل على الجار والمجرور، عكس المثال (42) الذي تقدم فيه الجار والمجرور على الفعل والفاعل؛ إذن تختلف العلاقات الدلالية والقصدية باختلاف التراكيب أو البناءات النحوية. أتى المثال (41) في سياق أنه لم يأمره بذلك أو بغير ذلك، وأتى المثال (42) في سياق أنه لم يأمره بذلك وإنما بشيء آخر.

أتى المثال الأخير (43) للتركيز على الفاعل في المعنى: إن عطاء الجزيل هو من شيم الممدوح؛ ولهذا وجب تأكيد هذا الفعل بإبراز فاعله، وقد أتى المثال في سياق التعريض لأنه ينفي هذه الأشياء عن شخص آخر.

2- إعراب المناسبة الكلامية والقصدية:

لنتأمل المثال نفسه (43) الذي انتهى به التحليل أعلاه:

43) هوَ يعطِي الجزيلَ.

شكل البيان منطق اللغة مما دفع بالعرب إلى التفكير به، فاشتغلوا باللغة كثيراً لفهم النص القرآني بوسائل مُتعددة أهمها البيان.. ولننقُل المثال (43) إلى دائرة أوسع فنتساءل: هل اللغة هي نقل للواقع؟

لا تملك اللغة وظيفة تمثيلية فقط، وإنما هي أفعال كلام. وستكون النتيجة أن المثال (43) وإن انطلقا منه الجانب البياني، فإنه قابل للدراسة قصديا؛ وهذا ما خلص البحث إليه عندما تحدث عن القصد والمناسبة التي تُستخرج من الكلام البياني والكلام غير البياني.

كان هدف الاقتضاء[1] عند القدماء هو الوصول إلى أحكام الشريعة، ثم استثمرته الدراسات الحديثة منطقيا وفلسفيا ولسانيا لإظهار كيف أن المعنى الأول يُبنى على المعنى الثاني؛ هنا بالضبط، نُنوه بأعمال القدماء لأنهم أشاروا إلى ظاهرة الاقتضاء في اللغة، فالاقتضاء هو بناء للمعنى الجديد: يقتضي المثال (43) أن الممدوح كان يُعطي الجزيل، وتكون الإضافة الجديدة هي إبراز فعل العطاء من خلال إبراز الفاعل، فيتضح الفرق بين المثال (43) والمثال(44):

44) يُعطِي الجزيلَ.

تمثل الجملة (44) المعنى القديم الذي يتوجب إضافة الجديد إليه: فالجديد هو تأكيد الفعل من خلال إبراز القائم به. فإذا كان المعنى القديم معروفا في سياق التواصل، فإن المعنى الجديد هو إضافة وإغناء؛ لهذا يُوجد المعنى القديم قبل المعنى الجديد من الناحية المنطقية مما يجعل الاقتضاء يفرض سيرورة التواصل، ثم ينتقل المثال (44) من سُؤال: ماذا يُعطي؟ إلى سُؤال: من يُعطي الجزيل؟ في المثال (43).

ويُؤكد هذا العرض المُبسط للاقتضاء في المثال (43) كيف أن الجرجاني كان حاذقا يُراعي المواقف التخاطبية خُصوصا في باب التقديم والتأخير.

ويُمكن تطبيق الجانب القصدي على المثال (43)، فنقول إنه لا يحتمل استعمال الاقتضاء فقط بل الاستلزام[2] أيضا: فالرجل عندما يُعطي الجزيل إنما يفعل ذلك لأنه كريم، ويُؤدي هذا الاستعمال إلى تأكيد أن إعطاء الجزيل يكون كناية عن الكرم ثم المدح في نهاية الأمر؛ هذا ولن ننسى كذلك قراءة التعريض[3] في

---

(1) الاقتضاء في معناه البسيط، أن نقول في جمل التقديم والتأخير مثلا: زيد أقلع عن ضرب زوجته، يقتضي، كان زيد يضرب زوجته.

(2) الاستلزام في معناه البسيط أن نقول: كثير الرماد كناية عن الكرم أو تستلزم صفة الكرم.

(3) التعريض في معناه البسيط أن نقول: فلان رجل ذكي لا يفهم شيئا في معرض أنه بليد.

المثال (43): فإذا كان فُلان يُعطي الجزيل، فذلك تعريض في الاستعمال يُفهم منه أن الآخر [غير الممدوح] لا يُعطي شيئا؛ وأيضا لن ننسى قراءة العتاب[1] ما دام أن الجملة (43) قد يَقصد منها المتكلم: اعط الجزيل. بمعنى، إذا كان فلان يُعطي الجزيل لِمَ لا تُعطه أنت[2].

تستدعي المُناسبة والقصد اقتراح إعراب قصدي للمثال (43) على غرار ما اقتُرح في الإعراب المجازي وإعراب التقدير.. وقبل ذلك، يجب إثارة الحديث قليلا عن الأصل في التقديم والتأخير.

إن جُمل التقديم والتأخير هي جمل مُحولة عن الأصل الذي يجب أن يُفهم حسب وُروده في النظرية العاملية. يقول ابن مالك:

الفاعلُ الذي كمرفوعَيْ أتى ... زيدٌ مُنيرًا وجهُهُ نعمَ الفتى

ويعدَ فعلٍ فاعلٌ فإنْ ظهَرْ ... فهْوَ وإلاّ فضميرٌ استترْ

ويرفعُ الفاعلَ فعلٌ اضمراً ... كمِثلِ زيدٌ في جوابِ مَنْ قرَا

والأصلُ في الفاعلِ أنْ يتّصِلا ... والأصلُ في المفعولِ أن ينفصِلا

***

ينوبُ مفعولٌ بهِ عنْ فاعلِ ... فيما لهُ كَنِيلَ خيرُ نائلِ.

***

مبتدأٌ زيدٌ وعاذِرٌ خبرْ ... إنْ قلتَ زيدٌ عاذِرٌ منْ اعتذرْ

ورفعُوا مبتدًا بالابتدَا ... كذاكَ رفْعُ خَبَرٍ بالمُبتدَا

والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤخرَا ... وجوَّزُوا التقديمَ إذْ لا ضَررا[3]

---

(1) العتاب في معناه البسيط أن نقول: ألم تشارك في هذه الندوة؟ التي هي عتاب يقال في معرض عدم مشاركته.

(2) يقول الجرجاني في: دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 354. / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص. 272.: «[...] لا يراد بالكلام [...] نفس معناه، ولكن التعريض بأمر هو مقتضاه، نحو أنا نعلم أن ليس الغرض من قوله تعالى: «إنما يتذكر أولو الألباب»، أن يعلم السامعون ظاهر معناه، ولكن أن يذم الكفار، وأن يقال إنهم من فرط العناد ومن غلبة الهوى عليهم، في/ حكم من ليس بذي عقل». انظر كيف يتضمن هذا القول صراحة مصطلح التعريض ومصطلح الاقتضاء

(3) متن الألفية، ابن مالك، مصدر مذكور:
- المجموعة الأولى: (ص. 14)، وهي مرقومة بالأعداد: 225. 226. 229. 237.
- المجموعة الثانية: (ص. 15)، وهي مرقومة بالعدد: 242.
- المجموعة الثالثة: (ص. ص. 07. 08)، وهي مرقومة بالأعداد: 113. 117. 128.

تُذكر أبيات ابن مالك بما قيل في مبحث التقديم والتأخير حيث تُظهر أبيات النقطة الأولى أحقية تقديم الفاعل في الأصل قبل المفعول لا قبل الفعل، ويُظهر بيت النقطة الثانية معنى النقطة الأولى نفسه: يأخذ الفاعل مكانه الطبيعي، لكن إذا حُذف بواسطة البناء للمجهول، يحتل المفعول به وضعا متقدما فيتحول إلى نائب الفاعل، وتُظهر النقطة الثالثة كيف أن الأصل في المبتدأ هو الابتداء وفي الخبر هو التأخير.

إن الملفوظ هو عصب المعنى بين المُتكلم والمُستمع في موضوع الحذف. ويُحلل الجرجاني المثال القرآني التالي: ﴿وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضۡحَكَ وَأَبۡكَىٰ ۝ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَمَاتَ وَأَحۡيَا﴾ (النجم: 43- 44)، ثم يُظهر كيف أن تعدية الفعل إذا ما تحققتْ في هذا المثال تنقض الغرض وتُغيّر المعنى، يقول: « ألا ترى أنك إذا قلت: "هو يعطي الدنانير" كان المعنى على أنك قصدت أن تعلم السامع أن الدنانير تدخل في عطائه، أو أنه يعطيها خصوصا دون غيرها، وكان غرضك على الجملة بيان جنس ما تناوله الإعطاء، لا الإعطاء في نفسه، ولم يكن كلامك مع من نفى أن يكون كان منه إعطاء بوجه من الوجوه، بل مع من أثبتت له إعطاء، إلا أنه لم يثبت إعطاء الدنانير. فاعرف ذلك، فإنه أصل كبير عظيم النفع»[1].

فإذا كان المثال (43) مُحولا عن الأصل (44) ستكون مُناسبة ذلك هي النقل القصدي عند الجرجاني: صحيح أن الجرجاني يلتزم بالبناءات النحوية للجمل مما يُؤكد أن المثال (43) ليس فيه التقديم والتأخير النحوي، لكنه يُجوِّز هذا التقديم بلاغيا عندما تحدث عن التقديم الذي يُفيد العناية والاهتمام أو الإبراز، وعندما تطرق إلى تأكيد المثال (43) للفعل من خلال إبراز الفاعل: وليس الفاعل هو المبتدأ.

تتضمن الجملة (44)، من الزاوية الإعرابية، الأصل الذي هو [الفعل + الفاعل المضمر + المفعول]؛ وتتضمن الجملة "المُحولة" (43) [المبتدأ + الفعل + الفاعل المضمر+ المفعول (الجملة الفعلية خبر)][2]؛ لكن إعراب المُناسبة والقصد يُعرب المثال (43) المُحول هذا الإعراب:

[هو] فاعل مُقدم استدعته المُناسبة الكلامية والقصدية وهي تأكيد الفعل والمفعول لصالح الفاعل؛ وبما أن الفعل والمفعول يرتبطان بوصف إيجابي للفاعل، فإن المُناسبة الكلامية تُفيد المدح.

[يُعطي] فعل مقام المدح، وهو بُؤرة الفاعل من جهة والمفعول من جهة ثانية قد أتى مُتعديا للاستعانة بالمفعول به قصد تقوية مقام المدح.

---

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، ص. 155 / المصدر نفسه (رضا)، ص. 119.

(2) نقصد المعنى البسيط للتحويل عندما قارنا بين المثال (44) والمثال (43)؛ لكن الحقيقة النحوية تؤكد أن المثال (43) لم يتعرض للتحويل والنقل في علاقته بالمثال (44)، لأن ذلك سيدخله في نوع التقديم لا على نية التأخير، فتتغير الوظائف ثم تنتقل من الجملة الفعلية (44) إلى الجملة الاسمية (43).

[الجزيل] مفعول به منصوب لا يكتمل السياق الكلامي دونه، وقد أتى لإبراز هوية: ماذا يفعل؟ ومن يفعل؟ حيث يتعلق الأمر بالجزيل لا شيء آخر غيره، فنحصل على التحويل القصدي الكلامي للمثال (43): [الفاعل + الفعل + المفعول].

ويُمكن الاستعانة بالتقدير الكلامي للاستفادة من فُرصة صياغة المقامات، ويتم هذا الأمر بطرق استطاع البحث أن يُحصي بعضها:

1- إظهار علاقة الجملة الخُصوصية أو الإبداعية بجُملتها النمطية: فالنفي أقوى في جملة "أنت لا تُحسن هذا" من استعماله في الأصل "لا تُحسنُ هذا".

2- إظهار العلاقة بين الجملة الخُصوصية أو الإبداعية وما لا يُوافقها: فتقول "ما زيدٌ ضربتُ ولكن عمراً" ولا تقول "ما زيدٌ ضربتُ ولكني أكرمتُه".

3- إظهار العلاقة بين الجملة الخُصوصية وصيغة من صيغ معناها: فتقول قوله تعالى: ﴿قُلۡ أَغَيۡرَ ٱللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيّٗا﴾ (الانعام: 14)، وصيغة المعنى: أيكون غير الله بمثابة أن يتخذ وليا؟.

خلاصة

تكمن أهمية الإعراب الصناعي والإعراب غير الصناعي في ضرورة طرح أسئلة من مثل: ما هو المُراد من الجملة؟ هل المُراد منها تحليل الجانب التركيبي؟ هل المُراد منها تحليل الجانب المعنوي البلاغي؟ هل المُراد منها تحليل الجانب السياقي الكلامي؟ هل المُراد دمج جميع هذه الجوانب في الجانب النقدي؟.

يصل البحث، في نهاية الفصل، إلى هذا الاقتناع: إن مُختلف العلوم العربية تدخل في تركيبة تكاملية تهدف إلى التصدي للمعنى البسيط والمُعقد بعد تأمل بنائه[1].

ويتوجب الآن تعديل الخُطاطة (الجدول) التي تشكلتْ معالمها في الفصل الأول من الباب الثالث حيث:

- يتجه سهم من الإعراب المستعمل نحو الإعراب النحوي اللفظي، والإعراب التقديري، والإعراب المحلي (العادي)؛ وكذلك يتجه سهم آخر من الإعراب المستعمل نحو إعراب التقدير.
- يتجه سهم من الإعراب المحلي نحو الإعراب المحلي (العادي)، ويتجه سهم آخر من الإعراب المحلي نحو إعراب التقدير، ويتجه سهم ثالث من الإعراب المحلي إلى الإعراب المجازي.
- ويتجه سهم من الإعراب الصناعي نحو الإعراب المستعمل، ومن هذا الأخير يتجه سهم آخر نحو إعراب التقدير.
- ويتجه سهم من الإعراب غير الصناعي نحو الإعراب المجازي من جهة، ومن الإعراب غير الصناعي نحو الإعراب السياقي من جهة ثانية.

<table dir="rtl">
<tr><td colspan="3">النظرية العاملية:</td></tr>
<tr><td colspan="3">الإعراب:</td></tr>
<tr><td colspan="2">صناعي:</td><td>غير صناعي:</td></tr>
<tr><td>* مستعمل:
- نحوي لفظي.
- تقديري.
- محلي عادي.</td><td>- إعراب التقدير.
- إعراب محلي.</td><td>- مجازي.
- سياقي كلامي.</td></tr>
</table>

(1) يدخل تأمل البناء في النظر النحوي؛ أما التصدي للمعنى فقد ناقشه البحث عندما جمع بين النحو والبلاغة، ولا يقف الأمر عند هذا الحد بل يمكن إضافة علوم أخرى مثل علم العروض حيث عرض البحث كذلك إسهامات علم العروض في الباب الخامس حين ناقش الضرورة الشعرية.

وبهذا، تتضح أنواع الإعراب[1] في الخُطاطة أعلاه:

1- إعراب صناعي: يتضمن الإعراب المُستعمل والشائع عند النحاة بكل فُروعه: اللفظي النحوي والتقديري والمحلي (العادي)، ثم أضيف إلى هذا النوع الصناعي إعراب التقدير الذي يهتم باستعادة المحذوف ثم إعرابه.

2- إعراب غير صناعي: يتضمن الإعراب المجازي والإعراب السياقي الكلامي (القصدي).

3- إعراب محلي: يتضمن الإعراب المحلي (العادي) الشائع عند النحاة وإعراب التقدير والإعراب المجازي.

وتكمن فائدة هذا الترابط في الدمج بين الجانب الصناعي لعلم النحو والجانب المعنوي البلاغي والجانب القصدي المقامي؛ فمدار الأمر كله هو مُحاولة الاقتراب بصفة عامة من الإبداع شعراً ونثراً انطلاقا من التأطير النقدي.

(1) انظر تحديد المفاهيم الإعرابية في الخطاطة الموجودة في الفصل الأول من هذا الباب، ويستثنى من ذلك الإعراب القصدي الكلامي الذي تعرض له هذا الفصل كثيرا حيث يعنى بالإجابة عن سؤال: كيف نتدبر أمر المعنى من جديد بعد الانتهاء من دراسة المعنى البلاغي البياني؟ لم يبق سوى المقامات والمناسبات الكلامية والأغراض والقصديات.

الفصل الثالث

البياضات وتقدير المحذوفات

يُمكن تفسير تيسير فهم النص القرآني، عند القدماء، بالتقارب الحاصل بين هذا النص المعيار وسليقة المُتكلم؛ ويستخدم النص المعيار آيات تُشير إلى هذا التقارب:

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُۥ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ﴾ (يوسف: 02).

وقال: ﴿وَهَـٰذَا كِتَـٰبٌ مُّصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا لِّيُنذِرَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ (الأحقاف: 12).

ربما أن العُلوم المُحيطة بالنص القُرآني قد غابتْ في عهد الرسول ﷺ لسببين:

1- يتعلق الأول بانتفاء السؤال لأن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يُوضح ما أشكل على مُعاصريه.

2- يتعلق الثاني بكون الناس عرب الألسن يفقهون الحديث سليقة.

ومهما تعرضتْ هذه المسألة للتحليل، يُمكن تفسير تيسير فهم القرآن في الرأي الذي يذهب إلى أن الرسول ﷺ تُوفي ثم أخذت المسافة تتعمق بين الأزمنة حيث إن العربي بدأ يفقد لغته الأصلية لصالح لغة ثانية، وبعد ذلك، كانت الحاجة ماسة إلى تأسيس عُلوم تُحافظ على نقاء النص القرآني من جهة وإلى تقوية آليات تضبط اللغة والقراءة والتأويل من جهة ثانية.

ويستمر مشروع الحفاظ على نقاء النص القرآني، بتقوية آليات تضبط مُختلف جوانبه، في كتابة بعض المعاصرين مثل الدكتور محمد عبد القادر هنادي الذي يعتمد على تقديم النص القرآني على القاعدة النحوية أيا كان مصدرها وصاحبها. وكلما اختلفتْ مقاييس النحاة مع قراءات القرآن المتواترة راح يردّها. فكان شعاره "هكذا قال القرآن الكريم، وهكذا كانت قراءاته" عند الرجوع إلى الأصل[1].

يفتح عنوان كتاب "ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم" شهية القراءة خُصوصا أنه يتضمن لفظة "التأويل"، ثم سُرعان ما يُبادر المُؤلف إلى صرفها بمثل التصريحات التي ذكرت أعلاه. لقد ورث الدكتور هنادي إشكالا أرّق القدماء: هل يَخضع النص القرآني للقواعد النحوية؟ هل النص القرآني هو مَصدر هذه القواعد؟.

---

(1) ظاهرة التأويل في إعراب القرآن الكريم، محمد عبدالقادر هنادي، مكتبة الطالب الجامعي، الطبعة الأولى، مكة المكرمة 1988، انظر الصفحات الأولى من الكتاب.

إن إثبات جواب هذا السؤال أو ذاك له نتائج كبيرة قد تؤثر في البحث اللغوي القديم؛ ويتعقد الجواب إذا أعيدَ طرح الإشكال نفسه مع استبدال كلمة القواعد النحوية بكلمة التأويل.

تكمن خطورة التأويل في اتصاله بجانبين: الأول هو اللغة وما يرتبط بها من أسرار، والثاني المعنى وما يعلق به من فساد أو صحة؛ غير أن قدسية النص القرآني تتطلب من الدارس الحذر في أثناء التعامل معه.

اختلفتْ تأويلات القدماء وتعددتْ، ولم تعد مرتبطة فقط بالنص القرآني بل وصلتْ إلى مجال الإبداع الشعري والنثري وهي تروم فيه اشتغال اللغة بصفة عامة. وكان سياق الاقتراب من الاستعمال الخصوصي للغة يتم بواسطة التأوُّل القريب أو التأوّل البعيد قصد ترميم فجوات وبياضات الكتابة، ليَظهر دور القارئ.

1- القارئ في النقد العربي القديم:

إن القارئ في النقد القديم هو ناقد واقعي تاريخي يتشكل وجوده من خلال الأثر المادي الذي يُخلفه وهو يتعرضُ للإبداع دراسة ونقدا، وتتحددُ هُويته كذلك وفق توجّهه في قراءة النصوص وإدراكه لها بصفة عامة؛ إنه قارئ مُحترف لم تكن قراءته يوما نزوة عابرة، بل كان يرغب في تخليد ذاته بواسطة تنظيم معرفة مُعينة وتدبيرها؛ هنا يُمارس الناقد شكلا من أشكال إعادة الإنتاج، ويقوم بتنظيمه ثقافيا عبر الشرح أو الإضافة أو الرّفض: يتأمل الإبداع من جهة، وآراء نقاد آخرين من جهة ثانية، ثم يقترح رُؤيته الخاصة من جهة ثالثة.

تأخذ المُمارسة النقدية للنقاد القدماء بعين الاعتبار هذه المبادئ:

1- إن الظاهرة الإبداعية هي ذلك الكل الذي لا يتجزأ، فلا سبيل إلى الاعتماد على بيْتٍ من الشعر أو فصلٍ من النثر؛ وإذا ما حدث ذلك لا يأتي المعنى، وإنما هو تسامح في الناس أن يقولوا إنه أدّى الغرض. ومدار القول إن الترتيب هو الذي يخلق الإبداع ويُؤدي إلى حُدوث الصنعة؛ لكن الناقد ينظر إلى جزء من الإبداع تسامحا منه إذا اعتقد أنه يُوفي الغرض ويَسدّ معنى كانت الحاجة ماسة إلى استساغة القول به.«وجملة الأمر أنه لا يكون ترتيب في شيء حتى يكون هناك قصد إلى صورة وصفة إن لم يقدم فيه ما قدم، ولم يؤخر ما أخر، وبدئ بالذي ثنّي به، أو ثني بالذي ثلث به، لم تحصل لك تلك الصورة وتلك الصفة. وإذا كان كذلك، فينبغي أن تنظر إلى الذي يقصد واضع الكلام أن

يحصل له من الصورة والصفة: أفي الألفاظ يحصل له ذلك، أم في معاني الألفاظ؟ [...]»[1]؛ وبهذا لا سبيل إلى النظر إلى الأدب أو إلى قضية معينة من قضاياه إلا في إطار التلاحم الكلي حيث يُحاول المُبدع أن يضع رهن إشارة الناقد صنعته الأدبية التي هي نتاج تنظيم الكلمات وتنضيد بعضها إلى جوار البعض الآخر، ويتعزز هذا التلاحم الكلي بالصورة التي تنسج علاقات داخلية ترفض استساغة الأدب الذي يتعرض للتجزيء عند مَنْ لا يفهم هذا التنظيم وهذه العلاقات.

2- إن التعمق في صُورة الأدب وصنعته، تقود إلى رفض أن الكلام الإبداعي مشاع بين كل الناس. إن الإبداع كلام مخصوص بأهله يعرفون صنعته ويسوقونه حيث ينساق ولا ينساق. يقود الكلامُ المُبدعَ طواعية وكراهية فتستوي الاستقامة إلى جانب الضرائر والرخص الشعرية؛ هنا سيتحدث الجرجاني عن صاحب الصنعة القادر على تشكيل صُورها، وعن راوي الصنعة الذي لا يملك سوى ترديد الكلام، يقول: «[...] امرؤ القيس قائل هذا الشعرْ، من أين جعلته قائلا له؟ أمن حيث نطق بالكلم وسمعت ألفاظها من فيه، أم من حيث صنع في معانيها ما صنع، وتوخّى فيها ما توخى؟ فإن زعمت أنك جعلته قائلا له من حيث أنه نطق بالكلم وسمعت ألفاظها من فيه على النسق المخصوص، فاجعل راوي الشعر قائلا له، فإنه ينطق بها ويخرجها من فيه/ على الهيئة والصورة التي نطق بها الشاعر. وذلك ما لا سبيل لك إليه.

فإن قلت: إن الراوي وإن كان قد نطق بألفاظ الشعر على الهيئة والصورة التي نطق بها الشاعر، فإنه هو لم يبتدئ فيها النسق والترتيب، وإنما ذلك شيء ابتدأه الشاعر، [...]»[2]؛ فالكلام صناعة مخصوصة تُميز مُبدع الصنعة عن راويها، لأن المُبدع يتجشم عناء إخراج صنعةٍ كانت معدومة إلى دائرة الوُجود؛ ومن كان سمتُه كذلك، فلن يتساوى عمله أبدا مع عمل الراوي الذي يكتفي فقط برواية ما قيل؛ إذن لا يُمكن للكلام الإبداعي أن يكون مشاعا بين المُبدع والراوي، فكيف سيكون الأمر إذا قُورن وضع المُبدع من جهة بوضع عامة الناس من جهة ثانية؟

3- إن القدرة على تأويل الكلام تجعل التقديرات صعبة دون علم يسدّ بياضات النص وفجواته؛ فالناقد الذي نحن بصدد الحديث عنه هو ناقد مُحترف، ولعل الجرجاني يقصد نفسه بهذا التأثير الذي يحدث بين النص والقارئ. إن الكلام «[...] إذا أنت أحسنت النظر فيما ذكرت لك، من أنك تستطيع أن تنقل الكلام في معناه عن صورة إلى صورة، من غير أن تغير من لفظه شيئا، أو تحول كلمة عن مكانها إلى مكان آخر، وهو الذي وسع مجال التأويل والتفسير، حتى صاروا يتأولون في

---

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 364 / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص. 278.

(2) المصدر نفسه (شاكر)، ص. ص. 362. 363. / المصدر نفسه (رضا)، ص. ص. 277. 278.

الكلام الواحد تأويلين أو أكثر، ويفسرون البيت الواحد عدة تفاسير. وهو، على ذاك، الطريق المزلة الذي ورط كثيرا من الناس في الهلكة، وهو مما يعلم به العاقل شدة الحاجة إلى هذا العلم، وينكشف معه عوار الجاهل به، ويفتضح عنده المُظهرُ الغني عنه»[1]. إن الناقد، قبل أن يكون مُحترفا، يحتاج إلى ما يُقوّي التأويل والتفسير حتى يتجنب ما ورّط مُعظم الناس في الهلكة؛ ويُمكن أن نقترح السبب الرئيس لهذا المُشكل من خلال استبدال سُؤال: ماذا نُؤول؟ بسُؤال آخر هو: كيف نُؤول؟ إذن يتعلق الأمر بإدمان النظر في الأدب وبحيازة علم ومنهج يُقوّيان قُدرة الناقد على التأويل؛ وبهذا تتحدد أهم شروط احتراف تأويل الأدب.

4- إن الجرجاني معني بهذا التأثير الذي يحدث بين القارئ والنص عند اهتمامه بالقارئ في أثناء تلقيه الإبداع إذ يحتمل أن يقصد نفسه (شخصه)؛ إلا أن تعميم هذا الأمر سيُشير إلى تجربة القراء بصفة عامة في علاقاتهم المُتوترة بالإبداع حيث تدل كلمة 'توتر' على جانب **اللطف** إذا حدث تأثير إيجابي بين النص والقارئ، وعلى جانب **التعمية** إذا حدث تأثير آخر سلبي؛ إذن فمصير القارئ مُرتهن بمصير النص الذي يقترح نوعين من المعنى: **معنى اللطف ومعنى التعمية:**

+ يقول الجرجاني في **الضرب الأول:** «[...] هو أن المعنى إذا أتاك ممثلا فهو في الأكثر ينجلي لك بعد أن يحوجك إلى طلبه بالفكرة، وتحريك الخاطر له والهمة في طلبه. وما كان منه ألطف، كان امتناعه عليك أكثر، وإباؤه أظهر، واحتجابه أشد. ومن المركوز في الطبع أن الشيء إذا نيل بعد الطلب له أو الاشتياق إليه، ومعاناة الحنين نحوه، كان نيله أحلى، وبالميزة أولى، فكان موقعه من النفس أجل وألطف، وكانت به أضن وأشغف [...]»[2].

+ ويقول الجرجاني في **الضرب الثاني:** «[...] فإن قلت فيجب على هذا أن يكون التعقيد والتعمية وتعمد ما يكسب المعنى غموضا مشرقا له وزائدا في فضله، وهذا خلاف ما عليه الناس. ألا ترى

---

(1) المصدر نفسه (شاكر)، ص. 374 / المصدر نفسه (رضا)، ص. 286.
يقول الجرجاني كذلك في السياق نفسه في: المصدر نفسه (شاكر)، ص. ص. 374. 375./ المصدر نفسه (رضا)، ص. ص. 286. 287.: «[...] قد يدفع إلى الشيء لا يصح إلا بتقدير غير ما يريه الظاهر، ثم لا يكون له سبيل إلى معرفة ذلك التقدير إذا كان جاهلا بهذا العلم، [...].
مثال ذلك أن من نظر إلى قوله تعالى ﴿قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَٰنَ ۖ أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ﴾، ثم لم يعلم أن ليس المعنى في (ادعوا) الدعاء، ولكن الذكر بالاسم، كقولك: 'هو يدعى زيداً ويُدعى الأمير' وأن في الكلام محذوفا، وأن التقدير: قل ادعوه الله، أو ادعوه الرحمن، أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى [...]» .

(2) أسرار البلاغة، الجرجاني، تحقيق، محمد رشيد رضا، مصدر مذكور، ص. 118.

أنهم قالوا: إن خير الكلام من كان معناه إلى قلبك، أسبق من لفظه إلى سمعك، فالجواب أني لم أرد هذا الحد من الفكر والتعب [...]»[1].

كان الجرجاني شديد الحذر وهو يتحدث عن المعنى حيث يُفهَم من كلامه، من خلال الضربين، أن المعاني مراتب وأن آثار ما ينتج عنها واضحة على نفسية القراء. ورغم أن الضرب الثاني يميل إلى الجُموح والإحالة والاغتماض والانفلات، وهي أمور لا يستسيغها النقد القديم عامة، فإن الجرجاني وقف من ذلك وُقوف المُنصف في لباقة نقدية تقول: "ما يُكسب المعنى غُموضا مُشرّفا وزائدا في فضله؛ لهذا يُمكن التساؤل: كيف يُمكن للكلام أن يكون غامضا ومُشرفا في الوقت نفسه؟ كيف يُمكن أن نحكم له بالزيادة؟ أليست الزيادة في المعنى سحرا وأخذة؟ هذا ما أشارتْ إليه القرائن، في الفصل الثاني من الباب الأول، التي هي علامات تُوضح ما طرأ من انحراف في الطريق: أي، ما طرأ من انحراف في المعنى.

5- إن النص يتضمن جملا مُتحدة ومُتلاحمة؛ إذن قبل الحديث عن النص في عُمومية معناه، ما هو الإجراء الذي يُعالج جُمله؟. يُوضح الجرجاني، في هذا المقام، ضرورة الانتباه إلى خصائص التراكيب، فإن المعنى المجازي لا ينتشر في بعضها كاملة، بل يُوجد في جزء صغير منها، ولا يعني هذا الأمر أن بقية الكلام، الخالي من المعنى المجازي، غير ذي أهمية، وإنما هو مُكمل ضروري للتراكيب[2]، يقول الجرجاني مُعلقا على قول ابن المعتز: «[...] قوله:

وأقرَى الهمومَ الطّارقاتِ حزامةً.

هو استعارة من جهة المفعولين جميعا فأما من جهة الفاعل فهو محتمل للحقيقة وذلك أن تقول: أقرى الأضياف النازلين اللحم العبيط ومثله قوله: «قرى الهمّ إذ ضاف الزماع» وقد يكون الذي يعطيه حكم الاستعارة أحد المفعولين دون الآخر كقوله:

نقريهم لهذميات نقدُّ بها ... ما كان خاط عليهم كلّ زرّاد»[3]

قد يكون الفعل استعارة من جهة فاعله مثل: "نطق الزمانُ"، أو من جهة فاعله دون مفعوله مثل: "نطق الزمان كلاماً" لأن النطق مُرتبط بالكلام احتمالا للحقيقة، أو استعارة من جهة مفعوله مثل: "قتل البخلَ"

---

(1) المصدر نفسه، ص. 118.

(2) سيتحدث الباب الرابع عن أهمية أجزاء الجمل ثم النصوص من حيث الترابط.

(3) المصدر نفسه، ص. 40.

بأن تعدى الفعل إلى البخل، ولو قيل قُتل الأعداءُ لم يكن استعارة بوجه، أو استعارة من جهة المفعولين جميعا كما في قولة الجرجاني أعلاه.

هكذا يتضح أن عُنوان هذه الفقرة هو القارئ في النقد العربي القديمُ مما استوجب الحديث عن القارئ أو الناقد فقط؛ وبما أن القارئ ليس كائنا معزولا في جزيرة، آثر البحث مُناقشة القضايا المرتبطة به خصوصا تلك التي يُفرزها النص ضمن ما يُسمى بالتفاعل بين النص والقارئ. تدل النقط الخمس، أعلاه، أن هُوية هذا الناقد تتحرك ضمن شروط احترافية هي الوعي بخُصوصية الظاهرة الإبداعية من جهة أولى، ثم بخصوصية المنتوج النقدي من جهة ثانية بإهمال الجانب القصدي الكلامي الذي يُناقش ويُحلل نية المُتكلمْ الذي هو مُنتج النص، ونية المُستمعْ الذي هو مُتلقي النص في شروط كلامية وسياقية...الخ. لقد وجب التذكير بهذا الأمر حتى لا يتم الخلط بين اشتغال المعاني في النص، ثم ما يُستفاد منها في السياقات الكلامية؛ التي يُمكن استعادتها من خلال ما يقترحه الفصل الثاني من هذا الباب.

2- المُناسبة الكلامية والقصدية: منطقة ضائعة أم بناء نظري؟:

تحدث البحث كثيرا عن اقتراحات الجرجاني المُتعلقة بالقصد والمُناسبة الكلامية، ولم يتحدث عن اقتراحات سيبويه في هذا المجال. لقد كان الهدف هو إثبات أن الجانب البلاغي والنقدي هو الركن المؤهل لاحتضان المُناسبة الكلامية والقصدية بشكل مُكثف لأنه يتصل بالمعاني من جهة، والقصديات من جهة ثانية؛ لكن التنقيب في هذا الجانب أو ذاك يُشير إلى أن المُناسبة الكلامية لم تكن بناء نظريا عند القدماء وإنما هي منطقة ضائعة بين التفكير النحوي والتفكير البلاغي النقدي؛ وكما تحدث سيبويه عن المُناسبة الكلامية وهو ينهج سبيل التنقيب الصناعي للتراكيب، تحدث الجرجاني عنها كذلك وهو يُناقش الجانب النحوي والبلاغي والنقدي للنظم؛ إذن يستدعى بناء النموذج النظري للنظرية العاملية اقتراح إعرابات مُتعددة منها ما هو صناعي مُرتبط بالنحو، ومنها ما هو غير صناعي مُرتبط بالبلاغة: أي، المعنى (غير أن البنى البلاغية المنطقية تؤكد الجانب الصناعي في المعنى)، ومنها كذلك ما هو غير صناعي مُرتبط بالمُناسبة الكلامية (المقاصد التي قد تكون صناعية أيضا). وكانت النتيجة أن ميز البحث بين النسق النحوي والنسق المعنوي والنسق القصدي الكلامي، ولم يُهمل استحضار الحساسية الإبداعية والحساسية النقدية عند القدماء. وقد دفع ذلك في هذا الفصل إلى إثارة جانب التأويل المرتبط أساسا بالتكوين الشخصي للمؤول؛ لهذا ظهرتْ جُملة من التساؤلات: كيف يُمكن للتركيب القرآني الواحد أن تصدر عنه، في علم القراءات، قراءات متعددة؟ أليست كل قراءة بمثابة تركيب يستقل بذاته؟ كيف تستدعي القراءة المُعينة إعرابا مُعينا؟ وكيف يحتمل الإعراب المُعين قراءات كلامية مُختلفة؟ ثم كيف يتدخل القصد والمُناسبة للحدّ من الاحتمالات الكلامية وجُموح المقاصد لصالح قراءة واحدة؟

وكما ترتبط أسئلة القصد والمُناسبة الكلامية والمقام بالتراكيب في القرآن الكريم، فإنها ترتبط كذلك بالتركيب الخصوصي الإبداعي ثم بالتركيب العادي التواصلي؛ ولهذا نجد مقامات مُتعددة ترتبط بنوع الكلام المُستعمل وتحدُّ من احتمالاته، يقول تمام حسان: «ولكن البلغاء في إطار شكلية البلاغة [...] ربما فطنوا إلى أن اللغة ظاهرة اجتماعية وأنها شديدة الارتباط بثقافة الشعب الذي يتكلمها وأن هذه الثقافة في جُملتها يمكن تحليلها بواسطة حصر أنواع المواقف الاجتماعية المختلفة التي يسمون كلا منها «مقاما» فمقام الفخر غير مقام المدح وهما يختلفان عن مقام الدعاء أو الاستعطاف أو التمني أو الهجاء وهلم جرا»[1].

إن وُضوح آراء ومواقف تمام حسان، وهو يُثير مسألة المقام في الثقافة القديمة، جعل مقبول إدريس يتّهم الفهم القديم للغة بالاضطراب عندما أشار إلى إهمال هذا المقام، يقول: «إن عزل المتن اللغوي – بنظرنا – عن سياقه هو بمنزلة فصله عن ماء حياته. فلكم هي المواقف التي مرت بنا أثناء إعراب شواهد قرآنية أو شعرية تبلبلت فيها الألسن واضطربت الآراء، ومرد ذلك أنها معزولة عن سياقاتها العامة في القرآن الكريم أو في القصيدة المنظومة»[2]؛ لكن فهم الأسئلة السابقة يحل المُنعقد عند مقبول إدريس الذي يجعل السياق سلطة تعلو كل شيء: لا سبيل للاضطراب الذي يعتور اللغة إذا ما اعتُمد التقسيم الثلاثي السابق الذي يجعل الكلام صناعة نحوية ثم معنى ثم مُناسبة كلامية قصدية؛ لهذا نسأل مقبول إدريس: هل كانت ثقافة النحاة ومعرفتهم مُضطربة لمّا ناقشوا وركزوا على الجانب الصناعي النحوي في فهم سلوك اللغة العربية؟ وما مصير علم النحو؟.

ويُناقض هذا الأمر ما ذهب إليه هذا البحث عندما اعتبر العلوم العربية هي علوم مُتكاملة يُسنِد بعضها البعض، فكانت النتيجة هي الاهتمام من جديد بالجانب القصدي الكلامي طلبا لتحقيق البناء النظري. ويُمكن القول إن سيبويه ابتدأ لبنة هذا التأهيل والتأسيس، لكن السؤال المزدوج الذي يتوجب تدقيقه من طرف اللغويين المحدثين حتى لا تتحول الأحكام إلى مزاعم، هو: هل تحدث سيبويه عن معرفتين دفعة واحدة، نحوية من جهة وقصدية كلامية من جهة أخرى؟، وهل أعطى الأهمية للواحدة على حساب الأخرى؟

جاء الجرجاني، ولم يَفتْه الالتفات إلى أفكار شيخ النحاة بل أخذ يُقلبها حتى أوصلته إلى الاعتناء بالأغراض والمقامات والمقاصد. ويُعبِّر نصٌ استشهد به الفصل الثاني من هذا الباب عن الأخذ وإعادة التمحيص، يقول الجرجاني: «[...] قال صاحب الكتاب وهو يذكر الفاعل والمفعول: كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ولم يذكر من ذلك مثالا وقال النحويون: [...]».

---

(1) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مرجع مذكور، ص. 337.

(2) البعد التداولي عند سيبويه، مقبول إدريس، مجلة، عالم الفكر، المجلد 33، 1. يوليو، سبتمبر 2004، ص. 257.

يُمكن إدراج سبب رئيس يجعل من يتتبع كتب النحو يتسرع في الحكم بالقول إن النحاة أغفلوا القصد أو المقام أو المُناسبة الكلامية لأنهم ارتبطوا بفهم سلوك اللغة فهما صناعيا نحويا: إن وضع حدّ أو قاعدة لتركيب معين في اللغة هو في الوقت ذاته تعميم هذه القاعدة على سُلوك اللغة في هذا المجال أو ذاك. وتتضمن الجمل الفعلية بُنى منطقية صناعية محدودة تُحيل عليها كل جملة فعلية في اللغة العربية دون استثناء؛ لكن هل يُمكن وضع بُنى منطقية لدراسة المعاني والمقاصد والمقامات في النحو العربي؟ يبدو أن هذه المسألة تحتاج إلى مُناقشة القدماء في آرائهم: هل قاموا بالفعل بترجيح الجانب الصناعي؟ وهل كانت رُدودهم عنيفة اتجاه كل علم يهتم بالمعنى وهو يُحاول الدخول إلى حضيرة النحو؟ وهل كانوا يعتقدون أن هذا الدخول هو تطفل عن الصناعة أو فُضول في النحو؟ إذن يجب أن نتريّث في إصدار الأحكام بخصوص قضايا وإشكالات النحو العربي بطريقة لا تُناسب مجهودات النحاة الحميدة؛ ويجب الانتباه إلى بعض التصورات الحديثة في الوقت ذاته[1] لأنها تملك قُوة اقتراحية تُسهم في فتح آفاق جديدة أمام فهم سُلوك اللغة.

3- الموسوعة الثقافية عند اللغويين:

عادة ما يقوم اللغوي بحشد شواهد كثيرة يعتقد أنها تستجيب لقاعدة مُعينة تضبط منحى ما لسُلوك اللغة، وبما أن الحديث يخص مبحث الحذف، فإن اللغوي يحشد شواهد يعتقد أنها تدخل في حذف المضاف أو الفعل أو المفعول... إلخ، ثم يقوم بتبويبها ضمن هذا الجانب لا ذاك؛ لكن مُرونة اللغة العربية أثبتت أن بعض تراكيبها تحتمل وجها أو وجهين أو ثلاثة[2]، مما يُقوي الآراء في النحو. فإذا كان النحو

(1) يقول تمام حسان في: اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان، مرجع مذكور، ص. 336.: "يحلوا لكثير من أساتذة اللغة العربية في أيامنا هذه أن يشيروا إلى ما يعتبرونه نقطة ضعف في النحو العربي وهو ارتباطه الشديد بطابع الصناعة حتى أنه يعرف أحيانا باسم "صناعة النحو" ثم خلوه من الارتباط بالمضمون مما جعله يبدو في نظرهم جسدا بلا روح، والمضمون الذي يقصده هؤلاء هو موضوع علم المعاني فهم يقولون إن علمي النحو والمعاني لا يمكن الفصل بين أحدهما وبين الآخر إلا مع التضحية بالمعنى على مستوى العلمين جميعا ويوغلون في الحاجة فيقولون إن ما تركه لنا عبد القاهر الجرجاني من دراسات في دلائل الإعجاز وغيره يعتبر إشارات ذكية إلى الطريق الذي كان على النحاة أن يسلكوه بدراستهم للنحو وبخاصة ما قام به عبد القاهر من دراسة "للنظم" في اللغة العربية. وأنا أوافق موافقة تامة على كل هذا الذي يدور في أذهان الأساتذة الكرام وألاحظ أن هذه العبارات الصادقة كانت تدعو إلى الغوص في خضم هذه المشكلة بإيضاح الطريقة التي يمكن بواسطتها أن يصبح للنحو العربي "مضمون" والتي يمكن بها مزج معطيات علم النحو بمعطيات علم المعاني لنصل منهما معاً ممتزجين إلى تنظيم دراسة الفصحى على أساس جديد لم يخطر ببال سيبويه ولا ببال عبد القاهر، ولكن لم يحاول واحد من الأساتذة أن يمزج أحد العلمين بالآخر ليخرج منهما دراسة نحوية تعنى بالتركيب كما تعنى بالتحليل وتختص بمعاني الجمل كما تحتفي بمعاني الأبواب الفرعية التي في داخل الجمل".

(2) انظر الفصل الثاني من الباب الأول في فقرة: 1- المصطلح ولادة وتاريخ وهوية.

الصناعي يسعى إلى الضبط العلمي، فإن استعادة المحذوفات قد تختلف من نحوي إلى آخر، وهذا ما شكل قُوة النحو العربي الذي تعددتْ آراء نحاته فاغتنتْ مجال التنقيب. إن المُتجانس من الكلام، في 'القرطاسَ والله'، يجعل التقدير الأول هو: 'يُصيبُ القرطاسَ'، ثم يجعل التقدير الثاني هو: 'أصابَ القرطاسَ'؛ ويدل المُتجانس من الكلام على انتماء التقدير، في هذا الموضع، إلى نمط الجمل الفعلية؛ إذن يتعلق الأمر بجملة فعلية (مقدرة) ذات رأسين متصرفين إلى زمنين مختلفين: المضارع (يُصيب) والماضي (أصاب)، وقد جاء اختلاف الزمنين في هذا السياق[1]:

+ المضارع: تستعمله إذا رأيتَ رجلا يُسدد سهما قبل القرطاس.

+ الماضي: تستعمله إذا سمعتَ وقع السهم في القرطاس.

يكون هذا التناول في المُتجانس من الكلام، لكن ثقافة اللغويين ليست واحدة مما يضطر التقدير الدخول في المُختلف من الكلام فتُقدر المحذوف فعلا أو اسما في الجملة نفسها تماشيا مع اختلاف السياقات. ويُمكن للجمل أن يَختلف إعرابها حسب السياقات مما يُحيل بطريقة آلية على اختلاف تقدير المحذوفات؛ وقد تنبه الدكتور عز الدين الذهبي إلى مثل هذه الأمور، فقال: «ليس من الضروري أن يكون المحذوف [...] اسم اشارة، أو ضميرا منفصلا. ولا مانع أن يكون فعلا أو جملة. ولكن التقدير النحوي يتوقف عند أول حل تحصل معه الكفاية لتبرير حركة الإعراب. وإذا كان هذا التقدير على هذا القدر من القصور بالنسبة للغة العادية فإن قصوره يصير أكبر حين يطبق على اللغة الفنية وذلك بسبب غياب أية معطيات عن السياق الخارجي»[2]. وتفصيل القول في هذا الاستشهاد إن التراكيب العادية وتلك التي تقترب منها لا تستدعي إعمال الفكر في أثناء التقدير في مثل قوله تعالى: ﴿مَّثَلُ ٱلْجَنَّةِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۖ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ۖ أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا ۚ تِلْكَ عُقْبَى ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوا۟﴾ (الرعد: 35). والتقدير: أكلُها دائمٌ وظلّها دائمٌ كذلك. يَسْهل استخراج التقدير لأن هذه الآية تقترب من الكلام العادي بواسطة العطف: وكما تم العطف بين 'أكلها' و'ظلها'، يجب أن يتم بين 'دائمٌ' المذكورة و'دائمٌ' المحذوفة. وتستعمل آية أخرى أسلوب العطف نفسه، لكن بكثير من الفنية والغُموض، فنحتاج إلى إعمال الفكر، يقول تعالى: ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ (الإسراء: 75)؛ وهذه الآية استعملتْ عطفا ظاهرا تم بين 'ضعف الحياة' من جهة، و'ضعف الممات' من جهة ثانية؛ غير أن الكلام يُخفي وراءه محذوفا يتطلب القيام بمُحاولة تأويلية بهدف استعادته لأنه غير موجود في هذه الآية عكس وُجوده في الآية السابقة؛ وهنا يتضح الفرق بين الآيتين: إذا

(1) سيلا خط القارئ المحترم أن هذه الفقرة تتحدث عن إعراب التقدير ممزوجا بالمقاصد والمناسبات الكلامية.

(2) الإعجاز الأسلوبي والنحو، عز الدين الذهبي، المطبعة والوراقة الوطنية الحي المحمدي الدوديات، الطبعة الأولى، مراكش 2005، ص. 73.

كانت الأولى (الرعد 35) اعتمدتْ على تقدير الموجود، فإن الثانية (الإسراء 75) تبحث عن تقدير غير الموجود الذي هو "عذاب" ليصبح التقدير "ضعف عذاب الحياة". ويُؤدي هذا التقدير في الشق الأول من بنية العطف إلى تكراره في الشق الثاني من البنية نفسها على غرار تكرار تقدير الموجود في الآية الأولى؛ إذن يُمكن القول إن تقدير الحذف في بنيات العطف درجات يَنقلُ من الجمل النمطية إلى الجمل الفنية.

ثم إن سبب هذا التقدير حسب رأي الدكتور عز الدين الذهبي هو الإعراب، يقول: «ولكن التقدير النحوي يتوقف عند أول حل تحصل معه الكفاية لتبرير حركة الإعراب»؛ ويُقوي هذا الأمر رفض ما ذهب إليه مقبول إدريس في الفهم القديم للغة الذي وسمه في حالات معنية بالاضطراب. يُمكن للإعراب أن يُوجه المعنى في التراكيب في الجانب الصناعي وما يُستفاد منه من تقديرات تُدعم القواعد النحوية، ومعان تُفرزها البناءات الفنية لعلم البيان والاستعمالات الخُصوصية للغة، ومن مقاصد تُعددها مقامات مُحددة إذا انتقتْ إعرابا مُعينا؛ لهذا يُوهم المُتجانس من الكلام في جملة "القرطاسَ واللهِ" أنها جملة تنتمي إلى بنية منطقية واحدة عند استعادة المحذوف هي: [فعل + فاعل مضمر + مفعول]، وإبدالات هذه البنية هي "يُصيبُ القرطاسَ" و"أصابَ القرطاسَ"، لكن السياق والمقام والمُناسبة الكلامية تنتقي إعرابا واحدا، فنقول في سياق الرجل الذي يُسدد سهما قبل القرطاس إن كلمة "قرطاس" في جملة "القرطاسَ والله" هي مفعول به منصوب بفعل مضارع محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة في آخره، ونقول في سياق سماع وقع السهم في القرطاس إن كلمة "قرطاس" في الجملة نفسها "القرطاسَ والله" تُعرب مفعولا به منصوبا بفعل محذوف ماض مبني على الفتح؛ وبهذا يتضح اختلاف المُناسبتين الكلاميتين باستعمال فعلين مُختلفين زمنيا مما قاد إلى اختلافهما إعرابيا.

وبعد كل هذا العرض، هل يُمكن أن نُرضي حاجات بعض الدارسين الذين يدّعون اضطراب الفهم في تراكيب اللغة في أثناء التقدير؟

يقول ابن هشام في "حذف الفعل": «ويأتي حذف الفعل في غير ذلك نحو: ﴿ٱنتَهُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ﴾ (النساء: 171) أي وأتوا خيرًا، وقال الكسائي: يكُن الانتهاءُ خيرًا، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيرًا: نعت لمصدر محذوف، أي انتهاءَ خيراً. ﴿وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلۡإِيمَٰنَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ (الحشر: 09) أي واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم. وقال:

علفتُها تِبناً و ماءً بارداً حتى شتتْ [بدت/ غدت] همالةً عيْناها

فقيل: التقدير وسقيتها، وقيل لا حذف، بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها، وألزموا صحة نحو: "علفتها ماء باردا وتبناً فالتزموه [...]»[1]. قد يتفهم المرء اختلاف التأويلات في (الآية 171 من سورة النساء)، لكن الشاهد الشعري في قول ابن هشام يدفع إلى الحرج؛ ففي الوقت الذي يتأمل فيه لحويان بيتا شعريا نصطدم بما يلي: يقول الأول إن تقدير المحذوف في البيت هو كذا وكذا، ثم يأتي الثاني ليقول له لا حذف هُناك بتاتا. إن التقدير هو تشغيل للموسوعة الثقافية للمُقدر أو المُؤول، وعدمه هو تعطيل لها؛ غير أن الذي عطل هذه الملكة قام بتشغيلها في زاوية أخرى: زاوية تفسير منع الحذف ليقول: "بل ضمن علفتها معنى أنلتها وأعطيتها" فتُصبح الجملة النهائية هي: "أعطيتها تبنا وماء بارداً". وكانت النتيجة زوال هذا الاضطراب عندما نعلم أن النحاة يُطبقون مبدأ أن "التقدير النحوي يتوقف عند أول حل تحصل معه الكفاية لتبرير حركة الإعراب". ويدفع هذا المبدأ إلى إعراب "ماء" في تقدير سقيتها مفعولا به ثانيا معطوفا على ما قبله الذي هو "تبنا"، كما تعرب الكلمة نفسها في سياق انعدام الحذف، **الإعراب نفسه**؛ إذن ارتبط تقدير الحذف وعدم تقديره في الآية بإعراب واحد، فهل يمكن سحب هذا النظر على جميع تقديرات التراكيب؟.

تُظهر (الآية 171 من سورة النساء) أن لفظة "خيراً" تُعرب مفعولا به في تقدير الفعل "وأتوا خيراً"، وتُعرب بتقدير المصدر عند الكسائي "يكن الانتهاء خيراً"؛ لكن الكلام، حسب الفراء، جُملة واحدة، وخيرا: نعت لمصدر محذوف تقديره "انتهاء خيراً".

وتؤدي التقديرات، في كتب النحو، إلى فهم كيف أن تأويلا معينا وتأويلا آخر يُحافظان على إعراب واحد انطلاقا من احترام **المقولة** النحوية دون تغييرها (يختلف التأويل وتحترم المقولة النحوية: المفعول به مثلا)؛ أما تقديرات أخرى فتدعو إلى تأويل يمكن القول عنه إنه لم يحترم **المقولة** النحوية (المفعول به مثلا) التي تصبح (نعتا مثلا) وإنما يحترم حركة الإعراب التي هي "النصب" (المفعول والنعت ينصبان).

إجمالا، يُمكن حصر أنواع التقدير في نقطتين:

1- الأولى: التقدير المُختلف والمُتعدد الذي يحترم المقولة النحوية كأن نُبرر حركة إعراب الفاعل (مثلا) في جميع التقديرات.

2- الثانية: التقدير المُختلف والمُتعدد الذي يخرق احترام المقولة النحوية لكنه يحترم تبرير حركة الكلمة، كإعراب "خيراً" مفعولا في تقدير معين، ونعتا في تقدير آخر حيث يجمع بين هذين التقديرين تبرير النصب.

---

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 596.

وفي موضوع آخر: يكون الأمر بسيطا إذا تعلق بحذف مُفردة أو كلام يسير في التركيب مثل حذف المُفردة في (الآية 09 من سورة الحشر) أو في مثال ألقرطاسَ واللهَ؛ لكن أمثلة تراكيب أخرى[1] تستسيغ حذف كلام كثير أو جمل كاملة مما يُعقد محاولة استعادة المحذوف. وإذا ما تم الاستئناس بالحذف في الإضافة، فإن هذا الحذف يتدرج من حذف المُضاف إليه إلى حذف اسمين مُضافين إلى حذف ثلاثة مُتضايفات، مما يجعل هامش التأويل مُعقدا؛ فحَذف ثلاثة مُتضايفات في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ (النجم: 09)، يُؤدي إلى التقدير: كان مقدارُ مسافة قُربه مثل قاب قوسين. لقد توصل المُقدر إلى أن الجملة فيها حذف من جانبين:

- حُذفتْ ثلاثة من اسم كان.
- حُذفَ واحد من خبر كان.

إن الآية تتضمن ضميرا مُستترا مبنيا في محل رفع اسم كان في التقدير المُرتبط بالأصل الذي حُذف منه[2]، غير أن استعادته بتقدير بسيط غير مركب، في غير القرآن، هو (كان المقدار قاب قوسين) حيث يدعو

---

(1) نقصد الحذف في باب الإضافة الذي مر بنا، وللتذكير نستعرض قول ابن هشام تاما في: المصدر نفسه، ص. ص. 587. 588.: حذف المضاف إليه: يكثر في ياء المتكلم مضافا إليه المنادى نحو: ﴿رَبِّ ٱغْفِرْ لِى﴾ (الأعراف: 151) وفي الغايات نحو: ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾ (الروم: 04) أي من قبل الغلب ومن بعده، وفي أي وكل وبعض وغيرْ بعد ليسْ وربما جاء في غيرهن نحو ﴿فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ﴾ (المائدة: 69) فيمن ضم ولم ينون، أي فلا خوف شيء عليهم، وسمع: سلام عليكمْ فيحتمل ذلك، أي سلام الله، أو إضمار أل.

حذف اسمين مضافين: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى ٱلْقُلُوبِ﴾ (الحج: 32) أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، ﴿قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ﴾ (طه: 96) أي من أثر حافر فرس الرسول، ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: 19) أي كدوران عين الذي يغشى، وقال:

فأدرك إبقاء العرادة ظلعها   وقد جعلتني من حزيمة إصبعا

أي ذا مسافة إصبع.

حذف ثلاث متضايفات: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾ (النجم: 09) أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذفت ثلاثة من اسم كان، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشري.

تنبيه: للقاب معنيان: القدر، وما بين مقبض القوس وطرفها، وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني فقيل: هي على القلب، والتقدير قابي قوس، ولو أريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس.

(2) نشير في هذا الصدد إلى أهمية ظاهرة الإضمار في توضيح الآراء التي ندافع عنها إلى جانب ظواهر الإضافة والتقديم والتأخير والحذف.

التقدير المُركب إلى مُضاعفة الجهد بهدف استرجاع المحذوفات وكأن الأمر يتعلق بسلسلة لا تستقيم حلقاتها إلا باتصال أولها بآخرها؛ لهذا يستدعي التقدير المُركب استعادة الحذف الذي هو (كان مقدار مسافة قُربه مثل قاب قوسين). وستكون النتيجة أن التقدير المُركب يتضمن استعمالا بيانيا عكس التقدير البسيط، فنحصل على نوعين من الإعراب لكلمة "قاب":

- إعراب بسيط: [قاب] خبر كان منصوب، واسمها [هو] المحذوف [مقدار] مرفوع.
- إعراب مركب: [قاب] خبر كان منصوب في الإعراب المُستعمل النحوي دون تقدير للمحذوف، ومُضاف إليه في إعراب التقدير [المحلي التقدير] لأن "قاب" جاءت عوض "مثل" فشغلت مكانها لانتفائها فأخذت حركة النصب، ولمّا حضرت "مثل" عادت إلى موقعها مُضافا إليه فحملت حركة الجر. ولا يقف الإعراب المُركب عند هذا الحد، وإنما يستثمر مُعطيات علم البيان الواردة في التقدير فنقول: [قاب] مُضاف إليه مجرور تشبيهيا لأنه أخذ أول وضع المشبه به، وتقدير الأداة عِوض "مثل" هو: مقدار مسافة قُربه كقاب قوسين: ويُصبح المشبه به، في هذه الحالة، مجرورا بأداة التشبيه لا الإضافة.

ويمكن استخراج الإعراب الكلامي القصدي من الآية بالرجوع إلى السياق أو المُناسبة الكلامية استرشادا بقول الفراء: «وقوله عز وجل: ﴿ثُمَّ دَنَا﴾ (النجم: 08).

يعني جبريل ﷺ، دنا من محمد ﷺ حتى كان قاب قوسين عربيتين أو أدنى: ﴿فَأَوْحَىٰ﴾ (النجم: 10) يعني: جبريل عليه السلام ﴿إِلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾ (النجم: 10): إلى محمد ﷺ عبد الله: ﴿مَآ أَوْحَىٰ﴾ (النجم: 10)»[1]؛ إذن فالوحي من عند الله عز وجل ولا ينبغي لأحد أن يُحاجَّ فيه ﴿أَفَتُمَٰرُونَهُۥ﴾ (النجم: 12). وستكون الحصيلة أن المُناسبة الكلامية استلزمت مقاميا التعزيز الإيجابي من الله عز وجل لرسوله ﷺ وألزمتِ الناس بالتصديق لا التكذيب. وإذا كان الخبر كلاما يحتمل الصدق أو الكذب، ويكون صادقا إذا طابق الواقع ويكون كاذبا إذا لم يُطابقه، فكيف يُمكن التحقق من الصدق أوالكذب في آية (النجم 09)؟

تُميز بلاغة المقامات والقصديات بين ما يُسمى النسبة الخارجية والنسبة الكلامية، وتُتيح النسبة الخارجية وسيلة التحقق من القول إذا كان صادقا أو كاذبا وذلك عن طريق ربطه بمُقتضى الواقع مثل: ذهب محمد إلى السوق. نتقصّى الحقيقة انطلاقا من عملية تنقيب خارجية (كأن نسأل الناس)، ثم نحصل على

---

(1) معاني القرآن، أبو زكرياء يحيى بن زياد بن عبد الله الفراء، حواشي وتقديم وتعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، المجلد الثالث، بيروت، لبنان 2002، ص. 07.

حقيقة القول: ذهب محمد فعلا إلى السوق/ لم يذهب إلى السوق؛ غير أن الآية (النجم 09) لا تقترح هذا الحل المرتبط بالنسبة الخارجية لأنه لا أحد رأى سيدنا جبريل يقترب من الرسول صلى الله عليه وسلم؛ لكن النسبة الكلامية تؤكد أن التعزيز الإيجابي والتصديق لهما منطق يحكمهما: منطق تتابع الوقائع وكأن الله سُبحانه يستعرض ما خفي عن الناس لأن الوحي استتار عنهم (باستثناء ما رُوي عن تغير ملامح النبي الكريم عند استعداده لتلقي الوحي)، ثم منطق الإيمان المحكوم بقوة الغيب والخوارق[1]؛ لهذا سُميت النسبة الكلامية بهذا الاسم لأنها لا تُفهم إلا من خلال الكلام نفسه[2].

وكما يحترم التقدير المُختلف والمُتعدد المقولة النحوية أو يخرقها (مع احترام تبرير حركة الإعراب)، فإنه ينتقي الجهة المُناسبة التي يستعيد فيها المحذوف موقعه الشيء الذي يُؤكد أن ظاهرة الحذف تُوجه سُلوك اللغة العربية وجهة مُعينة، يقول ابن هشام: «إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى، نحو: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ﴾ (البقرة: 197) ونحو: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ﴾ (البقرة: 177) فيكون التقدير، الحج حج أشهر، والبر بر من آمن، أولى من أن يُقدر: أشهر الحج أشهر، وذا البر من آمن، لأنك في الأول قدّرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأن الحذف من آخر الجملة أولى»[3]؛ وبهذا تُفيد الموسوعة الثقافية للنحوي في التعرف على مبدإ الأولوية في الحذف من جهة، ومكان استعادة المحذوف من جهة ثانية. وتظهر فائدة مبدإ الأولوية عند التمييز بين نوعين من التقدير:

---

(1) في سياق التعزيز والتصديق ومنطق الإقناع، أشير إلى الضجة التي أثارها سوء فهم آراء محمد أركون حين اعتبر القرآن يملك بنية أسطورية؛ ويقصد بهذا الكلام أن الإقناع القرآني هو إقناع غيبي.

(2) إن كلام الله سبحانه وتعالى مترفع عن كل صنيع قد ينزله منزلة كلام البشر، لكن التهانوي في (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: 1/ 33- 37، طبعة المكتبة العلمية) في: معاني القرآن، الفراء، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. 5. 6. 7. يحلل هذا الأمر من زاوية التفسير: «وأما وجه الحاجة إليه [التفسير]، فقال بعضهم: اعلم أن من المعلوم أن الله تعالى إنما خاطب خلقه بما يفهمونه، ولذلك أرسل كل رسول بلسان قومه، وأنزل كتابه على لغتهم. وإنما احتيج إلى التفسير، لما سيذكر بعد تقرير قاعدة، وهي أن كل من وضع من البشر كتابا، فإنما وضعه ليفهم بذاته من غير شرح، وإنما احتيج إلى الشروح [...] [في مثل] [...] احتمال اللفظ لمعان مختلف، كما في المجاز والاشتراك ودلالة الالتزام [...]. وأما شرفه فلا يخفى، قال الله تعالى: ﴿يُؤْتِي ٱلْحِكْمَةَ مَن يَشَآءُ ۚ وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ (البقرة: 269). وقال الأصبهاني: شرفه من وجوه: أحدها من جهة الموضوع، فإن موضوعه كلام الله تعالى الذي ينبوع كل حكمة ومعدن كل فضيلة. وثانيها من جهة الغرض، فإن الغرض منه الاعتصام بالعروة الوثقى، والوصول إلى السعادة الحقيقية التي هي الغاية القصوى. وثالثها من جهة شدة الحاجة، فإن كل كمال ديني أو دنيوي مفتقر إلى العلوم الشرعية، والمعارف الدينية، وهي متوقفة على العلم بكتاب الله تعالى.

(3) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 586.

1- تقدير لا يناقش مسألة الأولوية وإن اختلف بين النحاة من حيث الصناعة ما دام أنه يحترم المقولة النحوية ويُبرر حركة الإعراب في الوقت ذاته، أو يُبرر حركة الإعراب فقط؛ إنه تقدير يقوم بتدبير الاختلافات في التأويل وبتسويغها في الوقت ذاته[1].

2- تقدير يُناقش مسألة الأولوية، فيقوم بتسويغ تأويل مثل: "الحج حج أشهر"، ولا يقوم بتسويغ تأويل آخر مثل: "أشهر الحج أشهر". يجب انتقاد هذا العرض البسيط للتقدير الذي يُناقش مسألة الأولوية لأن النحاة استساغوا التأويلين معا بدليل أنهم أعطوا الأولوية للواحد على حساب الآخر، وفهموا أن الأولوية في النحو تدل على وجود طرفين أحدهما قوي والثاني ضعيف؛ ومهما فعلوا، فإن الصناعة النحوية تُفضل الطرف القوي لأن مزية المعنى النحوي لا تتحقق إلا به، وتستهجن الطرف الضعيف للخلل الذي قد يعتوره. ورغم ذلك يكون الطرف القوي في مبدإ الأولوية عمدة في علم النحو، إلا أنه يجب النظر كذلك في الطرف الضعيف لأنه يُغني احتمالات التراكيب، واحتمالات استخلاص فائدة معينة منها[2].

وفي موضوع آخر: يتحدث ابن هشام عن تسييق[3] الحذف في نقطة «ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب»، يقول: «[...] ومنه ﴿فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ﴾ (يوسف: 32)، إذ الذوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير "في حبه" بدليل ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ (يوسف: 30)، أو في مراودته بدليل ﴿تُرَٰوِدُ فَتَىٰهَا عَن نَّفْسِهِۦ﴾ (يوسف: 30) وهو أولى لأنه فعلها بخلاف الحب [...]»[4]، ويستطرد فيقول: «[...] ﴿إِذًا لَّأَذَقْنَٰكَ ضِعْفَ ٱلْحَيَوٰةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ﴾ (الإسراء: 75) أي ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب

---

(1) انظر حصر أنواع التقدير أعلاه أو انظر الأمثلة المرافقة له.

(2) جاء في: المغني، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 515: «الجهة الرابعة: أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذكر الجميع فإن قصد بيان المحتمل أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس وتكثير الأوجه فصعب شديد[...]».

(3) التسييق هو وضع كلمة في سياق لغوي كما كان يفعل الجرجاني عندما رفض النظر إلى المفردة منعزلة؛ ويمكن للتسييق أن يتجاوز ذلك إلى وضع ظاهرة لغوية في السياق مثل: ظاهرة الحذف. وينقسم التسييق إلى ثلاثة أقسام: تسييق خاص يهتم بما في الجملة، وتسييق عام يهتم بوضع الجملة في النص، وتسييق أعم يهتم بوضع الجملة أو النص في سياق جمل أو نصوص أخرى.

(4) المغني، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 585.

الممات، ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ﴾ (الأحزاب: 21) أي رحمته، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم﴾ (النحل: 50) أي عذابه، بدليل ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓ﴾ (الإسراء: 57) [...]»[1].

يتحدث الاستشهاد الأول عن استعادة المُضمر في ظاهرة الإضمار، ذلك أن الآية، (يوسف 32) تتضمن ضمائر يسهل استعادة مُضمريها باستثناء مُضمر "فيه": هل يتعلق الأمر بالحُب، فنقول: في حُبه؟ هل يتعلق الأمر بيوسف ومُراودته، فنقول: في مُراودته؟ فقد وجد النحوي نفسه مُضطرا إلى التنقل بين عدة آيات في سُورة يوسف حيث تنقل بين الآيتين: (30 - 32). وكان يقوم بهذا التنقل كي يُحدد المُضمر الخفي.

ويتحدث الاستشهاد الثاني عن استعادة المحذوف في ظاهرة الحذف بصفة عامة بالتوصل إلى تقديرات مُنسجمة في الآيات (الإسراء 75، والأحزاب 21، والنحل 50)، في ضوء الآية 57 من سورة الإسراء. فإذا كانت الآية 32 من سورة يوسف هي بُؤرة الإضمار في الاستشهاد الأول، فإن الآيات (الإسراء 75، والأحزاب 21، والنحل 50) هي بُؤرة الحذف في الاستشهاد الثاني؛ وعلى هذا الأساس، يُمكن التصريح بما يلي:

1- تنتمي مُحاولة استعادة المُضمر في الاستشهاد الأول إلى ما يُمكن تسميته بالتسييق الداخلي مادام أن جميع الآيات المُستشهد بها تنتمي إلى سورة يوسف.
2- تنتمي مُحاولة استعادة المحذوف في الاستشهاد الثاني إلى ما يُمكن تسميته بالتسييق الخارجي لأن الآيات المُستشهد بها مُنتزعة من سياقات مُختلفة: سياق سورة الإسراء وسياق سورة الأحزاب وسياق سورة النحل.

«والتسييق (من السياق)[2] هو ربط الكلام (الملفوظات) بسياقه النصي واللساني السابق واللاحق، لأن «اللغة ليست حسابا منطقيا دقيقا، لكل كلمة معنى محدد، ولكل جملة معنى محدد بحيث يمكنك الانتقال من جملة إلى ما يلزم عنها من جمل حسب قواعد الاستدلال المنطقي، لكن الكلمة الواحدة تتعدد

---

(1) المصدر نفسه، ص. 586.

(2) جاء في: البعد التداولي عند سيبويه، مقبول إدريس، مجلة، عالم الفكر،عدد 1، مجلد 33، يوليو، سبتمبر 2004، هامش 53، ص. 257.: في الاستشهاد كلام يحيل على: سياق الكلام: أي أسلوبه ومجراه، تقول وقعت هذه العبارة في سياق الكلام، أي جاءت متفقة مع مجمل النص، وللتقيد بسياق الكلام في تفسير النصوص وتأويلها فائدة منهجية، لأن معنى العبارة يختلف باختلاف مجرى الكلام، فإذا شئت أن تفسر عبارة من نص وجب عليك أن تفسرها بحسب موقعها في سياق ذلك النص، وسياق (Processus) الحوادث مجراها وتسلسلها أو ارتباطها بعضها ببعض. انظر: جميل صليبيا، 1 / 681، زيدان محمد فهمي، فلسفة اللغة، 56 و57. .

معانيها بتعدد استخدامنا لها في الحياة اليومية، وتتعدد معاني الجملة الواحدة حسب السياق الذي تذكر فيه»[1]، ولهذا يصرح (فيرت) Firth بأن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية، أي وضعها في سياقات مختلفة. وعليه تكون دراسة المعاني تتطلب على الدوام تحليلا للسياقات والمواقف التي ترد فيها حتى ما كان منها غير لغوي»[2].

يتحدث الاستشهاد أعلاه عن سياقات محدودة تؤطر معاني المفردات أو العبارات حيث تشكل هذه النقطة مأخذا ضد المباحث القصدية الكلامية التي تهدف إلى دراسة التسييق الخاص. ويُلاحظ أن ابن هشام يُورد هذا النوع من التسييق إلى جانب تسييق عام وآخر أعم مما أبعده عن الانتقاد: وضع آية ضمن آيات أخرى منتزعة من السورة نفسها أو من سور متباينة. ويتأسس المأخذ الثاني انطلاقا من رفض إرجاع كل شيء في التركيب إلى السياق؛ يجب الدفاع عن مجموعة من المواقف التي يستقل فيها التركيب في النحو الصناعي أو الإعراب الصناعي، كما يجب الدفاع عن مواقف أخرى تربط التركيب بالمعاني والمقاصد: أي، في علاقته بالنحو غير الصناعي؛ إذن تكون السياقات بصفة عامة محطة مُتأخرة عن بناء التراكيب مما يُبرز قُدرة النحوي على إعراب الجملة إعرابا نحويا صناعيا دون حاجته إلى الجانب القصدي السياقي للغة. وكلما تدرجت مُحاولة استعادة سيرة الجملة الأولى مثل: إعادة الترتيب إلى أصله، استعادة المحذوف، استعادة المُضمر... إلخ، تكون الحاجة ماسة إلى التسييق بالمعنى البسيط الذي يعتني بتأمل الأوجه البلاغية للكلام خُصوصا وجه علم البيان فيحدث الإعراب المجازي؛ ثم تتشكل مرحلة النظر في أحوال الكلام: التسييق الخاص والتسييق العام والأعم والمقامات الخارجية المشروطة بمواقف المُتخاطبين ومواقعهم... إلخ، فيحدث الإعراب القصدي الكلامي.

4- التقديرات والتمثلات:

قال تعالى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ۝ بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ وَكَأْسٍ مِّن مَّعِينٍ ۝ لَّا يُصَدَّعُونَ عَنْهَا وَلَا يُنزِفُونَ ۝ وَفَاكِهَةٍ مِّمَّا يَتَخَيَّرُونَ ۝ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ ۝ وَحُورٌ عِينٌ ۝ كَأَمْثَالِ اللُّؤْلُؤِ الْمَكْنُونِ ۝ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (الواقعة: 17 – 24).

---

(1) انظر بهذا الصدد:

Gumperz .j. Engager la conversation, introduction à la sociolinguistique interactionnelle, Paris, minuit, 1989 – Brounamol livinson. Universals in langage usage.

(2) البعد التداولي عند سيبويه، مقبول ادريس، مجلة عالم الفكر، العدد 1، المجلد 33، العدد1، يوليو، سبتمبر 2004، ص. 254.

قال الفراء: «وقوله (ولدان مخلدون) يقال: إنهم على سن واحدة لا يتغيرون، والعرب تقول للرجل إذا كبر ولم يَمشَط: إنه لُمخلّد، وإذا لم تذهب أسنانه عن الكبر قيل أيضا: إنه لمخلّد، ويقال: مخلّدون ومقرّطون، ويقال: مسوّرون. وقوله: (بأكواب وأباريق). والكوب ما لا أذن له ولا عُروة له. والأباريق: ذوات الآذان والعرا.

وقوله: (لا يصدعون عنها). عن الخمر (ولا ينزفون) أي: لا تذهب عقولهم. يقال للرجل إذا سكر، قد نزف عقله، وإذا ذهب دمه وغشي عليه أو مات قيل: منزوف.

ومن قرأ: (ينزفون): يقول: لا تفنى خمرهم، والعرب تقول للقوم إذا فني زادهم: قد أنزفوا وأقتروا، وانفضوا، وأرملوا، وأملقوا»[1].

يستعين الفراء بمعرفة واسعة لشرح معنى هذا الجُزء من سورة الواقعة، ويستغل العُرف الاجتماعي والمُواضعات بين الناس لتقريب المعنى من الأذهان: لقد تعارف الناس على صفات الإنسان المُخلد؛ ويستعين بالتجربة والواقع في تحليل المعنى عندما ربط السكر بذهاب العقل، أي: تعرضه للتنزيف، وما قيل في حق إنسان منزوف؛ ويستعمل ثقافته المُعجمية لشرح معنى 'الكوب' ثم الفرق بينه وبين 'الإبريق'.

وبالعودة إلى هذا الجُزء من سورة الواقعة، حسب المعاني التي ينشرها الفراء، يتضح معنى ما سيُجازى به داخلو الجنة: سيطوف عليهم ولدان بأوصاف أهل الدنيا، ويستعملون الأواني التي كانت تُستعمل في حياة الإنسان قبل موته، ثم سيتعاطون خمرة بأوصاف الحليب أو اللبن أو الماء... إلخ، لأنها لن تُحدِث سُكرا لديهم؛ وبهذا يظهر أن الفراء يحكم على أجواء الجنة بأجواء الدنيا ليخلق ما يُسمى بالتمثلات التي هي في هذا السياق: قياس الشاهد على الغائب أو العكس. ورغم ذلك، نحفظ للفراء حقه كاملا في توضيح معاني القرآن ولو فسَّر عالما مُكتملا بعالم في طريقه نحو الاكتمال.

يقول الفراء: «وقوله: (وحُور عين). خفضها أصحاب عبد الله وهو وجه العربية، وإن كان أكثر القراء على الرفع، لأنهم هابوا أن يجعلوا الحور العين يُطاف بهن، فرفعوا على قولك: ولهم حور عين، أو عندهم حور عين. والخفض على أن تتبع آخر الكلام بأوله، وإن لم يحسن في آخره ما حسن في أوله [...]:

وأنشدني بعض بني دبير:

علفتُها تِبناً وماءً بارداً حتى شتتْ همالةً عيْناها

والماء لا يُعتلف، إنما يُشرب، فجعله تابعا للتبن، وقد كان ينبغي لمن قرأ: وحورٌ عين [بضم الراء] لأنهن – زعم – لا يُطاف بهن أن يقول: (وفاكهةٌ ولحمُ طير) [برفع التاء المربوطة والميم]، لأن الفاكهة

[1] معاني القرآن، الفراء، المجلد الثالث، مصدر مذكور، ص. 30.

واللحم لا يُطاف بهما – ليس يُطاف إلا بالخمر وحدها ففي ذلك بيان، لأن الخفض وجه الكلام، وفي قراءة أبي بن كعب: وحوراً عينا أراد الفعل الذي تجده في مثل هذا من الكلام كقول الشاعر:

جئتني بمثلِ بني بدرٍ لقومهم   أو مثلَ أسرة منظور بن سيار»[1]

يُظهر هذا الاستشهاد حالة الجر والرفع والنصب[2]، وهي حالات خاضعة للتمثلات: يعني، أن كل مؤول يُخضع التقدير لموسوعته الثقافية فإن اتجه التأويل إلى الخفض يكون الكلام خفضا، وإن اتجه إلى الرفع يكون رفعا، وإن اتجه إلى النصب يكون نصبا؛ إذن يُمكن تعديل أنواع التقدير التي حُصرت سابقا في:

1- **التقدير المُختلف والمُتعدد الذي يحترم المقولة النحوية كأن يُبرر حركة إعراب الفاعل (مثلا) في جميع التقديرات.**
2- **التقدير المُختلف والمُتعدد الذي يخرق احترام المقولة النحوية، لكنه يحترم تبرير حركة الكلمة، كإعراب كلمة معينة 'نعتاً' في تقدير، و'مفعولا به' في تقدير آخر مع الاحتفاظ بالنصب.**

يُمكن تعديل هذه الأنواع من التقدير بإضافة نوع ثالث هو:

---

(1) المصدر نفسه، ص. ص. 30. 31. 32.

(2) جاء في: الإعجاز الأسلوبي والنحو، عز الدين الذهبي، مرجع مذكور.: «وقرأ ابن قتيبة بالخفض مقدرا ما يتناسب مع حركة الكسر'... الفاكهة واللحم والحور العين لا يطاف بها وإنما أراد ويؤتون بلحم طير'.

وأضاف الزجاج وجها جديدا: '... وقد قرئت (وحورا عينا) بالنصب على الحمل على المعنى أيضا، لأن المعنى يعطون هذه الأشياء، ويعطون حورا عينا، إلا أن هذه القراءة تخالف المصحف الذي هو الإمام'.

إن المطابقة الحرفية بين النساء الجميلات في الواقع، وحور العين في النص القرآني، هي السبب المباشر في هذا الجدل الدائر بين النحاة. فالمثير الذي استوقفهم، ليس خروج التعبير عن القواعد الشكلية للتركيب. وإنما المفارقة بين نظام الدلالة في النص، ونظام الدلالة في الواقع، وعلى الرغم من التعدد الظاهر لاجتهادات النحاة، فإنها تلتقي في النهاية عند النفي الكامل لهذه المفارقة. يدرك الجسد في عالم الواقع برؤيته، وما لا يرى فيه، يقاس على ما يرى فيستدل بالشاهد على الغائب، وعلى المضمر بالمظهر. أما الجسد في عالم الجنة، فلا سبيل لإدراكه إلا بتخيله. إنه متفرد بصفاته ليس له مثال يقاس به أو عليه. وقد ألغت القراءة النحوية المفارقة بين العالمين فأسقطت صورة الأول على الثاني» (ص. ص. 101. 102.).

«لا شيء يمنع من الطواف بالفاكهة ولحم الطير، في وليمة عادية من ولائم البشر. ولا شيء يمنع من أن لا يطاف بالخمر. ولكن الفراء يماثل بين العالمين، حتى على مستوى الأعراف والتقاليد القابلة للتبدل، تبعا لتبدل المجتمعات والأزمان. ولا يختلف من حيث النوع موقف بقية النحاة عن موقف الفراء، فالذين قرأوا بالنصب، قدروا الفعل المناسب لحركة النصب، والذين قرأوا بالرفع قدروا ما يناسب الرفع. وكل طائفة وجدت في الشعر ما تستشهد به. وكافة القراءات والتقديرات انتهت إلى الإجماع على أن حور العين لا يُطاف بهن» (ص. 102.).

3- التقدير المُختلف والمُتعدد الذي لا يحترم المقولة النحوية، ولا يحترم تبرير حركة الكلمة؛ لهذا تتنافس إعرابات مختلفة بسبب تنوع التقديرات بين:

+ لهم حُورٌ عينٌ / عندهم حُور عين (انظر علاقة المبتدأ بالخبر في الباب الثاني).

+ ويُؤتون بحورٍ عينٍ (الفاكهة واللحم والحور لا يُطاف بها وإنما تُؤتى).

+ وحُورًا عينا (من بين إمكانات تحقيق النصب، تقدير الفعل والفاعل: يُعطون حُورا عينا. انظر حذف الفعل وفاعله في الفصل الثالث من الباب الثاني).

هكذا يتضح أن التمثلات تُشكل جزءاً مُهما من الموسوعة الثقافية للنحوي، وقد تعدتْ هذه التمثلات مجال النحو لتُعانق مجال التفسير، ويبقى السؤال المطروح هو: كيف يُمكن التوفيق بين عالم قال عنه الدين الإسلامي: الجنة لا تضيق بأهلها، يتمتعون فيها بحرية طيبة، لا يُكدر صفو رُوحهم شيء؛ الجنة هي تصوير العُلو في قلوب ساكنيها، هي اطمئنان، هي تجاوز للدنيا بدليل أن امرأة فرعون تخلتْ عن البذخ وسألتِ الله أن يبني لها بيتا فيها... فكل شيء في الجنة لا يُشبه ما يُوجد في الدنيا[1].

سيكون التوفيق بين الجنة والدنيا، في هذا المقام وغيره، مُناسبة لإجراء التقديرات أو تبريرها على الأقل.

5- التقديرات والمُناسبة الكلامية القصدية:

يقول الجرجاني في فقرة ألقول في الحذف": «هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن»[2]. تحدث الجرجاني عن حقيقة البياضات والفجوات من خلال هذا الاستشهاد، وتتسع هذه الحقيقة لتشغل اهتمام الناقد والنحوي: فإذا كانت الفجوات والبياضات تستدعي تدخل الناقد بهدف اكتشاف أسرارها المُتمنعة، فإنها تستدعي كذلك تدخل النحوي للإدلاء بتقديراته إزاءها. وعندما يتجاوز النحوي مجال اختصاصه الذي يُقيده النحو الصناعي، فإنه يخطو نحو مجال النقد القديم؛ وهكذا يشتغل النحو والنقد، كل واحد منهما بطريقته الخاصة، على البياضات والفجوات في الكلام؛ لكن الجرجاني استغل هذا الانفصال ليُجدد أواصر القرابة بين المجالين: النحو والنقد لمّا تحدث عن معاني النحو.

---

(1) جاءت هذه التصورات عن الجنة متعددة في مرجع: محاورات مع النثر العربي، مصطفى ناصف، عالم المعرفة، العدد 218، فبراير/ شباط 1997، الصفحة 243 وما بعدها.

(2) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 146 / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مرجع مذكور، ص. 112.

يعي الجرجاني جيّدا أن المحذوف إذا ظهر، سيفقد الكلام مزيته؛ لهذا نجده يُعظّم فوائد الحذف انطلاقا من استعمال صيغة التفضيل: أفصح وأزيد وأنطق وأتم، فاستغناء المتكلم عن ذكر المحذوف أو تجنُّب الاستطالة في الذكر، أفصح من الذكر وأزيد للفائدة. ويعي الجرجاني كذلك أن البياضات والفجوات هي معرفة نحوية قبل أن تكون نقدية؛ وبهذا يُواجه مآزق الإخفاء في التراكيب بثقافته النحوية – الذي هو متضلع فيها[1].

يتحدث الجرجاني عن الأسرار النفسية لحذف المُبتدأ، يقول: «فتأمل الآن هذه الأبيات كلها، واستقرها واحدا واحدا، وانظر إلى موقعها في نفسك، وإلى ما تجده من اللطف والظرف إذا أنت مررت بموضع الحذف منها، ثم قلبت النفس عما تجد، وألطفت النظر فيما تحس به. **ثم تكلف أن ترد ما حذف الشاعر، وأن تخرجه إلى لفظك، وتوقعه في سمعك، فإنك تعلم أن الذي قلتُ كما قلتُ، وأن رُبَّ حذف هو قلادة الجيد، وقاعدة التجويد [...]»**[2].

---

(1) يقول الجرجاني في: المصدر نفسه (شاكر)، ص. 379./ المصدر نفسه (رضا)، ص. ص. 290. 291.: «ومما هو من هذا الذي نحن فيه قوله تعالى (ولا تقولوا ثلاثة انتهوا خيرا لكم). وذلك أنهم قد ذهبوا في رفع "ثلاثة" إلى أنها خبر مبتدإ محذوف، وقالوا: إن التقدير: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة". وليس ذلك بمستقيم. وذلك أنا إذا قلنا: "ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة"، كان ذلك والعياذ بالله، شبه الإثبات أن ههنا آلهة، من حيث أنك إذا نفيت، فإنما تنفي المعنى المستفاد من الخبر عن المبتدإ، ولا تنفي معنى المبتدإ. فإذا قلت: "ما زيد منطلقاً" كنت نفيت الانطلاق الذي هو معنى الخبر عن زيد، ولم تنف معنى زيد ولم توجب عدمه. وإذا كان ذلك، فإذا قلنا (ولا تقولوا آلهتنا ثلاثة)، كنا قد نفينا أن تكون عدة الآلهة ثلاثة، ولم ننف أن تكون آلهة، جل الله تعالى عن الشريك والنظير كما أنك إذا قلت: "ليس أمراؤنا ثلاثة"، كنت قد نفيت أن تكون عدة الأمراء ثلاثة، ولم تنف أن يكون لكم أمراء. هذا ما لا شبهة فيه. وإذا أدى هذا التقدير إلى هذا الفساد، وجب أن يعدل عنه إلى غيره.

والوجه، الله أعلم، أن تكون (ثلاثة) صفة مبتدإ لا خبر مبتدإ، ويكون التقدير: (ولا تقولوا لنا آلهة ثلاثة أو: في الوجود آلهة ثلاثة)، ثم حذف/ الخبر الذي هو "لنا" أو "في الوجود" كما حذف من: (لا إله إلا الله) و(ما من إله إلا الله)، فبقي "ولا تقولوا آلهة ثلاثة"، ثم حذف الموصوف الذي هو "آلهة"، فبقي: (ولا تقولوا ثلاثة). وليس/ في حذف ما قدرنا حذفه ما يتوقف في صحته. أما حذف الخبر الذي قلنا أنه (لنا) أو (في الوجود) فمطرد في كل ما معناه التوحيد، ونفي أن يكون مع الله ، تعالى عن ذلك، إله» .

أوردنا هذا الاستشهاد – رغم طوله – لأنه يدخل في صميم الموضوع: الحذف. وفائدة إيراده:

* إظهار الحضور القوي للنسق النحوي ومصطلحاته.
* إظهار الحضور القوي للتقديرات التي لا يمكن الاستغناء عنها في باب الحذف.
* إظهار الاستخراج التدريجي للمعنى انطلاقا من النحو والتقديرات.

بتر هذا الاستشهاد لشدة طوله؛ ويمكن العودة إلى المصدر والصفحات المثبتة أعلاه قصد استكمال الاطلاع ما دام أن الجرجاني يبهر بالجديد في تحاليله.

(2) دلائل الإعجاز، الجرجاني، (شاكر)، ص. 151 / دلائل الإعجاز، الجرجاني، (رضا)، ص. 116.

لقد أدرك الجرجاني ما لم يُدركه النحويون لأنهم تحدثوا عن التراكيب في حد ذاتها ولم يتطرقوا إلى موقعها في نفس المُستمع؛ وبهذا يكون الجرجاني قد اهتم بمُنتج الكلام من خلال ملفوظاته بما أن نفس هذا المُتكلم تميل إلى الإضمار[1]، واهتم كذلك بالوقع الذي تُحدثه هذه الملفوظات في نفس المُستمع.

عُموما، يُستعمل الحذف لأغراض نحوية وبلاغية وكلامية عديدة منها[2]: التفخيم والإعظام أو زيادة لدى المُتلقي الذي يبحث عن المحذوف أو الإيجاز أو التشجيع على الكلام (شجاعة اللغة العربية) أو رعاية الفاصلة أو التخفيف...إلخ. ويتناول البيانيون والمُفسرون هذه الأغراض وغيرها[3] رغم أنها تختلط في بعض الأحيان بالمُناسبات الكلامية في معناها البسيط.

يرفض ابن مضاء القرطبي تقدير المحذوفات. يقول في موضوع تقدير متعلق الجار والمجرور: «[...] يزعم النحويون أن قولنا: "في الدار" متعلق بمحذوف تقديره: زيدٌ مستقرٌ في الدار. والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات إذا لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة، فلا بُدّ لها من عامل يعمل فيها، إن لم يكن ظاهرا كقولنا: "زيدٌ قائمٌ في الدار"، وإلا كان مضمرا كقولنا: "زيدٌ في الدار". ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين بينهما نسبة، وتلك النسبة دلت عليها "في"، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك. وكذلك يقولون في: "رأيت الذي في الدار". تقديره: رأيت الذي استقرَّ في الدار. وكذلك "مررت برجل من

---

(1) يعتبر التركيب المرتبط بالحذف ذخيرة هامة تنضح بالمعنى الذي ينفلت باستمرار من نية المتكلم ونية المستمع. ويمكن تحليل مثال "هو يعطي الدنانير" بالتحليل القصدي الكلامي نفسه الذي اقترحه الفصل الثاني من هذا الباب عندما تعرض لمثال: "هو يعطي الجزيل".

يطرح مثال "هو يعطي الدنانير" إشكال التقديم والتأخير؛ لكن المثال القرآني يقترح نقاشا آخر لا يرتبط بتقديم ضمير الشأن، وإنما بأفعال حذفت مفاعيلها. وتقول المناسبة الكلامية في هذه الواقعة: إن خلو الفعل من المفعول يكون لغرض إثبات المعنى للشيء، وفي هذه المناسبة، تطلب الإرغامات الأسلوبية من المتكلم إثبات الفعل والتركيز عليه، فيصبح ذكر المفعول به غير ذي أهمية.

(2) هذه الأغراض هي:

- التفخيم والإعظام: يتشوف الذهن إلى المراد بسبب الإبهام، وعندما يعود قاصرا عن الإدراك، يعظم شأن هذا المراد.
- الزيادة: كلما حاول المتلقي تصور المقصود والبحث عنه يحصل لديه شعور بالالتذاذ؛ وكلما كان طلب المقصود أعسر، كان الالتذاذ به أشد وأحسن.
- الإيجاز: وهو تحصيل المعنى الكثير في اللفظ القليل.
- شجاعة العربية: وهي تحدي البنيات التركيبية لبناءاتها العادية، مثل التقديم والتأخير الذي هو كسر لأصل تركيبي.
- رعاية الفاصلة: مثل حذف الياء في فواصل القرآن ("والليل إذا يسر" الفجر: 04).
- التخفيف: نظرا لكثرة دورانه في كلام العرب.

(3) جاء في: المغني، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 615: «الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه هو ما اقتضته الصناعة». ويضيف: «[...] وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعا».

قريشٌ، تقديره: كائن من قريش. [...] كله كلام لا يفتقر السامع له إلى زيادة: كائن ولا مستقر، وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار»[1].

يُعلن ابن مضاء في كتابه 'الرد على النحاة' عن رغبته في تناول اللغة خارج النظرية العاملية. وقد قاده ذلك إلى رفض مُجمل ما جاء على لسان النحاة؛ غير أن تفهم بعض القضايا التي يطرحها هذا النحوي لا يبخس قيمة النظرية العاملية عند القدماء؛ وهكذا تفتح إسهاماته آفاقا جديدة في النحو العربي: يُفهم من القضايا التي أثارها بعض الأبعاد الكلامية للغة رغم أنها قد لا تكون حاضرة في ذهنه في أثناء مُناقشته للنحاة (وهذا زعم يتطلب دراسة وافية). فإذا كان يتحدث في هذا الاستشهاد عن اكتفاء الكلام بما ورد فيه واستغنائه عن غيره، سيكون ذلك عبارة عن فُرصة (زعم) استنتاج المرحلة الأولى في التفكير الكلامي القصدي التي هي مرحلة القصد البسيط؛ وكذلك عندما جوّز تقديم الفاعل، سيكون ذلك عبارة عن فُرصة فهم الفاعل الكلامي القصدي[2] في مثال: 'زيد قام' أو 'هو يُعطي الجزيل' واستبعاد الفهم الصناعي النحوي الذي لا يتحدث عن الفاعل في هذين المثالين وإنما عن المبتدأ.

ويذهب جميل علوش في شرح التقدير مذهب من يجعله تَصوّر عامل اقتضتِ الضرورة حذفه وكان ترتيب الكلام يطلبه ويستلزمه، يقول: «[...] إن التقدير لا يجوز اللجوء إليه إلا عند الحاجة الضرورية، وحينما لا يكون ثمة مناص من الاستعانة به لتصور تركيب صحيح للجملة بيد أن نحاتنا الأفاضل استغلوا هذه الوسيلة النحوية فأكثروا من استخدامها في غير حاجة [...]»[3]. ولتدعيم هذا الرأي، يستعرض جميل علوش مثالا نحويا يتعلق بإعراب جملة 'يا زيدٌ'. وتكون 'زيدٌ' منادى مبنيا على الضم في محل نصب بفعل النداء المحذوف وتقديره أنادي. ويخلص إلى النتيجة التالية: لا يُفرق النحاة بين: 'يا زيدُ، وأنادي زيداً'. وتعليل هذا الخلط في ما يلي: «[...] فهذا الاسم المبني على الضم والذي يجعلونه في محل نصب بفعل النداء المحذوف يتبعونه بالصفة على حركة بنائه، على الرغم من أن الصفة تتبع الموصوف على المحل لا على اللفظ إذا كان هذا الموصوف مبنيا»[4].

---

(1) الرد على النحاة، ابن مضاء القرطبي، مصدر مذكور، ص. 79.

(2) هذا زعم لا يُريد البحث فرضه، بل يطرحه على أساس أنه سيكون عبارة عن أرضية قابلة للنقاش.

(3) النزعات اللاعقلانية في التفكير اللغوي والنحوي عند العرب، جميل علوش، مجلة، البيان، العدد 335، يونيو 1998، ص. 44.

(4) المرجع نفسه، ص. 44.

وتنبه هذا الدارس كذلك إلى: «[...] الخلط بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى كما ذكر ابن جني وازدواجية الوظيفة النحوية وسوء التفسير وغير ذلك مما يدل على الفوضى وقلة الاعتناء بالتنظيم وتغليب جانب الظن والتخمين على جانب العقل واليقين»[1].

تُسهم هذه الآراء في فهم التفكير النحوي عند العرب. فإذا كان ابن مضاء يُهاجم النظرية العاملية، وإذا كان جميل علوش يُقدم النزعات اللاعقلانية في النحو، فإن مثل هذه الانتقادات تكون مدعاة لمُراجعة بعض قضايا علم النحو لا هدمه أو الانتقاص من قيمته.

---

(1) المرجع نفسه، ص. ص. 45. 46. وهذا زعم يتبناه جميل علوش يستحضره البحث ليجعله أرضية لنقاش علاقة التقدير بالتفسير.

خلاصة

مزج الفصلُ الثالث من الباب الثالث بين قضايا نقدية وتركيبية للتدليل على أن الحذف التركيبي قابل للدمج مع النقد؛ وهكذا يرتبط الحذف التركيبي بوظائف النقد الرئيسة التي أهمها: الترتيب والإبداع، صُورة الأدب وطبيعته، بياضات الكلام وتأويلها، القارئ وتلقي الإبداع، التركيب والمعنى المجازي... الخ.

وبحث هذا الفصل كذلك في الجانب القصدي من قناعة مفادها أن النحاة اختصوا بصناعة واحدة هي صناعة علم النحو؛ فإذا ظهر حديث عن المُناسبات الكلامية والقصدية في كتاباتهم، فإن ذلك لا يعني قيام علم مُستقل بذاته؛ ولهذا يدل وُجود علم النحو نفسه إلى جانب علم الصرف على أن القدماء يجعلون الصرف جزءا من النحو أو يدرسونه داخل هذا النحو (مما يقود إلى هذا الزعم: قد تكون المُناسبة الكلامية والقصدّية جُزءا من النحو كما هو الأمر في الصرف في علاقته بالنحو). ولا يعني ما سبق ذكره أن المُناسبة الكلامية غائبة تماما في كتابات النحاة، بل هناك العديد من البُحوث الحديثة التي حاولتْ أن تدرس هذا الأمر مُقدمة الحُجة على أنهم خاضوا في قضايا القصديات والمُناسبات.

إن مزج النحو بالبلاغة في النقد عند الجرجاني سيقود بيسر إلى إثارة موضوع القصديات والمُناسبات الكلامية من جديد، وستكون النتيجة أن ما خفي على النحاة لاعتبارات نحوية، برز في كتابات بعض النقاد مثل الجرجاني الذي جعل القصد والمُناسبة جُزءا من النقد.

وترتبط ظاهرة الحذف التركيبية بالتقديرات التي تسعى جاهدة إلى استعادة العنصر (أو العناصر) المحذوف. إن افتراض عملية عرض لتركيب واحد يتضمن الحذف أمام أنظار نحاة مُتعددين، سيقود إلى نتيجة أن التقديرات بينهم في استعادة المحذوف تكون مُتعددة ومُختلفة ولو اتفقوا في الإعراب أو اختلفوا فيه مما يجعل التمييز بين التقدير (الذي نُريده أن يكون علميا) والتأويل (الذي هو في الأصل مُرتبط بذاتية المُؤول) أمرا مُلتبسا خُصوصا إذا تدخلتْ تمثلات المُقدر التي تُشكل جُزءا من موسوعته الثقافية. ولم يكن هذا الأمر إشكالا سلبيا بقدر ما يُتيح الفُرصة أمام الحديث عن فنية التركيب وإبداعيته بسبب تنوع التقديرات.

خاتمة الباب الثاني والباب الثالث

يتبع الباب الثالث تنظيما مُحكما لا يجب عزله عن الباب الثاني؛ فقد توجَّب لفت الانتباه إلى الفرق بين الظواهر التركيبية من جهة، وأنساقها من جهة ثانية إلى درجة تتضح فيها محاور البابين:

الباب الثاني	الباب الثالث
الفصل الأول: مبحث الإضافة.	الفصل الأول: إسهامات الإضافة في إنتاج المعنى النقدي.
الفصل الثاني: مبحث التقديم والتأخير.	الفصل الثاني: اشتغال المعنى في الرتبة انطلاقا من التقديم والتأخير.
الفصل الثالث: مبحث الحذف.	الفصل الثالث: البياضات وتقدير المحذوفات.

وتحكم البابين الثاني والثالث تعالقاتٌ متينةٌ، نُحس فيها بالفصل المنهجي فقط، بين الظواهر التركيبية والأنساق إذ تستدعي الدراسة النحوية الصناعية جانب الأنساق حيث نجد:

الظواهر	الأنساق
ظاهرة الإضافة.	النسق النحوي.
ظاهرة التقديم والتأخير.	النسق المعنوي المجازي.
ظاهرة الحذف.	النسق القصدي الكلامي.

ولا يعني هذا التصنيف أن كل ظاهرة تتساوق مع نسق مُحدد، بل على العكس من ذلك، تُحرِّك الظاهرة الواحدة هذه الأنساق المُتعددة، مثل:

ظاهرة الإضافة:

← النسق النحوي.

← النسق المعنوي المجازي.

← النسق القصدي الكلامي.

إذن تُسهم عمليات الربط الكبرى بين محاور الباب الثاني (الظواهر) من جهة أولى، ومحاور الباب الثالث (الأنساق) من جهة ثانية، في تأكيد التقسيم الثنائي لتراكيب اللغة العربية: عندما نعثر على التراكيب النمطية العادية، نعثر كذلك على التراكيب الإبداعية الخُصوصية (إذا كان ارتباط التراكيب الخصوصية بالظواهر والأنساق واضحا، فإن التراكيب النمطية ترتبط بالظواهر ارتباطا واضحا يقل عند معالجتها ضمن الأنساق لأنها لا ترتبط في هذا الجانب إلا بالقصديات والمقامات.). وقد قادتْ هذه الخُلاصة إلى تساؤل مركزي، هو: ما وظيفة النقد عامة؟ سيكون الجواب: النقدُ بحثٌ في الإبداع الذي تتجاور (وتتضام وتتلاحم وتمتزج) جمله الخُصوصية مع جمله النمطية.

فكيف تُمَثُّل الجرجاني وظيفة النقد في علاقتها بالتضام والتلاحم في نظرية النظم؟

الباب الرابع

ثواني المعاني أو الانتقال

من النحو إلى النقد العربي القديم

«إن المعاني هي الصور الحاصلة في الأذهان عن الأشياء الموجودة في الأعيان. فكل شيء له وجود خارج الذهن فإنه إذا أدرك حصلت له صورة في الذهن تطابق لما أدرك منه فإذا عبر عن تلك الصورة الذهنية الحاصلة عن الإدراك أقام اللفظ المعبر به هيئة تلك الصورة الذهنية في أفهام السامعين وأذهانهم فصار للمعنى وجود آخر من جهة دلالة الألفاظ».

المنهاج، القرطاجني، ابن الخوجة (ط. 3).

يقول أبو الحسن الأخفش:

«أما المحال فهو ما لا يصح له معنى ولا يجوز أن تقول فيه صدق ولا كذب لأنه ليس له معنى».

صناعة المعنى وتأويل النص، مقال: المعنى المحال في الشعر، شكري المبخوت (جماعي 1992).

تقديم الباب الرابع

يتحدث الباب الرابع عن جانب توليد ثواني المعاني من جهة، وعن جانب تأطيرها النقدي من جهة ثانية؛ ويرجع سبب هذا الربط إلى الدفاع عن أطروحة إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم، وإلى الدفاع عن حُضوره فيه كذلك.. فجاءتْ فُصول هذا الباب لتُوضح استثمار علم النحو، باعتباره محطة مُهمة، في بناء النقد القديم عند الجرجاني خاصة؛ هذا ويجب الانتباه إلى مفهوم الصناعة النحوية في هذا الباب: هل يقصد الجرجاني بعلم النحو ما يقصده النحويون؟

إن موضوع الباب الرابع غني من حيث وُجود مادة غزيرة ومُتنوعة تشمل كتابات رجال طبعوا حقل الثقافة العربية القديمة؛ فظهرتْ تصورات مُتميزة تتعدى التخصص الواحد إلى تخصصات مُتباينة حيث إن علم النحو يُشكل خلفيتها (لن يتطرق الباب سوى إلى بعض هذه التصورات)؛ ولهذا تتضح الاختلافات الدقيقة بين كتابات هؤلاء الرجال كلما استُخرجتْ فلسفة كل واحد منهم: يُشكل علم النحو جوهر كتابات ابن جني لأنه يقع في صلب تخصصه، ويجعله السكاكي - رغم توجهه البلاغي- نُقطة بداية دراسة كل تركيب، ويستعين به الزمخشري في تفسير آيات القرآن الكريم.... الخ.

تميز الجرجاني عن هؤلاء عندما ربط الحديث عن ثواني المعاني بضرورة صياغة نظرية للمعاني في ضوء النحو الصناعي؛ فقد تجاوز حُدود الجملة وانشغل بالسياق والنصوص وأحوال الخطاب، ثم أصّل بعض المُصطلحات المُختلفة في مجال النقد من خلال نظرية النظم، مثل مُصطلح معاني النحو الذي لا يدل على علم النحو في ذاته، وإنما يدل على وضع الجوانب التركيبية في خدمة المعنى؛ وقادتْ هذه المجهودات الجرجاني إلى الإجابة عن السؤال المُهم: كيف يُمكن لآلة علم النحو في جانبها الصناعي أن تُصبح قادرة على الإسهام في الفهم والتأويل، وفي بناء النقد العربي القديم؟

الفصل الأول

تأثير علم النحو في تركيب الكلمات عند الجرجاني

من خلال كتاب «الدلائل»

أدّى تعنيف الزجاج لابن السراج إلى التراجع عن معرفة جديدة والعودة إلى الاعتصام بمعرفة سابقة كانت تشقّ طريقها إلى النسيان[1]. ولم تكن هذه المعرفة التي تُتيح للنحوي وسيلةَ العودة الميمونة سوى تلك الموجودة في كتاب سيبويه؛ لأنه إنجاز يستحق أن يكون دستور النحاة نظرًا لقيمته النحوية الكبيرة. سنعود من جديد إلى علم النحو الذي لم يُفارق هذه الدراسة لحظة واحدة، من خلال بوابة 'الكتاب' لسيبويه، لمُعالجة إشكال النظم.

إن تأمل أحوال النحو في الكتاب يمنح تميزا للجانب النظمي خصوصا أن سيبويه تحدث عن العطف والإسناد والبناء وإخبار ظاهرة نحوية عن ظاهرة أخرى... إلخ، ثم تحدث عن علاقة مُعظم محاور 'الكتاب' بصحة الكلام رغم عدم ذكر عبارة صحة النظم أو فساده. يقول سيبويه: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب. فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس وسآتيك غدا. وأما المحال فأن تنقض أول كلامك بآخره فتقول: أتيتك غدا وسآتيك أمس. وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل وشربت ماء البحر ونحوه. وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدا رأيت، وكي زيدا يأتيك، وأشباه هذا. وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس»[2].

يتحدث هذا الاستشهاد عن أمثلة مُختلفة مما يجعل الأحكام التي استعملها سيبويه تتباين من حيث صحة الكلام أو فساده. ويقود التأمل البسيط إلى استخراج معيارين، على الأقل، من هذه الأحكام: المعيار التركيبي والمعيار الدلالي (التخييلي)[3].

– المعيار التركيبي: نتعرف على هذا المعيار عند سيبويه من خلال مثال غير مُنظّم تركيبيا، هو: 'قدْ زيداً رأيتُ'. إن الأصل في هذا التركيب هو تقديم الفعل والفاعل على المفعول، غير أن البنية المنطقية (ف. س. س1) قد تتعرض للتحويل فنحصل على تمثيلات أخرى، نحو (س1 . ف. س) بتقديم المفعول أو (ف.

(1) انظر تقديم الباب الأول.

(2) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. 25. 26 .

(3) هناك من سيفضل استعمال مصطلح 'معيار دلالي' لأن مدار الحديث هو تناول المعنى بصفة عامة؛ وهناك من سيفضل استعمال مصطلح 'معيار تخييلي' لأنه يرتبط بالكذب من زاوية الاستقامة والإحالة.

س1. س) بتأخير الفاعل، أما انعدام التنظيم فناتج عن عدم قبول التركيب تصدّر 'قدْ' الاسم، فنقول: ([قد] ف. س. س1) أي: 'قدْ رأيتُ زيداً' ولا نقول ([قد] س1 . ف. س) أي: 'قدْ زيداً رأيتُ'.

ويستمر سيبويه في الاحتكام إلى المعيار التركيبي في جملة: 'أتيتُكَ غداً وسآتيكَ أمس' التي تخرق مبادئ الزمن الرئيسة: إن الفعل الأول في الجملة لا يستقيم إلا مع ظروف تصف وُقوع الحدث في الزمن الماضي أو الحال، نحو:'أتيتُك البارحةَ، أو أتيتكَ الآنْ'. أما فعل الجملة الثانية فلا يستقيم إلا مع ظروف تدل بالخُصوص على الزمن المُستقبل، نحو: 'سآتيكَ غداً'. وسيقول قائل إن الزمن ليس معيارا تركيبيا، بل يرتبط أكثر بالجانب الدلالي لأنه لا يُؤدي إلى لحن نحوي في 'أتيتُكَ غداً وسآتيك أمس'؛ لكن الاختلال الزمني كان سببه اختلال جوهري نجم عن تغير المواقع التركيبية لظرفين زمنيين 'غداً' و'أمس'.

– المعيار الدلالي (التخييلي): ناقش سيبويه هذا المعيار عندما قام باستقراء الجمل المُرتبطة بالكذب من زاوية الاستقامة والإحالة. فإذا كان الكذب المُرتبط بالاستقامة بيِّنٌ في كلام سيبويه في مثالي: 'حملت الجبلَ' و'شربت ماء البحرِ' فإن المعيار دلالي وتخييلي محض لأن العرب تقول شربت ماء البحر وتقصد العلاقة المجازية الجُزئية، أي: شربت جزءا من ماء البحر. بيد أن مثال 'سوفَ أشربُ ماءَ البحرِ أمس' يطرح إشكالا تركيبيا يتعلق بعدم إمكان الجمع بين 'سوفَ' التي تُوجه عناصر التركيب نحو الاستقبال، والظرف الزمني 'أمس' الذي يُفشل هذا التوجه (الاستقبال)؛ ويَفقد المثالُ نفسه البعدَ الدلالي (التخييلي) لأن العلاقة المجازية الجزئية دخلتْ في تناقض تركيبي أدى إلى الإحالة.

سيستقبل الجرجاني هذه المُلاحظات التي يزخر بها 'الكتاب' بذكاء ثاقب يستوعب حُدود علم النحو وإمكاناته، ويستحضر قُدرة الناقد على تحقيق ائتلاف الكلام، أو بشكل دقيق، تحقيق معنى النظم. إن عمليات الضم والتآلف والتجاور التي تخترق الخرج[1] المكون من **فصاحة التركيب وبلاغة الإمتاع وبلاغة الإقناع**، يُصحح فساد التصورات التي تذهب إلى اعتماد التراكيب الصحيحة من الزاوية النحوية فقط.

1- تجاذب علم النحو والبلاغة والنقد العربي القديم:

قرّب الجرجاني نظرية سيبويه إلى الأذهان، فعمل على تفكيك الكلم إلى ثلاثة أجزاء، يقول: «[...] والكلم ثلاث: اسم، وفعل، وحرف. وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما. فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبرا عنه، أو حالا منه، أو تابعا له صفة أو تأكيدا، أو عطف بيان، أو بدلا، أو عطفا بحرف، أو بأن يكون الأول مضافا إلى

(1) هو التشكل النهائي للكلام المؤلف من جمل كثيرة، بمعنى: قدرة مستعمل اللغة على إنتاج جمل تتوفر فيها مواصفات الكلام الفصيح والممتع والمقنع.

الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول. [...]، أو بأن يكون تمييزا [...].

وأما تعلق الاسم بالفعل، فبأن يكون فاعلا له، أو مفعولا، فيكون مصدرا قد انتصب به [...] ويقال له 'المفعول المطلق'. أو مفعولا به [...] أو ظرفا مفعولا فيه، زمانا أو مكانا، [...]، أو مفعولا معه [...] أو مفعولا له [...]، أو بأن يكون منزلا من الفعل منزلة المفعول، وذلك في خبر 'كان' و أخواتها، والحال والتمييز المنتصب عن تمام الكلام [...]، ومثله الاسم المنتصب عن الاستثناء [...].

وأما تعلق الحرف بهما، فعلى ثلاثة أضرب:

أحدهما: أن يتوسط بين الفعل والاسم، فيكون ذلك في حروف الجر التي من شأنها أن تعدي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، [...]. وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى (مع) [...]. وكذلك حكم 'إلا' في الاستثناء، فإنها عندهم بمنزلة هذه 'الواو' الكائنة بمعنى (مع)/ في التوسط [...].

والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به، 'العطف'، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل في الأول، [...].

والضرب الثالث، تعلق بمجموع الجملة، كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه»[1].

تحدث الجرجاني عن تعلق الكلمات بعضها ببعض وعن جعل بعضها بسبب من بعض، مما يدفع إلى القول إن معاني النحو هي معان تهتم بالتركيب في المراحل الأولى، بالنسبة إلى الناقد الذي يُريد دراسة النص الأدبي (يجب الانتباه إلى أن الجرجاني لا يبتدئ دائما الدراسة النقدية للأدب بالمعاني النحوية)، وستكون النتيجة أن تأمل ترابط الكلام في النقد من خلال هذا الاستشهاد ليس سوى تحقيق أساس النظم الذي هو عند الجرجاني توخّي معاني النحو.

وتتقدم مراحل التركيب الثانية نحو الأولى لتُحدد جوهر النظم الذي لا يكتمل بناؤه إلا بالنظر في التآلف من جديد من خلال كيفيات الصياغة وصُورها وخصائصها وإشعاعاتها، يقول: «ومن المعلوم أن لا معنى لهذه العبارات وسائر ما يجري/ مجراها، مما يفرد فيه اللفظ بالنعت والصفة، وينسب فيه الفضل والمزية إليه دون المعنى،[...].[...] فينبغي أن ينظر إلى الكلمة قبل دخولها في التأليف، وقبل أن تصير إلى الصورة التي بها يكون الكلم إخبارا وأمرا ونهيا واستخبارا وتعجبا، وتؤدي في الجملة معنى من المعاني التي لا سبيل إلى إفادتها إلا بضم كلمة الى كلمة، وبناء لفظة على لفظة [...].

---

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. ص. 4. 5. 6./ دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، انظر 'المدخل في دلائل الإعجاز'، فصفحات هذا الاستشهاد تحمل الحروف: ص، ق، ر.

وهل يقع في وهم وإن جهد، أن تتفاضل الكلمتان المفردتان، من غير أن/ ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم، بأكثر من أن تكون هذه مألوفة مستعملة، وتلك غريبة وحشية، أو أن تكون حروف هذه أخف، وامتزاجها أحسن، ومما يكد اللسان أبعد؟»[1]؛ وبهذا يُنظر إلى كلمات بعينها في هذا المثال على أساس أنها تملك قوة النظم، مثل: التأليف، الصورة، الجملة، ضم، بناء... الخ.

2- التركيب والإحالة:

أ- التركيب:

الإحالة في عُرف النقاد هي فساد المعنى.

وجد سيبويه نفسه مُحاطا بتراكيب تتفاوت درجات الاستقامة فيها مُتجهة نحو الإحالة. وإذا كان علم النحو يكتشف الإحالة التركيبية بسرعة انطلاقا من استيعاب القواعد وتطبيقها، والامتثال للمعيار التركيبي... الخ، فإن سليقة النحاة كانتْ تصطدم أحيانا بالإحالة المعنوية؛ لكن النقاد يُحاولون التخلص من الإحالة المعنوية في الوقت الذي تتوقف آليات التأويل والقراءة؛ ومن أبرز نتائج هذا التوقف تطوير آليات القراءة وتجديدها من جهة، وذم المعنى المُحال من جهة ثانية:

تُشكل نقطة تطوير آليات القراءة عند الجرجاني السبيل الأوحد للناقد إلى مُحاربة جُموح المعاني وانفلاتها؛ وعندما تتعطل آليات القراءة عند هؤلاء النقاد، يضطرون إلى استهجان المعنى باعتباره بعيدا ومُحالا، فإذا كانت الأوجه البلاغية قادرة على تشويه التراكيب، وفي أقصى الحالات القصائد، فتجنبها يكون أفضل؛ إذن تأمر آليات القراءة الناقد بالتقدم أو التراجع.

استفاد الجرجاني من آراء سيبويه[2] لأن اختلال المعيار التركيبي أو الدلالي (التخييلي) أو هما معا يُودي إلى التعقيد الذي سبّبه سوء ترتيب الألفاظ؛ وتقوم هذه الاستفادة على اقتراح حل لجوهر المُشكل: ضرورة تداخل مراحل التركيب الأولى (التركيب نحويا / النسق النحوي) مع مراحل التركيب الثانية (كيفيات الصياغة وصُورها وخصائصها وإشعاعاتها)؛ وهكذا تنتهي المُهمة الأولى التي يحرص فيها المُبدع على تجنُّب الخلل التركيبي والدلالي (التخييلي).

وتأتي مُهمة القراء بعد انتهاء مُهمة المُبدع: إن مُهمة القراء صعبة لأنهم على درجات مُختلفة بسبب تفاوت موسوعاتهم الثقافية، ولا يستطيعون إيقاف المُبدع الذي يملك حق المُضي بالرُقي الإبداعي

---

(1) المصدر نفسه (شاكر)، ص. ص. 43. 44./ المصدر نفسه (رضا)، ص.ص. 35. 36.

(2) يجب الرجوع إلى القولة أعلاه التي تبدأ بـ: هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة في: سيبويه، ج2، ص. ص. 25. 26.

شيئا فشيئا إلى أعلى درجاته، ولم لا إلى درجة المعنى المُحال كلما وضع نصب عينيه قراء قد يبلغون هذه المنزلة.

ورغم ذلك، يميل النقد القديم إلى استكشاف المعنى اللطيف العجيب، ونبذ الركض وراء المعنى الغامض (السلبي). ولم يكن الغُموض السلبي عند القدماء سوى إحالة، منه اشتُق لفظ الاغتماض؛ وهكذا ينضاف إلى التعريف السابق للفظ إُحالة، فساد المعنى أو تمنّعه لاستحالة الوصول إليه أو هما معا. إن هذا الغُموض السلبي هو الذي يُسبب في توقف آليات القراءة والتأويل مما قاد إلى تنظيم النقد عُموما، وتنظيم أبواب عمود الشعر خُصوصا طلبا لبعض قيم الوُضوح.

يُمكن التخفيف من سلبية الاغتماض والإحالة بوضع مُشيرات يتحقق، من خلالها، الوصول إلى جعل القراءة أمرا مُمكنا بتوفير شُروط الفهم؛ فليس هدف الكلام هو تحقيق فصاحة التركيب وبلاغة الإمتاع فقط، وإنما كذلك تحقيق بلاغة الإقناع عن طريق الإيصال والتواصل. **يجب على المُبدع أن يُقنع قُراءه بإيصاله شيئا ما إلى أذهانهم من جهة، ثم بفتح حوار جدلي معهم من جهة ثانية**؛ وهذا ما عناه الجرجاني لما رفض المعنى الساذج الغُفل الذي لا يُحوج إلى نظر.

ويُمكن اقتراح آليات القراءة عند الجرجاني في دعامتين أساسيتين: **الأولى**، هي قراءة نحوية تركيبية، في الجملة الابتدائية مثلا، حيث اقتربتْ (هذه القراءة) في الباب الثاني الصناعي من خصائص المبتدأ والخبر. ويُمكن لجميع أبواب النحو أن تكون هدفا للقراءة النحوية التركيبية[1] حسب اختلاف الظواهر النحوية؛ لكن البحث سيُركز على إتمام الجانب التركيبي الصناعي المُتعلق بالجمل الابتدائية من حيث الخبر والمخبر به والمخبر عنه:

يتحدث الجرجاني عن الارتباط الحاصل داخل الظاهرة النحوية، يقول: «وهذه أصول يحتاج إلى معرفتها قبل الذي عمدنا له.

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني، شرح وتعليق، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت 2004، ص. ص. 325. 326.: سنتحدث بالخصوص عن الجملة الفعلية في هذا الهامش حتى لا يظن القارئ أن القراءة التركيبية تهم فقط الجمل الاسمية. يقول الجرجاني: "واعلم أنه إنما لزمهم ما قلناه من أن يكون الخبر على وفق المخبر عنه أبدا من حيث أنه إذا كان معنى الخبر عندهم إذا كان إثباتا انه لفظ موضوع ليدل على وجود المعنى المخبر به من المخبر عنه أو فيه، وجب أن يكون كذلك أبدا وأن لا يصح أن يقال: ضرب زيد، إلا إذا كان الضرب قد وجد من زيد. وكذلك يجب في النفي أن لا يصح أن يقال: ما ضرب زيد، إلا إذا كان الضرب لم يوجد منه، لأن تجويز أن يقال: ضرب زيد، من غير أن يكون قد كان منه ضرب، وأن يقال: ما ضرب زيد، وقد كان منه ضرب، يوجب على أصلهم إخلاء اللفظ من معناه الذي وضع ليدل عليه، وذلك ما لا يشك في فساده، ولا يلزمنا على أصلنا لأن معنى اللفظ عندنا هو الحكم بوجود المخبر به من المخبر عنه أو فيه إذا كان الخبر إثباتا والحكم بعدمه إذا كان نفيا، واللفظ عندنا لا ينفك من ذلك ولا يخلو منه."

اعلم أن معاني الكلام كلها معان لا تتصور إلا فيما بين شيئين، والأصل والأول هو الخبر. وإذا أحكمت العلم بهذا المعنى فيه، عرفته في الجميع. ومن الثابت في العقول والقائم في النفوس، أنه لا يكون خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، لأنه ينقسم إلى إثبات ونفي. والإثبات يقتضي مثبتا ومثبتا له، والنفي يقتضي منفيا ومنفيا عنه. فلو حاولت أن يتصور إثبات معنى أو نفيه من دون أن يكون هناك مثبت له ومنفي عنه، حاولت ما لا يصح في عقل، ولا يقع في وهم. ومن أجل ذلك امتنع أن يكون لك قصد إلى فعل من غير أن تريد إسناده إلى شيء مظهر أو مقدر، وكان لفظك به، إذا أنت لم ترد ذلك، وصوتا تصوته سواء»[1].

إن الخبر، حسب هذا الاستشهاد، مشروط بأحكامه النحوية التركيبية، ومشروط كذلك بمُخبر به ومُخبر عنه مما يجعل العلاقة بين شيئين ضرورية؛ ومن شأن الأحكام النحوية أن تطرح بقوة تصور الجرجاني الذي يجمع معاني النحو بالكلام العادي والخُصوصي. أما خاتمة هذا الاستشهاد فتدفع إلى ضرورة تفادي تسوية التركيب بصوت نصوته: أي، أصوات لا معنى لها دون مراعاة الإرغامات التركيبية التي تسوق مُستعمل اللغة أو مُتكلمها إلى اعتماد الضم والتآلف والتجاور؛ وبهذا الكلام، ترتسم معالم المرحلة النحوية التركيبية الأولى.

إن الجرجاني «[...] يحصر الإخبار في الكلام الخبري ولا يسحبه على الكلام الطلبي والإنشائي، وكأنه يستنكف عن إعطائه المعنى الاصطلاحي المنطقي - المعنوي الذي يشمل الخبر والإنشاء وهذا ما يُفسر تفضيله لُمصطلح الإسناد. ونعتقد أن هذا الموقف هو الذي يُفسر تكريس مُصطلح الإسناد بدل مُصطلح الإخبار [...]»[2]. يجب أن نتفادى نقاش الإخبار والإسناد لأنه يُحيل على قضايا منهجية ونظرية بين النحو الوظيفي (سيبويه) والنحو المنطقي (ابن السراج)، بل أن نقيس مشروع القراءة لدى الجرجاني وأن نتبيّن بعض جوانبه.

---

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. ص. 526. 527. / دلائل الإعجاز (رضا)، مصدر مذكور، ص. 405.

(2) مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي، محمد شعيرات، مجلة التواصل اللساني، مرجع مذكور، ص. 32. ويقول محمد شعيرات: «ولعل أهم ما يتجلى فيه هذا التغيير هو إعادة تبويب مواد النحو، ومحاولة تحديد أقسام الكلم من منطلق معنوي منطقي، وإدخال مفهوم الإخبار كمفهوم منطقي معنوي واضح، وبصفة عامة العدول عن منهج سيبويه الوظيفي. (ص. 29). ونلخص مفهوم الإخبار عند ابن السراج: «[...] إن الاسم ما جاز أن يخبر عنه، نحو قولك عمرو منطلق وقام بكر. ويتبع ابن السراج نفس المنهج، فيما يتعلق بالفعل والحرف فيقول: والفعل ما كان خبرا ولا يجوز أن يخبر عنه نحو قولك: أخوك يقوم وقام أخوك، فيكون حديثا عن الأخ، ولا يجوز أن نقول: ذهب يقوم ولا يقوم يجلس [...] والحروف لا يجوز أن يخبر عنها ولا يجوز أن تكون خبرا نحو من وإلى (ص. 30).»»

يُضيف الجرجاني الجديد إلى تصوره السابق، يقول: «وذلك أنه كما لا يتصور أن يكون ههنا خبر حتى يكون مخبر به ومخبر عنه، كذلك لا يتصور أن يكون خبر حتى يكون له مُخبرٌ يصدر عنه ويحصل من جهته، ويكون له نسبة إليه، وتعود التبعة فيه عليه، فيكون هو الموصوف بالصدق إن كان صدقا، وبالكذب إن كان كذبا. أفلا ترى أن من المعلوم أنه لايكون إثبات ونفي حتى يكون مثبت وناف يكون مصدرهما من جهته، ويكون هو المُزجِّيُ لهما، والمبرم والناقص فيهما، ويكون بهما موافقا ومخالفا، ومصيبا ومخطئا، ومحسنا ومسيئا»[1].

إن الخبر وجميع الكلام معان نفسية تصدر عن كيمياء داخلية، فتتشكل المقاصد والأغراض والصناعة الإبداعية. وينجم عن ذلك كله فصاحة يتفاضل بها الناس، ومزايا تقوم شاهدة على أن الإنسان كائن غير عادي. ويُوضح الجرجاني أن الضم والتآلف والتجاور لا يهم التراكيب المعزولة، بل يهم كذلك الجمل في علاقة بعضها ببعض بالانتقال من النظم الجزئي إلى النظم الكلي[2]. يقول: «ويزيدك استبصارا [...]، أن تنظر فيما كان من الشعر جملا قد عطف بعضها على بعض بالواو، كقوله:

النَّشرُ مِسكٌ، والوجوهُ دَنا نيرٌ، وأطرافُ الأكفِّ عَنَمُ»[3]

ويقترح الجرجاني النظر إلى مجموعة من الأبيات الشعرية نظرة التحام نذكر منها بيت بشار:

كأنَّ مُثارَ النَّقعِ فوقَ رُؤوسِنا وأسيافُنا ليلٌ تهاوىَ كَواكِبه

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطباً ويابِساً لدىَ وَكرِها العُنَّاب والحَشف البَالِي

ويُشكل هذان البيتان وغيرهما مصدر إلهام القراءة الثانية التي هي القراءة البلاغية التأويلية. وقبل عرض بعض خُصوصيات القراءة البلاغية التأويلية، يجب تلخيص ما جاء في القراءة النحوية التركيبية: إذا اقتصر الكلام على التراكيب الابتدائية فقط، يُمكن مُلاحظة ما يلي: أولا، يملك الابتداء خلفية مكانية

---

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 528. / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص. 406.

(2) جاء في: دلائل الإعجاز، الجرجاني، شرح وتعليق، عبد المنعم خفاجة، مصدر مذكور، ص. 331.: 'وإذا ثبت أن الجملة إذا بني عليها حصل منها ومن الذي بني عليها في الكثير معنى يجب فيه أن ينسب إلى واحد مخصوص'.

(3) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 535. / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص. 413..

وزمانية هي بمثابة مساحة يتقدمها ويعمل فيها مما يقود إلى خلق المجال العاملي (انظر مدخل البحث)؛ ثانيا، لا يُمكن لهذا المجال أن يتحقق دون أن تكون المعاني قد ترتبت في النفس والضمير؛ ثالثا، تتحقق المعاني والأغراض والصناعات العجيبة بتدخل التراكيب التي تُخرج هذه الأشياء من دائرة المُضمر إلى دائرة المُعلن. وفي مرحلة أخرى مُهمة، يبرز إلى الوجود مفهوم الإخبار عند الجرجاني الذي يتصور معاني الكلام في علاقة بين شيئين: مُخبر به ومُخبر عنه، ولا تكتمل هذه الثنائية دون طرف ثالث يُدعمهما: المُخبر. وتقوم القراءة النحوية التركيبية بافتراض أن المعنى الإخباري يخترق التركيب ويخترق النص حيث يتم الانتقال من المجال العاملي المُرتبط بأهداف نحوية وافتراضات بلاغية، إلى المجال الإبداعي المحكوم بقراءة الخيال؛ وبهذا يتأمّن المرور من الابتداء بمفهومه النحوي إلى الإخبار بمفهومه المنطقي (البلاغي)، ومن المجال العاملي المحكوم بإرغامات نحوية إلى المجال الإبداعي المُرتبط بالوسائط التي تقود نحو الإطلاقية. الثانية، هي قراءة بلاغية تأويلية تتمسك بمباحث علم البلاغة وتُركز عليها، في بعض الأحيان، مما قد يقود إلى اختفاء المُصطلحات النحوية التي يستخدمها الجرجاني للحديث عن معاني النحو؛ لكن القراءة البلاغية التأويلية لا يستقيم لها عُود إلا إذا رامت الخوض في المعاني المُختلفة، تشبيهية ومجازية... الخ، في كتابي أسرار البلاغة ودلائل الإعجاز.

تستغلُ بعض نصوص الجرجاني الحِيل النقدية في استخراج المعاني باستثمار المُعطيات البلاغية، يقول الجرجاني في نص طريف مُعلقا على الآية: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ حُمِّلُواْ ٱلتَّوْرَىٰةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾ (الجمعة: 05)، يقول: «بيان ذلك أنه احتيج إلى أن يراعى من الحمار فعل مخصوص وهو الحمل وأن يكون المحمول شيئا مخصوصا وهو الأسفار التي فيها أمارات تدل على العلوم، وأن يثلث ذلك بجهل الحمار ما فيها حتى يحصل الشبه المقصود. ثم إنه لا يحصل من كل واحد من هذه الأمور على الانفراد ولا يتصور أن يقال إنه تشبيه بعد تشبيه من غير أن يقف الأول على الثاني ويدخل الثاني في الأول، لأن الشبه لا يتعلق بالحمل حتى يكون من الحمار، ثم لا يتعلق أيضا بحمل الحمار حتى يكون المحمول الأسفار، ثم لا يتعلق بهذا كله حتى يقترن به جهل الحمار بالأسفار المحمولة على ظهره، فما لم تجعله كالخيط الممدود ولم بمزج حتى يكون القياس قياس أشياء يبالغ في مزاجها حتى تتحد وتخرج عن أن تعرف صورة كل واحد منها على الانفراد بل تبطل صورها المفردة التي كانت قبل المزاج وتحدث صورة خاصة غير اللواتي عهدت ويحصل مذاقها حتى لو فرضت حصولها لك في تلك الأشياء من غير امتزاج فرضت ما لا يكون - لم يتم المقصود ولم تحصل النتيجة المطلوبة وهي الذم بالشقاء في شيء يتعلق به غرض جليل وفائدة شريفة مع حرمان ذلك الغرض وعدم الوصول إلى تلك الفائدة واستصحاب ما يتضمن المنافع العظيمة والنعم الخطيرة

من غير أن يكون ذلك الاستصحاب سببا إلى نيل شيء من تلك المنافع والنعم»[1]؛ إذن قام الجرجاني بتحيين جزء من القرآن تحيينا تتعذر مساءلته: هل هو تحيين بلاغي؟ نقدي؟.

قدم الجرجاني خدمات جليلة لا تُحصى لعلم البلاغة، منها إصراره النظري والتطبيقي على الخروج من دائرة القواعد الضيقة إلى دائرة أوسع هي دائرة النقد؛ فلو تعلق الأمر بقواعد علم البلاغة لجاءتْ تحليلاته ساذجة وربما تعليمية لا تخرج عن حدود وضع إطار للمشبه والمشبه به ووجه الشبه. لقد تكرس بعض هذا الجانب التعليمي في الإعراب المجازي في هذا البحث؛ غير أن الهدف الحقيقي هو الدفع بالتحاليل إلى استخراج البناءات البلاغية واستعمالاتها وترجماتها، ثم وضعها في سياق عام يُوضح بنية التركيب اللغوي العربي؛ لكن عندما تنتهي دراسة النسق النحوي والنسق المعنوي والنسق القصدي الكلامي، لا بد أن يتدخل الناقد ليقترح أسرارا أخرى مُرتبطة بالتراكيب؛ ولهذا ينتمي نص الجرجاني أعلاه إلى القراءة البلاغية التأويلية وما يُسمى في الدراسات الأدبية بالنقد، حيث يُوضح الانفلات التدريجي من علم البلاغة، رغم اعتماده عليها، ليُقدم رُؤية تحليلية نقدية أنتجها القارئ المُحترف / الناقد الذي هو الجرجاني نفسه.

لا يُحلل الجرجاني صُورة واحدة، بل يتعامل مع شبكة من الصور في نسيج الآية (الجمعة: 5) لتتآلف، حسب تحليل الجرجاني، وفق انسجام أساسه التنقل من صُورة إلى أخرى، أو التعارض المُترابط بين صُورة وأخرى، أو سلسلة الإلغاءات بينها، أو سلسلة البناءات... إلخ؛ ومهما تعددت التسميات، فإن قُدرة الجرجاني على التحليل قادتْ، في تفكيك هذا الجُزء من النص القرآني، نحو نتيجة غريبة ومبهرة في الوقت ذاته «وهي الذم بالشقاء في شيء يتعلق به غرض جليل وفائدة شريفة».

تحدث الفصل الثاني من الباب الأول عن دور القرائن، في توجيه عملية القراءة والتأويل النحويين، من زاوية إنتاج المعنى وبنائه وتوجيه الصور؛ فقد دفعتْ صدمة الصور القرآنية إلى ضرورة البحث عن منفذ يمر من خلاله المُؤول إلى استكشاف المعنى بإزالة الغُموض: ألِف العربي، في مُعظم الأحيان، تشبيه المحسوسات بمثلها وبمعقولات مقبولة، إلا أن بعض الصور القرآنية تتحدث عن أشياء لم يسبق تداولها، فسمحت بتوسيع الدلالة، نحو ما جاء في قوله تعالى: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ نُّزُلًا أَمْ شَجَرَةُ ٱلزَّقُّومِ ۝ إِنَّا جَعَلْنَٰهَا فِتْنَةً لِّلظَّٰلِمِينَ ۝ إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِىٓ أَصْلِ ٱلْجَحِيمِ ۝ طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ (الصافات: 62- 65)، فما صُورة كأنّهُ رُؤوسُ الشياطينِ؟؛ وبهذا تقوّتْ القرينة البلاغية المعنوية بوُجود إرغامات تخييلية فَرضتْ التمسك بهذا القيد البلاغي:

لا بُد من وضع علامات في طريق المعنى لتكون سراجا يُضيء جوانبه.

---

(1) أسرار البلاغة، الجرجاني، مصدر مذكور، ص. ص. 81. 82.

وستكون النتيجة أن القرينة ستأتي على رأس هذه العلامات؛ فغالبا ما كان القدماء يُحللونها في مبحث الاستعارة وإن كانت تخترق مباحث بلاغية أخرى. إن «الاستعارة نوع من المجاز، فلا بُدَّ لها من قرينة تفصح عن الغرض، وترشد إلى المقصود، ويمتنع معها إجراء الكلام على حقيقته[...]»[1]. ويذهب هذا الاستشهاد إلى جعل القرينة تُؤشر على حُضور الجانب الإبداعي في الكلام لأنها تمنعه من أن يجرى على الحقيقة، ثم إلى جعلها أيضا تُوضح انسجام النص بالنظر إلى علاقاته القبلية والبعدية[2].

ومن الواضح أن العملية التأويلية، بحُضور الجانب الإبداعي، تشمل موقفين:

«الأول: حين يصطدم القارئ بصعوبة في فهم النص فهما واضحا فيعمد إلى التساؤل عن مقصدية الباث، وإلام كان يرمي؟ وماذا كان يريد من التعبير على هذا النحو، دون النحو الآخر؟... وهذا الفهم القائم على اصطناع إجراء التأويل فهم بسيط، وهو فهم لا يتجاوز توضيح سُبل العلاقة بين الباث والمتلقي، فهو فهم محدود. [...].

والآخر: حين يَودُّ متلقي النص المعقد أن يستحيل هو نفسه إلى باث فيصطنع طائفة من الإجراءات التأويلية ابتغاء تبليغ متلقيه ما فهم هو من النص المبثوث... وهذه الدرجة من الفهم أعلى وأهم، لأنها لا تظل مكتومة في ضمير النفس، ولكنها تبدو للوجود نتاجا جديدا قائما على التناص مع النص المؤول، والبث به إلى متلقين كثر»[3].

هل كان الجرجاني ينتمي إلى الموقف الأول؟ هل كان ينتمي إلى الموقف الثاني؟

يتجلى الموقف الأول في أن الجرجاني ينظر إلى نفسه مُمثلا للجانب التبسيطي والتعليمي. إن صُعوبة فهم النص والتصورات النقدية نفسها تدفع بالجرجاني إلى تكثيف إفهام المتلقي مُستخدما الحوار الشبيهي لأن الجرجاني، في كتاباته، يُحاور قارئا قد يكون واقعيا أو مُفترضا وهو يروم تفكيك الإبداع أو بسط المعرفة النقدية؛ ويتجلى الموقف الثاني في أن الجرجاني هو ناقد محترف من خلال إجراءات تأويلية فعالة يُمارسها بنفسه. ويستلهم الجرجاني تناصا من نوع ثالث يختلف عن التناص الإبداعي والتناص النقدي: استثمار الموسوعة الثقافية النقدية والإبداعية في أثناء عملية التأليف؛ وهكذا تتزاحم عدة آراء بلاغية نقدية وتوجهات إبداعية في كتاباته.

---

(1) علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان 2002، ص. 265.

(2) عندما يستنفد النحو جميع إمكانات قراءة التركيب التي منها القرائن النحوية، يأتي دور قراءة المعنى التي تستنفد إمكانات منها القرائن البلاغية.

(3) التأويلية بين المقدس والمدنس، عبد الملك مرتاض، مجلة عالم الفكر، المجلد 29، العدد الأول، يوليو، سبتمبر 2000، ص. 266.

وقد تظهر عوائق التأويل رغم تطوير وسائل النظر إلى الظواهر «[...] إذ لا يؤول المؤول انطلاقا من ذاتيته، كما أن التأويل يجب ألا يُخل بعادة لسان العرب في التجوز كما يشترط ابن رشد الفيلسوف. ويرتبط التأويل ارتباطا وثيقا بالسياق اللغوي وخصائص التركيب فيه، إذ المشهور والمتبادر إلى الذهن عند تعريف التأويل ربطه بخصائص التركيب داخل النص، فهي التي تدفع القارئ، لما فيها من مجاز أو تعميم أو إبهام، إلى الاجتهاد المؤدي إلى الاختلاف»[1]. يُصبح الإخلال بعادة لسان العرب في التجوز مُعادلا لخرق شُروط الكتابة المُرتبطة بخصائص التركيب، وقد حددها المرزوقي في عمود الشعر حين يتعلق الأمر بالإبداع الشعري مثلا، وهي: «مجموعة القيم الجمالية والتقاليد الفنية التي درج الشعراء العرب على الالتزام بها والسير على نهجها في بناء القصيدة. وهي تقاليد أخذت شكلا جبريا بحيث عُدَّ الخروج عليها نوعا من البدعة، وضربا من الإغراب والإحالة. وقد ارتبط عمود الشعر في التراث النقدي بالشروط السبعة التي عددها المرزوقي في مقدمته ووضع لكل شرط منها عيارا يقاس به تحققه من عدمه. وتلك الشروط هي:

1- شرف المعنى وصحته.
2- جزالة اللفظ واستقامته.
3- الإصابة في الوصف.
4- المقاربة في التشبيه.
5- التحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الوزن.
6- مناسبة المستعار منه للمستعار له.
7- مشاكلة اللفظ للمعنى وشدة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما»[2].

ويقود تأمل هذه الشروط إلى إثارة علاقة عمود الشعر بمُعظم النقاد القدماء، بما أنه دُوِّن في مرحلة مُتأخرة عنهم؟ لقد تحدث ابن سلام (مثلا)[3] عن أمور مُتعددة ستتشكل فيما بعد في عمود الشعر. إن الاستشهاد أعلاه يُوضح كيف أن الخُروج عن تقاليد عمود الشعر هو ضرب من الإغراب والإحالة؛ إذن عندما تفشل آليات القراءة يتحدث الناقد عن الإغراب أو الإغماض والإحالة وذم المعنى، الأمر الذي يدفع إلى التساؤل: كيف تصور النقد القديم الإحالة في الإبداع؟

---

(1) في مفهوم القراءة والتأويل، محمد المتقن، مجلة عالم الفكر، المجلد 33، العدد 2، أكتوبر، ديسمبر، السنة 2004، ص. 32. وقد أحال صاحب القولة على: المصطلح الصوفي، ص. 74. الهادي الجطلاوي، قضايا اللغة في كتب التفسير: المنهج – التأويل – الإعجاز، دار محمد علي الحامي للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، ط .1، 1998، ص. 223.

(2) قراءة في مقدمة المرزوقي لشرح الاختيار، كمال عبد العزيز إبراهيم، مجلة، جذور، العدد 22، السنة التاسعة، دسمبر 2005، ص. ص. 121. 122.

(3) لا يسمح هذا المقام باستخراج شروط عمود الشعر من خلال آراء القدماء قبل المرزوقي.

ب- الإحالة:

لابُد من الرجوع إلى التصور الكلاسيكي للشعر لفهم مُشكل المعنى المُحال مما يُوجِّه البحث إلى التعرف على تصور أرسطو للشعر لأنه يُشكل قفزة منهجية في تاريخ الدراسات الأدبية؛ إذن: كيف فهم أرسطو الشعر؟. يُجيب محمد غنيمي هلال: «وليست المحاكاة رواية الأمور كما وقعت فعلا، بل رواية ما يمكن أن يقع. وهذا مجال الخلق الفني والتوجيه الاجتماعي. وهو فرق ما بين المؤرخ والشاعر. فلو كُتب تاريخ هيرودوتوس شعرا لظل تاريخا، لأنه يروي ما وقع لأشخاص معينين، فهو جزئي يروي ما هو خاص بأفراد، على حين مواضيع الشعر كلية عامة. وليست أسماء الأشخاص في الشعر إلا رموزا كلية لنماذج بشرية، حتى لو كانت هذه الأسماء تاريخية، لأن وقائع التاريخ فيها ذريعة الفنان»[1].

إن احتمال وُقوع الأحداث هو مادة الفن بصفة عامة والشعر بصفة خاصة. ويقود هذا الأمر إلى اعتبار مفهوم المحاكاة عند أرسطو مُرادفا للخيال أو التخييل[2]. وإذا كانت المُحاكاة تستبعد الأحداث كما وقعت فعلا وتطلبُ ما ينبغي أن تكون عليه، فإنها تُثير مسألة المرجع في الشعر الذي يتجاوز أصله الواقعي أو المادي، بل لا بُد له من حُضور المرجع الشعري الذي يُؤطره في حُدود المعقول.

يقود افترض أن التوجيهات العامة للثقافة الكلاسيكية تطلب حُدود المعقول في مفهومها للشعر[3]، فإن الثقافة العربية القديمة - من ضمن هذه التوجيهات- تنزلق نحو تطوير ثُنائية الصدق والكذب؛ لكن ماذا يحدث لو غاب المرجع الشعري؟. سيتحدث النقاد القدماء بالطبع عن الاغتماض أو المعنى المُحال.

يُوجد حديث في بداية هذا الفصل عن الإحالة عند سيبويه، ثم علاقتها بالاستقامة، وخلص هذا الحديث إلى استخراج معيارين يُؤثران في هذا الموضوع: الأول تركيبي والثاني دلالي (تخييلي). وطوَّرَ مَنْ جاء بعده هذه النقط، مثل حازم القرطاجني الذي تحدث عن ثلاثة أنواع من المعاني 'الاختلاق الإمكاني' و'الاختلاق الامتناعي' و'الاختلاق الاستحالي'. وقد استخرج شكري المبخوث نمذجة للمعنى من كتاب

---

(1) النقد الأدبي الحديث، محمد غنيمي هلال، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة 1969، ص. 50.

(2) أثر كتاب'الخطابة' في النقد والبلاغة العربية عندما تحدث أرسطو عن الوضوح والاعتدال. ونقل العرب هذا الكلام، فتحدثوا بدورهم عن الوضوح والاعتدال والمناسبة والمتعة عن حد أدنى من الإغراب. وهكذا نفهم أن الخيال الأرسطي محدود (يتطلب السلامة والمناسبة).

(3) إن المحاكاة بواسطة التشبيه والتمثيل عندما يدخلها التغيير بالنقل الدلالي، فإنها تميز بين الحقيقي والمُغيَّر: أي، بين المعيار والانزياح. والنتيجة أن الشاعر لا يجب عليه أن يفرط في استعمال الانزياح حتى لا يسقط في الرمز، كما لا يجب عليه أن يستعمل المعيار حتى لا يخرج عن القول الشعري. وللإشارة، فقد استعمل ابن سينا مفهوم 'التغيير' ووسعه ابن رشد في هذا السياق المذكور.

'المنهاج' تسير وفق التقسيم الثلاثي أعلاه: «وهذا الرسم المتدرج من المطابقة إلى انعدامها يبرز مراتب الكمال في المعنى كما تصوره القرطاجني:

المعنى:			
الواجب:	الممكن:	الممتنع:	المحال:
- متناه في الحال التي هو عليها. - وسط بين المتناهي والقاصر. - قاصر في الحال التي هو عليها.	- متناه في الحال التي هو عليها. - قاصر في الحال التي هو عليها.		»[1]

إن خضوع المعنى المُمتنع لمعيار الصدق أو الكذب يجعل المعنى المُحال لا يخضع لذلك؛ فهو مُحال لأنه 'ليس له معنى' أو لأن 'المعنى لا يتحقق'، أو لأنه 'لا يملك المرجع'؛ وهكذا يُمكن إضافة معيار ثالث إلى المعيارين السابقين بخصوص الإحالة والاستقامة عند سيبويه، هو المعيار المرجعي؛ إلا أن المعيار الرابع إذا أضيف إلى ما سبق سيكون من باب تحصيل الحاصل لأنه يرتبط بالمعنى أو ما يمكن تسميته بمعيار المعنى الذي يتخلل التركيب والتخييل (الدلالة) والمرجع.

وقد وضع شكري المبخوث أفكار القرطاجني في الجدول التالي:

المعيار	صنف المعنى	
	الواجب	المحال
المعنوي	إيفاء بالمعنى والغرض	غياب المعنى
المرجعي	حقيقة	إفراط استحالي
المنطقي	صحيح مطلقا	فاسد مطلقا
التواصلي الجمالي	حسن - مستساغ - مؤثر	قبيح غير مستساغ ولا مؤثر[2]

(1) المعنى المحال في الشعر، شكري المبخوث، ضمن كتاب جماعي: صناعة المعنى وتأويل النص، مجلد 8 (سلسلة الندوات)، أعمال ندوة قسم اللغة العربية من 24 إلى 27 أبريل 1991، جامعة تونس1، كلية الأدب منونة، 1992، ص. ص. 80. 81.

(2) المرجع نفسه، ص. 83.

ويُوضح الباحث نفسه كيف أن مواضع المعنى المُحال سلبية تقود إلى أغاليط الشعراء والعُيوب الطارئة على المعنى... إلخ؛ ولعل مثل هذه التصورات هي التي دفعتْ إلى القول إن الثقافة العربية القديمة في مجال النقد الأدبي خُصوصا تُقاوم بشتى الوسائل جُموح المعنى. ويستطيع هذا الفصل أن يُضيف ما يلي: إذا فشلت القراءة النقدية أو تعطلت إوالياتها، يُصنّف الناقد المعنى الذي لم يستطع التعرف عليه في خانة المُحال؛ وعلى هذا الأساس، يجب على الصورة الشعرية أن تنسج علاقة معقولة مع المرجع الشعري حتى لا يفقد الناقد الخيط الذي يقوده إلى المعنى (انظر بعض مبادئ عمود الشعر أعلاه التي سعتْ إلى ترسيخ قيم الوُضوح[1]).

إن قدر المعنى الشعري أن يرفض الانصياع والخُضوع، فكانت فُرص جُموحه كثيرة في اللغة؛ فأصبح المعنى يُشبه سراب ماء كلما اقترب منه العطشان ليُزيل عطشه، يبتعد هذا السراب فيشتد هذا العطش؛ حدث الشيء نفسه لمجموعة من النقاد عندما فطنوا إلى سراب المعنى، فشحذوا أسلحة القراءة للإمساك به، ثم كانوا يُوشكون على فك ألغازه بمُحاولتهم تحديد أماكن "الخلل" في الشعر. ألم يكن التعرف على "الخلل" بمثابة إنجاز لنصف المُهمة؟ وهذا ما يدفع إلى القول إن المعنى المُحال جُزء من مُخيلة الناقد لا أساس له في الشعر. وحين يقول الطرماح:

ولـوْ أنَّ بَرْغوثـاً امتطـىَ ظهـرَ قمْلـةٍ ... يَكُـرُّ علـىَ صَـفَّيْ تمِـيمٍ لولَّـتْ

اعتبره الجرجاني مُحالا، واعتبره القرطاجني مُرتبطا بطرق الهزل وما يستتبعها من إضحاك وتهكّم، قبل أن يتراجع ليعتبره من جديد بيتا مُحالا؛ غير أن هذا البيت سيُفيد في شرح الأقاويل الهزلية لو استمر القرطاجني في السّير على النهج الذي بدأه، كما سيُفيد في تعزيز جوانب نظرية النظم عند الجرجاني لو راعى ترابط الكلم بعضه ببعض[2].

---

(1) تبعا لمعياري "السلامة" و"المناسبة" عند أرسطو، سيحذر ابن سينا كذلك من الغرابة في مجال الخطابة ومن الابتذال والسخافة: أي، طلب الشروط المعقولة لتحقيق قيمة الوضوح ضد الجموح والتي تحققت في عمود الشعر.

(2) جاء في المقالة نفسها للباحث: المعنى المحال، شكري المبخوث، صناعة المعنى، مرجع مذكور، ص. 76.: عندما تحدث القدماء عن المعنى المحال، حاولوا أن يستخرجوا ماهيته. ويجب تنسيب ما قلناه عن أمر المعنى المحال حين ربطنا مصيره بفساد المعنى أو استحالة الوصول إليه، أو هما معا. والحقيقة أن حازم القرطاجني- يقول المبخوث- حاول أن يضع نمذجة دقيقة للمعنى المحال. فهو محال:

أ- من جهة نسبة وصف إلى موصوف.

ب- ومن جهة تناقض واقع بين متقابلين.

ج- أو من جهة تدافع بين المعاني وأغراض الكلام.

د- أو من جهة تباين بين الأوصاف وأحوال الموصوفين.

3 - نظرية النظم:

أ- النظم النحوي:

تتحدث نظرية النظم بصفة عامة عما يُمكن تسميته بالنظم النحوي. وقد أورد هذا الفصل، في فقرة "تجاذب علم النحو والبلاغة والنقد العربي القديم" مفهوم الجرجاني النحوي للتقسيم الثلاثي للكلم ولإمكان تعليق بعضه ببعض، وستُحاول هذه الفقرة استكمال هذا النقاش، لأن مدار الفصل كله «تأثير علم النحو في تركيب الكلمات عند الجرجاني من خلال كتاب "الدلائل"»، فما حد "المعاني النحوية" عند الجرجاني؟[1].

إن تعلق الكلم بعضها ببعض يقود إلى مسألة المعاني النحوية لأن الكلام لا يتكون من جزء واحد، بل لا بُد له من مُسند ومُسند إليه؛ وهذا ما يُفسر تفضيل الجرجاني الحديث عن العلاقة الإسنادية، كما أشار هذا الفصل إلى ذلك. فقد يتعلق الاسم بالفعل، أو الاسم بالاسم، أو يتعلق الحرف بهما في تراكيب تُؤطرها العلاقة الإسنادية[2]. ويدفع مفهوم "التعلق" إلى استعارة مُصطلح "النظم" من نظرية النظم وربطه بمعاني النحو، فكان العُنوان الفرعي أعلاه: "النظم النحوي". يقول الجرجاني:

---

(1) جاء في: نظرية العامل ودراسة التركيب، المنصف عاشور، ضمن كتاب جماعي: صناعة المعنى وتأويل النص، مرجع مذكور، ص.ص. 57. 58.: تواتر مصطلح "معاني النحو" في كتابي الجرجاني: الدلائل والأسرار. وورد المصطلح في عبارة اطردت في كلام الجرجاني، وهي: «توخي معاني النحو فيما بين الكلم». ولكنها عبارة لا تكفي لتصور معاني النحو. وقد بين عبد القاهر نفسه وجوه التصرف في المعاني النحوية. وقد تواترت إلى جنب معاني النحو سلسلة من الوحدات المكملة لها، مثل: أصوله ووجوهه وفروقه وقوانينه ورسومه ومناهجه وأحكامه وأبوابه وفصوله. وجمع الجرجاني المعاني في الفاعلية والمفعولية والإضافة وفسّر أنواع المعاني كالحال والسبب والزمان والمكان وأضاف إليها: التعريف والتنكير / التقديم والتأخير / الحذف / التكرار/ الإضمار والإظهار / الوصل والفصل بين الجمل / الشرط والجزاء والخبر / الحروف ومعانيها.

وباشر تلك القواعد النحوية الدالة على "معاني النحو" ليبلور مفهوم العلاقات أو التعليق في اصطلاحه. وقد استعمل الجرجاني في كتابيه 57 مرة مصطلح "معاني النحو" إلى جنب 1512 مرة لفظ "معنى" في دلالة المقصود والغرض.

وقد أحال الباحث على: الجرجاني – دلائل الإعجاز، ص. ص. 63. 64، وأسرار البلاغة، وجاءت معاني النحو في كتبه: الجمل والعوامل المائة والمقتصد مناظرة لما أجمع عليه النحاة. ويمكن النظر في الموضوع من خلال (بحث الباحث المنصف عاشور) بعنوان: من المعاني النحوية في اللسانيات العربية بمجلة الموقف الأدبي، العددان 135. 136 – تموز، آب 1982، ص. ص. 95. 113.

(2) يمكن تحديد الإسناد في: علوم البلاغة، أحمد مصطفى المراغي، دار الكتب العلمية، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان 2002، ص. 45.:

/ فمَا لنَظم كلامٍ أنتَ ناظِمُهُ ... معْنى سوىَ حُكم إعرابٍ تزجّيه
وقدْ علِمْنا بأنّ النظمَ ليسَ سوىَ ... حُكم منَ النّحو نَمضِي في توخّيه[1]

ويُمكن أن تنقسم نظرية النظم عند الجرجاني إلى قسمين: النظم النحوي من جهة، والنظم البلاغي النقدي من جهة ثانية؛ وقد أوحى حديثُ الجرجاني بهذا التقسيم عندما كان يُقدم انتظام الكلم نحويا عن انتظامه بلاغيا ونقديا. فإذا رام الجرجاني استخراج الجانب المُرتبط بالانتظامين معا، نجده يقول: «واعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك علمت علما لا يعترضه الشك، أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب، حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب من تلك. هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس.

وإذا كان كذلك، فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء، وجعل الواحدة منها/ بسبب من صاحبتها، ما معناه وما محصوله؟»[2].

يبدو أن التقسيم الذي وُضع لنظرية النظم بين الانتظام النحوي (المعاني النحوية) والانتظام البلاغي، هو تقسيم منهجي فقط؛ لأن نظرية النظم عبارة عن آلة يتصل اشتغال عناصرها بعضها ببعض: يتقدم الانتظام النحوي من الجهة اليُمنى ويتقدم الانتظام البلاغي من الجهة اليُسرى حتى يتحقق الانصهار والانسجام.

=

فالمسند إليه هو	المسند
– فاعل الفعل التام، نحو: جاء محمد؛ وفاعل الوصف، نحو: أمسافر أخوك.	– الفعل التام؛ واسم الفعل، نحو: وي، بمعنى أعجب.
– المبتدأ الذي له خبر، نحو: الصدق نافع.	– المبتدأ المستغني عن الخبر؛ وخبر المبتدأ.
– أسماء الأدوات الناسخة، نحو: إن الصدق محبوب.	– أخبار النواسخ: كإن وكان وظن.
– المفعول الأول لظن وأخواتها، نحو: أظن خدمة الوطن فضيلة؛ والمفعول الثاني لأرى وأخواتها، نحو: أريت عليا الصدق نافعا.	– المفعول الثاني لظن وأخواتها؛ والمفعول الثالث لأرى وأخواتها.

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 10 / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص: هي صفحة مرموز إليها بالحرف: ث.

(2) المصدر نفسه (شاكر)، ص. 55 / المصدر نفسه (رضا)، ص. 44.

ويُؤكد الجرجاني على ضرورة تحريك الجهة اليمنى التي هي رأس نظرية النظم، فإذا ما تعطلت هذه الجهة، لا تُستفاد المعاني النحوية لأن القول لم يستقم أصلا؛ لهذا يُكرر الجرجاني هذا المعنى، فيقول: «واعلم أن ليس "النظم" إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه "علم النحو"، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها.

وذلك أنا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه [...]»[1].

كيف تُفسر أسبقية الانتظام النحوي؟ لقد كان الجرجاني مُستبصرا يستبق الأحداث التي يخُطها في نظريته؛ وليس تتابع الأحداث النظرية سوى وصل رأس الآلة بمُختلف إوالياتها. فإذا كانت القراءة البلاغية التأويلية فرضت النظر إلى النصف الثاني من هذه الآلة نظرة بلاغية نقدية، فإن الجرجاني يستدرك الأمور ويُضيف جوانب أخرى، تُوهم بأنه قد نسيها، مثل ما يرتبط بالمقاصد والمقامات؛ إذن يجب أن تنضاف، إلى الشق الثاني من التقسيم المقترح، القصديات إلى جانب المعاني؛ وهكذا سنُجيب عن السؤال المطروح أعلاه: إن أسبقية الانتظام النحوي هو ما سيُشكل مُنطلق مُختلف عمليات الفهم سواء أكانت معنوية (بيانية) أم كانت قصدية. يقول: «إذ كان قد علم أن الألفاظ مُغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه، والمقياس/ الذي/ لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه، لا ينكر ذلك إلا من ينكر حسه، وإلا من غالط في الحقائق نفسه. وإذا كان الأمر كذلك، فليت شعري ما عُذرُ من تهاون به وزهد فيه، ولم ير أن يستسقيه من مصبه، ويأخذه من معدنه، ورضي لنفسه بالنقص والكمال لها معرض، وآثر الغبينة وهو يجد إلى الربح سبيلا؟»[2].

تلكم بعض الخصائص المُرتبطة بنسق المعاني النحوية حيث لا يستقيم النظم دونها، أما الخصائص الأخرى التي ترتبط بالنسق المعنوي، فهي حصيلة الأولى ونتيجتها؛ وبهذا نتساءل: كيف يتم الربط بين الإعراب المجازي وآراء الجرجاني في علم البيان؟

ب- النظم البياني المعنوي:

وضحّ الباب الثالث كيف أن الإعراب المجازي هو إعراب مُتجانس من الناحية التركيبية لأنه يستثمر البناءات المنطقية البلاغية وترجماتها واستعمالاتها؛ غير أن محاور النظم البياني ليست متجانسة حتى نتحدث عن صناعة المعاني من زاوية واحدة، بل تتعدد مباحث هذه الصناعة: لم تكن الاستعارة يوما مجازا أو كناية أو تشبيهاً، بل تختلف كل هذه العلوم والمباحث اختلافاً بيّناً من حيث نوع المعرفة التي ترتبط بها،

---

(1) المصدر نفسه (شاكر)، ص. 81 / المصدر نفسه (رضا)، ص. 64.

(2) المصدر نفسه (شاكر)، ص. 28 / المصدر نفسه (رضا)، ص. ص. 23. 24.

وتلتقي في كونها عبارة عن آليات لإنتاج المعاني وصناعتها. وإذا كان الإعراب المجازي ينتمي إلى الشق التطبيقي الذي يختبر سلوك اللغة تركيبيا بعد المستوى النحوي، فإن النظم البياني هو نقاش نظري يُفسر الانتظام البلاغي والنقدي للكلم بعضه مع بعض؛ وهكذا نجد الجرجاني يجمع بين الجانب النظري والجانب العملي في كتاباته.

سيُصبح البيان جزءاً من البلاغة إلى جانب المعاني والبديع، مع تنظيرات السكاكي. وتفاديا لمزج هذه المباحث المختلفة في البلاغة، سيستوحي البحث مفهوم الصورة البيانية من بعض كتابات الجرجاني، وهي: الاستعارة والتشبيه والكناية والتمثيل والمجاز[1].

• **الاستعارة**: يُعرفها الجرجاني قائلا: «اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون لفظ الأصل في الوضع اللغوي معروفا تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم، فيكون هناك كالعارية»[2]. ويقول: «فالاستعارة: أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع أن تفصح بالتشبيه وتظهره، وتجيء إلى اسم المشبه به فتعيره المشبه وتجريه عليه. تريد أن تقول: رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواءً، فتدع ذلك وتقول: رأيت أسداً»[3].

لن نخوض في الحديث عن أقسام الاستعارة أو ما يرتبط بها من قضايا تعليمية، وإنما سنُشير إلى الهدف العام من هذا المبحث البلاغي: ترجع الاستعارة عند الجرجاني إلى سلامة التركيب من الزاوية النحوية، ثم إلى حسن الصياغة والتأليف. فإذا كانت الاستعارة حسب التعريفين أعلاه تُشكل نُقطة مُهمة في إنتاج المعنى وصياغته، فإنها كذلك جُزء من اشتغال الخطاب الأدبي الإبداعي القديم. لم يكن الجرجاني ناقدا إلا لكون الصورة البيانية بصفة عامة حاضرة في مكان ما في الإبداع الذي يتصفّحه؛ وبما أن الجرجاني يملك نظرة نقدية ثاقبة، فإن مزية الكلام عنده ترتبط بالمعاني والاستعارات والصور مُتفاديا بذلك النظر إلى الألفاظ معزولة عن التراكيب.

• **التشبيه**: يتحدث الجرجاني عن التشبيه والتمثيل مُبرزا أهمية كل واحد منهما، فيقول: «اعلم أن الشيئين إذا شبه أحدهما بالآخر كان ذلك على ضربين أحدهما: أن يكون من جهة أمر بيّن لا يحتاج فيه إلى تأول. والآخر: أن يكون الشبه محصلا بضرب من التأول»[4]. وعندما ينتقل الجرجاني إلى أمثلة تطبيقية

---

(1) قال الجرجاني في: أسرار البلاغة، الجرجاني، مصدر مذكور، ص. 20.: «وأول ذلك وأولاه، وأحقه بأن يستوفيه النظر ويتقصاه: القول على التشبيه والتمثيل والاستعارة. فإن هذه أصول كثيرة كان جل محاسن الكلام - إن لم نقل كلها، متفرعة عنها، وراجعة إليها. وكأنها أقطاب تدور عليها المعاني في متصرفاتها. وأقطار تحيط بها من جهاتها»

(2) المصدر نفسه، ص. 22.

(3) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 67. / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص. 53.

(4) أسرار البلاغة، الجرجاني، مصدر مذكور، ص. ص. 70. 71.

بهدف توضيح آرائه في التشبيه عامة، نجده يلتزم بمبادئ نظرية النظم التي هي التآلف والتجاور والتضام[1]، وسيكون هذا المقام مُناسبة لاستجلاء هذا التآلف: لقد علق الجرجاني على بيت بشار:

كأنَّ مُثارَ النقعِ فوقَ رؤوسِنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوىَ كواكبُهْ

يقول: «فبيت بشار إذا تأملته وجدته كالحلقة المفرغة التي لا تقبل التقسيم، ورأيته قد صنع في الكلم التي فيه ما يصنعه الصانع حين يأخذ كسرا من الذهب فيذيبها ثم يصبها في قالب، ويخرجها لك سوارا أو خلخالا. وإن أنت حاولت قطع بعض ألفاظ البيت عن بعض، كنت كمن يكسر الحلقة ويفصم السوار. وذلك أنه لم يرد أن يشبه 'النقع' بالليل على حدة، و'الأسياف' بالكواكب على حدة، ولكنه أراد أن يشبه النقع والأسياف تجول فيه بالليل في حال ما تنكدر الكواكب وتتهاوى فيه. فالمفهوم من الجميع مفهوم واحد، والبيت من أوله إلى آخره كلام واحد»[2]. يُفيد الاستشهاد في فهم اشتغال الصناعة التي أُثيرتْ في مناسبات عديدة حين قُرنتْ بالشعر: تُخرج الصناعة الأشياء من دائرة الهُيولة إلى دائرة التشكيل، ولا يجب أن يتوهم المرء أن التحف المصنوعة قابلة للتجزيء، كما يُفسر ذلك الجرجاني في مثال السّوار أو الخلخال، فالشعر تُحفة هي نتاج صنعة صائغ يجعل أوله إلى آخره كلاما واحدا مما يُحقق جوهر نظرية النظم.

• الكناية: تطرق الباب الثالث إلى مبحث الكناية البلاغي من خلال أمثلة مُتنوعة اقترحها الجرجاني، منها: طويل النجاد / كثير الرماد / رفيع العماد / نؤوم الضحى... إلخ. وتُوضح الكناية جانب اشتغال المعنى عند الانتقال من معنى أول إلى معنى ثان قد تتوسطهما المعاني الفرعية الأخرى في سلسلة من الاستدلالات المنطقية. ويتجلى دور الكناية الأهم في كونها أبلغ من الإفصاح والتصريح، يقول: «[...] يَرُومُونَ وصف الرجل ومدحه، وإثبات معنى من المعاني الشريفة له، فيَدَعون التصريح بذلك، ويكنون عن جعلها فيه بجعلها في شيء يشتمل عليه ويتلبس به، ويتوصلون في الجملة إلى ما أرادوا من الإثبات، لا من الجهة الظاهرة المعروفة، بل من طريق يخفى، ومسلك يدق؟»[3]؛ وبهذا تدخل الكناية كذلك في إنتاج المعنى وصناعته وبنائه، كما تُشكل جزءا من فهم الكلام الأدبي وبناء صُوره لا عن طريق أن نُكني عن اللفظ بلفظ آخر، وإنما بالمعنى عن المعنى.

---

(1) البيت هو:

النشر مسك، والوجوه دنا نير، وأطراف الأكف عنم

(2) دلائل الإعجاز، الجرجاني (شاكر)، مصدر مذكور، ص. 414 / دلائل الإعجاز، الجرجاني (رضا)، مصدر مذكور، ص. 317.

(3) المصدر نفسه (شاكر)، ص. 306 / المصدر نفسه (رضا)، ص. 237.

• **المجاز**: لا يميل المجاز إلى عزل الألفاظ عن تراكيبها، لأن الألفاظ فيه تجري على حقيقتها؛ ولكن عندما تُستخدم أسس نظرية النظم التي هي التضام والتجاور والتآلف، ينشأ المعنى المجازي؛ إذن لا يُدرَك المجاز إلا في ارتباط الكلم بعضه ببعض في التركيب حيث يُؤطره البُعد النحوي للجملة، وليست الاستعارة والكناية والتمثيل وسائر ضروب المجاز إلا المعاني التي هي من ضرورات النظم عنها يحدث وبها يكون. وستكون النتيجة أنه لا يُمكن تصور الكلمة مُفردة مُنعزلة عن التركيب لأنها تطلب التضام والتجاور والتآلف، وقبل ذلك، توخّي حكم من أحكام النحو. وسنقوم باستعادة العنوان الفرعي لهذه الفقرة الذي هو: 'النظم البياني/ المعنوي'؛ ليظهر أن عرض الأفكار اقتصر على الجانب البياني فقط؛ لهذا يجب الإشارة على الأقل إلى الجانب المعنوي.

تدخل عدة محاور، **في الجانب المعنوي**، في كتابات عبد القاهر الجرجاني أهمها ما ركز عليه موضوع البحث: الإضافة والتقديم والتأخير والحذف.

يرتبط **المضاف والمضاف إليه** ارتباطا وثيقا إلى درجة استنزف معه نقاش النحاة من خلال طرح السؤال: هل يُمكن الفصل بين المضاف والمضاف إليه؟ إذن يكون العطف في حقهما ضروريا إذا ما تم العطف بين تركيبين إضافيين أو يتضمنان ظاهرة الإضافة. وكلما كانت الإضافة بيانية، فهي هدفٌ للإعراب المجازي؛ لكن عندما ننظر إليها من زاوية المقامات والقصديات، تكون هدفا لإعراب المُناسبة الكلامية. ويكون الإعراب المجازي مُتيسرا لأن المضاف يُشرك المضاف إليه في الحكم ويدخل معه في معنى؛ غير أن إعراب المُناسبة الكلامية يطلب من المُؤول جهدا كبيرا يصل إلى حد بناء سلسلة من المعاني الفرعية بين المعنى الأول والثاني، مثل ما جاء في مثال 'كثيرُ الرمادِ' في الباب الثالث من البحث.

ويتحدث الجرجاني عن **التقديم والتأخير** المُرتبطين بمسألة النيّة، يقول:

«واعلم أن تقديم الشيء على وجهين:

تقديم يقال إنه على نية التأخير، وذلك في كل شيء أقررته مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه،[...].

وتقديم لا على نية التأخير، ولكن على أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعله باباً غير بابه، وإعراباً غير إعرابه،[...]»[(1)]. لقد أشار الباب الثالث إلى أن النوع الأول من التقديم الوارد في الاستشهاد يدخل ضمن مجال الاحتفاظ بالهُويات المقولية النحوية في أثناء عمليات النقل والتحويل، في حين يُغيرها النوع الثاني؛ وبما أن كتابات الجرجاني تفتح الآفاق أمام رؤى جديدة، فقد فهم التداوليون معنى 'النية' في البحث اللغوي التداولي الحديث ليُؤكدوا أن هناك دائما أشياء يسعى المتكلم إلى إضمارها وجعلها هدفاً للفوظه، ويتعين على المتلقي استخراجها وتلقيها. ولم يكن التقديم والتأخير أبداً ترفاً لغوياً أو نزوة لعِبية

(1) المصدر نفسه (شاكر)، ص. 106 / المصدر نفسه (رضا)، ص. 83.

بقدر ما كان هدفاً وسُلوكاً يستثمرهما المُتكلم في أثناء الكتابة الإبداعية أو عمليات التواصل «ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى. فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام، أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال. ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء، أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال، فأما أن يجعله شريجين، فيزعم أنه للفائدة في بعضها، وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يرغب عن القول به»[1].

انتقل عبد القاهر إلى الحذف الذي توضحتْ مزاياه في الباب الثالث بعدما شبهه بالسحر، وترك الذكر فيه أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة... إلخ. إن الحذف درجات أعلاها ما وصفه الجرجاني بهذه العبارات التي تدل على كثرة معانيه ووظائفه؛ وستكون النتيجة أن الحذف هو بُؤرة خصبة لإنتاج المعاني والقصديات.

---

(1) المصدر نفسه (شاكر)، ص. ص. 110. 111. / المصدر نفسه (رضا)، ص. ص. 86 . 87.

خلاصة

بدأ هذا الفصل بالحديث عن أصول تشكل الظاهرة الإبداعية بصفة خاصة، والنص بصفة عامة إذ قد يكون هذا النص عاديا ونمطيا؛ وهكذا ظهرتْ إلى الوجود فكرة أن النص بصفة عامة يتكون من الكلمات التي تُشكل جسده وتمدّده الطبيعي. وقد لاحظ الجرجاني أن إشكال تناول النص هو إشكال يتجاوز النظر إلى الكلمة مُنعزلة كما يُوجد في بعض الكتابات النقدية التي قرأ عنها، بل يتجاوز أيضا النظر إلى التركيب مُنعزلا عن تركيب آخر، فقد كان اهتمامه الرئيس ينصب على تتابع الكلمات وفقا لتدفق المعاني. فإذا قرأتَ بعض أجزاء كتابات الجرجاني النقدية، تُحس في بعض الأحيان بأنه يقصد تناول الجملة دون الاهتمام بما سواها؛ وهذا وهْم يجب التخلص منه لأن **الجرجاني يتحدث عن ترتيب المعاني في النفس، ثم ترتيب الألفاظ التي تُخرج هذه المعاني من العدم إلى الوجود: فهل يُمكن حصر المعاني في تركيب واحد؟** إن الإجابة عن هذا السؤال تُؤكد منظور الجرجاني للنظم الذي لا ينحصر في التركيب.

لقد تبنى الجرجاني مسألة التعلق التي تحدث بين كلمات النص في إطار علم النحو الذي تحول في نظرية النظم إلى معاني النحو؛ وهكذا تتأسس إحدى وظائف النقد التي هي مُواجهة بعض الغُموض الذي يعتري هذا النص مما يُفسر علاقة التركيب بالوُضوح والإحالة. ولا تعني المُواجهة سوى مُحاولة قراءة النص عن طريق إزالة غُموضه؛ لكن إذا فشلت أدوات القراءة في أثناء المُواجهة، يجد الناقد نفسه أمام أمرين: أن يَذمّ المعنى المُحال، أو أن يستْعِد من جديد للمُواجهة من خلال تطوير أدوات القراءة.

استطاع الجرجاني أن يُجدد أدوات القراءة عندما عمق تناول النص بواسطة معاني النحو، فأنتج ما سماه البحث بالقراءة التركيبية؛ واستطاع كذلك أن يدرس الصورة دراسة مُتداخلة مُعقدة تبتعد عن الدراسة التعليمية، فأنتج ما أسماه البحث بالقراءة البلاغية. إن افتراض اجتماع القراءة التركيبية والقراءة البلاغية في تناول نص من النصوص، ستكون له نتائج قوية ومُهمة لأن هذا التناول يتوجه نحو فهم إواليات النظم النحوي في النص، والنظم البياني فيه.

الفصل الثاني

الإبداع والمعاني النحوية والتآلف والتلاحم والتضام في نظرية النظم

تقديم:

قسّم البحث جمل اللغة العربية إلى قسمين كبيرين: منها ما هو نمطي عادي ومنها ما هو إبداعي، ويُمكن التأكيد على أن مدار الحديث هو المعاني الثانية أو الإضافية في النوعين من الجمل. كيف ذلك؟ إذا كانت الجمل نمطية وعادية فهي تقبل القراءة النحوية التي تفتح أبواب المعنى، ثم تُغلقها عندما تُرفض القراءة المعنوية (المجازية)، لكنها تُفتح الأبواب من جديد عند تُدخّل القراءة المقامية والقصدية (المُناسبة الكلامية). أما إذا كانت الجمل إبداعية وذات استعمال خُصوصي، فمنها ما يتصرف على منوال النمط الأول (قبول القراءة النحوية والكلامية فقط)، ومنها ما يقبل القراءات الثلاث: النحوية، والمعنوية (المجازية)، والمقامية القصدية (الكلامية).

فسّر عبد القاهر الجرجاني نظرية النظم تفسيرا يربط تراكيبها المُتآلفة والمُتضامة والمُتجاورة بالمعاني الإضافية؛ وبهذا ينكشف المُراد من حديثه عن ترتيب المعاني في النفس: لا يتعلق الأمر بترتيب بسيط، بل هو ترتيب مُعقد يتجاوز في بعض الأحيان مُنتج الكلام الذي يُنتج كلاما يُنيط به معنى مُعينا ويربطه بمعنى آخر، ثم يأتي المُتلقي ليستنتج منه معنى ثالثا ورابعا وخامسا... إلخ (حسب تعدد القراء وتنوع ثقافاتهم).

إن كلمة مُعينة تتآلف وتتضام وتتجاور مع كلمات أخرى في التركيب، فتكون المزية في النظم الذي يُؤطره المعنى لا في الكلمة في حد ذاتها. وإذا كانت الكلمة مِلكاً لجميع الناطقين بها (العرب)، فالمعنى ملك لصاحبه، ومن ثم تميزه وخُصوصيته؛ إذن أنزل القرآن بلسان عربي مبين، لكن بمعان من عند الله عز وجل؛ وهذا الأمر هو ما كان يُؤرق الجرجاني في كتاباته: كيف يُقدم الدلائل على إعجاز القرآن؟. «إن المدافعين عن القرآن (علماء الكلام) واجهوا هذا المشكل في طريقهم. فانطلاقا من أي جزء تركيبي يمكن القول بأن النص المقدس معجز؟ بما أن الوحي نزل بلسان عربيٍ، فلا يمكن أبدا أن تؤخذ الكلمة بعين الاعتبار ما دامت ملكا للعرب كلهم. إذن، يتضح أننا لا يمكن أن نتحدث عن الخاصية الإعجازية للقرآن إلا انطلاقا من السورة طويلة كانت أو قصيرة»[1].

---

(1) حول اللغة الواصفة المجازية للشعريين العرب، عبد الفتاح كيليطو، مجلة، فكر ونقد، ع. 19، السنة الثانية، مايو 1999، ص. 126.

وتتجلى الفائدة المعنوية في ضرورة انفلات اللغة من صرامة القواعد وقيود التواصل إلى الاستسلام للوظيفة الجمالية. إن «الفائدة المعنوية أو توخيا لاختصار الفائدة، تعني قابلية فهم الخطاب. بما أن السلامة اللغوية تنتمي إلى النحو فإن الفائدة تعتبر أولى الفضائل البلاغية. ففي خطابة أرسطو تعتبر الفهمية الفضيلة المركزية للعبارة بوجه عام. ويقابل الفهمية الغموض والاستغلاق أو المعمى بوصفه عيبا»[1]. ألا يُعتبر الغُموض مطلبا جماليا؟ إن «[...] الغموض بوصفه ضرورة يودع الثقة في الجمهور إذ إنه يشعر بأنه مكرم وذلك بإشراكه في صناعة الأثر الأدبي: إن المبدع يُكسب أثره الأدبي بعض الغموض ويترك للجمهور فرصة تحقيق الوضع النهائي للأثر: وهكذا فإن الوضوح الحاصل بعد القراءة هو من إنتاج الجمهور. هذا الغموض المتروك للجمهور هو ظاهرة الإثارة الجمالية»[2].

فإذا كان المُبدع يُكسب أثره الأدبي بعض الغُموض، فهل هذا الغُموض هو ما يُشكل خُصوصية الأدب؟

1- خصوصية النص الأدبي:

يُعتبر الإبداع نشاطا مُتعدد المُستويات تتداخل فيه شُروط بناء الحدث الإبداعي المُتكاملة والمُنسجمة في الوقت ذاته:

يستنفر المُبدع جميع ملكاته لحظة بناء الحدث الإبداعي بطريقة واعية وغير واعية فيغرف من الخيالات والدلالات والرموز والمعاني... إلخ. ويستجيب المُبدع لنداء خفي غامض يتجول به في قصور الذات المجازية والأعراس المُوسيقية والطبيعة الجميلة... إلخ، ويُنصت إلى نبض العاطفة كما يقول عبد الله بن أبي عيينة بن المهلب بن أبي صفرة[3]:

غرائرُ الشعرِ تُبدِي عن جواهِرِها ... بالقصدِ تُبتدِرُ القرطاسَ والهدفاً

إذا اللسانُ تلكّأ أن يقومَ بما ... في القلبِ منهُ تلكّأ القلبُ أو رجفاً

---

(1) المدخل إلى بلاغة المحسنات، محمد الولي، مجلة، فكر ونقد، العدد 17، السنة الثانية، مارس 1999، ص. 62.

(2) المرجع نفسه، ص. 63.

(3) الموشح، المرزباني، تحقيق، علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، مصر 1965، ص. 564.

تُحيط العاطفة بالمُبدع فترفعه درجات إلى الأعالي حتى يتمكن من رُؤية كل شيء فيتحدث عن كل شيء في مساحات ورقية ضئيلة هي نتاج مُعاناة ولذة وعُزلة وانتشاء «لأنه يشعر بما لا يشعر به غيره»[1] هكذا يصنع المُبدع الحدث الإبداعي، ويصنع بناته من الكلمات، ويصنع بستانا مُختلف الألوان من الصور...الخ، بما «يملأ القلب والفهم، ويفرح الخاطر، وتسري بشاشته في العروق»[2].

حقا، لا يُراكم المُبدع ثروة مادية ولا ينبغي له لأن رأسماله الفعلي خيالي، وهو بهذا الفعل يُمارس استغراقا «إنه استغراق يسلب الفنان إدراكه الخارجي، فينطبق عليه العالم الفني كلية ويعزله عن الخارجي، فلا يُبقي له القدرة على استشراق عمله الخاص، أو الإلمام به. وهي حالة توحي بعدم تحكم الفنان في عمله، وأن هناك متحكمات أخرى خارجية ينصاع لها الفنان، عن وعي أو لا وعي منه، توجهه وتقوده في دروب الخلق الفني الغامضة. لذلك كانت القراءة في هذا الوجه مرتبطة - ارتباطا عضويا بالعملية الإبداعية توقف عليها شرط الفهم والاستفادة. وكلما ازداد إدراكنا للعملية الإبداعية، وفهمنا لميكانيزماتها الفاعلة، كلما كان فهمنا للفعل القرائي أخصب وأبعد إيغالا في عالم المعنى»[3]. ويرتبط الاستغراق بالأحاسيس والخواطر والصّبر لأن «الشعر ككل الصناعات يحتاج إلى مرانة وإعداد [...] لا بد في الشعر من الإعداد والأناة، يطول أو يقصر[...] ولا بد للشاعر من أن يقبع، ويستجمع خاطره حتى يقول الشعر الجيد»[4]، وهذا ما أكده المتنبي حين ذكر أهمية الانفعالات، قال:

إنّما تنجحُ المقالةُ في المَرْ ءِ إذا وافقتْ هوىً في الفؤادِ[5]9

---

(1) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، ابن رشيق، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، الطبعة الخامسة، الجزء الأول، بيروت 1981، ص. 116.

(2) إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني، تحقيق، السيد أحمد صقر، دار المعارف، مصر 1963، ص. 220.

(3) في بناء الحدث الإبداعي (قراءة في المبادئ التأسيسية القاعدية للفعل الإبداعي)، مجلة، فكر ونقد، العدد 61، السنة السابعة، سبتمبر 2004، ص. 102.

جاء كذلك في: المرجع نفسه، ص. 102.: «لقد شهدت الدراسات على اختلاف مشاربها، أن العمل الفني يستغرق مبدعه لدرجة يكون فيها هذا الأخير مغمورا بين عناصره، غارقا في تفاصيله، وقد تراجع عالمه الخاص بعيدا وراء دائرة اهتمامه، لا يعبأ به كلية. وقد حل التاريخ [...] حال 'بالزاك' H.Balzac عندما قام يفتح الباب لصديقه، وعيناه مغرورقتان بالدموع تخفقه عبرة، فيسلم عليه ويخبره بموت الدوقة لانجيه' La Duchesse de Longeais ولم يلتفت للموقف إلا أمام دهشة صديقه الذي لا يعرف دوقة بهذا الاسم، لا في باريس ولا خارجها، فيقول له 'بالزاك' معتذرا، لقد فرغت من توي من وصف موتها في روايتي» .

(4) تاريخ النقد الأدبي عند العرب (إلى القرن الرابع الهجري)، طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت 1985، ص. 120.

(5) العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب، ناصف اليازجي، دار صادر، الجزء الثاني، بيروت، ص. 330.

ويلعب المُبدع دورا مُتخصصا بوَسَاطَتِهِ بين الإبداع والواقع من جهة، والإبداع والمُتلقي من جهة ثانية؛ فالبُحتري فضّل أبا نواس على مُسلم بن الوليد، وحين نُبِّه على أن ثعلب يملك رأيا مُعارضا ردَّ قائلا: «ليس هذا من علم ثعلب وأضرابه ممن يحفظ الشعر ولا يقوله، وإنما يعرف الشعر من دفع إلى مضايقه»[1]، فتشترط المعرفة بالشعر أن يحترف الشاعر قول هذا الشعر من خلال التواجد في مضايقه؛ وبهذا تدفع خبرة المُبدع إلى التمسك بأهمية التأثير في المُتلقي، يقول أبو تمام[2]:

كشَفتُ قِناعَ الشعرِ عن حرِّ وجهِهِ	فطيّرتُهُ عن وَكْرِهِ وَهْوَ وَاقِعُ
بِغُرٍّ يَراها مَن يَراها بِسَمْعِهِ	وَيَدْنُو إليها ذو الحِجَى وَهْوَ شاسِعُ
يَوَدُّ وِدَادًا أنَّ أعْضَاءَ جِسْمِهِ	إذا أُنْشِدَتْ شَوْقاً إلَيْها مَسَامِعُ

هل كان الجرجاني مُتفهما لظروف نشأة هذا الحدث الإبداعي؟

إذا كان الجرجاني يستعمل بسهولة النحو والبلاغة انطلاقا من خبرة الناقد، فلأنه يفهم جيداً 'الجانب الخُصوصي' الذي يقوم عليه الإبداع في التصورات التي سبقته أو عاصرته؛ إذن لا يُمكن فصل 'خُصوصية الأدب' عند القدماء عن علم النحو والبلاغة والعروض...، بما أن الدراسات النقدية تأخذ بعين الاعتبار سلامة التركيب والمعاني النحوية فيه، ثم جانبه الخُصوصي الإبداعي الذي يميل إلى ترسيخ القيم الجمالية والفنية.

إن البلاغة هي عصب التصور الإبداعي عند القدماء، لأنها تخترق الظواهر الأدبية وتتجاوزها. وكان الناقد يحس بضيقٍ شديد عندما يعثر على نص لا يقوم بتشغيل آليات صنعته (الموجهة إلى تحليل الصور البلاغية)؛ فتنتج عن ذلك عطالة النقد وتكبّل مصادر الحركة فيه.

وتُقوي مسألة وضع النحو تحت تصرف الشعر بلاغة الأدب لدى القدماء، فلا نحو يعلو فوق نحو الشعر وإطلاقيته وإن كان علم النحو يُشكل أسسه:

1- «إن النحو الشعري يمارس فعله في مساحة أوسع من الجملة حيث تصبح مؤشرات التعلق النحوي من أهم الأسس المساهمة في بناء وحدة النص»[3].

---

(1) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 104.

(2) الديوان، أبو تمام، ضبط وشرح، الأديب شاهين عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ص. 489. شرح ديوان أبي تمام، الخطيب التبريزي، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 2001، ص. 548.

(3) التوازي ولغة الشعر، محمد كنوني، مجلة، فكر ونقد، العدد 18، السنة الثانية، أبريل 1999، ص. 85.

2- «إن تضمين المجاز أو الإدماج على حد تعبير الدكتور محمد العمري هو أقصى ما يمكن أن يصل إليه خرق التركيب لحدود الجملة إذ يمس مباشرة عنصرا حيويا في البيت وهو القافية حيث تخرق الوقفة التركيبية الوقفة العروضية، فتشطر القافية إلى شطرين، الأول في نهاية البيت الأول والثاني في بداية البيت الثاني»[1].

3- إن الشعر يسمح بالفصل بين طرفي الجملة، مثل الفصل بين طرفي البنية الشرطية في قول أبي تمام:

حتىّ إذاً أخذَ الفراقُ بقسطِهِ	منهُم وشطَّ بهم عن الأحبابِ
ورأوْا بلادَ اللهِ قد لفظتهُم	أكْنافُها رجعُوا إلى جوابِ[2]

تلك بعض خُصوصيات الأدب التي تُقوّي البنية الفنية للنص الإبداعي، فالنص ذو طبيعة لعبية قلما ينتبه إليها القارئ إلا إذا كان هاويا يعرف كيف يتذوق الأدب أو إذا كان مُمارسا يتربص به بشحذ آليات القراءة وجعلها قابلة للمُواجهة الخلاقة.

كان الجرجاني بارعا في مُواجهة احتمالات الكلام الإبداعي؛ لقد كانت الخصوصية الأدبية تجعل الناقد يسعى إلى سدّ فراغ مُعظم هذه الاحتمالات والافتراضات من خلال قراءة تقترح حُلولا معقولة. وخُلاصة القول إن الجرجاني اجتمع له في كتاباته تجارب البلاغيين والنقاد والنحاة، بعدما أعاد النظر في مُعظمها، من خلال:

+ النظر إلى المعنى البلاغي.
+ منهج القدماء في دراسة المعنى.
+ استثمار النحو في دراسة المعنى.

لقد قام الجرجاني بإدماج علم النحو في النقد القديم، وقام باستثماره في دراسة المعنى. فإذا كانت تعريفات القدماء للنقد في علاقته بالبلاغة تكاد تكون واضحة المعالم، فإن بعضهم تناولوا علاقة النقد بعلم النحو مما يستدعي تساؤلات أهمها: هل تحدث الجرجاني عن النحو في النقد بالطريقة نفسها التي تحدث بها النحاة عنه في مُؤلفاتهم؟

---

(1) الإيقاع والتركيب في لغة الشعر، محمد القاسمي، مجلة، فكر ونقد، العدد 18، السنة الثانية، أبريل 1999، ص. ص. 92 . 93.

(2) المرجع نفسه، ص. 94.

2- مفهوم النحو عند الجرجاني:

تكامَلتِ العلومُ على يد الجرجاني، وبلغتْ مرحلة من النضج لم تصل إليه من قبل؛ فقد تتلمذ على يد كبار النحويين في عصره، فدرس النحو دراسة مُتعمقة، واستفاد من دراسته له في وضع نظريته في النظم. أخذ النحو عن الشيخ أبي الحسن محمد بن الحسن الفارسي، وقيل إنه لم يأخذه عن غيره لأنه لم يخرج من بلدته، وكان يُلقب بالنحوي ويُعدّ من أكابرهم وأئمتهم(1).

قد نحكم على الجرجاني، انطلاقا مما سبق، أنه يستخدم النحو بالمعنى نفسه الذي نجده عند النحاة؛ غيرأن الحقيقة تذهب إلى غير ذلك. **لقد فهم جيدا علم النحو ومباحثه فألّف فيه ما ألّف على غرار ما يقوم به النحاة؛ لكنه يُفضّل استعمال عبارة معاني النحو في لغته النقديه وهو يتعامل مع القرآن الكريم أو الشعر العربي.**

كل من حاول تتبع كتاب **دلائل الإعجاز** ، يُلاحظ هذا الاستعمال الخاص لمفهوم النحو الذي لم يكن أبدا عند الجرجاني هدفا شكليا وإعرابيا مُرتبطا بالقواعد، لأن النقد لايقف عند دراسة الحركات التي تطرأ على أواخر الكلمات ولا يتأمل الكلمات بواسطة منهج النحاة الصارم الذي يُعطي الأهمية لسلوك اللغة في علاقتها باستخراج القواعد أو بتطبيقها؛ فهو يرى أن معرفة الحركات والوُقوف عند وظائفها، شيء مُشترك بين الجميع فيقول: «ومن هنا لم يجز إذا عد الوجوه التي تظهر بها المزية أن يعد فيها الإعراب، وذلك أن العلم بالإعراب مشترك بين العرب كلهم وليس هو مما يستنبط بالفكر ويستعان عليه بالروية»(2). وليستِ الحركات عند الجرجاني مقياسا للتفاضل بين جيّد الكلام ورديئه، يقول: «ومن العجب أنا إذا نظرنا في الإعراب وجدنا التفاضل فيه محالا لأنه لا يتصور أن يكون للرفع والنصب في كلام مزية عليهما في كلام آخر، وإنما الذي يتصور أن يكون ههنا كلامان قد وقع في إعرابهما خلل ثم كان أحدهما أكثر صوابا من الآخر، وكلامان قد استمر أحدهما على الصواب ولم يستمر الآخر[...]»(3).

---

(1) بغية الوعاة في طبقة اللغويين والنحاة، جلال الدين السيوطي، تحقيق، محمد أبو الفضل، المكتبة العصرية، الجزء الثاني، بيروت، ص. 106.

إنباه الرواة على أنباء النحاة، جمال الدين القفطي، تحقيق، محمد أبو الفضل، دار الفكر بالقاهرة ومؤسسة الكتب الثقافية بيروت، الطبعة الأولى، الجزء الثاني، ص. 188.

طبقات الشافعية، أبو بكر بن أحمد، تحقيق، الحافظ عبد العليم خان، مؤسسة دار النبوة، الجزء الأول، بيروت 1407 هـ ص. 259.

فوات الوفيات والذيل عليها، محمد شاكر الكتبي، تحقيق، إحسان عباس، دار الثقافة، الجزء الثاني، بيروت، ص. 369.

(2) دلائل الإعجاز، الجرجاني، شرح وتعليق، محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت 2004، ص. 256.

(3) المصدر نفسه، ص. 258.

هكذا يتضح أن عبد القاهر الجرجاني يتناول قضايا نحوية لا كما جاء في كتب النحو من قواعد معيارية وصفية مضبوطة؛ وإنما كان يستعمل ما سماه معاني النحو. وحينما كان هذا الناقد يتحدث عن التقديم والتأخير، ركز مثلا على مبدإ العناية والاهتمام انطلاقا من الوقع الجمالي الذي تُحدثه الجملة؛ فمزية التعرض لموضوع التقديم والتأخير ليست قواعد النحو، بل ما تؤديه من جمالية وإمتاع.

إن عبد القاهر كان يُراقب التحولات النحوية أو ما يُسميه معاني النحو في التراكيب، وكان يُراقب الجانب الجمالي في الأسلوب كما يبدو من خلال دراسة العديد من الشواهد الأدبية. وتقترح الفقرة المُوالية إمعان النظر في هذين الأمرين:

***- طريقة النظر في الأمثلة عند الجرجاني:**

تأملَ الجرجاني قول البحتري:

بلونا ضرائب من قد نرى	فما إن رأينا لفتح ضريبا
هو المرء أبدت له الحادثا	ت عزما وشيكا ورأيا صليبا
تنقل في خلقي سؤدد	سماحا مرجى وبأسا مهيبا
فكالسيف إن جئته صارخا	وكالبحر إن جئته مستثيبا

فقال: «فإذا رأيتها قد راقتك (1)، وكثرت عندك (2)، ووجدت لها اهتزازا (3) من نفسك فعد فانظر في السبب، واستقص في النظر»[1]؛ ثم يُوجه الجرجاني رُؤية الآخرين إلى:

(4)- قدم وأخر، وعرف ونكر، وحذف وأضمر، وأعاد وكرر.

(5)- توخى على الجملة وجها من الوجوه التي يقتضيها علم النحو.

(6)- أصاب في ذلك كله، ثم لطف موضع صوابه.

(7)- بدأ بذكر النكات البلاغية والمواضع التي حسن فيها النظم:

- أول شيء يروقك قوله: هو المرء أبدت له الحادثات.
- ثم قوله: فكالسيف.
- ثم تكريره الكاف في قوله: كالبحر.
- ثم أن قرن إلى كل واحد من التشبيهين شرط جوابه فيه.
- وأخرج من كل واحد من الشرطين حالا على مثال ما أخرج من الآخر وذلك قوله: صارخا / مستثيبا.

---

(1) المصدر نفسه، ص. 99.

- إذن: لا ترى حسنا إلى النظم ليس سببه ما عددت أو ما هو في حكم ما عددت فاعرف ذلك[1].

إن دراسة التحولات النحوية التي تربط بين عناصر النص اللغوية لا تمنع من تأمل الدلالات المعنوية في الأدب؛ لهذا يتفادى الجرجاني الحديث عن العوامل والعلل النحوية، فينكشف ما يرمي إليه كلما ذكر في نظرية النظم معنى التعليق والتعلق بين الكلم؛ فهو يرمي إلى معاني النحو لا إلى قواعده المعيارية الوصفية.

ليست القاعدة النحوية هي مُبتغى عبد القاهر، وإنما استكشاف المعنى. لقد تحدث ابن جني عن غنى بنية الكلمة وغنى بنية التركيب مما يُؤكد، مع الجرجاني، أن اللغة، من الناحية الجمالية، لا تمنح أسرارها إلا لمن يَسبر أغوارها ويُجيد الإنصات إلى نبضها الذي هو نبض لذة وإحساس وذوق وشرف ولطف...الخ. وستكون النتيجة أن كل جملة إذا تميزتْ بوضع لغوي مُعين مثل المبتدأ الذي يحتاج إلى الخبر أو الفعل الذي لا بُد له من فاعل...الخ، فإن العبرة بما أودعه الكاتب من مُعاناة وأسرار ودقائق وألوان في إبداعه مما يجعل المعاني تختلف من مُبدع إلى آخر.

إذا كان علم النحو لا يملك الصفة المعيارية التقعيدية في نقد الجرجاني، فهو علم يكشف المعاني في إطار ما يُدرك من تآلف الكلمات بعضها مع بعض من خلال معاني النحو؛ وهكذا يتعامل مع القواعد السيبويهية بذوق حيث تستنطق الجمال في الإبداع.

إن الإبداع تآلف وتضام وتجاور بين ألفاظ مُتعددة بطريقة مخصوصة مما يدفع إلى التساؤل: كيف يُمكن للنظم أن يُخفف من حدة الحديث عن السرقة الأدبية[2]؟

إذا كان النظم هو الإبداع والعكس صحيح، فهذا يعني أن الأسلوب فردي يرتبط ببصمة صاحبه؛ وسنكون حينئذ أمام التميز والخُصوصية الأدبية، وستكون النتيجة كذلك اختلاف الإبداع باختلاف المُبدعين، مثل قول الفرزدق:

أترجو ربيع أن يجيء صغارها ... بخير وقد أعيا ربيعا كبارها

---

(1) المصدر نفسه، ص. ص. 99. 100. لقد قمت بترتيب القولة ترتيبا جديدا كما هو واضح في المتن بإضافة أرقام بهدف التوظيف المنهجي.

(2) السرقة هي الأخذ من كلام الغير، وهو أخذ بعض المعنى أو بعض اللفظ (أو أخذ اللفظ بأسره أوالمعنى بأسره). وقد قال طرفة بن العبد:

ولا أغير على الأشعار أسرقها ... غنيت عنها وشرّ الناس من سرقا

من أسماء السرقة: الأخذ والسلخ والاتباع والاجتلاب والإغارة والنسخ والإلمام...الخ.

وقول البعيث:

أترجو كليب أن يجيء حديثها بخير وقد أعيا كليبا قديمها

إن أول سؤال يُصادف من يتأمل البيتين هو: هل يتعلق الأمر بسرقة أدبية بين الفرزدق والبعيث؟ يكفي أن يُنعم الناقد النظر إلى البيتين ليُقارن، حسب نظرية النظم، هل هناك أصالة في المعنى ما دامت الألفاظ تتآلف حتى تخدم هذا المعنى؟

تظهر غرابة البيتين في كونهما يستعملان الوظائف النحوية الاستعمال نفسه في علم النحو الذي يذهب إلى أن الفاعل فاعل والمبتدأ مبتدأ...الخ؛ غير أن كل جملة في نظرية النظم تحتوي على الجانب الجمالي الذي يتعين استكشافه في إطار ما يُسمى المعاني النحوية لا الوظائف، فهل هذا مُبرر كاف لتبرئة الشاعر من السرقة الشعرية؟[1].

3- النظم عند الجرجاني: ترتيب المعاني قبل ترتيب الألفاظ.

إن النظم، في تعريفه البسيط، ربطٌ بين الألفاظ من الناحية التركيبية وبين ما ينتج عن علم البيان من صُور أدبية. «وإذا كان عبد القاهر لم يخرج بالنظم عن معاني النحو، وكانت فكرة النظم عنده تقوم على معرفة هذا النحو وما ينشأ عن الكلمات حين تتغير مواضعها من المعاني المتجددة المختلفة، فإن الجديد عنده هو أنه استخدم معاني النحو وأحكامه استخداما بيانيا محضا.. وإلا لكان في النحو غنى عن كل ما قرره عبد القاهر من أحكام بيانية بلاغية»[2].

يظهر أن المعنى كوني يخترق جميع اللغات، لكن بناءه وتشكله يختلف من البناءات اللفظية للغة معينة إلى بناءات لفظية أخرى في لغة مُغايرة؛ إذن يُوجد الصرف باعتباره آلية تُسهم في إنتاج الألفاظ، ويُوجد المعجم باعتباره رصيد الإضافات اللغوية المُستمرة؛ إلا أن المُتكلم يُنتج المعاني ثم يُرتب الألفاظ مما يُؤكد فرادة كل إبداع شخصي عن إبداع آخر. ولا يعني الترتيب التتابعي للألفاظ إمكان المُتكلم القيام بعملية حسابية تُزاوج بين اللفظ والمعنى وإلا لما وُجدتْ في اللغة العربية ظواهر الإيجاز وأخرى للإطناب. وستكون النتيجة أن النص الذي سنستشهد به يدفع إلى فهم ترتيب المعاني ثم ترتيب الألفاظ فهما نوعيا لا كميا. يقول الجرجاني: «هذا، وأمر النظم/ في أنه ليس شيئا غير توخي معاني النحو فيما بين الكلم، وأنك ترتب

---

(1) لا يريد البحث التوسع في موضوع السرقات لأنه مرتبط بقضايا أخرى متنوعة قد لا توفى حقها.

(2) دلائل الإعجاز، الجرجاني، شرح وتعليق، خفاجي، مصدر مذكور، ص. 25. (وهذا الكلام هو لمحمد عبد المنعم خفاجي).

المعاني أولا في نفسك، ثم تحذو على ترتيبها الألفاظ في نطقك، وأنا لو فرضنا أن تخلو الألفاظ من المعاني، لم يتصور أن يجب فيها نظم وترتيب = في غاية القوة والظهور، ثم ترى الذين لهجوا بأمر "اللفظ" قد أبوا إلا أن يجعلوا "النظم" في الألفاظ. ترى الرجل منهم يرى ويعلم أن الإنسان لا يستطيع أن يجيء بالألفاظ مرتبة إلا من بعد أن يفكر في المعاني ويرتبها في نفسه على ما أعلمناك، ثم تفتشه فتراه لا يعرف الأمر بحقيقته، وتراه ينظر إلى حال السامع، فإذا رأى المعاني لا تقع مرتبة في نفسه إلا من بعد أن تقع الألفاظ مرتبة في سمعه، نسي حال نفسه، واعتبر حال من يسمع منه. وسبب ذلك قصر الهمة، وضعف العناية، وترك النظر، والأنس بالتقليد. وما يغني وضوح الدلالة مع من لا ينظر فيها، وإن الصبح ليملأ الأفق، ثم لا يراه النائم ومن قد أطبق جفنه؟»[1].

تدخل المعاني النحوية والبيان في ترتيب المعاني النفسية وترتيب الألفاظ فاعتنى الجرجاني بالجملة من حيث الجودة ونقدها نقدا أدبيا؛ ولم يقف عند هذا الأمر، بل تعداه إلى الأدب حيث اعتنى بالألفاظ والمعاني والمشاعر والأفكار والخيالات في إطار كلي مُتلاحم. وعلى يد الجرجاني ركَّزتِ الدراسة النقدية ونظرية النظم على اعتبار الألفاظ هي ذات معان إشارية، أما المعاني الحقيقية فهي وليدة السياق الذي يمنحها البُعد الأدبي. لقد وُضعتِ الألفاظ المُفردة ليُضم بعضها إلى بعض فيُعرف ما بينها من فوائد، وهذا علم شريف تحقق على يد الجرجاني.

4- النظم: فصاحة وإمتاع وإيصال.

تتحدد أهمية نظرية النظم في كونها ترتبط بنقطتين رئيستين:

1- تدور معاني النحو وأحكامه في فلك معاني التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحذف والإخبار، والشرط والجزاء، والتعريف والتنكير.

2- تدور معاني البيان في فلك الصورة الأدبية، والخيال الأدبي، وألوان من التشبيه والاستعارة والمجاز والكناية، والسرقات الشعرية، وحُسن التعليل.

وقد وصل الجرجاني بذلك إلى معنى المعنى المُتمثل في المستوى الفني للكلام؛ فالمعنى هو ما يُفهم من ظاهر اللفظ دون واسطة، ومعنى المعنى هو ما يُفضي إليه المعنى الظاهر.

يُمثل الجرجاني مرحلة النضج البلاغي والنقدي، مما يجعل هذا التمثيل يمنح أهمية قُصوى للنقد القديم بصفة عامة: يُعتبر النسق النحوي التركيبي والنسق المعنوي والنسق القصدي جوهر ما أثاره الجرجاني

---

(1) دلائل الإعجاز، الجرجاني، مصدر مذكور (شاكر)، ص. ص. 454. 455. / المصدر نفسه (رضا)، ص. 349.

في كتبه عندما تحدث عن النحو والبيان والمعاني والمقاصد. ويرجع سبب هذا النضج إلى أن الجرجاني رفع من قيمة الأفكار العقلية وما ينجم عنها من لذة نفسية وجمال؛ فالمعاني والألفاظ هي المقصودة في إحداث النظم والتأليف، فلا نظم في الكلمات ولا تأليف حتى يعلق بعضها ببعض.

وتقود الأنساق الثلاثة المذكورة أعلاه إلى تكوين جمل تتميز بما يلي:

أ- فصاحة التركيب:

لا يجب أن يُفهم من الفصاحة أن يستقل اللفظ بنفسه وبمعناه عما سواه في التركيب، لأن الجرجاني فرق بين اللفظ المُفرد واللفظ المُستخدم في سياق كلامي. إن اللفظ هو إشارة باردة وأداة اصطلاحية تُعيِّن موضوعا ما، أما السياق فهو نسيج عُضوي ومجموعة من العلاقات. لقد كان أساس هذه النظرية هو النحو الذي يتجاوز الصواب اللغوي إلى الصواب الفني عن طريق اكتشاف أسرار الجمال الفني والفضائل البلاغية. يقول الجرجاني وهو يشرح دور السياق من خلال مثال توضيحي: «وبيان آخر، وهو أن القارئ إذا قرأ قوله تعالى: «واشتعلَ الرأسُ شيْباً» فإنه لا يجد الفصاحة التي يجدها إلا من بعد أن ينتهي الكلام إلى آخره. فلو كانت الفصاحة صفة للفظ «اشتعل»، لكان ينبغي أن يحسها القارئ فيه حال نطقه به. فمحال أن تكون للشيء صفة، ثم لا يصح العلم/ بتلك الصفة إلا من بعد عدمه. ومن ذا رأى صفة يعرى موصوفها عنها في حال وجوده، حتى إذا عدم صارت موجودة فيه؟»[1].

ب- بلاغة الإمتاع :

يرتبط جانب الإمتاع بتغيير يحصل في التركيب ينقله من الحالة النمطية إلى الحالة الخُصوصية، ويكون هذا الإمتاع والجمال في نظم الكلام الذي يجمع بين الألفاظ والمعاني. وقد استطاع الجرجاني أن يُثبت الوحدة بين الألفاظ والمعاني مُستخدما أساليبه الجدلية، فكشف كثيرا عما غمُض على النقاد من معاني النقد الأدبي[2]. ويسوق الجرجاني حديثا عن خُصوصية التركيب من زاوية الاستعارة مثلا، يقول: «ومن طريف أمرهم، أنك ترى كافتهم لا ينكرون أن اللفظ المستعار إذا كان فصيحا، كانت فصاحته تلك من أجل استعارته ومن أجل لطف وغرابة كانا فيها»[3]. يعتبر الجرجاني هذا الرأي الذي يهتم باللفظ مُنعزلا عن

---

(1) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تعليق، محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، الطبعة الثانية، القاهرة 1989، ص. ص. 407. 408. / دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تصحيح وحواشي، محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، لبنان 1982، ص. 312.

(2) قضايا النقد الأدبي بين القديم والحديث، محمد العشماوي، دار الشروق، القاهرة 1414هـ، ص. 289.

(3) دلائل الإعجاز، مصدر مذكور (شاكر)، ص. 409. / المصدر نفسه (رضا)، ص. 313.

تركيبه رأيا طريفا (يفتقد إلى المصداقية) لأنه يحصر الاستعارة في اللفظ المُستعار فقط؛ إلا أن الجرجاني فهم أن بلاغة الإمتاع تتجاوز الكلمة إلى التركيب برمته، فأخذ يتعجب من هذا المنطق السلبي لكل من يُحاول عزل اللفظ عن تركيبه، ثم قال في حيرة بالغة: «كيف؟ وهم يعتقدون أن اللفظ إذا استُعير لشيء، نُقل عن معناه الذي وضع له بالكلية»[1]؛ وهكذا يستعين الجرجاني بمعاني النحو لإثبات بلاغة الإمتاع من زاوية الترابط التركيبي فعلق على بيت لبشار بن برد:

«كأنَّ مُثارَ النَّقعِ فوقَ رُؤوسِنا وأسيافَنا ليلٌ تهاوَى كَواكِبُه

وانظر هل يتصور أن يكون بشار قد أخطر معاني هذه الكلم/ بباله أفرادا عارية من معاني النحو التي تراها فيها = وأن يكون قد وقع «كأن» في نفسه من غير أن يكون قصد إيقاع التشبيه منه على شيء = وأن يكون فكر في «مثار النقع» من غير أن يكون أراد إضافة الأول إلى الثاني، وفكر في «فوق رؤوسنا» من غير أن يكون قد أراد أن يضيف «فوق» إلى الرؤوس = وفي «الأسياف» من دون أن يكون أراد عطفها بالواو على «مثار» = وفي الواو من دون أن يكون أراد العطف بها = وأن يكون كذلك فكر في «الليل»، من دون أن يكون أراد أن يجعله خبرا لِكَأنَّ = وفي «تهاوى كواكبه»، من دون أن يكون أراد أن يجعل «تهاوى» فعلا للكواكب، ثم يجعل الجملة صفة لليل، ليتم الذي أراد من التشبيه؟ أم لم تخطر هذه الأشياء بباله إلا مرادا فيها هذه الأحكام والمعاني التي تراها فيها؟

وليت شعري كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى. ومعنى «القصد إلى معاني الكلم» أن تعلم السامع بها شيئا لا يعلمه. ومعلوم أنك، أيها المتكلم، لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها»[2].

إن الإحساس العميق بخصوصية الأدب وجماليته هو ما دفع بالجرجاني إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة التي سادتْ في النقد العربي الذي سبقه؛ ثم استحدث نقدا هو نظرية النظم التي هي إضافات جوهرية في تذوق الشعر ونقده، وبيان إعجاز القرآن. وترى نجاح الظهار أن «نظرية النظم التي أصلها عبد القاهر في كتابه تعد منهجا تحليليا رائعا في نقد الآثار الأدبية. حتى وإن لم يكن هو مبتكرها فيكفي أنه وسع مدلولها، ومد آفاقها، وبسط القول فيها، وقعد لها القواعد، واستنبط لها الأصول ودعمها بالشواهد»[3]. لقد

---

(1) المصدر نفسه (شاكر)، ص. 409 / المصدر نفسه (رضا)، ص. 313.

(2) المصدر نفسه (شاكر)، ص. ص. 411. 412. / المصدر نفسه (رضا)، ص. 315.

(3) أثر استخدام نظرية النظم عند الشيخ عبد القاهر الجرجاني، لنجاح الظهار، العبيكان، الرياض 1427 هـ ص. 91.

«ترك للنقاد أروع طريقة تمكنهم من التذوق السليم، والنقد الهادف عن طريقة نظرية النظم، التي بنى عليها كتابه الدلائل التي تعد منهجا تحليليا رائعا في كشف الطاقات الأدبية»[1].

ج- بلاغة الإقناع:

ترتبط بلاغة الإقناع عامة بالوظيفة الإيصالية (التواصلية)؛ ولهذا يسعى الجرجاني إلى تحقيق هذه البلاغة من خلال عملية النظم والتحام أجزاء الكلام بعضها ببعض، فقال: « ومعلوم أنك، أيها المتكلم، لست تقصد أن تُعلم السامع معاني الكلم المُفردة التي تُكلمه بها». إن الإيصال (التواصل) حدده الجرجاني بين المُتكلم والمُستمع في تلاحم أجزاء الكلم: «[...] فلا تقول: خرجَ زيدٌ، لتعلمه معنى 'خرجَ' في اللغة، ومعنى زيد، كيف؟ ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف. ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل،/ كلاما. وكنت لو قلت 'خرجَ' ولم تأت باسم، ولا قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: 'زيدٌ' ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره في/ نفسك، كان ذلك وصوتا تصوته سواء، فاعرفه»[2]؛ هكذا ينتبه الجرجاني إلى مُنتج الكلام الذي يريد أن يُوصل رسالة مُعينة قد تكون جملة أو كلاما، وينتبه كذالك إلى المُستمع الذي يتلقى هذه الرسالة التي يُشترط فيها أن تكون نظما فيه ما يكفي من الالتحام والتضام والتجاور.

فإذا كان مثال بشار بن برد يُشكل نموذجا للتركيب الإبداعي والخُصوصي، فإن مثال 'خرجَ زيدٌ' يُشكل نموذجا للتركيب النمطي العادي. ويُمكن النظر إلى هذه الاستشهادات المطروحة حتى الآن من زاوية أنها تتضمن أمورا: أولها، أن هذا النموذج يستطيع مُناقشة الجمل النمطية والأخرى الخُصوصية؛ ثانيها، أنه يستند الى ثقافة نحوية تُقوي دعائمه؛ ثالثها، أنه يعتمد مفهوم التركيب المُترابط؛ رابعها، أنه يُعطي الأولوية للمعاني التي ترتسم في الضمير قبل ترتيبها في تراكيب.

---

(1) المرجع نفسه، ص. 96.

(2) دلائل الإعجاز، مصدر مذكور (شاكر)، ص. 412 / المصدر نفسه(رضا)، ص. ص. 315. 316.

خلاصة

تحدث البحث في مُناسبات مُتعددة، وكذا في هذا الفصل، عن خُصوصية النص الإبداعي التي تؤكد بما لا يدع مجالا للشك على جانب الأصالة؛ فقد تعامل نقاد مُتعددون مع نصوص أدبية تُخفي في أعماقها شيئا ما يستهويهم، فتناول الجرجاني النص الأدبي لأن الصورة الشعرية، مثلا، موجودة في ركن ما تنتظر أدواته القرائية؛ وهكذا تطور النقد وتطورتْ أدوات القراءة ما دام الأدب سابق في الوُجود على نقده، أو كما يقول النحاة في صناعتهم: «فنقول إن الضارب سابق لضربه الذي أوقعه بالمضروب ولا يجب من ذلك أن يكون المضروب أكبر سنا من الضارب، ونقول أيضا: إن النجار سابق للباب الذي نجره، ولا يجب من ذلك أن يكون سابقا للخشب الذي نجر منه الباب [...]»[1]؛ فالأدب هو الذي استدعى التأمل النقدي.

عندما واكب النقد الظاهرة الإبداعية اعترضته عقبات كثيرة، لعل أهمها تلك التي تُريد الحفاظ على خُصوصية الأدب دُون المساس بحُريته اللغوية؛ وهي عقبة استوعب الجرجاني خُطورة نتائجها مما دفعه إلى إعادة النظر في المعرفة النحوية إذا أراد ناقد من النقاد أن يجعلها جزءا من النقد؛ وهكذا لم يتحدث الجرجاني عن علم النحو بل أسهب في الحديث عن معاني النحو التي هي استعمال للنحو دون أن نُحس بثقل جانبه الصناعي؛ فقد فسّر هذا الفصل طريقة النظر في الأدب مُوضحا كيف استثمر الجرجاني علم النحو انطلاقا من معانيه.

تشكلتْ نظرية النظم التي سعتْ إلى التركيز على مفهوم الترتيب بتوطيد العلاقة بين المعاني والألفاظ؛ فكل شيء خاضع لمنطق الترتيب حيث تبدأ ملامح النص في الظهور، ويصل إلى اكتماله عند انتهاء ترتيب المعاني والألفاظ؛ لكن سرعان ما يخلق حوله دائرة من الإشعاع، فهو نص يُؤثر في قرائه من خلال فصاحته التركيبية وبلاغته الإمتاعية ووظيفته التواصلية لأنه يُريد أن يقول شيئا مُعينا وأن يُوصل هذا الشيء إلى الآخرين بطريقة ممتعة.

---

(1) الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، دون تحقيق، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، الجزء الأول، بيروت، لبنان 1984، ص. 64.

الفصل الثالث

الجرجاني في الميزان

1- الصلات التي تربط بين ابن جني والجرجاني .

* – في الصلات:

لا شك أن تصور الجرجاني للغة العربية واستعمالاتها يختلف كثيرا عن تصور ابن جني بسبب اختلاف الموسوعة المعرفية بين الرجلين؛ فإذا كان القاسم المُشترك الذي يجمع بينهما هو الاشتغال بالشعر من حيث القراءة والتأويل، وبعلم النحو، فإن ما يُفرق بينهما يتعلق أساسا بنوعية الاهتمام؛ هكذا يقترن اسم الجرجاني بالبلاغة والنقد، ويقترن اسم ابن جني بالنحو. يُوضع الجرجاني ضمن سلسلة البلاغيين والنقاد لأنه يُشكل امتدادا طبيعيا لهذا النوع من المعرفة وطفرة لافتة فيها في الوقت نفسه، أما ابن جني فينتمي إلى سلسلة النحاة لأنه بدوره يُشكل امتدادا طبيعيا لها وعاملا من عوامل تطورها في مرحلة تاريخية مُعينة. «فإذا نظرنا إلى الإنتاج النحوي في هذا القرن (أو بالأحرى إلى ما تبقى منه)، وجدناه ينقسم بسهولة حسب هذا التقسيم. فمن القبيل الأول، الجمل للزجاجي وشرح كتاب سيبويه للرماني والإيضاح للفارسي (ت. 377)، على ما بينها من الاختلاف [...]، علاوة على كتاب الأصول نفسه. أما القبيل الثاني، فإن كان ممثله الأشهر والأبرع الخصائص لابن جني (ت.392) [...]»[1].

إن المقصود بعبارة «في هذا القرن» في الاستشهاد، القرن الرابع بما أن تاريخ وفاة الفارسي وابن جني يُشيران إلى هذه الفترة الزمنية. وتتضح ملامح هذه المرحلة بين القبيل الأول من هذا التقسيم والقبيل الثاني؛ ففي القبيل الثاني، تُفهم الأحكام التي أطلقها "جان باتريك غيوم" على كتاب الخصائص لابن جني: فهو كتاب يملك تمثيلية ذات شهرة وبراعة؛ لكن وفاة ابن جني في فترة سابقة عن وفاة الجرجاني، تجعل النظر إلى الرجلين يختلف بين من أمدّ المعرفة النحوية وبسطها (ابن جني، ت.392)، ثم من استفاد منها واستغلها (الجرجاني، ت. 472). ولا يعني هذا الكلام أن الجرجاني استفاد مُطلقا من ابن جني، بل كانت معرفته النحوية مُستمدة من كتب مُتعددة أهمها "كتاب" سيبويه. ويذهب محمد عبد المنعم خفاجي إلى الرأي الذي يقول باستفادة الجرجاني من ابن جني، يقول: «أعتقد أنه استفاد في ذلك بابن جني أستاذه الروحي ومؤلف كتاب <u>الخصائص</u> قبل أن يستفيد من أي إنسان آخر[...]»[2].

---

(1) في مراحل تكون التراث النحوي العربي، جان باتريك غيوم، مجلة، التواصل اللساني، مرجع مذكور، ص. 19.

(2) دلائل الإعجاز، الجرجاني، محمد عبد المنعم خفاجي، انظر تقديم الكتاب، مصدر مذكور، ص. 13.

إن آراء ابن جني كانت تدفع كل من أراد أن يستثمر المعرفة النحوية إلى ضرورة التأمل اللغوي لأنه عُرف بمُلاحظاته الدقيقة التي تتناول اللغة العربية حيث قسم العوامل تقسيما ثُنائيا غلّب فيها الجانب المعنوي على اللفظي، لكن الجرجاني سعى إلى إحصائها: «[...] فوجدها مئة منها عاملان معنويان: (عامل المبتدأ وعامل المضارع المرفوع) وثمان وتسعون لفظية. وتنقسم العوامل اللفظية إلى عوامل قياسية، وهي الفعل ومشتقاته، والمضاف والاسم المبهم، واسم الفعل، وعوامل سماعية وهي الحروف بأنواعها»[1]. لقد سبق لابن جني أن تحدث عن هذا الإشكال، في إطار مُلاحظاته الدقيقة الأخرى، فمقاييس العربية عنده ضربان: «[...] أحدهما معنوي والآخر لفظي. وهذان الضربان وإن عمًّا وفَشَوَا في هذه اللغة، فإن أقواهما وأوسعهما هو القياس المعنوي، ألا ترى أن الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظا، نحو احمد، ويرمع، وتنضب، وإثمد، وأبلم، وبقمّ، وإستبرق، والثمانية الباقية كلها معنوية؛ كالتعريف، والوصف، والعدل، والتأنيث، وغير ذلك. فهذا دليل. ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به، بأن تقول: رفعت هذا لأنه فاعل، ونصبت هذا لأنه مفعول. فهذا اعتبار معنوي لا لفظي. ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية؛ ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرا، فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا؛ وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل»[2]. لقد تراجع النحاة عن هذا الفهم للعوامل لأن سلوك اللغة المعقد لم يترك أمامهم فُرصة سوى التمسك بالعوامل اللفظية.

ولا يُحصي هذا العرض اليسير أنواع العوامل عند ابن جني للتقليل من شأن الجرجاني، بل كان فُرصة لتوضيح اختلاف تخصص كل واحد منهما ما دام أن الجرجاني نفسه سيَبْرع في النقد الأدبي بمُلاحظاته الدقيقة.

*** - ابن جني قبل الجرجاني:**

اهتم ابن جني قبل الجرجاني بالظاهرة الإبداعية، فعرف مقالب الكلام الخُصوصي وغريب إعرابه ورُخصه المُتعددة؛ ففهم مليا فائدة علم الشعر والكلام الخُصوصي مما يفتح آفاقا واسعة أمام تداخل الدراسات الصناعية والنقدية في الوقت ذاته. «إن ما قيل عن اضطرار الشاعر العربي القديم لتغيير كلمة أو عبارة عن صيغتها المألوفة أو استعمالها في نسق أو معنى جديد يبتكره قد يكون له أثره في تطويع وتنويع أساليب التعبير، كما أن ارتجاله أو توليده للكلمات أو لبعض تصاريفها واشتقاقاتها له أثره الملحوظ في زيادة

(1) مدخل إلى دراسة المفاهيم النحوية في التراث العربي، محمد شعيرات، مجلة، التواصل اللساني، مرجع مذكور، ص. 35. وقد أحال الكاتب على كتاب: (العوامل المئة، ص. 73).

(2) الخصائص، ابن جني، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 110.

مفردات اللغة، وكل ذلك يزيد من أهمية الشعر كمصدر مهم لألفاظ اللغة وأساليبها ومعانيها ويضاعف من دوره في إغناء الحصيلة اللفظية لقارئه»[1].

فإذا كان النحو يدخل في تشكيل المُستوى النحوي أو الانتظام النحوي في نظرية النظم عند الجرجاني خُصوصا في كتاب "دلائل الإعجاز"، فإنه يدخل في تشكيل الموضوع الرئيس لكتاب "الخصائص" عند ابن جني؛ وهكذا يتموضع ابن جني قبل الجرجاني زمنيا ومنهجيا بما أن النظر النحوي سيُصبح مطلبا رئيسا يتصدر الدراسة النقدية. وحالما تنتهي الذاكرة النحوية من الاشتغال، تبدأ الذاكرة البلاغية والنقدية في التحرك، خلاف ما يُوجد في كتب النحو، ومنها كتاب "الخصائص"، التي تميل إلى التدليل على القواعد النحوية بالشواهد الخُصوصية الإبداعية.

يُفضّل المُتكلم التركيز على استعمال ما يراه مُناسبا للمعاني من أفعال أو أسماء أو حروف في التركيب، أو على استعمالها مُجتمعة، أو على استعمال بعضها؛ وبعدها ينتقل من الدلالات الحسية إلى الدلالات المعنوية. و«معلوم أن في اللغة قسما عظيما من ألفاظها، ولاسيما الأفعال مما يُستعمل للدلالة الحسية والمعنوية على السواء، فبقولنا "فَصَلَ" قد نقصد الدلالة الحسية نحو "فصل زيد الشيء" أي قطعه وأبانه. أو المعنوية نحو "فصل الحكم الخصومات" أو "فصل المولود عن الرضاع" أي فطمه. فلا يخلو أن تكون إحدى هاتين الدلالتين أصلية حقيقية، والأخرى فرعية مجازية. [...] أن الدلالة الحسية هي الأصل، والمعنوية الفرع حُملت مجازا لتشابه في الصور الذهنية لأن المحسوسات أول ما تستلفت انتباه الإنسان، وهي سابقة في ذهنه على المعنويات لأنه في أبسط أحوال عيشه لم يكن في احتياج إلا للمعاني الحسية [...]»[2].

يتضمن هذا الاستشهاد قضايا مُتعددة أهمها أن اللغة تستخدم ألفاظا مُتنوعة تُشكل أساسا لإغناء النقاش النحوي، ويتعامل هذا الاستشهاد مع جانب مُعين من اللغة (تأثير الأفعال)، ويُوضح أن المعنى

---

(1) الحصيلة اللغوية، أحمد محمد المعتوق، عالم المعرفة، العدد 212، أغسطس. آب 1996، ص. 130.
وجاء في: المرجع نفسه، ص. 131.: «لقد كان الشاعر العربي يشتق أو يقيس أو يرتجل أو يولد كلمات وصيغا لفظية جديدة، ويبتدع معاني أو مفاهيم لألفاظ قديمة، أو يوجد تراكيب ومصادر وجموع غير مألوفة، ويستخدم ما يرتجله أو يولده ويوجده في شعره فيضيفه إلى حصيلة اللغة القومية، لأن الألفاظ والصيغ والمعاني والتراكيب الجديدة التي يبتكرها ويستخدمها في شعره عادة ما كانت تأخذ طريقها إلى الانتشار والشيوع، لما كان للشعر من مكانة في النفوس وقابلية على التأثير والنفوذ والحفظ والتداول والانتشار والبقاء، أو أنها تبقى محمولة في إطارها أو قالبها الشعري الجميل جنبا إلى جنب مع المفردات الأخرى المقررة في اللغة لتنتقل إلى من يتلقى هذا الشعر وينفعل ويتأثر به. وهذا هو دأب الشاعر في كل زمان ولدى كل أمة». وقد أحال الكاتب على الدكتور إبراهيم أنيس عندما تحدث عن رؤبة واختراعاته في الأراجيز.

(2) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية، تاريخ اللغة العربية، جرجي زيدان، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1987، ص. 137.

درجات تنقل الاستعمال والوضع إلى المجاز. ويجب الانتباه إلى أن الكلام ليس شُعبة واحدة بل يختلف بين التراكيب العادية من جهة، والتراكيب المُرتبطة بمجازات التواصل والاستعمال (أو ما يُسمى في البلاغة بالاستعارة الميتة) ومجازات الكلام الخصوصي (التي تتطلب التأمل والتدبر) من جهة ثانية. وستكون النتيجة المنطقية أن ابن جني يُمثل الدرس اللغوي المُرتبط بالجانب المحسوس للتراكيب في كتاب "الخصائص"، ويُمثل الجرجاني الدرس البلاغي والنقدي المُرتبط بالجُزء الثاني من الصور الذهنية للمعنويات: معنى المعنى في كتابي "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز"؛ ولن يكون هذا التصنيف عائقا أمام ابن جني الذي تأمل في مُناسبات عديدة التراكيب الإبداعية لأنه، اشتغل بعلم الشعر وفهم جيدا حكمة اللغة العربية.

*** - نظرية النظم عند الجرجاني:**

إن الاستعمالات البيانية في التراكيب الإبداعية أو الخُصوصية قد تُغطي جُزءاً من هذه التراكيب فقط؛ وتعميما لفهم هذا الأمر، فقد رفَض الجرجاني الحديث عن المزية عندما ناقش الألفاظ معزولة عن التراكيب، ثم انحاز إلى هذه المزية كلما كان الحديث عن التآلف والتضام والتجاور بين هذه الألفاظ في التراكيب؛ إذن عندما تأمل الجرجاني هذا الاختيار الصريح الذي يربط المزية بالنظم، اتضحتْ ثُنائية الكلام الإبداعي أو الخُصوصي في علاقته بالكلام النمطي أو العادي في تركيب من التراكيب. فإذا شكّل الاستعمال البياني جُزءاً من التركيب، فإن المزية في السياق كله (التركيب برُمته).

إن لحمة التركيب واحدة لا تقبل أبداً التجزيء في نظرية النظم، فالقضية الأساس التي اشتغل عليها عبد القاهر، هي التعليق الحاصل بين أجناس الكلم المُفردة من اسم وفعل وحرف، ثم انحراف هذا التعليق إلى شُعبتين: شُعبة الكلام النمطي العادي وشُعبة الكلام الإبداعي (المُعجز). ويبدو أن الأساس الأول في التعليق هو توخّي معاني النحو، لأنه غير منوط بالقوانين المعيارية للنحو التي لم تشغل بال الجرجاني في النقد؛ ثم إن الأساس الثاني هو ربط الكلام الإبداعي بالمُستوى البلاغي «[...] هذا المستوى البلاغي هو ما ينتج عنه استخدام اللغة في غير ما وُضعتْ له في الأصل، أي: معنى المعنى، أو المعنى الدلالي الذي ينتج عن ترتيب الألفاظ وطريق صياغتها بحسب مفهوم مقتضى المقام.. فمن المستحيل الحديث عن الاستعارة والتمثيل دون تصور أن هذه تحدث عند تأليف العبارة، وما يكون لهما من حسن إنما يكون بالمسلك الذي سلك في النظم والتأليف»[1].

وإذا كانت التراكيب النمطية تُوصل إلى المعنى بدلالة اللفظ وحده، في أغلب الأحيان، فإن التراكيب الإبداعية تنتقل من المعنى الذي يقتضيه السطح اللغوي إلى معنى آخر: معنى المعنى. وستكون

---

(1) نقد البنية عند عبد القاهر الجرجاني، علاء الدين رمضان السيد، مجلة، علامات في النقد، الجزء 23، المجلد 6، مارس 1997، ص. 406.

النتيجة المنطقية لهذا العرض أن اللغة ليستْ ألفاظا مُفردة، بل هي علاقات، فلا يجب أن نتناولها خارج البُعد التركيبي المُتضام والمُتلاحم في نظرية النظم. إن جعل الألفاظ بعضها بسبب بعض سيُعرُف لا محال بالفوائد التي تحدثُ بينها مُتآلفة: هل معنى هذا أن عبد القاهر الجرجاني من أنصار الألفاظ المُتجاورة في التركيب فقط؟ تذهب نظرية النظم أبعد من ذلك عندما جمعتْ بين تركيب وآخر ليتحقق بذلك تلاحم العمل الإبداعي المحكوم بالإطلاقية بواسطة الوسائط المُتعددة[1]؛ وهكذا تحتفظ الجملة بامتداد عاملي سواء كانت جملة اسمية أو فعلية، ثم ينتهي عندما تنتهي حُدوده ليفسح المجال أمام امتداد عاملي آخر عند «[...] ظهور علامة جديدة نتعرف عليها انطلاقا من علامة إعرابية جديدة [...]، أو ببعض الوسائطْ مثل الفاء والواو وأم وإذا وغيرها»[2]؛ وهكذا تستعمل أبحاث الجرجاني مُصطلحات نحوية، مثل: التعليق والإسناد والفاعل...، وأخرى نقدية، مثل: التآلف والتجاور والتضام، وثالثة بين بين، مثل: التأليف والجملة (التركيب)، وكلها مُصطلحات تُشكل جوهر نظرية النظم.

---

(1) جاء في: النقد الأدبي الحديث، محمد غنيمي هلال، مرجع مذكور، ص. ص. 277. 278.: «وكما أن النظم لا يظهر في الكلمة إلا بحسب موقعها في الجملة، وبهذا الموقع تتأثر الصورة التي يهدف الأديب إلى رسمها، فكذلك الجملة لا يبين حسن نظمها إلا إذا ائتلفت بدورها مع جاراتها فيما تهدف إليه هذه الجمل من معنى، ليتآلف من مجموع الجمل صورة أدبية قد أعمل فيها الفكر، وظهر أنها صدرت عن روية وأناة، وبدون هذا لا يكون الكلام جيداً في نظمه، أي النظم الذي يريده عبد القاهر، وإن حسنت ألفاظه، وإن جادت كل جملة منه على حدة، لأنك ترى (سبيله في ضم بعضه إلى بعض سبيل من عمد إلى لآل فخرطها في سلك، لا يبغي أكثر من أن يمنعها التفرق، وكمن نضد أشياء بعضها على بعض «لا يريد في نضده ذلك أن تجيء له فيه هيئة أو صورة، بل ليس إلا أن تكون مجموعة في رأي العين. وذلك إذا كان معناك معنى لا يحتاج أن تصنع فيه شيئاً غير أن تعطف لفظا على مثله؛ كقول الجاحظ: جنبك الله الشبهة، وعصمك من الحيرة، وجعل بينك وبين المعرفة نسبا، وبين الصدق سببا، وحبب إليك التثبت، وزين في عينك الإنصاف». فمثل هذا الكلام لا مزية فيه بنظمه، وإنما مزيته في معناه ومتون لفظه). وهو كلام لا نظم فيه، فلا فضيلة فيه سوى الصواب والسلامة من الزيغ واللحن، ومدار الحسن هو النظم، ولا نظم في الكلام «حتى ترى في الأمر مصنعا، وحتى تجد إلى التخيير سبيلا، وحتى تكون قد استدركت صواباً». ومن هنا يظهر أن النظم- وهو مدار الحسن عند عبد القاهر- متميز عن المعنى في ذاته مجردا، وعن اللفظ في ذاته منفردا، لأنه صياغة الكلام في جمل متآزرة على جلاء الصورة المرادة».

(2) للأمانة العلمية، استفدنا في هذا الطرح من أفكار محمد شكري العراقي الحسيني الذي تحدث عن البعد العاملي للابتداء والبعد التكلمي.
انظر: مفهوم الابتداء عند سيبويه، محمد شكري العراقي الحسيني، مجلة، التواصل اللساني، المجلد الرابع، العدد الثاني، سبتمبر 1992. والقولة مأخوذة من الصفحة 58.

* - حصاد الميزان:

تحيل هذا الباب مكانا لابن جني في علاقته بالجرجاني، فأكد أن ابن جني يتموقع قبل الجرجاني زمنيا ومنهجيا؛ وقد أظهرتْ تخصصات الرجلين وضعية كل واحد منهما: فإذا كان ابن جني محكوما بدراسة الجانب اللغوي من الزاوية النحوية، فإن الجرجاني يُخالفه المذهب لأنه لا يتلذذ بتصيّد الأخطاء اللغوية كما يفعل اللغويون (ينفلتُ ابن جني من هذا الحكم أيضا)، كما أنه لا يَرى في الشعر نموذجا يُثبت من خلاله قاعدة نحوية، بل كان يستحضرُ علم النحو ويضع مسافة واعية بينه وبين النقد؛ إذن لم يُعِدْ الجرجاني الاهتمام لدور علم النحو إلا للتعبير عن قلق ناقد الشعر؛ لهذا ليس الشعر استشهادا في علم النحو عنده وإنما هو ظاهرة تستدعي تحليل كل جوانب الإنتاج التي أقصاها عن قصد اللغويون بحثا عن نموذج لغوي. وقد نبّه الدكتور عبد الله الطيب إلى مسألة الصراع بين اللغوي والأديب قائلا: «الحقيقة أن قضية اللغوي والأديب قضية قديمة، لأن اللغوي مختص بشيء قريب جدا من الأديب هو الأداة التي يستعملها الأديب في تعبيره. والخصومة بين اللغوي وبين الأديب قديمة، لأن اللغوي يدرس اللغة ويحللها [و] الأديب يتصرف في اللغة أحيانا تصرفا غير متوقع من اللغوي. فهذا ينصب نفسه رقيبا على الأديب وفي نفس الوقت متنفعا منه»[1]. ولحُسن الحظ أن ابن جني لم يُنصّب نفسه رقيبا على اللغة وعلى الأديب وإلا لما تساهل مع تعدد قراءات القرآن وتبرئة الشواذ منها عندما دافع عن صحتها في كتابه "المحتسب"، ولحُسن الحظ كذلك أن الجرجاني والنقاد الآخرين قد «[...] عينوا لهم موضوعا واضحا هذا الموضوع يتعلق بالأدبية أي الصفات التي تجعل من الكلام كلاما جميلا [...]»[2].

2- الصلات التي تربط بين الجرجاني والسكاكي.

* - أهمية علم النحو بين الجرجاني والسكاكي:

إن استحضار التركيب النحوي، عند الحديث عن المعاني الثواني في كتاب المفتاح، يستلزم دراسة ثنائية: علم النحو/المعاني الثواني، ويقترح هذا الاستلزام ربط أواصر القرابة بين علم النحو من جهة، وعلم البلاغة من جهة ثانية؛ وعلامة استحضار ثنائية: النحو/المعاني الثواني، الدفاع عن أطروحة السكاكي الأساسية التي تُزاوج بين: التركيب النحوي/ البلاغة، والدفاع عن أطروحة هذا البحث التي يُمحّصها هذا

---

(1) حوار مع الدكتور عبد الله الطيب حول نشأة النقد العربي وقضاياه، مجلة، دراسات أدبية ولسانية، العدد 2، السنة الأولى، مطبعة النجاح الجديدة، شتاء 1986، ص. 90.

(2) المرجع نفسه، انظر: كلمة محمد الولي، ص. 95.

ملاحظة: الكلام الموجود في الحوار عامة يتضمن تراكيب ركيكة؛ ربما يعود إلى طابعه الشفوي الذي لم ينتبه إلى خصوصية فصاحة اللغة المكتوبة.

الباب، وهي أطروحة تُقوي أركان فلسفة الثنائيات التي تُوجد عند ابن جني حين جمع بين: علم النحو/ وحكمة اللغة وشرفها، ما دام أن الفترة التي يتموقع فيها زمنيا تسبق فترة الجرجاني، وتطورتْ فلسفة الثنائيات مع الجرجاني عندما تأمل معاني النحو/ تركيب الكلمات.

خلاصة ذلك أن علم النحو يُشكل الرأس الأول لهذه الثنائيات للتأكيد على مدى إسهاماته في بناء النقد القديم عبر وسائط مُتنوعة أهمها البلاغة والأسلوب؛ وهكذا يعود نقاش البُعد النحوي للتركيب قبل أبعاده البلاغية والأسلوبية إلى الواجهة. يبدو أن «[...] الوظيفة النحوية [تتحدد] في أبعاد مكانية موضعية. إذ في تنقل المواضع والحيّزات يكمن كُنه النحو والإعراب والعمل. ولا شك أن منوال النحاة النموذجي يستند إلى ما نجده في رسالة سيبويه من مكونات وما جاء مبثوثا في ثنايا الكتاب. وتلك العناصر هي:

1- أقسام الكلم الثلاثة : الاسم والفعل والحرف.

2- نظرية العامل والإعراب.

3- العملية الإسنادية.

ويتولد عن تلك العناصر كل ما يخصّ الصياغة الصوتية الصرفية ومنهج الاشتقاق وما يطرأ من عوارض على البناء الشكلي من تغييرات وعلى التراكيب من صفات الاستقامة والاستحالة»[1].

يُفيد هذا الاستشهاد في تبسيط النظرية العاملية إلى مُكونات ثلاثة وفق الأبعاد المكانية الموضعية التي تُؤدي إلى إفراز الوظائف النحوية؛ بيد أن التحفظ يأتي من الجانب الصرفي الصوتي المُتولد عن العناصر الثلاثة الواردة في الاستشهاد، بل يتقدم هذا الجانب هذه العناصر نظرا لضرورة البدء بالظواهر المعزولة قبل السياقية أو النسقية من الناحية المنهجية في غالب الأحيان؛ إلا أن الاستشهاد يُذكّر بمسألة شكلتْ عصب النظرية العاملية إذ في تنقل المواضع والحيّزات يكمن كنه النحو والإعراب والعمل، وتدفع هذه المسألة إلى اعتبار علم النحو مفتاحا مرنا لقراءة التراكيب قراءة مجازية ونقدية - تماشيا مع مختلف الآراء النقدية الناضجة التي سادتْ في مراحل شبه مُتأخرة للنقد العربي القديم، فكيف يُمكن لعلم النحو أن يكون مفتاحا مرنا لقراءة التراكيب؟.

إن الإجابة عن هذا السؤال ترتبط بالإجابة عن سؤال آخر، هو: كيف يُمكن للمعاني النحوية أو لوظائفها أن تُشكل بنية تحتية تُسهم في قراءة التراكيب نحويا قبل القراءة المجازية والنقدية؟ يرتبط العمل بالجملة «والجملة ضرب من الفضاء الرحب تدور فيه حركة بين العوامل والمعمولات. وخلالها تتولد المركبات والمعاني الوظيفية المتنوعة نحو: الفاعلية والمفعولية: الحدث والمكان والزمان والآلة والمصاحبة والعدد والنوع والسبب والغاية والهيئة والرغمية والإخراج والاستثناء وهي معان ذات مقابل في الوحدات

(1) نظرية العامل ودراسة التركيب، المنصف عاشور، صناعة المعنى وتأويل النص، مرجع مذكور، ص. 59.

المبنية والأدوات والمشتقات. فمعنى الفاعل موجود في اسم الفاعل وفي وظيفة الفاعلية وفي المبهمات المبنية وأسماء الاستفهام وغير ذلك. ويمكن أن نطبق نفس الإجراء النحوي على سائر الصيغ النحوية القائمة على ضرب من التكرار لمدلولها في الاشتقاق والإعراب والبناء والوظائف النحوية. ولعل الصيغة التي تكون منطق النظرية العاملية والمعاني النحوية هو المصدر باعتباره اسم الجنس الجامع لكل المفاهيم النحوية وقد اختزلت في صيغة مفردة»[1]. إن الجملة هي فضاء رحب تدور فيه حركة بين العوامل والمعمولات حيث يسهل الربط بين الجانب الصناعي والجانب غير الصناعي بفضل حركية هذا الفضاء. ولتوضيح هذا الربط، نتساءل: كيف تسرب علم النحو إلى بعض كتابات الجرجاني المحسوبة على البلاغة والنقد؟ وهل استعمل النحو كما استعمله النحاة؟

يتحدث البحث عن رجل كان موسوعة عصره هو الجرجاني الذي لم يستعمل علم النحو استعمال من يُريد فهم قضية لغوية اعترضتْ طريقه، بل كان مُتخصصا فيه إلى درجة لقب فيها بالنحوي. «وقد انتهت إليه رئاسة النحو في زمانه، فهو فرد في علمه الغزير، لا بل هو العلم في الأئمة المشاهير، إذ اتفقت على إمامته الألسنة وتجملت بمكانه الأمكنة والأزمنة، وأثنى عليه طيب العناصر، وثنيت به عقود الخناصر [...]»[2].

لقد وضع المُحققون (من تحقيق الكتب) فرضيات تتعلق أساسا بالترتيب الزمني لمُؤلفات الجرجاني: هل تتقدم كتب النحو عنده على كتب البلاغة والنقد؟ هل تتقدم كتب البلاغة والنقد على كتب النحو؟ بمعنى: هل اشتغل بالنحو قبل النقد والبلاغة ؟ ونتج عن هذا الوضع تقديم كتب على أخرى زمنيا؛ لكن الاستشهاد أعلاه، لأحد كبار مُحققي كتب الجرجاني، يعترف له بالإمامة في النحو من خلال جمع آراء بعض القدماء لأنه كان مُتضلعا في علم النحو والبلاغة والنقد وعلوم القرآن حيث شكل علم النحو الفاعل الأقوى في تكوين ثقافته.

---

(1) المرجع نفسه، ص. 65.

وجاء في: المرجع نفسه، ص. 66.: «الكل نحو نظرية ومنوال. والمنوال المبحوث عنه [...] منوال العامل ومدى استيعابه لتفسير المعطيات النحوية. وإذا قال النحاة بالعامل ففهم عنهم الناس حصره في الرفع والنصب والجر – وهو قليل من كثير– فإننا حينئذ في موقف عقيم سيء، وأما إذا فهم العامل حق الفهم أي في صورة العلاقات التركيبية والحركة خلال المحلات وهندسة التركيب فإننا إزاء جوهر المنوال النحوي والمنهج العلمي التفسيري» .

وجاء في: المرجع نفسه، ص. 66.: من بين الصعوبات التي تعترضنا أن نتساءل: «فهل يعني [...] أن المتكلم هو العامل الحقيقي يؤثر في المحلات فيملأها بمركبات نحوية معينة ويبني الجمل الممكنة في تخاطبه. فهو المولد النحوي الحقيقي. وهل انتقل المؤثر المولد إلى البنية التركيبية فالتبست العلامات والسمات والعوامل اللفظية الموجودة في التركيب بالمتكلم؟» .

(2) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، تحقيق، كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، الجلد الأول، بغداد 1982، ص. 19.

وبطريقة مُوازية، نتساءل كذلك: كيف تسرّب علم النحو إلى كتابات السكاكي المحسوبة على البلاغة؟ وكيف يُمكن للكتابات البلاغية أن تُصبح مصدر إلهام النقد العربي القديم؟

ستُحاول هذه الفقرة أن تتناول هذا الأمر للتدليل على أن السكاكي لم يكن مُصنفا متشددا، أو مُصنفا قاتلا للبلاغة كما يدعي بعض النقاد، وإنما له إشراقات نقدية قيّمة، تسير تقريبا، في خط تنظيرات الجرجاني نفسه مما سيُفيد في التأكيد على أن مرحلة نُضج الدراسات البلاغية والنقدية هي مرحلة عمالقة اللغة والنقد... إلخ. لحسن الحظ أن السكاكي يُشبه الجرجاني في إلمامه بعلوم مُختلفة وغزيرة، فهو القائل: «وقد ضمنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيته لا بد منه، وهي عدة أنواع متآخذة. فأودعته علم الصرف بتمامه، وأنه لا يتم إلا بعلم الاشتقاق المتنوع إلى أنواعه الثلاثة، وقد كشفت عنها القناع. وأوردت علم النحو بتمامه وتمامه، بعلمي المعاني والبيان. ولقد قضيت بتوفيق الله منهما الوطر، ولما كان تمام علم المعاني بعلمي الحد والاستدلال، لم أر بدا من التسمح بهما، وحين كان التدرب في علمي المعاني والبيان موقوفا على ممارسة باب النظم وباب النثر، ورأيت صاحب النظم يفتقر إلى علمي العروض والقوافي ثنيت عنان القلم إلى إيرادهما»[1].

يعتمد هذا الاستشهاد تراتبية مُهمة في تناول مُختلف علوم العربية، تبدأ بعلم الصرف وتمتد إلى علم النحو قبل أن تصل إلى علوم أخرى. إن ربط الأدب بتنظيرات السكاكي ينشر الوعي بمغزى هذه التراتبية: يحتاج الأدب إلى علمي الصرف والنحو لتجنب لحن المُفردات والتراكيب على حد سواء، ثم يحتاج إلى علمي المعاني والبيان لتقوية الأداء الجمالي؛ ولا يجب أن يُفهم من علم الصرف دراسة المُفردة فقط، ومن علم النحو دراسة التركيب، بل دراسة المُفردة من زاوية بنيتها وانتظامها في التركيب، وكذا التركيب من زاوية بنيته وعطاءاته لاعتناق المعاني الثواني.

* - المعانـي في المفتاح:

تتضمن اللغة العربية أنواعا كثيرة من القول حسب الحاجة والمواقف والأغراض والمُناسبات، وقد اختصر البحث هذه الأنواع في شُعبتين كبيرتين: الكلام النمطي والكلام الخُصوصي؛ وكما نطقتِ العربُ اللغة للتواصل والتفاهم والاستعمال، نطقتها كذلك للإمتاع والجمال والمُؤانسة والظرف... إلخ. يُوجد فن الشعر في العصور الأولى للمرحلة الجاهلية إلى جانب التواصل اليومي والعادي مما يُؤكد أن سليقة العرب لم تنطق اللغة تواصلا فقط، بل إبداعا أيضاً. وعندما ظهر علم النحو، وجد نفسه مُرغما على حصر سُلوك اللغة ووصف فجاجها؛ وهكذا انصب الاهتمام على الحفاظ على سلامة التركيب النمطي والخصوصي. ويجب أن تُفهم في هذا السياق أفكار السكاكي، يقول: «اعلم أن علم النحو هو أن تنحو معرفة كيفية

---

(1) مفتاح العلوم، السكاكي، ضبط، نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان 1983، ص. 06.

التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقا بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وقوانين مبنية عليها، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية، وأعني بكيفية التركيب تقديم بعض الكلم على بعض، ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذاك، وبالكلم نوعيها المفردة وما هي في حكمها [...]»[1].

وإذا كان الكلام ينقسم إلى شُعبتين، كلام نمطي وآخر خُصوصي، فإن المعاني التي يروم المفتاح الحديث عنها هي المعاني الأدبية المُرتبطة بالاستعمال الخُصوصي للغة. لم تكن الإمكانات العلمية مُتعددة أمام النقاد القدماء، بل وجدوا أنفسهم أمام علوم بعينها يعرفونها حق المعرفة. وعندما تُطرح أمامهم خيارات قراءة النص القرآني أو الإبداعي، يلتجؤون إلى المباحث التي تضمن لهم التعرف على المعاني الإضافية في التراكيب؛ لهذا يستهلكون مباحث علم البلاغة ومباحث علم العروض للتقرب من معاني النصوص. فإذا كان علم النحو هو البوابة التي يتحتم على الناقد وُلوجها لملامسة النص الأدبي، فإن مباحث البلاغة، خُصوصا علم البيان، تُعمق النظر إلى هذه النصوص.

إن تأمل بناء الكلام يقود إلى فهم معناه: متى يبتدئ؟ متى ينتهي؟ ما هي مُكوناته الصغرى؟ ماهي التأثيرات التي تلقاها؟ وستكون الحصيلة أن معنى الكلام يرتبط ببناء الكلمات وتآلفها ووظائفها؛ وليس الإعراب سوى إظهار للعمل النحوي كما أنه ليس سوى بيان للوظائف؛ لكن كيف سيكون التأمل إذا كان الكلام إبداعا؟

إن عدة تخصصات وعلوم ترتبط بمجال الأدب، لكن النقد القديم هو أقرب هذه التخصصات من الأدب بل هو أشدُّها ارتباطا به في الثقافة القديمة. فالأدب صناعة لغوية ومهارة فنية وإحساس وغُموض... إلخ، ويرتبط جُزء كبير منه باللغة لأن الأشكال هي الحوامل الأصلية للمعاني والخلفيات؛ إذن يقود هذا التصور إلى الاهتمام بجدلية سلامة اللغة وما تؤديه من المعاني المُختلفة، ويضمن علم النحو سلامة هذه اللغة وإن كانت غريبة المنطق لأنها مليئة بالصور الفنية والخيالات والانزياحات عن المعايير والفجوات والبياضات، ولا شك أن علم النحو يستطيع أن يُقدم نفسه مرحلة أولى قبل دراسة المعنى الأدبي، بل يستطيع أن يقترح تفسيرا لبعض هذه المعاني الأدبية بما أنه يُشكل جُزءا من ثقافة الناقد الأدبي.

إن جُمهور القُراء يتعاملون مع الشعر ويتذوقونه ويُنتجون رُدود أفعال إزاء الأثر الذي يُوقعه في نُفوسهم، لكن رجل الصناعة هو المُؤهل للحكم على قيمة الشعر بإنتاج معرفة مُنظمة تقترب منه؛ وليس رجل الصناعة سوى الناقد أو اللغوي أو هما معا لأن عملية الفرز النقدية تتطلب الكفاءة اللغوية التي هي مُمارسة مُشتركة بينهما ما دامت تُمثل معرفتهما الأساسية. ويرى جمال الدين بن الشيخ أنه:

---

(1) المصدر نفسه، ص. 75.

+ لا يعود تقويم الشعر إلى الذوق ولكنه يعود إلى معرفة: يتعلق الأمر بعملية فرز مُوجهة للتعرف على القطعة النقدية غير الزائفة. يُفسر الجمحي مُصطلح ناقد بهذا المعنى بالضبط وهو بصدد الدرهم والدينار.

+ ما دام العالم اللغوي وحده القادر بكل تقنية على تمييز الشعر الجيد من الرديء فهو أهل لكي يمتثل الشعراء لتعاليمه[1]. ويضيف: «الشعر إذن صناعة، لن يغادر هذا التأكيد مجال النقد. إن قدامة بن جعفر يذكره في مدخل كتابه نقد الشعر. وابن طباطبا بدوره يذكر بالتتابع، حينما يصف عمل تأليف قصيدة ما في عياره (ص.12)، النساخ والنقاش وناظم الجواهر. وسيختار أبو هلال العسكري عنوانا لكتابه كتاب الصناعتين. وفيما عدا هذا فإن هذه العناوين هي في ذاتها دالة على هذا البحث عن الموضوعية، وتبين عن وضعية علمية تسِم هذه الكتابات: قوانين الشعر، ونقد الشعر، وعيار الشعر»[2]. ويُوظف الشاعر اللغة النمطية والخُصوصية لبناء دلالة مُحتملة ستكون هدف بحث الناقد[3].

وسيأتي كتاب 'المفتاح' للسكاكي في هذا السياق العام مُنقبا عن اشتغال المعاني الثواني في التراكيب؛ بيد أن هذه الدراسة لن تميل إلى تمييز الرديء من الجيد حسب ما يُفهم من مُصطلح 'نقد' من الناحية المُعجمية، وإنما ستميل إلى وضع البُعد اللغوي ضمن الشروط الإبداعية التي تروم فهم النصوص الإبداعية أو إنشاء خطاب نقدي يرتبط بها؛ هنا يقترح 'مفتاح' السكاكي المُقاربة البلاغية التي تستكشف خُصوصية التراكيب الإبداعية، وتندرج هذه المُقاربة ضمن علمي البيان والمعاني حيث يأتيان في المرتبة الثالثة في 'المفتاح' بعد علمي الصرف والنحو.

إذا كان الحديث قد تركّز على الصحة والسلامة اللغوية، فلأن السكاكي تحدث في المفتاح عن مباحث علم النحو كما نجدها معروضة عند النحاة؛ أما الجرجاني فلم يستعمل في نظرية النظم علم النحو وإنما استعمل معاني النحو ليتحدد الفرق بينه وبين السكاكي، «ولا يفوتنا أن نُنبه هنا إلى أن في كتاب دلائل الإعجاز إشارات نحوية بالغة الأهمية لكن الكتاب - مع ذلك- لم يكن كتابا مُخصصا للحديث عن موضوعات النحو مُستقلة قدر ما هو دفاع عن النحو بكونه بابا عظيم الأهمية من أبواب المعرفة اللغوية،

---

(1) الشعرية العربية، تاريخ موجز، جمال الدين بن الشيخ، مجلة، علامات، عدد 05، السنة 1996، ص. 36.

(2) المرجع نفسه، ص. 36.

(3) وجاء في: المرجع نفسه، ص. 41.: «[...] إن الشعر المتكون من مدونة مرجعية، والمرتبطة ارتباطا وثيقا بالتفكير النظري للنحاة والمستعملة على نطاق واسع من لدن علماء المعاجم، يمثل إذن حالة لغة وصفت بكونها كلاسيكية. لقد أقيمت بهذا علاقة متينة بين نموذج من اللغة وبين كتابة ما. إن إحدى الصفات الأساسية المنسوبة إلى الشاعر هي الإعادة الجيدة لهذا النموذج. إن الفحل هو بالتحديد الشاعر الذي يبرهن على تملكه له. لم يفلت أكبر الشعراء، من الفرزدق إلى أبي نواس، من الانتقادات الجريحة الموجهة لبعض أبياتهم» .

ودعوة عالية الصدى للاهتمام بفهمه ومعرفة أسراره لأن في ذلك مدار البلاغة التي هي في جوهرها وحقيقتها – كما يرى عبد القاهر– توخي معاني النحو»[1].

* – حصاد الميزان:

هل البلاغة هي خُلاصة العلوم العربية الكثيرة؟ هل البلاغة هي صناعة المعنى؟ يفترض البحث أسبقية النقاش التركيبي أو النحوي الذي ابتدأه النحاة مع تطويعه من علم النحو إلى معاني النحو... قبل أن يتأسس النقاش البلاغي؛ إلا أنه يُمكن أن نُضيف، في هذا المجال، استفادة البلاغيين من إنجازات النحاة واللغويين. وستكون النتيجة أن الجمع بين الثقافة النحوية واللغوية والبلاغية هو ما سيُؤدي إلى تقوية أركان النقد القديم، فاجتمعتْ لدى الجرجاني علوم كثيرة في كتابي الدلائل والأسرار؛ ويُمكن أن نُضيف كذلك أن السكاكي يُشبه الجرجاني في هذا الأمر مع اختلاف في طرائق البحث ووجهات النظر وبناء الأنساق.

ويهم في هذه الفقرة التداول في شأن أوجه التشابه بين الجرجاني والسكاكي حيث اهتم الرجلان بالتركيب قبل المعنى: أي، بالمُستوى النحوي قبل المُستوى البلاغي والمُستوى القصدي.

وضع السكاكي مُقدمة لمفتاحه ضمّنها دواعي البحث المُرتبطة بعلم الأدب. ولما كان علم الأدب عنده يرتبط بالخطأ والصواب، يتعجل القارئ فيحكم على مُؤلفه بأنه يستأثر بعلمي الصرف والنحو ولم لا علمَ اللغة أيضا. ويسقط في وهم أهمية التركيب ولا شيء سواه من خلال تصريح السكاكي نفسه: «أما إذا خضت فيه لهمة تبعثك على الاحتراز عن الخطأ في العربية، وسلوك جادة الصواب فيها [...] وكأني بك وليس معك من هذا العلم إلا ذكر النحو واللغة»[2]. ويعود الضمير في مُفردة "فيه" في هذا الاستشهاد على "علم الأدب"، وهو المقصود من عبارة أخرى في الاستشهاد نفسه عندما تحدث عن "هذا العلم". وقد صحح تصريح آخر للسكاكي هذا الوهم يعترف فيه "بجهات التحصيل واستعمالها"، يقول: «[...] إن الغرض الأقدم من علم الأدب، لما كان هو الاحتراز عن الخطأ في كلام العرب، وأردت أن أحصل هذا الغرض، وأنت تعلم أن تحصيل الممكن لك لا يتأتى بدون معرفة جهات التحصيل واستعمالها [...]»[3]. فالأقرب أن يقال: إن عملية الانتقال من التركيب إلى المعنى مُستويات تُؤطرها علوم مُتنوعة تخطو حثيثا نحو النظم: «فعلما الصرف والنحو يرجع إليهما في المفرد والتأليف، ويرجع إلى علمي المعاني والبيان في الأخير، ولما كان علم الصرف هو المرجوع إليه في المفرد أو فيما هو في حكم المفرد، والنحو بالعكس من ذلك، [...] وأنت تعلم

---

(1) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، مصدر مذكور، ص. 33.

(2) مفتاح العلوم، السكاكي، مصدر مذكور، ص. 07.

(3) المصدر نفسه، ص. 08.

أن المفرد متقدم على أن يُؤلف، وطباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف، لا جرم أن قدمنا البعض على هذا الوجه وضعا لنؤثر ترتبا استحقته طبعا [...]»[1].

يكمن فضل السكاكي مُقارنة مع الجرجاني في حديثه عن تراتبية تأخذ بعين الاعتبار مُختلف العلوم العربية، فقد وضع في مُقدمتها علم الصرف ثم وضع علم النحو في المرتبة المُوالية ليصل إلى علم البلاغة؛ وهو تصور دافع عنه هذا البحث عندما اعتبر الصرف والمُعجم أولى خطوات بناء التركيب؛ وهكذا سيتحدث السكاكي في علم الصرف عن ظواهر صرافية وأخرى صواتية فصّل الفصل الأول من الباب الأول، بطريقته الخاصة، الفرق بينها عندما أشار إلى المُشكل الذي يَعتبر، في بعض الأحيان، علم الصرف بمثابة: صرف صواتة.

فإذا كان علم الصرف والمُعجم يُؤهلان الكلمات لإجراء الانتقاء عليها لتدخل مجال التركيب، فإن التركيب نفسه هو انتظام نحوي أسماه السكاكي "التأليف"؛ إذن يختص علم الصرف بالمُفردة ويختص علم النحو بالتأليف، فلا وُجود للإعراب خارج التركيب أو النسق أو الجملة... أي، لا وُجود للإعراب خارج العلاقات العاملية. ويقود هذا الكلام إلى استقلال التركيب عند النحاة في إطار علم نسقي يدرس العلاقات بين مُكونات الجملة، هو علم النحو.

وتفاديا للخلل الذي يعتبر دراسة التراكيب دراسة جافة، فقد اكتشف النقاد القدماء ضرورة ربط علاقة جدلية بين هذه الاستقلالية من جهة، والمعنى والدلالة من جهة ثانية؛ وهنا سيتحدث السكاكي عن « طباق المؤلف للمعنى متأخر عن نفس التأليف»: أي، أن علمي المعاني والبيان يأتيان في الرتبة الثالثة؛ وعلى هذا الأساس، يُمكن دراسة اللغة عبر مرحلتين:

1) مرحلة ما قبل التركيب أو التأليف.

2) مرحلة التركيب أو التأليف.

إن التحول من دراسة المُفردة أو معرفة طرق تشكّلها إلى دراسة التركيب ثم دراسة معنى التركيب لا يمنع من استثمار بعض الإشارات المُفيدة التي تتبنى علما آخر في طور التشكل هو علم المقام أو القصد أو ما يُسمى حديثا بالتداول؛ ولئن تجاوز الجرجاني والسكاكي المُفردة في مُقاربة النظم، فإن أصل هذه المعرفة هو أن تكون جاهزة للتأليف قصد حُصول فائدة مُركبة تتجاوز إفادة المُسميات لأن الألفاظ مُفردة تُفيد المسميات عندما لا ينضم بعضها إلى بعض. «إن تأدية أصل المعنى أو المعاني الأول تقتضي في مستوى التجريد معرفة بكيفية التركيب وهو موضوع علم النحو، على أن أصل المعنى يبقى من المعطيات النظرية التي تشغل النحوي عند درسه الأنماط التركيبية في اتصالها بالجهاز، لذلك فإن أصل المعنى يبقى هو أيضا من المعطيات الموضوعية والمادة الخام التي لا تشد إليها البلاغي إلا بعد خروجها من دائرة النمط إلى فضاء

---

(1) المصدر نفسه، ص. 08.

الاطراد فالمعاني الأول هي مدلولات التراكيب مطلقا أي خارجة عن أي سياق كلامي أو مقامي وهي بذلك تقابل المعاني الثواني وهي «الأغراض التي يساق لها الكلام ولذا قيل مقتضى الحال هو المعنى الثاني كرد الإنكار ودفع الشك مثلا»»[1].

جمع عبد القاهر الجرجاني محاسن النقد في نظرية النظم التي استوفتْ الشروط الدقيقة لفهم الأدب والقرآن الكريم، فاستطاع أن يُحقق تميزا واضحا. «وعبد القاهر بالأساس رجل نحوي، وهكذا كان يسمى قديما، وأقواله بالأساس دفاع عن النحو، بل إن علم المعاني الذي قيل إنه واضع أصوله لم يكن إلا إحياء لروح المعنى والحس والتذوق في علم النحو بعد أن أجهز النحاة على كل هذا بتعليلاتهم وتحليلاتهم وحججهم الدائرة حول قضية الإعراب فحولوه هدفا أولا وأخيرا. فاستنفد الجهد كله وضاعت القيمة المتوخاة من وضع قواعد وضوابط تقرب فهم اللغة لأبنائها وتذوقهم لها ومعرفتهم بأسرارها الجمالية وأسس نظمها وهذه أمور هي بالتأكيد أبعد مدى وأوسع غاية من مجرد الإعراب»[2].

---

(1) المعنى عند البلاغيين (السكاكي نموذجا)، خالد ميلاد، صناعة المعنى وتأويل النص، مرجع مذكور، ص. 162. وقد أحال الكاتب على: كشاف اصطلاحات الفنون للتهانوي، ج 2، ص. 1085، دار قهرمان للنشر والتوزيع، استانبول 1984.

(2) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، مصدر مذكور، ص. 14.

خلاصة

أتت فكرة الميزان وحصاده في هذا الفصل لإبراز فضل الجرجاني وتميز أفكاره عن النقاد الآخرين أمثال ابن جني والسكاكي... الخ. ولا تعني المُقارنة بين هؤلاء تبخيس كفة قيمة فكر معين وترجيح كفة قيمة فكر آخر، وإنما وردتْ جميع هذه الأفكار في سياق يخدم موضوع البحث بصفة عامة: إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم. ويُضيف هذا الفصل التصور النقدي للجرجاني الذي أدمج علم النحو في النقد الأدبي.

لن تُعَلِّق هذه الخُلاصة كثيرا عن إنجازات ابن جني لأن البحث تحدث عنه في مُناسبات كثيرة أهمها تلك التي ميزتْ بين غنى بنية الكلمة في اللغة العربية، وغنى بنية التركيب من خلال استعمالاته العاملية؛ غير أن فضل ابن جني يكمن في كونه النحوي المُتميز الذي جعل التركيب في النحو ينفتح على الخصائص الأسلوبية والبلاغية لأنه خالط شاعرا فحلا هو المتنبي الذي أثر فيه فجعله يسير في الطريق نفسه الذي رسم الخليل بن أحمد وسيبويه معالمه الكبرى؛ وهكذا سيكون هذا النحوي مصدرا مُهما من مصادر التأثير في النقد عامة، وفي فكر الجرجاني خاصة.

لم يكن التفكير القديم في العلوم العربية غُفلا ساذجا كما يعتقد بعض المُحتكين به لأنهم يُطلقون الأحكام عليه عند أول مُناسبة تُواجههم في أثناء الاقتراب منه. ويعتقد هؤلاء أن "مفتاح" السكاكي لا يبسط معرفة مُنظمة نقديا مُقارنة مع الجرجاني أو القرطاجني... إلخ، لأنه اهتم بآليات اشتغال العلوم ولم يهتم بطريقة اشتغال النصوص؛ فهذا وهْمٌ يندرج ضمن الأحكام التي يُطلقونها عند أول مُناسبة تُواجههم في "المفتاح".

قد يتخوف بعض النقاد المُحدثين من الأثر التجزيئي لبلاغة السكاكي، وقد يتخوفون كذلك من تأثير ذلك على وضع الأدب والشعر؛ لكن إشراقات الرجل تسير مع التيار العام للنقد العربي في مراحله المُبدعة.

يُمكن القول إن السكاكي أسهم في منح الأدباء «قسطا من التكوين البلاغي» لأن مفتاحه فيه من الزاد ما يكفي لسدِّ احتمالات التراكيب الأدبية في إطار "الكفاية الإبداعية". ولو كان حاضرا اليوم بين فُلول المعاصرين، لنال من التقدير ما يُوفي "المفتاح" حقه بسبب النزعة التجريبية والتقنية والوصفية التي تطبع الحياة المُعاصرة: فكيف يُؤاخذ السكاكي على تصنيفاته الدقيقة التي تتناول أخص التفاصيل في الوقت الذي تدعو فيه المعرفة المُعاصرة إلى الالتزام بهذه الروح العلمية؟

أما الجرجاني فهو ناقد استطاع أن يهضم تفاصيل النقد الذي سبقه وعاصره، فاستطاع كـذلك أن يَخبر مسالكه وسُبله، واستطاع أن يتعرف على نقط قـوّته وضعفه؛ لقد استغل نقط الضعف في النقد ليُقـوّم اعوجاجها، واستغل نقط قـوّته ليرتقي بها ويُطورها، وكانت النتائج مُبهرة:

1- قام بتعديل آراء سابقيه ومُعاصريه في قضية اللفظ والمعنى.

2- قام بتقديم المعنى على اللفظ.

3- قام ببلورة تصور يهتم بالتركيب ثم النص لا بالكلمة مُنعزلة.

4- أعطى للنحو فُرصة الظهور من جديد بعدما أصابه الوهن والإعراض.

5- اقترح مفهوما جديدا للنحو عندما جعله جزءا من النظم، هو مفهوم: معاني النحو.

6- اهتم بالظاهرة الإبداعية مدار نظرية النظم.

7- اهتم بالقصديات والمقامات والمناسبات الكلامية.

خاتمة الباب الرابع

تُوضح فصول الباب الرابع كيف أن **ثقافة التركيب في تناول الإبداع** ليستْ غريبة عن النقد العربي القديم الذي وقع تحت تأثير علمين رئيسين هما علم النحو وعلم البلاغة: يرتبط علم النحو بالجانب النسقي للكلام العربي الأمر الذي دافع عنه هذا البحث، ولا يختلف علم البلاغة عن هذا الارتباط ما دامتِ الصور الإبداعية تُنتج المعنى بالتحام أجزاء الكلام وتضامها وتجاورها؛ غير أن أي تجزيء للتركيب من الزاوية النحوية أو البلاغية لن يكون سوى إجراء منهجي مُؤقت يدخل في إطار مُرونة النظر في التراكيب إبداعيا وجماليا.

وتأتي مُحاولات الجرجاني وابن جني والسكاكي في هذا السياق العام من خلال خُطط تتباين بين هؤلاء في أثناء التعامل مع التركيب حيث إن معرفة مُحددة تكاد تُهيمن على سائر المعارف الأخرى:

- يُهيمن على الجرجاني الجانب البلاغي النقدي.
- يُهيمن على ابن جني الجانب النحوي.
- يُهيمن على السكاكي الجانب البلاغي.

ويبقى القاسم المُشترك بين هؤلاء [نقادا ونحويين وبلاغيين]، هو استثمارهم للمعرفة النحوية في بناء أنساقهم "النظرية"؛ وهكذا يحضر علم النحو بقوة في آراء ابن جني لأنه من صميم اختصاصه، ويطفو بشكل مُلفت على كتابات الجرجاني من خلال معاني النحو لا من خلال علم النحو ذاته، ويُؤطر المعرفة البلاغية عند السكاكي.

وتتكامل هذه المعارف، عند كل واحد من هؤلاء، بحُضور المُستوى النحوي ثم المُستوى المعنوي في أثناء تعاملها مع التراكيب، وقد يكون هذا الحُضور مُمنهجا كما نجده عند الجرجاني والسكاكي، وضمنيا كما نجده عند ابن جني. ولإعادة بناء هذا التكامل من جديد، يُمكن التصريح بما يلي:

يجب أن يأتي ابن جني قبل الجرجاني من حيث الترتيب الزمني والمنهجي لأن الأسبقية ستكون لتخصص علم النحو تماشيا مع موضوع البحث الرئيس: إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم..

تحدث ابن جني في كتابه "الخصائص" عن الإمكانات المُتعددة التي تُوفرها اللغة العربية لمُستعمليها مما دفعه إلى نعتها باللغة الشريفة. ويرتبط شرف هذه اللغة وحكمتها بالبنية التحتية التي تُوفرها حيث غنى بنية الكلمة أولا، ثم غنى بنية التركيب ثانيا. فإذا كانت بنية الكلمة العربية تحبل بما يُوفر للمستعمل رصيدا مُهما من التلوينات والتحويلات التي أكد ابن جني على تعطيل الجانب الكبير منها لأنه لم يتم استثمار سوى النزر القليل من الإمكانات اللغوية، إذا كانت بنية الكلمة العربية كذلك، فإن القيمة الحقيقية لهذا الرصيد -

الضئيل- لا تكتمل إلا إذا وُظف في بناء تراكيب تلتحم أجزاؤها. وعندما تتآلف عناصر التركيب وتتضام وتتلاحم فيما بينها، تُفرزُ عدة علاقات تضبطها النظرية العاملية.

يأتي الجرجاني ليستكمل هذا الصرح الذي بناه ابن جني حين ميز البحث في نظرية النظم بين الانتظام النحوي من جهة والانتظام البلاغي من جهة ثانية، فاستخرج من كتاباته نوعين من القراءة:

- **القراءة التركيبية النحوية:** تلك التي تستلهم أسسها من مبادئ النظرية العاملية التي تستحضر صحة التركيب بنوعيه النمطي العادي والإبداعي الخُصوصي؛ وعليه، يُكثِر الجرجاني من التذكير بضرورة توخي معاني النحو، وهذا ما فسَّر وُجود نوعين من التحليل:

+ تحليل شبه صناعي للتركيب: الذي ناقش ظواهر النحو بالتخفيف من حدة جانبه الصناعي.

+ تحليل بلاغي للتركيب: الذي استثمر عملية الربط بين النحو الصناعي والبلاغة.

- **القراءة البلاغية التأويلية:** تلك التي ترتبط بتحليلات الجرجاني لأمثلة وهو يُحاول توضيح اشتغال آليات البلاغة التي يتزاح عنها بسرعة ليُظهر اشتغال آليات النقد.

إذن يُمكن القول إن القراءة التركيبية النحوية تنتقل بوُضوح من مُستوى النحو إلى مُستوى المعنى؛ لكن لا يتيسر هذا الأمر كثيرا في القراءة البلاغية التأويلية. ورغم ذلك، يُفترضُ أن هذه الأخيرة محكومة بضرورة البدء بالنسق النحوي تماشيا مع خُطة الجرجاني التي حاولتْ إعادة الاعتبار لعلم النحو بجعله رأس تناول كل تركيب.

ودافع البحث، عند السكاكي، عن فكرة مُواجهة الاحتمالات الأدبية انطلاقا من خُصوصية التراكيب؛ فجاء كتاب "المفتاح" في هذا السياق لأنه بحث في اشتغال المعاني الثواني في التركيب المحكوم بعلم النحو الذي يتصدر أنواع المعارف والعلوم الأخرى؛ ولهذا ارتسم خط منهجي للسكاكي ألحقه بنفس الخط المنهجي الذي ارتسم للجرجاني حيث إن المعرفة النحوية هي رأس دراسة كل تركيب.

الباب الخامس

تفاعلات علم النحو بالمجال النقدي.

«أطال الله بقاء الشيخ في عز مرفوع كاسم كان وأخواتها إلى فلك الأفلاك، منصوب كاسم إن وذواتها إلى سمك السماك، موصوف بصفة النماء. موصول بصلة البقاء، مقصور على قضية المراد، ممدود إلى يوم التناد، معرف به، مضاف إليه، مفعول له، موقوف عليه...».

معجم الأدباء، 172/1.

«لقد ذهبت دفعة الحياة، وبقي النحو ملجأ للناس يجدون فيه ما فقدوه أو ما فقدته الثقافة الجياشة المتطورة. أصبح النحو رداء العريان يُغطي به عجزه، وفقدت البطولة قوامها. وبقيت بطولة واحدة يتيمة هي النحو، وظل النحو تذكرة بالقاعدة التي تعرضت للسوء، وألقي في أنفس الأدباء أن اسم كان عزيز وأن صلة الموصول بقاء، وأن المفعول له موقوف على بعض الناس».

محاورات مع النثر العربي، مصطفى ناصف، عالم المعرفة، 218.

تقديم الباب الخامس

وصل البحث إلى الباب الخامس الذي يُعتبر خاتمة الأبواب، إلا أن الأسئلة لم تتوقف حتى هذه اللحظة لأنه كما قيل عُموما: أول الخطر السؤال. وقد أفادتْ هذه المسألة في مُضاعفة الإشكالات ومُضاعفة القلق الداخلي النفسي. وأعتقد أنه لا يُوجد بحث دون أسئلة مُرتبطة بقلق المعرفة والتشوق إليها حيث يتحفز الإنسان إلى التقدم خطوات؛ ولهذا وصل البحث إلى محطة مُهمة تستدعي بدورها طرح الأسئلة وحصر الإشكالات لتتميز عن المحطات السابقة.

إن أسئلة الباب الخامس وإشكالاته مُتنوعة حسب تنوع الفصول، ويُمكن حصرها في سُؤال رئيس هو: كيف يُسهم علم النحو في بناء النقد القديم بإدارة نقاش مُتعدد في حُقول مُتنوعة؟ ويتفرع هذا السؤال إلى أسئلة أخرى، مثل: ما هي حُدود استثمار الشرح الأدبي لعلم النحو؟ لماذا نشب الصراع بين النحاة والشعراء بشكل مُلفت؟ ما الذي جعل الرّخصة الشعرية مصدر إزعاج علم النحو؟ كيف جَرّد علم النحو الشواهد الأدبية من أدبيتها؟

إذن يتضح أن الباب الخامس يحمل عُنوانا شاملا هو **تفاعلات علم النحو بالمجال النقدي** مما قاد إلى التمييز بين محاور الباب وإشكالاته:

المحاور:	الإشكالات:
الفصل الأول: تجليات علم النحو في شرح المعلقات السبع.	تحديد بعض فرص ظهور علم النحو في الشرح الأدبي.
الفصل الثاني: صراع النحاة والشعراء.	الوعي بخصوصية علم النحو من جهة، والظاهرة الشعرية من جهة ثانية لفهم التوتر الحاصل بينهما.
الفصل الثالث: موقف علم النحو من الرخص الشعرية.	محاولة الإجابة عن سؤال: هل الرخصة الشعرية عبارة عن شذوذ لغوي حتى يتخذ علم النحو موقفا منها؟
الفصل الرابع: شواهد علم النحو الأدبية.	تحديد وظيفة الشاهد النحوي.

الفصل الأول

تجليات علم النحو في شرح المعلقات السبع

يتضمن الباب الخامس فُصولا متنوعة يربط بينها تفاعل علـم النحـو بالمجـال النقـدي، وأول هـذه الفُصول هو تجليات علم النحو في شرح المُعلقات السبع. وكما يَظهر من عنوان هذا الفـصل، فـإن الأمـر يتعلق بالحديث عن التجليات التي تبحث عن المواضع التي يتركز فيها علم النحـو في أثنـاء مُحاولـة الـشارح تقريب معاني الشعر إلى أذهان المُتلقين، ولا يتعلق بخُطة واضحة المعالم يُجابه بها علم النحو الشعر الجاهلي؛ ولن تُشكل هذه المواضع سوى مساحات صغيرة في كتب المُعلقات مما يُؤكـد، رغـم ذلـك، حُـضور المعرفـة النحوية في الشروحات باعتبارها جزءاً من ثقافة الشارح[1].

وسيُؤجل الحديث عن حُضور الجانب الإبداعي في التنظيرات النحوية[2] إلى غايـة الفـصل الرابـع من هذا الباب، لينفسح المجال أمام حُضور الجانب النحوي في التناول الأدبـي؛ فـإذا كـان النقـاش النحـوي يمتص حُضور الإبداع في النحو، فإن النقاش المُرتبط بالشرح يمتص حُضور النحو في الإبداع؛ وبهـذا التمييـز يُفصل بين عمل النحوي من جهة، وعمل الشارح من جهة ثانية. ويهدف عمل الشارح إلى التبئير على تأثير ما قدَّمه مُكون نحوي أو بلاغي في بسط المعنى بحُلة جمالية مُعبرة، ولعلّ ما يُقدم المعنى بهذه الطريقة الجمالية، هو ما يُفسِّر تشكيل ملامح عملية مُهمة في التفكير العربي القديم: حُضور بعض الملامح النقدية.

---

(1) سنعتمد على شرح الزوزني لأن الهدف هو لفت الانتباه إلى ظاهرة اكتساح علم النحو لمجالات متعددة.

(2) جاء في: شروح البيت والقصيدة في الأدب العربي...محاولة في التصنيف، أحمد رزيق، مجلة، عالم الفكر، المجلد 35، العدد 4، أبريل، يونيو 2007، ص. ص. 280. 281.: «كتب النحو: وتعـرض لجوانـب مختلفـة، أثنـاء تعاملـها مـع البيـت الشعري، ترتبط في عمومها بتبسيط المعنى وتقريبه وإن كان الهدف هو اتخاذ البيت شاهدا نحويا، يزكي قاعـدة معينـة، أو رأيا من الآراء النحوية. ويعرض النحاة في شرحهم للشواهد التي يسوقونها لجوانـب مختلفـة ومتنوعـة، تتـصل بـصميم عملية الشرح، من ذلك شرح سيبويه مثلا لبيت لبيد:

فأرسـلها العـراك و لم يـذدها ... ولم يشفق علـى نغـص الـدخال

«ويروي؛ على نغَص الدخال» ويقول بعد أن يسوق البيت التالي:

يـا ليـث زوجـك قـد غـدا ... متقـلـدا سـيفا ورمحـا

«فالرمح لا يتقلد، ولكن لما كان تقلد السيف هو حمله، فكأنه قال حاملا سيفا ورمحا».

وبعد أن يسوق بيت الفرزدق:

ولقد سددتُ عليك كـل ثنيـة ... وأتيت فوق بني كليب مـن عـل

يقول: «وفيه لغات، يقال جئتك من علُ ياهذا، ومن علٍ، ومن عَلُوَ، ومن علوِ...»».

يختلط مفهوم الشرح بمفهوم التفسير في المصنفات الأدبية واللغوية لفترة طويلة؛ غير أن رجال الفقه استطاعوا في فترة مُبكرة ربط التفسير بفهم القرآن الكريم. أما مفهوم التأويل فيرتبط بما هو باطني خفي... «ولعله من المناسب [...] أن نتساءل عن انفراد الشرح بالمجال الأدبي دون غيره رغم الأصرة التي تجمعه بالتفسير والتأويل بمعنى لماذا كانت العملية المتصلة بفهم النص الأدبي وتحليل مضمونه والكشف عن مسالكه شرحا ولم تكن تفسيرا ولا تأويلا عند جمهور الشراح المتعاقبين؟»[1].

يرتبط الشرح بالمجال الأدبي لا بإعجاز القرآن، فترتسمُ الملامح الأولى للعملية النقدية لأن الشارح يُخفي وراءه ناقدا شاحبا مما يُؤكد أن وظيفة النقد ليستْ هي وظيفة الشرح.

يُمكن القول إن وظيفة النقد الأولى هي وضع أسس الخطاب الشعري الجيّد، واستندتْ هذه الوظيفة إلى علوم مُختلفة تُسهم في بلورة تصور يُقسِّم الشعر إلى جيّد ورديء: العلوم اللغوية، والعلوم البلاغية، وعلوم القرآن والتفسير وأصول الفقه وعلم الكلام... إلخ؛ لكن سُرعان ما بدأتْ تزيغ عن هذا المنهج مُؤسسة خطابا قويا تُهيمن عليه قضايا مُتنوعة، مثل: قضية اللفظ والمعنى، وقضية "الإعجاز"، وقضية الصدق والكذب... إلخ. إن النقد بَحْثٌ عن المصداقية الشعرية والنثرية وضمان لتوجيهها وشُيوعها بُغية تحقيق ما يُمكن تسميته بالتوافق حول الكفاءة الأدبية؛ ومن ثم، يكون النقد عبارة عن بحث في نظام المقبولية وفق شُروط مُوسعة تلتقي في اقتراح مفهوم للأدب في مرحلة مُعينة من المراحل التاريخية. وستكون النتيجة أن شرح المُعلقات لن يكون سوى جُزء من هذا المشروع الشامل الذي يسعى إلى صياغة مفهوم مُعين للأدب.

وبهذا تكون هذه الفقرة قد وضحتْ- بعض الشيء- الفرق بين الشارح والناقد وحددتْ متى يجب استعمال لفظة "شارح" عوض لفظة "ناقد".

---

(1) نظرية المعنى بين الشرح والتفسير والتأويل، محمد حماد، صناعة المعنى وتأويل النص، مرجع مذكور، ص. 143.
يقول الكاتب نفسه موضحا مفهوم الشرح في: المقالة نفسها والمرجع نفسه، ص. 144.: «فمفهوم الشرح على هذا الأساس ليس مجرد تفسير الكلمة أو العبارة بحسب الظاهر أو المؤول ولكنه قبل هذا وذاك تهيؤ القارئ وتوسيع مداركه ليتسنى له تقبل الحقائق وتتبع مراميها. والحقائق الأدبية تتطلب من دارسها الإلمام بكل ما يحيط بها أو يشوبها من عناصر تكون منها أو تساعد على إبرازها، ولهذا كانت مهمة الشارح ذات أبعاد متعددة تبدأ بالجانب اللغوي والنحوي والصرفي لتنتقل إلى الجانب التاريخي والعقدي، وتعود إلى الموازنة بين النصوص واستخلاص ما يربط بينها، وقد يستدعي الأمر تناول أصحاب النصوص أنفسهم والتعرض لأخبارهم... إلخ».

1- لغة الشعر:

جمعتْ كتب شرح المُعلقات أمهات القصائد في العصر الجاهلي، وشكلتْ حولها هالة أسطورية ارتبطت بالجودة والسحر والأخذة. لقد سُمِّيت بالمُعلقات والمُذهبات والسبع الطوال، والقلائد والسُّموط... إلخ؛ وقيل إنها كُتبت بماء الذهب وعُلقت فوق أستار الكعبة... إلخ. إن التركيز على قيمة هذا الشعر يرتبط بأمرين:

- يتحدد الأمر الأول في كونه يرفع هذا الشعر إلى مُستوى الجودة الفنية العالية.
- يتحدد الأمر الثاني في كونه يعترف لهذه القصائد بطول النفس الشعري والفني.

ولا تكمن أهمية الشعر في أنه يُميز بين اللغة العادية النمطية واللغة الإبداعية الخُصوصية، بل تكمن في كون هذه اللغة الإبداعية الخُصوصية قابلة لخرق آخر يتصل بالضرورة[1]. «وعرف اللجوء لهذا التصرف بالضرورة الشعرية، وكم من متزمت من النقاد يضيق على الشعراء باب الضرورة، ومن متسهل يسمح لهم بما لا يسمح به»[2].

ويجب على لغة الشعر عند القدماء أن تكون لغة فصيحة وبلاغية تتجنب الغريب من الكلام والوحشي منه حيث لا ابتذال ولا عامية، لهذا تقترب هذه الأوصاف من ضرورة توفر شرط الوضوح في الشعر العربي القديم مما هيأ الأجواء لقيام عمود الشعر الذي قلص من حرية الشعراء وتحركاتهم؛ إلا أن لغة الشعر الرافضة للخضوع والاستسلام والمُتشبثة بمطلب الجُموح في المعاني... إلخ، كانت تُعرقل قواعد الصنعة التي حددها عمود الشعر. إن المعنى الشعري هو حصان جامح غير مُروَّض أرهق عنان النقد الذي لم يهدأ يتدبر أمر حصر هذا الجُموح حتى لا يصل إلى أقاصي الانفلات الذي هو المعنى المُحال.

لا يجب على هذا التحليل أن يسير في اتجاه ربط الضرورة الشعرية بالشعر الجاهلي في جانبيه الفني العالي والنفس الطويل، بل أن يُوضح كيف أن خُصوصية اللغة الإبداعية هي خُصوصية تُمسك بالواقع وتتجاوزه في الوقت ذاته: هي خُصوصية تُعانق الخيالي والرمزي وترفض الوُضوح الذي يَحُدّ من جُموح المعاني... هي خُصوصية جعلت للشعر مكانة رفيعة باعتباره الفن الأدبي المُقدم عند القدماء؛ وهكذا يُفهم التشدد والتسامح الذي يلقاه الشعر من هذه الفئة من النقاد القدماء أو تلك حيث الضرورة الشعرية هي جُزء يسير من هذا الإشكال العام.

إن أقرب من يتلمس مضايق الشعر ومجاهله هو الشاعر نفسه أو الناقد، فالأول يشهد، في فعالية، على ميلاد الحدث الإبداعي، والثاني يتأمله وينظر إليه بحكم تخصصه. «فالشعراء هم أرباب الكلام العارفون بمضايقه، وبإمكان الشاعر أن يتبين الجيد من الرديء في شعره وفي شعر غيره، ومن هذا القبيل ما

---

(1) سيُوضح البحث أمر الضرورة الشعرية في الفصل الثالث من هذا الباب.

(2) تاريخ النقد الأدبي والبلاغة حتى القرن الرابع الهجري، محمد زغلول سلام، دار المعارف، الإسكندرية، ص. 60.

يتباهى به رُؤية من البصر بالكلام والقدرة على انتقاد إنتاجه من الشعر بما لا يقدر عليه النحاة، يقول عن إحدى أراجيزه:

لا ينظـــرُ النحـــويّ فيهـــا نظَـــري — وإن لـــوى لِحْيَيْـــهِ بـــالتَّحَكُّرِ

ويقول في أخرى:

وأنـــا في تخَيّـــري وجـــدّي — إذا تنخّلـــتُ جيـــادَ القـــدِّ

يلتمسُ النحويّ فيها قصدِي»[1]

ويأتي الناقد ليتأمل الشعر وينظر فيه، فلا يَلقى مُعارضة الشعراء الذين يُوجِّهون سُخطهم نحو فئة النحاة، فالنقاد مُتخصصون في الشعر غير مُتطاولين عليه، «[...] وأوضح سمات هذه الفئة إنما تتحدد – هي الأخرى– بطريق التقابل مع أصحاب النحو واللغة، وهو تقابل يكشف عن اهتمام اللغويين والنحاة بالدرس الخارجي النمطي الدائر حول اللغة والنحو والغريب والأخبار، بينما يكشف عن اهتمام فريق النقاد بتناول البعد الفني في الشعر، هذا الذي يحتاج إلى ثقافة واستعداد على مستوى آخر»[2].

لا يجوز استحضار ثقافة النحاة من حيث هي ثقافة نحوية فقط لأن ذلك يُضاعف من قوة الدرس الخارجي النمطي، بل يجب البرهنة على أن هذه الثقافة هي شريك فعال في مُراقبة التعابير والتراكيب في المُستوى الأول من تشكلها الذي هو المُستوى النحوي، وستُبْرز تنظيرات الجرجاني طيلة البحث أن عمل الناقد ليس هو عمل النحوي رغم أن ثقافة هذا الأخير تُشكل جُزءاً ضروريا في بناء الأنساق التركيبية.

ويتموقع الشارح، في موضع قبل الناقد لأن عمله بمثابة:

- جزءٍ من المشروع العام لعمل الناقد ما دام أن الشارح يُخفي خلفه ناقدا مُحتملا.
- تمهيدٍ لعمل الناقد لأنه بشُروحاته يقُوم بتهيء القارئ.
- مُشاركٍ للنقد عامة في صياغة مفهوم الأدب في مرحلة مُعينة.

ويبدو أن هذه الحميمية التي تجمع الشارح بالناقد تُنسي خطر الفُروقات الدقيقة بينهما مما يتوجب الحذر حتى لا يُعتبر عمل الشارح هو عمل الناقد نفسه.

---

(1) نظرية اللغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، المجلس الأعلى للثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة 2003، ص. 16.

(2) المرجع نفسه، ص. 18.

2- حُضور علم النحو في شرح المُعلقات السبع:

ترتبط عدة تخصصات وعلوم بمجال الأدب، لكن الشرح والنقد الأدبيين هما أقرب هذه التخصصات من الأدب بل أشدّهما ارتباطا به؛ فالأدب صناعة لغوية ومهارة فنية وإحساس وغموض... إلخ، ويرتبط جُزء كبير منه باللغة: تُعتبر الأشكال حوامل فعلية للمعاني والقصديات؛ إذن سنقبل، داخل هذا التصور، بجدلية سلامة اللغة وإن كانت غريبة المنطق، وتتجلى غرابة اللغة الأدبية في كونها مليئة بالصور الفنية، والخيالات، والانزياحات عن المعايير، والفجوات أو البياضات... إلخ.. ولا شك أن علم النحو يستطيع أن يُساعد في تفسير بعض هذه الظواهر الأدبية لأنه يُشكل جُزءا من ثقافة الشارح والناقد.

تنعدمُ المواقف التي تُحاول أن تُقدم وصفا نحويا خالصا للغة الشعرية بل يتوجب رفض مثل هذا التعامل النحوي الصرف مع الظاهرة الشعرية لأنه يجعلها مثالا أو شاهدا أو واقعة من الوقائع اللغوية. وينبغي تلافي هذا التناول حتى لا تختلط القضايا والتخصصات فيما بينها. إن الابتعاد عن استثمار النحو دون غيره من العلوم في دراسة الأدب، هو اعتراف بأن الثقافة النقدية العربية القديمة مُتعددة الروافد بين علم البيان والمعاني والبديع والعروض وغيرها، وبين علم النحو والفلسفة والمنطق.

إن مُحاولات الاستعانة باستثمار علم النحو في كتب الشروحات هي مُحاولات ناقصة ومُتفرقة وقليلة، مثل ما قام به الشارح ابن عبد الله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني في شرح بيت من مُعلقة امرئ القيس:

قِفا نبْكِ من ذِكرَى حبيبٍ ومنزلِ ... بسقطِ اللوىَ بين الدَّخولِ فحَوْمَلِ

«قيل: خاطب صاحبيه، وقيل خاطب واحدا وأخرج الكلام مخرج الخطاب مع الاثنين، لأن العرب من عادتهم إجراء خطاب الاثنين على الواحد والجمع، فمن ذلك قول الشاعر:

فإنْ تزْجرانِي يا ابنَ عفّانَ أنزجرْ ... وإنْ تدَعاني أحْمِ عِرضاً مُمَنّعاً

خاطب الواحد خطاب الاثنين، وإنما فعلت العرب ذلك لأن الرجل يكون أدنى أعوانه اثنين راعي إبله وراعي غنمه، وكذلك الرفقة أدنى ما تكون ثلاثة فجرى خطاب الاثنين على الواحد لمرور ألسنتهم عليه، ويجوز أن يكون المراد به قف قف، فإلحاق الألف أمارة دالة أن المراد تكرير اللفظ، كما قال أبو عثمان المازني في قوله تعالى: (قال رب ارجعون): المراد منه ارجعني ارجعني ارجعني، جُعلت الواو علما مشعرا بأن المعنى تكرير اللفظ مرارا، وقيل: أراد قفن على جهة التأكيد، فقلبت النون ألفا في حال الوصل،

لأن هذه النون تقلب ألفا في حال الوقف فحمل الوصل على الوقف. ألا ترى أنك لو وقفت على قوله تعالى: (لنسفعن) قلت لنسفعا، ومنه قول الأعشى:

وصلِّ على حينِ العَشيّاتِ والضّحى ... ولا تحمَدِ المثرينَ واللهَ فاحمَدا

أراد فاحمدن فقلبت نون التأكيد ألفا يقال: بكى يبكي بكاء وبكى ممدودا ومقصورا.

أنشد ابن الأنباري لحسان بن ثابت شاهدا:

بكتْ عيني وحقّ لها بُكاها ... وما يُغني البكاءُ ولا العويلُ»[1]

يبدو أن تأمل كلام الزوزني قد يُفضي إلى قناعة أساسية هي استثمار بعض التجليات النحوية لتبسيط معنى هذا البيت من المُعلقة حيث وفرة الألفاظ النحوية: الاثنين/ الواحد/ الجمع/ إلحاق الألف/ قفن على جهة التأكيد/ قلبت النون ألفا/ قلبت نون التأكيد ألفا... إلخ، ووفرة التقديرات المُرتبطة بالبيت نفسه (قف قف) (قفا قفن) أو بما يقدمهُ من أدلة قرآنية وشعرية (ارجعني ارجعني ارجعني) (لنسفعن لنسفعا) (احمدا احمدن) (يبكي بكاء وبكى).

ويشرح بيتا آخر في القصيدة نفسها هو:

ويومَ عقرتُ للعذارى مطيّتي ... فيَا عجَباً من كُورِها المُتحَمَّلِ

يقول: «العذراء من النساء: البكر التي لم تفتض والجمع العذارى والكور: الرحل بأداته والجمع الأكوار والكيران، ويُروى من رحلها المحتمل والمتحمل المحمول وفتح يوم مع كونه معطوفا على مجرور أو مرفوع وهو يوم أو يوم بدارة جلجل لأنه بناه على الفتح لما أضافه إلى مبني وهو الفعل الماضي وذلك قوله: عقرت، وقد تبني العرب إذا أضيف إلى مبني ومنه قوله تعالى (أنه لحق مثل ما أنكم تنطقون) فبني مثل على الفتح مع كونه نعتا لمرفوع لما أضافه إلى ما وهي مبنية، وإن كان مضافا إليه، ومثله قول النابغة الذبياني:

على حين عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا ... فقلتُ ألمّا تَصحُ والشيبُ وَازعُ

---

[1] المعلقات السبع، ابن عبد الله الحسين ابن أحمد بن الحسين الزوزني، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص. 05.، هامش1.

بنى حين على الفتح لما أضافه إلى الفعل الماضي، فضل يوم دارة جلجل ويوم عقر مطيته للأبكار على سائر الأيام الصالحة التي فاز بها بحبائبه»[1].

ويُظهر هذا الاستشهاد غنى التعاليق النحوية وكلمات النحو وعباراته مثل: معطوف/ مجرور/ مرفوع/ الفتح/ بناه/ أضافه إلى مبنى/ الفعل الماضي/ نعتا لمرفوع/ وإن كان مضافا إليه... إلخ.

تظهر فُرص استثمار علم النحو وألفاظه في كتاب 'المعلقات السبع'، مُنذ أول وهلة، عندما بدأ الزوزني يشرح البيت الأول من القصيدة، ثم تظهر هذه الفُرص كذلك في الكتاب نفسه عندما بدأ يشرح البيت السابع. ولم يحضر علم النحو وألفاظه في الأبيات التي هي بين البيت الأول والبيت السابع إلا لماما مما يُؤكد الرأي الذي ذهب إليه هذا الفصل: «[...] كانت مُهمة الشارح ذات أبعاد مُتعددة تبدأ بالجانب اللغوي والنحوي والصرفي [...]»[2]؛ غير أن الابتداء بالجانب النحوي ليس قاعدة ثابتة في كتب الشروحات لأن الشارح ينتقي ما يراه مُناسبا للاقتراب من المعنى، فتفتح الأبياتُ أمامَه منافذ مُتعددة تُغري بعُروضها وعطاءاتها.

يستغل الشارح المُناسبة النحوية للوصول إلى المعنى، لكنه يُهملها في بعض الأحيان وإن بدتْ قوية ومُهمة؛ لقد كان مُتوقعا من الزوزني أن يستخرج المحذوف في بيت امرئ القيس:

إذا قامتاَ تضوّعَ المسكُ منهما ... نسيم الصَّبا جاءتْ بريّا القرنفلِ

لكنه لم يستعمل قط المعرفة النحوية في هذا البيت، يقول: «ضاع الطيب وتضوع إذا انتشرت رائحته، والريا: الرائحة الطيبة (يقول) إذا قامت أم الحويرث وأم الرباب فاحت رائحة المسك منهما كنسيم الصبا إذا جاءت بعرف القرنفل ونشره. شبه طيب رياها بطيب نسيم هب على قرنفل وأتى برياه. ولما وصفهما بالجمال وطيب النشر وصف حاله بعدهما»[3]. وينتهي شرح البيت عند هذا الحد حيث ذكر بعض جوانب علم البيان ولم يذكر جوانب علم النحو. ويقوم هذا البيت دليلا على أن الشارح لا يبتدئ دائما بالمعرفة النحوية، فما هو رأي النحوي في البيت؟.

يتحدث صاحب 'مغني اللبيب'[4] عن البياضات الموجودة في قوله تعالى: ﴿كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ﴾ (الأحزاب: 19)، فعبّر عنها بظاهرة الحذف في النحو. وتقدير الحذف أو البياض في الاستشهاد: كدوران

(1) المصدر نفسه، ص. 09.، هامش 1.

(2) نظرية المعنى بين الشرح والتفسير والتأويل، محمد حماد، صناعة المعنى وتأويل النص، مرجع مذكور، ص. 144.

(3) المعلقات السبع، الزوزني، مصدر مذكور، ص. 08.، هامش 2.

(4) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 579.

عين الذي يُغشى عليه من الموت. وتتخلل ظاهرة الفجوات والبياضات النص الأدبي أيضا إلى جانب النص القرآني:

يُظهر البيتُ أعلاه تقديرَ الزوزني: 'إذا قامتا تضوع المسك منهما كنسيم الصبا جاءت بريا القرنفل'، وهذا التقدير غير كاف عند الاستعانة بالتدرج في استعادة المحذوف من خلال هذه الصيغ:

- إذا قامتا تضوع المسك منهما تضوعا نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل.
- إذا قامتا تضوع المسك منهما تضوعا مثل نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل.
- إذا قامتا تضوع المسك منهما تضوعا مثل تضوع نسيم الصبا جاءت بريا القرنفل.

ويقول ابن هشام في هذا الصدد: «إذا استدعى الكلام تقدير أسماء مُتضايفة، أو موصوف وصفة مُضافة، أو جار ومجرور مُضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يُقدر أن ذلك حُذف دفعة واحدة بل على التدريج»[1]، ويُسمى هذا النوع من الحذف النحوي: بيان كيفية التقدير.

وستكون النتيجة أن علم النحو يفتح آفاقا حقيقية وفُرصا دقيقة للفهم اللغوي في الشعر؛ لقد استوعب الجرجاني هذه الحقيقة وهذه الدّقة، لكن الزوزني لم يقم باستثمارهما في هذا البيت وغيره. ويكمن فضل الجرجاني في تطويعه لعلم النحو ليُصبح مُستوى من مُستويات النقد الأدبي، خلاف الزوزني الذي كان ينتقي المُناسبات النحوية خشية هجوم الجانب الصناعي على شُروحاته، ففهم «[...] أن مثالية اللغة في مستوى استخدامها العادي، والحرص عليها، كانت الشغل الشاغل لكل من النحاة واللغويين، وأن الوسيلة المعتمدة إلى ذلك هي التقدير- سواء بالزيادة أو الحذف- في ظل مبدإ يرى إمكان الانصراف عن ظاهر العبارة إلى تقديم باطن – أوصورة تقديرية – أكثر مثالية وخضوعا للقواعد، واتساقا معها. كما أنهم نظروا إلى عملية التقدير باعتبارها نوعا من ردِّ العبارة إلى أصلها وعودة بها إلى صورتها المثالية»[2]؛ إذن يختلف عمل النحوي عن عمل الشارح وعمل الناقد، كما يختلف عمل هذين الأخيرين حسب ما أورده هذا الفصل.

---

(1) المصدر نفسه، ص. 579.

(2) نظرية اللغة في النقد العربي، عبد الحكيم راضي، مرجع مذكور، ص. ص. 205. 206.

خلاصة

ترتبط بعض الشروحات بعلم النحو أو بجُزء منه، فيُؤمّن سلامة التعبير من جهة، وحُضور المعنى من جهة ثانية. وتُعبِّدُ هذه المسألة الطريق أمام أفق الحديث عن زواج علم النحو بالنقد العربي القديم بصفة عامة وبنظرية المعنى إذا ما تضمنتْ أيضا إعجاز القرآن.

لقد اقترح هذا الفصل النزر القليل من تصور الزوزني لإظهار كيف أن استثمارعلم النحو في الشرح مُفيد جدا، ويجب في كل مُناسبة يصطدم فيها الشارح بالنص الأدبي أن يعتمد على تعدد وسائل المواجهة: يستطيع المُهتمون بتوظيف الثقافة النحوية في تناول الأدب من القدماء- مثلا- أن يصلوا إلى أعلى المراتب النقدية (إلى أعلى مراتب الشرح) كلما خلصوا علم النحو من الضيق والاختزال.

الفصل الثاني

صراع النحاة والشعراء

وصل الصراع بين النحاة والشعراء إلى ذروته بسبب الرخص الشعرية التي تُجوّز ما لا يجوز أحيانا، وتتبنى الشاذ من الكلام أحيانا أخرى. وسيُعالج الفصل القادم موضوع الرخص الشعرية تاركا مُهمة صَدِّ سوء التفاهم الحاصل بين الفئتين لهذا الفصل.

يبدو أن كثيرا من الناس يفهمون علم النحو على أساس أنه صناعة تهتم بالتقعيد الذي يُمارس على سُلوك التراكيب (نستثني من هذا الزعم مجهودات الجرجاني مثلا)، «وكان منوال النحاة [...] مستوعبا للكثير من العلاقات الدلالية والمنطقية والرياضية. ولا شك أن المنطق والرياضيات تنتمي إلى اللغة إذ هي وسائل أداتية آلية تابعة للمتكلم وتواصله. والمنوال النحوي ضرب من المنطق 'العربي' حسب مقابسات التوحيدي– وكل منوال نحوي يمثل في الحقيقة منطقا طبيعيا يكفل رفع اللبس في التخاطب وذلك النحو 'نحو عقلي'. وكان مقصودنا الأول والنهائي اعتبار العامل والتركيب مجالا لتوليد المعاني الوظيفية مع التعريف بخصائص منوال النحاة ونظرياتهم في تفسير المركبات وأهمية تجديد الاكتشاف للنظام اللغوي ونظرية العامل»[1]؛ فهذا الاستشهاد يُحيل على عدة قضايا:

أولها، أن علم النحو يندرج ضمن الجانب الصناعي كما سبقتِ الإشارة إلى ذلك؛ ولهذا لا يُمكن الحديث عن هذا العلم دون الحديث عن معرفة هي بمثابة صناعة تضبطه؛ ومن ثم، ورد في الاستشهاد الحديث عن العلاقات الدلالية والمنطقية والرياضية؛ وكلما كان علم النحو غارقا في الجانب الصناعي، كلما كثر الحديث عن دراسة البناءات اللفظية للتراكيب دون مقاصدها.

وثانيها، أن المُتكلم هو الذي يمنح الإعراب للكلام وفق ضوابط علم النحو، فإذا جاز أن تُرفع 'زيدٌ' أو تُنصب بين المثالين: 'جاء زيدٌ' و'جاء زيداً'، حسب ما يتوخاه المُتكلم من حُكم نحوي، فإنه بالمُقابل نقول: 'ضرب علي زيداً'، ولا نقول: 'ضرب علي زيدٌ'.

وثالثها، أن النحو منطق عقلي يرفع اللبس حيث لا يجب أن يكون سببا في إغماض التراكيب وصُعوبة قراءتها، فيكون مُنسجما مع عملية الصناعة التي يروم إرساءها، وستكون النتيجة أن النحاة يقبلون تركيبا مُعينا ويرفضون تركيبا آخر.

ورابعها، أن نحترم أجواء النظرية العاملية لأنها ضمانة اعتبار التركيب مجالا لتوليد المعاني الوظيفية.

---

(1) نظرية العامل ودراسة التركيب، المنصف عاشور، صناعة المعنى وتأويل النص، مرجع مذكور، ص. 67.

اتجه بعض النحاة بدراساتهم في علم النحو اتجاها تعليميا تربويا حين بسطوا أبوابه ووجهوه إلى مُتعلمي اللغة العربية. يقول ابن هشام في آخر مُقدمة كتاب المغني: «ولما تم هذا التصنيف على الوجه الذي قصدته، وتيسر فيه من لطائف المعارف ما أردته واعتمدته سميته بـ (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) وخطابي به لمن ابتدأ في تعلم الإعراب ولمن استمسك منه بأوثق الأسباب»[1]. فهل يبقى بعد هذا عُذر لمن يَلحن في اللغة العربية؟

لم يعشْ ابن هشام اللحن الذي بدأ يهدد اللغة العربية في مراحلها المُتقدمة، بل تسرَّب هذا اللحن في اللغة إلى قراءة القرآن الكريم مما دفع ببعض الصحابة إلى اشتراط العلم بالعربية لإقرائه[2]. وشرع في وضع بعض الضوابط اللغوية والنحوية عند أبي الأسود الدؤلي التي تُركز على انتهاج سبيل العرب وسمتهم في القول. وطفقتِ القواعد، بعد ذلك، تظهر تبعا لوصف وتفسير السليقة، فكانت بسيطة في قضاياها النحوية.. ثم تميز النحو، في كل هذا، بظهور نُحاة نقلوا النظر إلى اللغة من سماع الدؤلي إلى القياس طلبا لرعاية القرآن الكريم وحفظ اللغة العربية.

مرتْ فترات عصيبة على بعض النحاة وهم يتسابقون إلى تدوين قواعد من تقدمهم أو وضع قواعد جديدة لعلم النحو، وأدركوا أن حفظ اللغة من الضياع يستدعي التحلي بروح الجدية والمُثابرة للوصول إلى أكبر عدد من الحقائق، فكانت مُعاناتهم كثيرة: إما أن يتجشم اللغوي مشقة السفر طلبا للجمع، أو أن يحبس نفسه في حلقات الدرس أو داخل منزله مُستكثرا من التأليف، أو أن يجمع بين الأمرين.

«ومن صور الاهتمام بسماع اللغة - قبل معرفته بالمعنى العلمي - في إطار توضيح ما غمض عليهم من ألفاظ القرآن الكريم وغيره ما يُروى أن عمر بن الخطاب سأل رجلا من كنانة عن كلمة (حرجا) في قوله تعالى ﴿وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ (الأنعام: 125)، قائلا له: ما الحرجة؟ فأجابه الرجل، بأنها الشجرة تكون بين الأشجار لا يصل إليها راعية ولا وحشية. فقال عمر: كذلك قلب المنافق لا يصل إليه شيء من الخير»[3]. لقد كانت بداية تنقل المعرفة بين العرب سماعا، فلم يخرج علم النحو عن ذلك: كثيرا ما يُحيل سيبويه على الخليل الذي سمع منه، وكثيرا ما يتكلف النحوي عناء السفر لالتقاط المعرفة.

وقد يَحبِسُ النحوي نفسه في مكان ضيق يطلب هذه الجدية في التحصيل والتأليف. «قال أبو بريدة الوضاحي: أمر أمير المؤمنين المأمون الفراء أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو وما سمع من العرب، فأمر أن تفرد له حجرة من حجر الدار، ووكل بها جواري وخدما للقيام بما يحتاج إليه حتى لا يتعلق قلبه ولا

---

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 20.

(2) نقصد: عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(3) القياس النحوي، محمد عاشور السويح، مرجع مذكور، ص. 17.

تتشوف نفسه إلى شيء، حتى أنهم كانوا يؤذنونه بأوقات الصلاة، وصير له الوراقين وألزمه الأمناء والمنفقين، فكان الوراقون يكتبون حتى صنف كتاب الحدود، وأمر المأمون بكتبه في الخزائن، وبعد أن فرغ من ذلك خرج إلى الناس وابتدأ يملي كتاب المعاني، وكان وراقيه سلمة بن عاصم وأبو نصر بن الجهم»[1]. أدرك المأمون أن الفراء تجاوز المرحلة الأولى من العلم التي هي مرحلة السماع والأخذ، بل عليه أن يستجيب لقدر المرحلة الثانية التي هي مرحلة توفير شروط الانعزال طلبا لجدية التأليف.

هل يُمكن للثقافة التي تسلك هذه المسالك أن تتساهل في قضية اللحن؟ في قضية إدخال الشاذ إلى اللغة؟ في قضية استعمال صيغ لم تكن مُستعملة من قبل؟

نتفهم صرامة النحاة واللغويين قياسا إلى الجهد المادي والمعنوي الذي بدلوه من أجل تحقيق تراكم كمِّي ونوعي في علم النحو، ونتفهم كذلك حقيقة المرجع الأساس الذي يقف مُنتصبا وراء هذه الصرامة: يتعلق الأمر بالحفاظ على قداسة النص القرآني، ولا يعني هذا الكلام أن جميع المُشتغلين بالنحو واللغة قد تعصبوا في فرض آرائهم المُرتبطة بتطبيق القواعد، لأن ابن سلام الجمحي روى، مثلا، كيف كان ابن أبي إسحاق أشد تجريدا للقياس، وأبو عمرو أوسع علما بكلام العرب ولغاتها وغريبها[2]؛ ومتى أصبح القياس عقيدة النحوي، فإنه يُخطئ من لا يستجيب له. ونقلتِ الروايات كذلك كيف أن يونس بن حبيب وأبا عمرو بن العلاء يَتحرزان عن تخطئة العربي ويُقدمان قوله وإن خالف القياس[3].

يتسامح ابن جني كذلك في استعمال أوجه مُتعددة للكلام العربي، ولا يلتزم بقاعدة واحدة تكون مرجع الخطأ أو الصواب. لقد كان الرجل مُقتدرا في استخدام اللغة وتطويعها، واستعمال القياس، واعتماد اللهجات... إلخ؛ فكانت معرفته الغريزة تسامحا منه في إيراد أوجه الكلام، ولهذا نجده في كتابه "المحتسب" «[...] ينطلق في موقفه من القراءات الشاذة من منطلق الرضا والقبول لها وأن شذوذ الرواية يجب أن لا يصرفنا عنها وأن لا يحملنا على تركها وعلى اعتقاد أن ضعف الرواية فيها يجعلها مرفوضة من حيث العربية، بل هي من هذه الحيثية مقبولة، وغاية ما فيها أن يكون غير الشاذ من المجتمع عليه أقوى إعرابا وأنهض قياسا [...]»[4].

ميّز البحث سابقا بين نوعين من الاهتمام في كتاب "المحتسب"؛ يرتبط الأول ببنية الكلمة، ويرتبط الثاني بإعرابها. وإذا كان الشذوذ في الاستشهاد أعلاه قد يدل على ما يعتري بنية الكلمة الأمر الذي يُفعّل

---

(1) معاني القرآن، الفراء، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 10.

(2) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 14.

(3) مقالات في النحو العربي، عبد الحميد طه، مجلة كلية الأدب والعلوم الإنسانية بجامعة عين شمس 1968. 1969، مرجع مذكور، ص. 50.

(4) النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، الجزء الأول، مرجع مذكور، ص. 530.

تقريبا علم الصرف والمعجم حيث تحدث ابن جني عن كلمتين هما "دفاع" و"دفع"، فإن هذا المقام يميل إلى النوع الثاني من الشذوذ الذي يرتبط بإعراب الكلمة لأنه من صميم علم النحو. ورغم ذلك، فقد قبل ابن جني هذين النوعين من الشذوذ وتسامح مع من يأتي به.

1- الشعر في عرف النحاة: من الألفة إلى العداوة:

ازدهر الشعر في العصر الجاهلي إلى درجة اعتُبر فيها ديوان العرب لأنه يُسجل جميع تحركاتهم المادية والمعنوية، واستمر هذا الازدهار وهيمن لعصور مُتلاحقة تنتهي تقريبا بنهاية العصر العباسي. ومُنذ الاحتكاك الأول باللغة دراسة وتقعيدا، لن يجد النحاة أمامهم غير هذه الهيمنة الشعرية مما جعلهم يُعجَبون به من جهة ويتداولونه بطريقتهم الخاصة من جهة ثانية؛ «وبهذا يتضح أنه لا يوجد في العصر الجاهلي، وأول العصر الإسلامي من مظاهر الرواية غير الرواية الأدبية، يسوق بعض الباحثين قول محمد المنكدر التيمي (54 – 130 هـ): «ما كنا ندعو الرواية إلا رواية الشعر»[...].

والرواية الأدبية لا تهمنا في هذا البحث إلا من زاويتين:

الأولى: تتمثل في أن رواة الأدب كانوا مقصدا من مقاصد النحاة يسمعون منهم النصوص التي جعلوها أساسا لتقعيد قواعدهم.

الثانية: أن المتجهين للسماع في اللغة أنفسهم نشأوا رواة للشعر في أول الأمر، حتى أننا نجد من الباحثين من يقول بأن روايته كانت تمثل الجذور الأولى... للرواية اللغوية»[1].

ثم بدأت دائرة المشاكل تتسع بين النحاة والشعراء، فتأججتِ الصراعات مما قاد إلى رفض علم النحو برُمته نظرا لتدخلاته المُتكررة في تقويم الشعر. لقد فطن الخليل في مرحلة مُبكرة إلى خُصوصية القول الشعري: فأدرك أن علم النحو يستطيع أن يُحيط بأغلب تراكيب اللغة، ومع ذلك، فإنه يقف في بعض الأحيان حائرا مُتوترا أمام استعمال غير مألوف في اللغة. ولا تكمن خُصوصية القول الشعري في استعمال الغريب الذي لا تتداوله الألسنة، بل في اعتباره مصدر انفلات من نمطية اللغة؛ لهذا قال الخليل ابن أحمد الفراهيدي: «الشعراء أمراء الكلام يصرفونه أنى شاءوا ويجوز لهم ما لا يجوز لغيرهم من إطلاق المعنى وتقييده ومن تصريف اللفظ وتعقيده ومد المقصور وقصر الممدود والجمع بين لغاته والتفريق بين صفاته واستخراج ما كلّت الألسن عن وصفه ونعته والأذهان عن فهمه وإيضاحه، فيقربون البعيد ويبعدون القريب ويُحتج بهم ولا يُحتج عليهم [...]»[2].

---

(1) القياس النحوي، محمد عاشور السويح، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة الأولى، بنغازي 1986، ص. 12.

(2) منهاج البلغاء، حازم القرطاجني، مصدر مذكور، ص. ص. 143. 144.

يتضمن هذا الاستشهاد قضايا يرفضها علم النحو، وأخرى يقبلها علم البلاغة؛ ويتشكل رفض النحاة في كون الشق الأول من هذا الاستشهاد لا يُوافق ثقافة القواعد التي تسعى إلى الضبط والحصر، وكلما تصرف الشاعر باعتباره أميرا للكلام إلا وظهر نحوي يَحُدّ من سلطته ويُذكّره بقانون اللغة مما يُشعل الصراع حتما بين هاتين الطائفتين، أما أصحاب البلاغة والنقد، فقد أراحوا أنفسهم لأن الشق الثاني من الاستشهاد يدخل في صميم بلاغتهم.

تظهر عوائق تحدّ من هذه الحُرية التي يمنحها الشاعر لنفسه، وتُجاوز في بعض الأحيان الضرائر الشعرية ورُخصها؛ ولهذا يُحاول لغوي مثل ثعلب تنظيم القول الشعري بوضع معايير تُشبه تلك التي وضعها المرزوقي للشعر في عموده في صرامتها وتختلف عنها في مضامين بنودها. «وقد حكم البعض على ثعلب - بوصفه ناقدا للشعر- [حكما] أشد قسوة. فالبحتري يرد رأيا « لثعلب وأصحابه الذين يشغلون أنفسهم بعلم الشعر دون صناعته». وانتقد كثير من الدارسين المحدثين رسالة قواعد الشعر- إن كانت له. وبين هينريخس Heinrichs أن الوعي بالمفهوم التجزيئي الذي يستند إليه منهج ثعلب، أساسي لفهم القواعد»[1]، فما هو أصل الصراع بين الشعراء والنحاة؟

2- أصل الصراع:

كان الشعر يُنظم مُنذ العصر الجاهلي وفق قوانين مُوسيقية مُحددة، وكان الشعراء وغيرهم من المهتمين بهذه الظاهرة يعرفون بعض خبايا هذا التاليف المُوسيقي سليقة إلا أن أمورا أخرى مُتعددة ظلت خفية عنهم لفترات زمنية طويلة؛ ففي العصر الجاهلي، تعاملت هذه النظرات النقدية مع عُيوب المُوسيقى والإيقاع بحس مُرهف، فكان العروضيون يعرفون مكان الخلل بيُسر وإن كانوا قد جوّزوا بعض العُيوب واستنكروا أخرى. «ويتبين متتبع هذه العيوب أن كثيرا من شواهدها - عند العروضيين والنقاد على السواء- مُستقى من أشعار الفحول في الجاهلية والإسلام، ممن يعتبرون مثالا للإجادة الفنية والبراعة الشعرية: فقد وردت نماذج منها في أشعار كل من امرئ القيس والنابغة والأعشى، مثلما وقعت في أشعار جرير والفرزدق، ومن في مثل هذه المنزلة»[2].

استطاع الخليل ابن أحمد الفراهيدي أن يكتشف علم العروض مع مُرور الزمن، فلاح آنذاك الفرق بين المُتكلم العادي والشاعر: إذا كانت مسالك القول تُسعف المُتكلم العادي لأنه يستطيع أن يقول ما يشاء،

---

(1) بدايات النظر في القصيدة، فان جيلدر، ترجمة، عصام بهى، مجلة، فصول، المجلد 6، العدد 2، يناير. فبراير 1986، ص. 20.

(2) عيوب القافية: قصور الأداة أم بلاغة التقنية، محمد عبد الصمد الأجروي، مجلة، دراسات سيميائية أدبية لسانية، العدد 04، شتاء 1990، ص. 84.

فإن قيد المُوسيقى الشعرية العروضية يحد من تحركات الشاعر، وستكون النتيجة أن منطق الشاعر أضيق من منطق المُتكلم.

تحدث سيبويه عن هذه المقارنة بين المُتكلم والشاعر في إنجاز القول، خُصوصا في باب من أبواب "الكتاب"، هو: "باب ما يحتمل الشعر" فقال: «اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام»[1]، وهكذا نجد سيبويه يُروِّج لكلام أستاذه الخليل الذي تحدث عن الشاعر باعتباره أمير الكلام.

تفهّم الخليل وسيبويه المأزق الذي يقع فيه الشاعر لأنهما فهما أبعاد الظاهرة الأدبية، ومن هذه الزاوية، يُمكن اعتبار نظراتهما في هذا الموضوع بداية حقيقية للتنبيه إلى الفرق الحاصل بين اللغة النمطية من جهة، واللغة الخصوصية من جهة ثانية؛ إذن سترتبط الرخص والضرائر بمجال القول الخُصوصي الذي هو الإبداع الشعري على وجه التحديد. وكيفما كانت الضرورة أو الرخصة أو العيب، فإن القدماء لا يشكون في جودة ما قيل من أشعار تُمثل قمه الإبداع لديهم. وسواء أحصل الإقواء- مثلا- في شعر النابغة أم لم يحصل، فإنه يُصنف دائما ضمن الفُحول الخناديد.

«فمتى رأيت الشاعر قد ارتكب مثل هذه الضرورات على قبحها، وانخراق الأصول بها، فاعلم أن ذلك على ما جشمه منه وإن دل من وجه على جوره وتعسفه، فإنه من وجه آخر مؤذن بصياله وتخمطه، وليس بقاطع دليل على ضعف لغته، ولا قصوره عن اختياره الوجه الناطق بفصاحته»[2]، فالشاعر كالفارس المُندفع إلى الحرب «فهو وإن كان ملوما في عنفه وتهالكه، فإنه مشهود له بشجاعته وفيض منته»[3].

ويتواجد أصل الصراع بين النحاة والشعراء في آراء بعض النحاة أنفسهم غير الخليل وسيبويه، لقد تطور النحو فأصبح عقيدة العربي يُدافع به ضد اللحن الذي يلحق القرآن الكريم؛ وكلما أوردت الدراسات القديمة أنواع اللحن في ألفاظ القرآن وقراءاته وإعرابه، يتعاظم حجم الكارثة لأنها تكاد تذهب بمعانيه وتعاليمه (وهذا موضوع آخر يتطلب دراسة مُستقلة)؛ إلا أنه لا يجب التماس العذر للنحاة في مُهاجمة الشعراء لأن نُصوصهم (أي، نصوص الشعراء) ليست مُقدسة تستدعي هذا التدخل العنيف للحفاظ على فصاحتها.

إن تطبيق الحكم النحوي على قصيدة من الشعر، سيقود حتما إلى إقصائها من دائرة الأدب الرفيع الذي يخلو من الشبهات؛ وهذا ما دفع بالعروضيين، في حُدود اختصاصهم المُوسيقي، إلى عدم نزع صفة الفحل عن الشاعر الذي يُضبط مُتورِّطا في عيب من عُيوب هذه المُوسيقى؛ وهذا ما دفع علماء اللغة الذين كان لهم اطلاع واسع بكلام العرب إلى عدم التشبث بالقياس حرفيا لأنه سؤدي إلى اتهام العربي بالخطأ.

---

(1) الكتاب، سيبويه، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 26 .

(2) الخصائص، ابن جني، الجزء الثاني، مصدر مذكور، ص. 394.

(3) المصدر نفسه، الجزء الثاني، ص. 394.

وينقسم الحُكم النحوي، عند النحاة، في دائرة الضبط، إلى «واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء.

فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل، ونصب المفعول، وجر المضاف إليه، وتنكير الحال والتمييز وغير ذلك؛ والممنوع كأضداد ذلك، والحسن كرفع المضارع الواقع جزاء بعد شرط ماض، والقبيح كرفعه بعد شرط المضارع؛ وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيداً؛ والجائز على السواء كحذف المبتدأ أو الخبر وإثباته حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له. وقد اجتمعت الأقسام الستة في عمل الصفة المشبهة [...]»[1].

ماذا تبقى للشاعر بعد هذا الحكم النحوي؟ عليه أن يختار إذا كان سيسلك دُروب التركيب الجيد الإيجابي حسب النحاة أو سيسلك دُروب التركيب الرديء الناقص.. وستكون خاتمة القول إن كل شيء مُحدث بدعة؛ وهكذا لا تقبل القاعدة الرخصة والضرورة إلا في حُدود إمكان السيطرة عليها وإلحاقها بقاعدة معينة، لكن حرج الشاعر يَكبر يوما بعد يوم لأنه مُلزم بمعرفة قواعد اللغة تفاديا للحن فيها والخُروج عن مُقوماتها؛ غير أن هؤلاء الشعراء كانوا يستنكرون هذه الثقافة التي تُقدم القاعدة على كل شيء، وكانوا يعتبرون أنفسهم غير معنيين بعلم النحو، فكانوا يردّون على النحاة: ما كانوا نُقاد ألفاظ ولا قراء شعر.

ويتأكد مرة أخرى أن الشعر فرض على نفسه «[...] من القيود التركيبية والشكلية وزنا وقافية وغير ذلك ما حتم على الشعر أن يلجأ إلى التوسع في المعنى [...]، والتوسع في الصرف والنحو لضرورة وغير ضرورة، لأنه لولا هذه الحرية الصرفية والنحوية ما أمكن مع قيود عمود الشعر أن يكون الشعر أداة ناجحة من أدوات التعبير الفني. من هنا رأينا الشعراء يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة النثر»[2]. ويُقدم الدكتور تمام حسان اقتراحا لفهم أصول التوترات التي تحدث بين الشعراء والنحاة، فميز بين:

- الترخيص الذي نشأ في عصر السليقة.
- الترخيص الذي نشأ بعد عصر السليقة.

ويحسن الترخيص الأول إذا ما قُورن بالترخيص الثاني، ويعود سبب هذا القبول إلى كون الرخص اللغوية تُوجد في جُزء من القرآن الكريم كما تُوجد في الشعر حيث يُشكل الكلام الخُصوصي الموضع المُناسب الذي تحتشد فيه أنواع هذه الرخص. وقد رُوي كذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله:

---

(1) الاقتراح في علم أصول النحو، جلال الدين السيوطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت لبنان 1988، ص. 19.

(2) الأصول، تمام حسان، مرجع مذكور، ص. 85.

(إن قعر جهنم لسبعِين خريفا) أي: لسبعُون. أما الترخيص الثاني الذي أتى بعد السليقة، فقد عُدَّ من قبيل الخطأ، وكانتِ النتيجة أن أصبحت قواعد النحاة هي البديل العلمي للسليقة حين تغيب[1].

يطول النقاش عن علاقة الشعراء بالتزام القواعد النحوية وتكسيرها في الوقت ذاته؛ وتصحيحا لبعض المُغالطات التي تُرتكب في حق الشعراء وضروراتهم الشعرية، يجب تمحيص استشهاد ابن جني السابق لتوضيح أمور:

أولها، حديثه عن قبح الضرورات الشعرية والخراق الأصول بها مما يدفع إلى القول إن الشاعر كلما التجأ إلى الضرورة إلا واختار الأصعب: اللغة الضعيفة القبيحة المُنخرقة.

وثانيها، اعترافه بفُحولة الشاعر اللغوية لأن الضرورة ليست بقاطع دليل على ضَعف لغته؛ وهكذا نستنتج من الأمر الأول والثاني كيف أن الشاعر يختار الضعف على القوة استسلاما لاندفاع الشعر الذي هو جُزء من اندفاعه (الشاعر) الخاص.

وثالثها، تشبيهه الشاعر المُندفع بشعره بفارس مشهود له بشجاعته، وبهذا ينزع الحرج عن الشاعر بإعادة الاعتبار له بعدم تخطئته، فتُصبح الضرورة الشعرية مُغامرة لغوية إيجابية.

---

(1) المرجع نفسه، ص. 87.

خلاصة

إن الضرورة الشعرية هي مسلك ضيق يتجشم الشاعر عناء المرور به لأنه يعلم أن هذه العملية هي بُؤرة المعاني الكثيرة في رُقع ضئيلة جدا، ناهيك عن دور هذه المضايق أيضا في تطويع اللغة من جديد بما تجود به قرائح الشعراء، الشيء الذي يُحقق ثراءها من جهة ويُظهر خُصوصية الكلام الإبداعي من جهة ثانية.

ونختم الحديث عن الصراع بين النحاة والشعراء بقول المرحوم الأستاذ طه أحمد إبراهيم: «إن النحويين كانوا دائما ينقدون في الأدب صياغته التي لا تتمشى مع السبك العربي، ناسين جماله ورجاله وعناصره الفنية. وقد يكون من الظلم لهم أن نخلّيهم من الذوق الأدبي، وأن نقصرهم على نقد الصور والأشكال. فقد كان فيهم العالم بالعربية، وكان فيهم من روى الأشعار والأخبار وظُرُف وفصح. فعنبسة الفيل من الذين رووا شعر جرير والفرزدق، وكان يفضل جريرا. وهو وميمون الأقرن وعيسى بن عمر، وابن أبي إسحق من أئمة العربية الذين يرجع إليهم في المشكلات، وفي النقد الأدبي، وفي الموازنة بين الشعراء. فأما أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب فلهما في نقد الآداب آراء حسنة، ولهما فيه أثر جليل. يعدان في النحويين، ويعدان كذلك في اللغويين الذين وطدوا النقد الأدبي، ونظموا بحوثه، واستنبطوا مقاييسه»[1]. إن الصياغة التي لا تتمشى مع السبك العربي عند النحاة هي مصدر ضيق الشعراء لأنهم أحسوا بأن هناك من يُحاول تقويض إلهامهم الإبداعي وتقويض أدواته؛ فقد جاء على لسان عمار الكلبي:

ما لقينا من المستعربين ومن	قِياس نحوهم هذا الذي ابتدَعوا
إن قلتُ قافيةً بكراً يكون بها	بيتٌ خِلاف الذي قاسوه أو ذرَعوا
قالوا: لحنتَ وهذا ليس مُنتصباً	وذاك خفضٌ وهذا ليس يَرتفع
وحرَّضوا بين عبد الله من حُمقٍ	وبين زيدٍ فطال الضربُ والوجع
كم بين قومٍ قدِ احتالوا لمنطقِهم	وبين قوم على إعرابهم طبعوا
ما كلُّ قولي مشروحًا لكم فخذوا	ما تعرفون وما لم تعرفوا فدَعوا
لأنّ أرضي أرضٌ لا تشبُّ بها نار	المجوس ولا تُبنى بها البِيَع[2]

---

(1) تاريخ النقد الأدبي عند العرب، طه أحمد إبراهيم، دار الحكمة، بيروت، لبنان، ص. 53.

(2) عبد الفتاح كيليطو، بعض قضايا التحليل الأدبي، الملحق الثقافي لصحيفة الاتحاد الاشتراكي، عدد 66 – 24/2/1985.

الفصل الثالث

موقف علم النحو من الرخص الشعرية

تتعددُ ضرورات ورُخص الشعر ولا تقف عند حدٍّ واحدٍ ولا عند لون مُعين؛ وهذا ما يجعل هذا الباب في النقد العربي القديم يستحق دراسة طويلة مُستقلة بذاتها لا أن يكون جُزءاً تابعا لأي بحث يُشبه ما نقوم به الآن. وتعود أهمية باب ضرورات ورُخص الشعر إلى كونه ليس حكرا على النقاد ينظرون في قضاياه، وإنما هو مجال مفتوح أمام النحاة كذلك. ويُقدم هذا الباب فائدة عظيمة للغة العربية عامة إذ يُسهم في إثرائها ويُنوع من إمكاناتها.

إن محاور "الجامد والمشتق"، و"النحت"، و"الاقتراض: الدخيل والمعرب" تُسهم في إغناء رصيد اللغة العربية لأنها محاور تشبه آلة لا تقوم بإعادة إنتاج المُنجز فقط، بل تسعى إلى خلق الجديد لغويا. ويُؤطر هذه الآلة الضخمة محور"الميزان الصرفي" الذي يغتني باستقبال الجديد ويبحث له عن مُسوغات قبوله ليضمن تداوله اللغوي المُيسر.

لم تكن ضرورات الشعر ورُخصه يوما ضُعفا يُقيد فصاحة العربي وسليقته، فقد كانت توسعا في اللغة وإغناء لها؛ وعلى هذا الأساس، ينضاف محور الضرورات والرخص إلى المحاور أعلاه لانسجام الأهداف والمصائر، غير أنه لا بُد من توضيح أمرين اثنين:

الأول: يتفق محور "ضرورات الشعر ورُخصه" مع محاور "الجامد والمشتق"، و"النحت"، و"الاقتراض: الدخيل والمعرب" في صلتها بتغييرات تلحق بنية الكلمة في ذاتها، فتقترح الإضافات المُمكنة.

الثاني: تختلف تلك المحاور مُجتمعة عن محور "ضرورات الشعر ورُخصه" لأنه يصدر عن سياق تركيبي وعروضي تتفاعل مُكوناته لتخلق الجديد في بنية الكلمة، وتحدث هذه الإضافات بواسطة الزيادة أو النقص أو التغيير.

1 - أهمية القول الشعري:

كان الشعراء مُنذ العصر الجاهلي حتى العباسي يعتنون جيدا بقصائدهم الشعرية نظرا لسُرعة تداولها بين الناس. فإذا ما أراد الشاعر أن ينحت لنفسه تمثال الشهرة، بين الناس، اعتنى كثيرا بما يقوله من شعر حوكا وتنقيحا؛ وهذا ما استدعى النظر إلى المنتوج الشعري مرارا قبل عرضه على الناس وكأن الشاعر يعلم يقينا أن الكلمة إذا لم ينطقها ملكها وإذا نطقها ملكته. وقد أورد ابن جني في "باب في هل يجوز لنا في الشعر من الضرورة ما جاز للعرب أولاً" قوله: «[...] ليس جميع الشعر القديم مرتجلا، بل قد كان يعرض

لهم فيه من الصبر عليه، والملاطفة له، والتلوّم على رياضته، وإحكام صنعته [...]. ألا ترى إلى ما يروى عن زهير: من أنه عمل سبع قصائد في سبع سنين، فكانت تسمى حوليات زهير، لأنه كان يحوك القصيدة في سنة. والحكاية في ذلك عن ابن أبي حفصة أنه قال: كنت أعمل القصيدة في أربعة أشهر، وأحككها في أربعة أشهر، وأعرضها في أربعة أشهر، ثم أخرج بها إلى الناس. فقيل له: فهذا هو الحولي المنقح»[1].

ورغم هذا الاعتناء، كانت الضرورات تظهر من حين إلى آخر في قصائد مُتعددة مما يَسّر لها أمر أن تُصبح ظاهرة مُكتفية بذاتها عند القدماء. فإن استنكر قوم هذه الضرورات، فلأنهم أصيبوا بجرح داخلي قامت وراءه أسباب عديدة:

أولها، أن الشعر يأتي في الدرجة الثانية بعد القرآن الكريم من حيث الأهمية والقداسة؛ **وثانيها**، أن الشعر شكل حقلا للمراس الطويل بما أنه نشأ فطرةً وسليقةَ المُتكلمين مُنذ الجاهلية الأولى مما يجعل الضرورة عيبا وعارا يُلحقان الأذى بالفصاحة العربية؛ **وثالثها**، أن مصادر اللغة العربية هي القرآن الكريم والشعر العربي والسماع عن الفُصحاء في البوادي قبل الحواضر؛ **ورابعها**، أن الضرورة في الشعر قابلة للاستبدال بكلام آخر ينزعها عنه تركيبيا وعروضيا، وهذا الأمر غير مقبول عند الجمهور الذي يتساءل: لم يختار الشاعر اللغة الضعيفة وقد كان بإمكانه استعمال اللغة القوية؟؛ **وخامسها**، أن لغة الشعر هي لغة خُصوصية راقية وليست لغة نمطية عادية؛ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يلتقي الرقي مع الضرورة والرخصة في نسق واحد؟... إلخ.

يشهد الشاعر ميلاد الحدث الإبداعي (الشعري) على يديه، ويسوقه بحذر مثل مولود يتدرج في الخُروج بعد مخاض عسير، وينظر إلى ضرورة مُعينة ترتبط بجزء من قصيدته مثلما ينظر إلى خال على صفحة خدّ المولود فلا يملك أمر انتزاعه؛ وعليه، فالضرورة والرخصة جُزء من اللغة الخُصوصية للنص الشعري، وهذا ما سيفرض تسامحا كبيرا معها يُخرجها من دائرة النشاز إلى دائرة **الوضع الطبيعي**؛ وهكذا يرى ابن

---

(1) الخصائص، ابن جني، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. 325. 326.

وقد أورد ابن جني في: المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 326.: أورد شعرا لعدي بن الرقاع العاملي، يقول:

وقصيدة قد بتّ أجمع بينها ... حتى أقوم ميلها وسنادها

نظر المثقف في كعوب قناته ... حتى يقيم ثقافه منآدها

وجاء في: قراءة في مقدمة المرزوقي لشرح الإختيار، كمال عبد العزيز إبراهيم، مجلة، جذور، العدد 22، السنة 09، دسمبر 2005، ص. 148.: يقول سويد بن كراع:

أبيت بأبواب القوافي كأنما ... أصادي بها سربا من الوحش نُزّعا

أكالئها حتى أعرّس بعدما ... يكون سحيرا أو بُعَيد فأهجعا

إذا خفت أن تروى عليّ رددتها ... وراء التراقي خشية أن تطلّعا

ويقول الفرزدق: «أنا أشعر تميم، وربما أتت علي ساعة ونزع ضرس أسهل علي من قول بيت».

جني « كثرة ما ورد في أشعار المحدثين من الضرورات؛ كقصر الممدود، وصرف ما لا ينصرف، وتذكير المؤنث ونحوه. وقد حضر ذلك وشاهده جِلّةُ أصحابنا من أبي عمرو إلى آخر وقت، والشعراء من بشار إلى فلان وفلان، ولم تر أحدا من هؤلاء العلماء أنكر على أحد من المولدين ما ورد في شعره من هذه الضرورات التي ذكرناها وما كان نحوها؛ فدل ذلك على رضاهم به وترك تناكرهم إياه»[1].

يتضمن هذا الاستشهاد لفظة "المُولدين" للإشارة إلى فئة من الشعراء كثرت الضرائر في شعرهم، وغالبا ما كان النحاة وعلماء اللغة يتساهلون مع هذه الفئة بادعاء أن الضعف قد تسرب إلى صناعتهم؛ لكن الضرائر الشعرية لا تعرف شعر مُتقدم من الشعراء أو مُولد منهم. «ولئن تحفظ بعض اللغويين العرب في الاحتجاج بأقوال بعض الشعراء أو اشترطوا التأكد من معرفة اسم الشاعر عندما يردهم شعره، مخافة أن يكون هذا الشعر مصنوعا أو يكون لمولد لا يعتد به أو من راوية لا يوثق بكلامه، فقد كان أصحاب المعجمات واللغويون الأوائل عامة كالخليل بن أحمد والكسائي وأبو[2] عمر الشيباني والبغدادي وحتى سيبويه يسمعون الشعر من أفواه الشعراء فيحتجون به في اللغة. على أن بعض من كان يتحفظ ويتحرج من الاحتجاج بشعر المولدين تراجع عن تحرجه أو عن المبالغة في هذا التحرج فيما بعد»[3].

2- الرخص الشعرية وضروراتها: من بنية الكلمة إلى التركيب:

تختلف المساحات الشعرية التي تُغطيها الضرائر بين القصر والطول. وتُوضح هذه المُلاحظة البصرية الكمية أمرا مُهمّا يتعلق بتحديد هُوية الضرورة الشعرية: هل هي ضرورة تُصيب بنية الكلمة المُفردة؟ هل هي ضرورة تشمل التركيب برُمته؟ هل هي ضرورة تلحق أجزاء البيت الشعري؟ إذن يُمكن النظر إلى الضرورة الشعرية من هذه الزاوية الكمية لأنها تُؤهل انتقال النظر من الكلمة إلى التركيب، ثم تُركز النظر على التركيب تماشيا مع الموضوع الرئيس للبحث: إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم.

إن التراكيب هي مجال الأنساق نفسها وفق مبادئ التضام والالتحام والتآلف، في حين تُشكل المُفردات جُزءا منها. ويجب النظر إلى الضرورة في المُفردة على أساس أنها تغيير يلحق بنية الكلمة، خلاف

(1) الخصائص، ابن جني، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. 328. 329.

(2) الصحيح في القولة: أبي.

(3) الحصيلة اللغوية، أحمد محمد المعتوق، مجلة، عالم المعرفة، مرجع مذكور، ص. 129.

وقد أحال الكاتب في هذا الاستشهاد على: محمد حسين آل ياسين، الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، مكتبة الحياة، بيروت 1980، ص. 361.

الضرورة في التركيب حيث تقوم بخلخلة النسق النحوي؛ غير أن بعض المُفردات تشذ في تراكيب مُعينة مما ينزع عنها طابع الابتكار الصرفي ليُدخلها في دائرة الخطأ النحوي.

ستبدأ هذه الفقرة بالحديث عن الضرورة، بالمفهوم الابتكاري الصرفي، في بنية المُفردة فقط. إن اشتغال الضرائر «[...] سيكون حتما على الأبيات المفردة المعزولة، فالضرورات لا ترصد فيما توالى وتلاحق من أبيات تشكل قطعة أو قصيدة، بل تتتبع في الأبيات المفردة، ومن ثم [...] إفراد كل بيت، يضم ضرورة معينة، بوقفة خاصة [...]»[1]. ومن ذلك، قول الطرماح:

مزائِدُ خرقاءِ اليدين مُسيفة ... يُخِبُّ بها مستخلِف غير آئنِ

ومُفرد "مزائد" هو "مزادة" مثل "منارة"، وتجمع في الحقيقة على "مناور" و"مزاود"؛ لكن الشاعر رخّص لنفسه استعمالا لا يُوجد في كلام آخر مثل:

يصاحب الشيطان من يصاحبه ... فهو أذِيٌّ جَمّةٌ مَصاوِبه[2]

إن "مناور" و"مزاود" هي من جنس "مصاوب"؛ لأن «المنارة. بالفتح: هي التي يؤذن عليها، والمنارة أيضا ما يوضع فوقه السراج، وهي مفعلة من الاستنارة جمعها مناور بالواو، لأنها من النور، ومن قال منائر فقد شبه الأصلي بالزائد، كما قالوا مصائب وأصله مصاوب، والمنارة التي يوضع عليها السراج جاءت على غير قياس، إذ قياسها الكسر لأنها اسم آلة»[3].

ومن ذلك قول النابغة الجعدي:

موالي حلف لا موالي قرابة ... ولكن قطينا يحلبون الأتاويا

جمع النابغة كلمة "أتاوة" على "أتاوي"، والفصيح أن يقال "أتاوى".

ومن ذلك قول الشاعر:

---

(1) شروح البيت والقصيدة في الأدب العربي... محاولة في التصنيف، احمد رزيق، مجلة، عالم الفكر، المجلد35، العدد 4، أبريل، يونيو 2007، ص. 281.

(2) الخصائص، ابن جني، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. ص. 329. 330.

(3) الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، دار المعارف، مصر 1971، ص. 183.

لـــو كـــان في قلـــبي كقـــدر قلامـــة   مـــن حـــب غـــيرك قـــد أتاهـــا أرسُلـــي

فجمع 'رسول' على 'أرسل' ليستقيم الوزن، والصحيح 'رُسل' التي لم يستفد منها البيت[1]. وينضوي هذا الجمع تحت «كل اسم رباعي قبل لامه مد، صحيح الآخر مذكرا كان أو مؤنثا [...] كقضيب وقضب، وعمود وعمد، وقلوص وقلص، ورغيف ورغف، وغدير وغدر»[2].

وتُفسر هذه الرخص أعلاه كون الشاعر يُصغي إلى أصوات شعره، فتطلب منه ما هو غير مُتداول في اللغة؛ فهو يعمل جاهدا لرسم ملامح هذا النداء الخفي، فيقوم بإرضائه ولا يقمع رغباته. فإذا كان الشاعر في المثال الأول المُقترح للضرورة [قول الطرماح] يستطيع أن يُغير كلمة 'مزائد' بأخرى صحيحة هي 'مزاود'، فإنه يأبى القيام بذلك تلبية لهذا النداء الذي يطلب 'الهمزة' عوض 'الواو'؛ وإذا كان هذا الأمر كذلك، كيف يكون الحال مع المثال الثالث للضرورة الذي يفرض على الشاعر استبدال كلمة 'رُسل' بكلمة أخرى هي 'أرسل'، ولو لم يستجب لنداء أصوات القصيدة لاختل الوزن الشعري، وهكذا نستنتج أن الضرورة الشعرية درجات، منها:

1- ما يَفرض نفسه وإن لاح أفق الاستبدال: مزاود ← مزائد ← على وزن مفاعل.

2- ما يَفرض نفسه مع انعدام إمكان الاستبدال: رسل ← على وزن فعل / أرسل ← على وزن أفعل.

وستكون مثل هذه التغييرات التي تلحق بنية الكلمة فُرصة لإغناء المُعجم بمُفردات جديدة ما أن تدخل مجال الاستعمال حتى تبحث لنفسها عن قاعدة في علم الصرف. وإذا كانت الأمثلة تُناقش تغيير بنية الكلمة من حيث باب 'الجمع' في اللغة، فإن مجال تغييرات هذه البنية مُتعدد في أبواب أخرى مُتنوعة. ولا نسعى، في هذا المقام، إلى حصرها لأن العبرة في إظهار تأثير علم النحو في الضرورات والرخص الشعرية، وأول ما نستشهد به ما يلي: «[...] كان الشعراء في تلك الفترات يدركون هذه المكانة لشعرهم ويعتبرونها مصدر فخر واعتزاز إلى درجة تقودهم أحيانا إلى التعالي على اللغويين والنحويين الذين يسعون إلى فرض قواعدهم التي يسنونها، فقد روي أن عبد الله بن أبي إسحق النحوي سمع قول الفرزدق:

وعـــض زمـــان يـــا ابـــن مـــروان لم يـــدع   مـــن المـــال إلا مـــسحتاً أو مجلـــفُ

(1) الحصيلة اللغوية، أحمد محمد المعتوق، مجلة، عالم المعرفة، مرجع مذكور، ص. 130.

(2) الفيصل في ألوان الجموع، عباس أبو السعود، مرجع مذكور، ص. 48.

فجاء إليه يسأله: علام رفعت "مجانف"؟ فأجاب الفرزدق في أنفة وعزة: على ما يسوءك وينوءك. علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا! ثم هجاه الفرزدق»[1].

يعلم الفرزدق مسالك القول الشعري، ويضع الثقة في نفسه وإن قادته إلى دروب اللحن؛ أما علمه بمسالك القول الشعري فيتجلى في اعتبار كل ما يصدر عنه فصاحة لغوية لا تستدعي المُراقبة عن طريق الصحة أو الخطأ، وإنما تفرض على المُتلقي فقط تأول ما يُقال من قول؛ لهذا قال "علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا"؛ وأما وضعه الثقة في نفسه، فيتجلى في مُجابهة ابن أبي إسحق مما يستوجب طرح تساؤلات، منها: هل يلزم النحوي رفع القياس النحوي إلى مُستوى العقيدة ثم مُراقبة القول الشعري من خلاله؟ هل يلزم الشاعر أن يقول ما يشاء دون رقيب؟ إذن تسعى عملية إغناء اللغة العربية إلى التضحية بالقواعد النحوية لصالح الكلام الخُصوصي في حُدود ضبط إبداعية مادة اللغة؛ غير أن الضرورة في بيت الفرزدق لا تُضيف للغة شيئا سواء رفع كلمة "مجانف" أو نصبها أو جرها لأنها حالات ثلاث وردت أصلا في هذه اللغة. ونستند كذلك إلى الثقافة العروضية لتوضيح أن الحركات الثلاث لا تُخل بوزن البيت: إذا اعتمد الفرزدق على الحركات القصيرة فإنها تستدعي إشباعا بالواو أو الألف أو الياء؛ وإذا استعمل التنوين، فإنه يستدعي الإشباع الأصلي بواسطة سكون صوت النون. ولا تملك الضرورة في مثال الفرزدق تأثيرا قويا إلا إذا وُضعت في سياق أبيات أخرى ليتضح هل هناك عيب من عُيوب القافية؟.

رغم السلبيات المُتعددة المُرتبطة باستحداث الضرورة في بيت الفرزدق أعلاه، فإن ذلك سيُفيد في الانتقال من كسر الجانب النحوي المُرتبط بالإيقاع العروضي. فقد روي بيت الأخطل:

كلمع أيدي مثاكيلٍ مسلبةٍ　　　يندُبن ضرس بنات الدهر والخُطُب[2]

إن أصل تفعيلة الشطر الأول هي: مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن؛ إلا أنه إذا استُعمل الزيغ النحوي الإعرابي بتصريف كلمة "مثاكيلٍ" وذلك بتنوينها تنوين الجر، تُصبح تفعيلة الشطر الأول: متفعلن فاعلن مستفعلن فعلن. أما إذا دُفع الزيغ النحوي الإعرابي بترك كلمة "مثاكيلَ" ممنوعة من الصرف، تُصبح تفعيلة الشطر الأول: متفعلن فاعلن متفعلن فعلن. وتكون النتيجة أن **ترك الزيغ النحوي الإعرابي أفضل من رفعه** لأن تفعيلة مستفعلن ستحل محل تفعيلة متفعلن؛ لكن ابن جني يقول: «[...] اعلم أن البيت إذا تجاذبه أمران: زيغ الإعراب، وقبح الزحاف، فإن الجفاة الفصحاء لا يحفلون بقبح الزحاف إذا أدى إلى صحة

(1) الحصيلة اللغوية، أحمد المعتوق، مجلة، عالم المعرفة، مرجع مذكور، ص. ص. 129. 130.

(2) الخصائص، ابن جني، الجزء الأول، مصدر مذكور، ص. 334.

الإعراب»[1]؛ غير أنه لا بُد من ضعف زيغ الإعراب واحتمال ضرورته إذا كان يكسر البيت كسرا كما رأينا في بيت الأخطل. ومنه قول الشاعر الذي أمِن ضعف الإعراب وقبح الزحاف دفعة واحدة:

خريـــــعُ دَوَاديَ في ملعـــــبٍ   تـــأزُرُ طـــورًا وتُرخِـــي الإزارا.

فهذا لا بُد من تصحيح مُعتله، الا ترى أنه لو أعَلَّ اللام وحذفها فقال داوِدٍ، لكسر البيت البتة[2]. فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب، وإن أشفقت من كسره البتة دخلت تحت كسر الإعراب[3].

عند الحديث عن علاقة الوزن العروضي بالزيغ النحوي الإعرابي، تتضح بعض خصائص التركيب: صحيح أن كلمات "مجانف" و"مثاكيل" و"دوادي" تم تناولها بطريقة يعتقد مُتتبع التحليل أنه تناول للكلمة مُنعزلة عن سياقها؛ لكن، في الحقيقة، عُولجت هذه الكلمات في سياقها بطريقة ضمنية إذ ما هو مُبرر تحويل الحركة الإعرابية لكلمة "مجانف" إلى الرفع؟ ما هو مُبرر تصريف كلمة "مثاكيل" الممنوعة من الصرف؟... إلخ. لا تلحق هذه التغييرات الإعرابية الكلمة إلا إذا كانت تتحرك في سياق معين.

أما الضرورة الشعرية المُرتبطة بالتركيب فهي لا تستهدف كلمة بعينها، بل التركيب برُمته. يقول ابن جني: «وأغرب [...] وأفحش وأذهب في القبح قول الآخر:

لهـــا مُقلـــتا حـــوراءَ طَـــلٌّ خَميلـــةً   مِـن الـوحشِ مـا تنفـكُّ ترعَـى عَرَارُهـا

أراد: لها مُقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خميلة طل عرارُها»[4]

فإذا طُبقتْ المُراقبة العروضية على هذا البيت، يُلاحظ أن تفعيلة الشطر الأول هي: فعولن مفاعيلن فعول مفاعلن، وتفعيلة الشطر الثاني هي: فعولن مفاعيلن فعولن مفاعلن؛ لقد استقام الوزن العروضي في تفعيلات البحر الطويل. ويُفترض تنظيم البيت من جديد لمعرفة ما يُريد الشاعر أن يصل إليه؛ لكن التركيب إذا استعاد صيغته الأصلية سيختل الوزن.

أين هو الإشكال الحقيقي؟ يصعب إعراب كلمة "خميلة" في البيت، ويُفترض فيها أن تكون مرفوعة حين جاورت "طَلّ"؛ ويصعب إعراب كلمة "عرارها" في البيت كذلك لأنها جاورت "ترعى"، فيُفترض فيها النصب؛ لكن البيت احتفظ لكلمة "خميلة" بالنصب، ولكلمة "عرارها" بالرفع مما دفع بالسياق النحوي إلى

(1) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 334.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 335.

(3) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. ص. 335. 336.

(4) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 331.

الاحتفاظ بالمواقع الأصلية للكلمات وإن اختل التركيب بسبب الوزن الشعري؛ وهكذا يُفهم قول ابن جني حين نظم التركيب نحويا من جديد، فقال: «أراد: لها مقلتا حوراء من الوحش ما تنفك ترعى خميلةً طل عرارُها»؛ وبرّر النصب في كلمة "خميلةً بتقدم "ترعى" عليها، وبرر الرفع في كلمة "عرارُها" بتقدم "طُلّ" عليها عكس ما جاء به البيت من ترتيب؛ وقد انتقد ابن جني مثل هذا الاستعمال، فقال: «فمثل هذا لا نُجيزه للعربي أصلا، فضلا عن أن نتخذه للمولدين رسما.

وأما قول الآخر:

معاوِيَ لم ترعَ الأمانةَ فارعها   وكن حافظا لله والدينِ شاكِرُ

فحسن جميل؛ وذلك أن (شاكرَ) هذه قبيلة، وتقديره: معاوى لم ترع الأمانة شاكرُ، فارعها أنت وكن حافظا لله والدين. فأكثر ما في هذا الاعتراض بين الفعل والفاعل [...]»[1]. وقبل أن يُحيل ابن جني على "باب الاعتراض" يُورد بيتا شعريا يُوضح فيه حُسن التركيب وجماله:

وقد أدركَتني - والحوادث جَمَّة -   أسِنَّةُ قومٍ لا ضعافٍ ولا عُزْلِ[2]

نُيُفهم الفرق بين التراكيب التي تنتقل فيها الكلمات من مكان إلى آخر مع السعي الجدي لعلم النحو في تشغيل جانبه النسقي الذي يحتفظ لهذه الكلمات بأمكنتها الأصلية، ثم الفرق بين كلمات أخرى تأتي في سياق الجمل الاعتراضية.

لقد كانت الجملة الاعتراضية حسنة جميلة يتداولها النحاة والبيانيون، «وهي الجملة التي تعترض بين شيئين متلازمين، أو متطالبين، لتوكيد الكلام، أو توضيحه، أو تحسينه. وتكون ذات علاقة معنوية بالكلام الذي اعترضت بين جزأيه، وليست معمولة لشيء منه»[3]. وفائدة هذه القضية أن الجمل الاعتراضية معروفة في كتب القدماء عكس المثال الذي تحدث ابن جني عن قبحه حيث لا يدخل ضمن الاعتراض ولا ضمن التقديم والتأخير.

---

(1) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 331.

(2) المصدر نفسه، الجزء الأول، ص. 332.

(3) إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، مرجع مذكور، ص. 64.

وبما أن هناك استعمالات لا تقبل هذه الظاهرة النحوية أو تلك، فذلك هو الإيغال في حقل الترخيص بعينه: فما الهدف من بعثرة الكلمات بالاحتفاظ بالوزن العروضي والنسقية النحوية؟[1].

---

(1) يقول تمام حسان في: الأصول، تمام حسان، مرجع مذكور، ص. ص. 85. 86.: تُظهر الرخص التي تستهدف ظواهر نحوية معروفة، أن الشعراء «[...] يترخصون في شعرهم حتى أصبح الإيغال في حقل الترخص أوضح ما يميز لغة الشعر من لغة النثر. وهل يقبل في النثر أن يختلف إعراب التابع عن إعراب المتبوع كما في قول امرئ القيس:

كأن ثبيرا في عرانين وبله ... كبير أناس في بجاد مزمل

أو قول الفرزدق:

وعض زمان يا ابن مروان لم يدع ... من المال الا مسحتا أو مجلف

وهل يقبل النثر أن يتقدم المعطوف على المعطوف عليه كما في قول الشاعر:

الا يا نخلة في ذات عرق ... عليك ورحمة الله السلام

أو يتقدم المستثنى على المستثنى منه كقول الكميت:

ومالي إلا آل احمد شيعة ... ومالي إلا مذهب الحق مذهب

أو أن تسقط صلة الموصول كما في قول الشاعر:

نحن الأولى فاجمع جموعك ثم وجههم إلينا

وهل يقبل في النثر أن تتحول الكلمة بالترخص عن بنيتها كما في قول الشاعر:

أخيل برقا متى حاب له زجل ... إذا يفتر من توماضه حلجا

اي متى سحابٌ ومتى بمعنى من في لغة هذيل».

خلاصة

نقول، في أثناء النظر إلى الحالات التي تجتمع في الرخص والضرائر الشعرية، إنها حالات إيقاعية نحوية أو تركيبية أو صرفية أو مُعجمية... إلخ. وقد تتواجد الضرورة في البيت إذا كانت هذه الضرورة كلمة أو تركيبا، وقد تتواجد في أجزاء من القصيدة إذا تعرضت تراكيبها لها.

إن الضرورة ترتبط أساسا بضيق الوزن الشعري وترغب في فتح هذا القيد والتحرر للتوسع في معان مُختلفة ما كان لها أن تتوسع فيها لو استجابت لقدر القيد الذي وُضعت فيه. لقد وضَّح كتاب 'اللمع' لابن جني هذا الارتباط بين الوزن والنحو مُعلقا على مثالي 'مررت زيداً' و'عجبت بكراً' حيث جاء في الهامش 3: «قال الثمانيني: (وكان (سيبويه) لا يجيز أن يسقط حرف الجر من هذا النوع في الكلام، ولا في الشعر. وكان (الأخفش) يجيز إسقاطهُ في الشعر للضرورة، لأن الشاعر يضطر إلى تصحيح الوزن وتقويم القافية [...]»[1].

لقد لامس هذا الفصل الضرورة الشعرية وإن كان السيوطي يُقر بصعوبة تحديدها عندما أورد آراء مُتباينة، هي:

- أراد سليمان: وقد اختلف الناس في حدِّ الضرورة.
- فقال ابن مالك: هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة.
- وقال ابن عصفور: الشعر نفسه ضرورة وإن كان يُمكنه الخلاص بعبارة أخرى.
- قال بعضهم: وهذا الخلاف هو الخلاف الذي يُعبر عنه الأصوليون بأن التعليل بالمظنة هل يجوز أم لا بد من حُصول المعنى المناسب حقيقة؟
- وأيد بعضهم الأول بأنه ليس في كلام العرب ضرورة إلا ويُمكن تبديل تلك اللفظة ونظم شيء مكانها[2].

ستتطور الضرورة عند بعض النحاة لتُصبح جُزءا مهما من القياس: كان ابن جني يتريث في الحُكم على قراءات القرآن وإن كانت شاذة، وكان يلتمس لها العُذر؛ لكن الغريب هذه المرة أن ابن جني يلتمس العذر للشاذ بالشاذ: فقد قرأ طلحة ابن سليمان قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾ (النساء: 78) برفع الكافين. فرفضها مجاهد.

---

(1) اللمع في العربية، ابن جني، مصدر مذكور، ص. 105.

(2) الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، مصدر مذكور، ص. 21.

«قال أبو الفتح: هو لعمري ضعيف في العربية، وبابه الشعر والضرورة إلا أنه ليس بمردود لأنه قد جاء عنهم، ولو قال: مردود في القرآن لكان أصح معنى، وذلك أنه على حذف الفاء كأنه قال: فيدرككم الموت [...]»[1].

وهكذا يجب على كل باحث يحترم الوقائع اللغوية أن يسلك الطريق نفسه الذي سلكه ابن جني لأنه لم يتحرج يوما عند الاستشهاد بالضرائر الشعرية لإظهار إمكان قبول سلوك لغوي معين، ولم لا البحث له عن قاعدة تأويه.

(1) النحو وكتب التفسير، إبراهيم عبد الله رفيدة، الجزء الأول، مرجع مذكور، ص. 533.

الفصل الرابع

شواهد علم النحو الأدبية

تزخر كتب علم النحو بشواهد مُتنوعة وغنية تقوم دليلا على انتحاء اللغة نحوا معينا، فتتنوع القواعد بتنوع سُلوكات هذه اللغة؛ وتزخر كذلك بنقاش نظري يُفسر سمتا مُحددا باعتباره بابا من أبواب النحو أو ظاهرة من ظواهره؛ ولهذا تُسمى الوقائع اللغوية أحيانا بالأدلة وأخرى بالشواهد، لأنها تأتي لتتويج النقاش النظري عن قاعدة من القواعد النحوية، وقد تتصدر الأدلة والشواهد النقاش النظري لتُوجهه نحو فهم مُحدد.

ولا يجب أن تُوضع شواهد علم النحو في مرتبة واحدة، بل تتفاوت أهميتها حسب الجنس الذي تنتمي إليه، فتختلف درجات الإقناع النظري في علاقته بجنس الشاهد المُعتمد: تُعلمُ المعرفة النحوية جيّدا قيمة الشاهد القرآني الذي يُعتبر قطعيا بالنظر إلى باقي الشواهد الأخرى، وتعتمد هذه المعرفة أيضا على شواهد شعرية أونثرية أو صناعية؛ ونفهم أهمية تراتبية الشواهد عند النحاة حسب المواقع التي تُغطيها في نقاشاتهم النظرية، ولا يَمنع هذا الفهم من تصنيف هذه الشواهد، باستثناء الشاهد القرآني، إلى قوية أو ضعيفة: فإذا كان المثال قويا، فهو يُؤكد مشروعية النقاش النظري أو القاعدة النحوية، أما إذا كان ضعيفا يُصبح دوره هامشيا كأن يلحق بالمثال القوي لتثبيت القاعدة أو يخلق مُشكلا وصفيا عند اعتماده مُفردا.

وتظهر قوة الشاهد عندما تكثر فوائده النحوية، فيكون مجالا للقراءات المُتباينة والتأويلات المُحتملة، فقد أورد ابن هشام خمسة أوجه لقوله تعالى: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ (الزمر: 06)، قال: «أحدها: أن العطف على محذوف، أي من نفس واحدة، أنشأها ثم جعل منها زوجها.

الثاني: أن العطف على: (واحدة) على تأويلها بالفعل، أي من نفس توحدت، أي انفردت، ثم جعل منها زوجها.

الثالث: أن الذرية أخرجت من ظهر آدم عليه السلام كالذّرّ ثم خلقت حواء من قصيراه [أسفل أضلاعه].

الرابع: أن خلق حواء من آدم لما لم تجر العادة بمثله جيء بـ"ثم" إيذانا بترتبه وتراخيه في الإعجاب، وظهور القدرة، لا لترتيب الزمان وتراخيه.

الخامس: أن ثمّ لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم، وأنه يقال: «بلغني ما صنعت اليوم ثم ما صنعت أمس أعجب» أي ثم أخبرك أن الذي صنعته أمس أعجب»[1].

يُوهم الاستشهاد باقتراح تأويل واحد قطعي لا يتجاوزه إلى سواه، لكن عدة تأويلات نحوية تُراعي ظروف القول وسياقاته مما ينحرف بها في بعض الأحيان إلى ركن التفسير الذي تفاوتُ درجات حُضوره انطلاقا من الأوجه الخمسة التي حددها ابن هشام.

وكما يُمكن للشاهد أن يكون قويا، يُمكن للرأي النحوي الذي يُناقشه أن يكون ضعيفا: يُورد ابن هشام قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَٰثَةٞ رَّابِعُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ وَيَقُولُونَ خَمۡسَةٞ سَادِسُهُمۡ كَلۡبُهُمۡ رَجۡمَۢا بِٱلۡغَيۡبِۖ وَيَقُولُونَ سَبۡعَةٞ وَثَامِنُهُمۡ كَلۡبُهُمۡۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ بِعِدَّتِهِم مَّا يَعۡلَمُهُمۡ إِلَّا قَلِيلٞۗ﴾ (الكهف: 22)، ويُناقش الواو التي تسبق كلمة ثمانية، يقول: «واو الثمانية ذكرها جماعة من الأدباء كالحريري، ومن النحويين الضعفاء كابن خالويه، ومن المفسرين كالثعلبي، وزعموا أن العرب إذا عدّوا قالوا: ستة، سبعة، وثمانية، إيذانا بأن السبعة عدد تام، وأن ما بعدها عدد مستأنف»[2]. ويأتي بوجوه نحوية متعددة لواو ثمانية يُظهر فيها ميلا للوجه الصادر عن ابن عباس لأنه يعتبره القادر على تأويل الآية دون سواه، فقال: «[...] كان التصديق في الآية خفيا لا يستخرجه إلا مثل ابن عباس [...]»[3].

يُبرز ما تقدم بعض خُصوصيات الشواهد النحوية حيث تُركّز الحديثُ على الجانب المُرتبط بالآيات، وستتولى الفقرة القادمة أمر نمذجة هذه الشواهد ذات المرجعيات المُتعددة.

1- أجناس شواهد النحو: من المفرد إلى الجمع

غالبا ما نتحدث عن الشواهد النحوية بالمُفرد وكأن مرجعياتها واحدة أو رُتبها غير مُتدرجة (أتت الرتبة هنا بمعنى المنزلة)؛ فالشواهد النحوية لا تأتي في سياق نظري واحد، بل تأخذ أبعادا مُتباينة داخل النص النحوي. يُعتبرُ ضبط تحرك الشواهد وتنظيمها والإكثار منها والتقليل منها وتنويعها وعدم استعمالها... إلخ، جُزءا من طريقة ومنهج دارس النحو ومرحلة مُهمة من مراحل تحليل النص النحوي.

---

(1) المغني، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. 127.

(2) المصدر نفسه، ص. 351.

(3) المصدر نفسه، ص. 352.

وهناك من يتحدث عن الشواهد النحوية والأمثلة انطلاقا من الاستدلال، فيربط خصائص الاستدلال في النص النحوي بدراسة الوقائع اللغوية وتتبع سلوكها، «والاستدلال اللغوي[1]، بشطريه السماع والاستقراء، يقوم على الشواهد والأمثلة. أما الشاهد فهو النص يُورد لإثبات الحكم أو إبطاله، ويُشترط فيه أن يكون صحيحا قاطعا بعيدا من الاحتمال. وهو في الدرس النحوي ما كان من القرآن الكريم، أو الحديث الشريف، أو كلام العرب من الشعر والنثر في شروط الاستشهاد المقررة، من الزمان والمكان والقائل والراوي. وأما المثال فهو النص يورد لإيضاح الحكم وإيصاله إلى الفهم، ولو بقول مصنوع»[2]. وستكون نتيجة هذا الكلام أن أمثلة الاستدلال اللغوي بشطريه السماع والاستقراء، تنقسم إلى:

أ- الشواهد: ما كان من القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب من الشعر والنثر.

ب- الأمثلة: الأقوال المصنوعة.

وتتلخص شروط الاستشهاد المُرتبطة بكلام العرب من الشعر والنثر في معيارين، هما:

- المعيار الزمني: يُحدد عُصور الاستشهاد والاحتجاج فيجعلها تمتد إلى مُنتصف القرن الثاني الهجري في الحاضرة وإلى مُنتصف القرن الرابع في البادية.
- المعيار الجغرافي: يُسمي القبائل التي يُقبل الأخذ منها والقبائل التي لا يُقبل الأخذ منها. وأهم أسباب الأخذ، البُعد عن الاحتكاك بالفرس والحبش والقبط والغساسنة[3].

وتُثير هذه التمايزات سُؤالا مُرتبطا بالدليل اللغوي: هل يُمكن الحديث عن هذا الدليل، بعد هذا كله، بالمُفرد؟ فإذا اجتمعت الشواهد والأمثلة، ثم ترتبتْ ترتيبا مُحكما يُراعي المُعطيات أعلاه، نخلص إلى:

---

(1) جاء في: تحليل النص النحوي..منهج ونموذج، فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت 1997، ص. 88.: «يعتمد البحث العلمي، في دراسة الظواهر الإنسانية وتتبع سلوكها، لوضع القواعد الضابطة والأصول المرعية،على أساليب منهجية عقلية، تبين ما انتهى إليه أو تحققه وتجعله قانونا لازما. وأظهر هذه الأساليب ما يسمى بالاستدلال. إنه استخدام الدليل العلمي لاستنباط الحكم أو تثبيته أو تفسيره أو تعليله أو إضعافه أو إبطاله. وقد يكون هذا الدليل مؤنسا بصحة النتيجة أو مرجحا لها أو قاطعا بها. وهو متشعب في ميدان الدرس النحوي إلى شعبتين: الاستدلال اللغوي، كالسماع، والاستقراء. والاستدلال الذهني، كالقياس، والإجماع، والعلة، والسبر والتقسيم، وباب الأولى، ومراعاة النظير، والاستحسان، واستصحاب الحال، والرجوع إلى الأصل».

(2) تحليل النص النحوي.. منهج ونموذج، فخر الدين قباوة، دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر، الطبعة الأولى، بيروت 1997، ص. 88.

(3) النزعات اللاعقلانية في الفكر اللغوي والنحوي عند العرب، جميل علوش، مجلة، البيان، مرجع مذكور، ص. 38.

الشواهد:		الأمثلة:
- ما كان من القرآن الكريم والحديث الشريف.	- كلام العرب من الشعر والنثر بالاحتجاج والاستشهاد.	- أقوال مصنوعة.

لقد كان النحاة يسعون إلى إحكام ضبط القواعد ورفع معرفتهم النحوية حتى تُصبح صناعة، واستطاعوا أن يرتقوا بهذه المعرفة إلى مُستوى وصف مُختلف التراكيب، وكانت الشواهد والأمثلة مُحاطة بمُصطلحات مُتنوعة يَحدها حقل واحد هو الحقل النحوي، مثل: الفعل، الفاعل، المفعول، المبتدأ، الخبر... إلخ، مما أوجد تحليلا نظريا يهتم كثيرا بالبناءات اللفظية للتراكيب؛ وكلما أقحم نحوي الجانب المُرتبط بالمقاصد، يظهر النشاز النسقي في هذا الجانب النظري. وستقود هذه المُلاحظات إلى إثبات كيف أن الشواهد والأمثلة كانت تنتظم لخدمة الجانب الصناعي النحوي لا جانب صناعة الأدب.

2- هوية الشواهد النحوية:

عند تناول النقاشات النظرية في علم النحو، تتحقق قناعة مفادها أن هذه النقاشات نفسها لا تتأمل الظاهرة الأدبية ولا تقترح مفهوما للأدب بل تُراقب الوقائع اللغوية انطلاقا من سُؤال، هو: لماذا سلكتِ اللغة هذا المنحى؟ ولهذا فالشواهد والأمثلة لا تتحدث عن نفسها لتُبرز أدبيتها بقدر ما تُشكل جُزءا من النقاش النحوي الذي يمتصها.

يستهدف النحوي الشواهد والأمثلة التي تروم توضيح الجانب النظري وجعله أكثر مقبولية وانتشارا، أما طريقة تحقيق هذا الأمر فيتجلى في عملية الاختيار «واختيار الأمثلة والشواهد يعتمد البساطة للدلالة على المراد، بعيدا من الاستطالات المعرقلة للمقاصد الموجهة. وهي بساطة في طبيعة المادة اللغوية، والدلالة المعجمية، والصيغة الصرفية، والتركيب النحوي، على غرار ما تقتضيه أساليب البحث والتعليم الواضحة، الخالية من التعقيد والمعاظلة، في التمثيل والتنظير والبيان»[1]، ولا ينطبق هذا الكلام على كل النحاة ما دام بعضهم يستشهد بالغريب والوحشي من كلام العرب.

ويتكامل الاستدلال اللغوي والاستدلال الذهني في إنتاج المعرفة النحوية؛ فإذا كان الاستدلال اللغوي يتضمن السماع، والاستقراء، فإن الاستدلال الذهني يتضمن القياس، والإجماع، والسبر والتقسيم، وباب الأولى، ومُراعاة النظير، والاستحسان، واستصحاب الحال، والرجوع إلى الأصل. إن مدار الاستدلال الذهني هو الوقائع اللغوية وسُلوكها في التراكيب، وهي عبارة عن أمثلة وشواهد؛ ويُوضح مثال العلة تكامل هذا الاستدلال الذهني مع الاستدلال اللغوي. لقد وضع الباب الأول العلة بين البناءات العاملية للجمل

(1) تحليل النص النحوي، فخر الدين قباوة، مرجع مذكور، ص. 90.

واستعمالاتها من الناحية النظرية، ويأتي الاستدلال الذهني المُرتبط بالعلة ليُعمق هذا التصور، فهي جُزء من نقاش نظري أو استدلال ذهني يُفسر اختيار اللغة لسُلوك مُعين؛ ولهذا يُقسِّم الجانب النظري العلل النحوية للأمثلة والشواهد من حيث الاستعمال إلى ثلاثة أقسام:

- علة أولى: يجب بها الحكم لأنها تُشكل خُصوصية سُلوك مُعين للغة، فنقول: الاسم المتمكن كامل الإعراب / حروف المعاني مبنية / الفاعل مرفوع... إلخ.

- علة ثانية: تُوضح السبب المُوجب للعلة الأولى. وهي بداية البحث في تفاصيل المنظومة اللغوية بالإجابة عن سُؤال: كيف حدثت تلك الظاهرة؟، فنقول: «[...] الاسم المُتمكن لا يجزم، لوجود التنوين مع حركة الإعراب، إذ لو جزم بالسكون لذهب منه صوتان معا»[1] ... إلخ.

- العلة الثالثة: «[...] وفيها بيان السبب الموجب للعلة الثانية، وإبراز الوعي اللغوي في توزيع الأدوار للأصوات والصيغ والتراكيب وإقامة العلاقات بينها في الاتفاق والافتراق»[2]، فنقول: الفعل المُضارع مُعرب... هو فعل لا يسوغه الجر اللازم للاسم... لا ينضم إلى ما قبله... ينضم إليه ما بعده... إلخ.

ويظهر من تراتبية العللِ كيف أن العلة عُموما لا تتناول الكلمة معزولة، بل تضعها في سياق نحوي داخل التركيب. وتُفسر العلل اشتغال النظرية العاملية المُرتبط بالوقائع اللغوية من شواهد وأمثلة. ويُؤكد هذا الفهم أن الأمثلة والشواهد في كتب النحو خُلقت لتكون دليلا على النقاش النظري الذي يتقدمها أحيانا ويتأخر عنها أخرى: فهل المثال أو الشاهد النحوي يملك خُصوصية أخرى غير الخُصوصية النحوية؟.

3- خصوصية الشواهد النحوية:

ميز البحث بين ثلاثة أنواع من النقاشات:

- النقاش اللغوي الذي يُؤمِن بخصوصية اللغة العربية وحكمتها وشرفها مع ابن جني.
- النقاش النقدي الذي يُحاول جاهدا إرساء منهج وخُطة لدراسة التراكيب في إطار نظرية النظم مع الجرجاني.
- النقاش البلاغي الذي عانى كثيرا من تحديد حركية التراكيب الصغرى المُنتجة للمعاني الثواني مع السكاكي.

---

(1) المرجع نفسه، ص. 95.

(2) المرجع نفسه، ص. 96.

لقد كانت هذه النقاشات تنظر إلى الشواهد والأمثلة باعتبارها مركز فهم خُصوصية اللغة العربية وإبداعيتها، فمهدت لاستخراج تصور خاص بهذا الجانب الأدبي في اللغة، وكانت تُركّز على وضع المُستوى النحوي قبل أي مُستوى آخر، أو تُركز، على الأقل، على المُزاوجة بين المُستوى النحوي ومُستويات أخرى عند تناول التراكيب؛ وهذا ما يجعل المعرفة النقدية البلاغية تنزاح عن المعرفة النحوية، فهي تتخذ النحو دخلا لُمعالجة المعاني، عكس المعرفة النحوية التي لا تتجاوز إطارها اللغوي في أغلب الأحيان (تُستثنى مُحاولات مُهمة مثل تلك التي قام بها ابن جني عندما جعل التركيب النحوي دخلا للبلاغة والأسلوب في بعض فقرات كتاب الخصائص). ورغم ذلك تنفلت التراكيب من تناولٍ أحادي يفرض عليها هذه الصرامة النحوية في كتب النحاة أنفسهم، مما دفع ببعض النحاة إلى استثمار المعرفة المُعجمية، أو الأدبية... إلخ، كلما سمحت الفُرصة بذلك. وستكون فُرص الاستثمار ضعيفة حقا، كالمثال الذي اقترحه الفصل الأول من الباب الثالث الذي يتعلق بقراءة أبي علي الفارسي لبيتين لأبي ذؤيب، فوضح فيهما طريقته في التناول من خلال: الخبرة النحوية / الموهبة المُعجمية / موهبة الشارح / موهبة الناقد.

يهتم عالِم النحو بالشواهد الأدبية لا لدراستها في ذاتها وإنما لتُصبح جُزءا من قاعدة نحوية؛ وتأتي الشواهد الشعرية خاصة والأدبية عامة في جميع كتب النحو لدعم قاعدة أو لتوضيح شذوذ، في حين، يجب استغلال علم النحو للدفاع عن أطروحة ارتباطه بإنتاج المعنى، ويستدعي هذا الأمر تأمل النصوص النحوية تأملا من الدرجة الأولى لتحقيق هذا المطلب نظرا لشُحّه ونُدرته.

جاء في "مغني اللبيب":

«زعم الفارسي في قوله:

ونعمَ مزكاً مَنْ ضاقتْ مذاهبُهُ ... ونعمَ مَنْ هو في سَرٍ وإعلانِ

إن "من"[في الشطر الثاني] نكرة تامة تمييز لفاعل "نعم" مستترا، كما قال هو وطائفة في: "ما" من نحو: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾ (البقرة: 271) وإن الظرف متعلق بنعم، وزعم ابن مالك أنها موصولة فاعل، وأن هو مبتدأ خبره هو أخرى مقدرة على حد:

.... وشعري وشعري.

وان الظرف متعلق ب "هو" المحذوفة لتضمنها معنى الفعل، أي "ونعم الذي هو باق على وده في سره وإعلانه، وان المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان. وعندي أن يقدر المخصوص هو، لتقدم ذكر بشر في البيت قبله، وهو:

وكيف أرهبُ أمراً أو أُراعُ بهِ   وقد زكَأتُ إلى بشرِ بنِ مروان»[1]

وجاء في "المغني" كذلك[2]:

«يحتمل قول المتنبي يذكر دار المحبوب:

ظلْتَ بها تنطوي على كبدٍ   نضيجةٍ فوقَ خِلبها يدُها

[في قوله: ظلت: يُخاطب الشاعر نفسه: بها أي بدار المحبوب والبيت في شرح الديوان. 1/ 195 والمعنى أنه وضع يده على كبده الحرى فنضجت. وقد أضاف اليد إلى ضمير الكبد كأنه لطول ما وضع يده على كبده غدت اليد يدها هي أي يد الكبد].

أن تكون اليد فاعلة بنضيجة، أو بالظرف، أو بالابتداء، والأول أبلغ، لأنه أشد للحرارة والخلب: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد للملابسة بينهما، فإنهما في الشخص»[3].

تتعدد الآراء النحوية في الاستشهاد الأول لابن هشام من خلال عبارات "زعم الفارسي" و"زعم ابن مالك" و"عندي"، فكل قراءة من هذه القراءات تُحاول فهم الاستشهاد بطريقة تأويلية تُراعي تتابع الوقائع اللغوية حيث إن تراكيب من هذا النوع لا يستقيم أولها وآخرها دون وضعها في سياقها العام؛ وهذا ما دفع بابن هشام إلى استحضار بيت آخر قبل البيت المُستشهد به، وستكون النتيجة أن كل قراءة نحوية ستعقبها نتائج مُعينة هي بمثابة مفاتيح نحو المعاني.

يُلاحظ أن الاستشهاد الأول ارتبط كثيرا بالمعرفة النحوية، بينما وضّح الاستشهاد الثاني أن حُضور جزء من المعنى ضروري لفهم البناء، فشُرح بيت المتنبي مُعجميا (بتتبع كلمات مُفردة) ومعنويا (بالتعرض لمعنى البيت برمته)، وسيفتح المعنى باب تحصيل المعرفة النحوية لأنه يُنوع الاحتمالات النحوية ويختار أقواها.

وتأتي عمليات الشرح التي تقترب من النقد في كتاب ابن يعيش شرح المفصل بشكل تختلف فيه عمّا جاء في كتاب المغني لابن هشام؛ وهكذا لم يكن ابن يعيش شارحا للقضايا النحوية فقط بل تعداها إلى شرح الشعر. فقد علق على شعر الفرزدق:

---

(1) مغني اللبيب، ابن هشام، مصدر مذكور، ص. ص. 418. 419.

(2) المصدر نفسه، الهامش رقم 03 ، ص. 424.

(3) المصدر نفسه، ص. 424.

مــا زالَ مــذْ عقــدتْ يــداهُ إزارهُ فــسَما وأدركَ خمــسةَ الأشــبار

يُــدني خوافــقَ مــنْ خوافــقَ تلتقــي في ظِــلِّ مُعتــبطِ الغُبــارِ مــثارِ

فقال: «والشاهد فيه تعريف الثاني بالألف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول يمدح بذلك يزيد بن المهلب أي ما زال مذ كان صغيرا إلى أن مات يقود الجيوش ويحضر الحروب وعنى بالخوافق الرايات ومعتبط الغبار مكانه فكانه لم يقاتل فيه قبل ولا أثار غيره غباره من قولهم مات فلان غبطة أي شابا، وقوله مذ عقدت يداه إزاره إشارة إلى حال الصغر وأوائل العقل وعنى بخمسة الأشبار القبر أي ما زال أميرا مذ عقل إلى ان مات»[1].

لاشك أن هذه التوضيحات المُرتبطة ببيتي الفرزدق تُشبه ما أورده البحث في هذا الباب بخُصوص الشروحات في المُعلقات؛ لكن هدف الاستشهاد أعلاه هو توضيح كيف أن ابن يعيش النحوي يستغل الشرح الأدبي في كتاباته، وكيف أن الشاهد النحوي يُؤدي وظيفة أدبية غير وظيفته النحوية الأصلية فقط بإدراج شُروحات تُقربه من الأفهام. ولم يَرد هذا الأمر صُدفة في كتاب شرح المفصل بل تكرر عدة مرات، الشيء الذي يُؤكد بأن بعض كتب النحو تستعمل هذا النهج في أثناء بسط المعرفة النظرية.

وقد علق ابن يعيش كذلك على بيت شعري لذي الرمة:

وهــل يرجِــعُ التــسليمَ أو يكــشفُ العمَــى ثــلاثُ الأثــافي والرســومُ البلاقــعُ

يقول:«البيت لذي الرمة والشاهد فيه تعريف الأثافي حين أراد تعريف ما أضيف إليه وهو الثلاث ولم يحتج مع ذلك إلى الألف واللام، والأثافي للقدر أن توضع ثلاثة أحجار ثم يوضع القدر عليها عند الإطباخ، والبلاقع جمع بلقع وهو الخراب وأصله الأرض التي لا شيء فيها، والرسوم جمع رسم وهو ما بقي من آثار الديار، يقول أن الأثافي ورسوم الدار لا ترد سلاما ولا تنبيء عن خبر إذا استخبرت[...]»[2].

---

(1) شرح المفصل، ابن علي بن يعيش، تصحيح وتعليق، مشيخة الأزهر، إدارة الطباعة المنيرية، الجزء الأول، ص. 121.

(2) المصدر نفسه، ص. 122.

خلاصة

إن الشاهد عُموما هو «قول عربي لقائل يُوثق بعربيته، يورد للاحتجاج والاستدلال بـه علـى رأي أو قول. وقد اعتمد بوفرة في كتب النحو موزعا بين القرآن الكـريم والقـراءات والـشعر العربـي والحـديث الشريف والأقوال السائرة، هو يختلف عن المثل لأن الأخير للتمثيل به على قاعدة نحوية أو على حقيقة هذه القاعدة [...]» [1].

تتآلف الشواهد الأدبية في كتب النحو لتُشكل جُزءا من البنـاء النظـري لهـا، وقـد تحـضر المرحلـة الثانية التي يسعى فيها النحوي إلى تقديم إجابات إضافية هي عبارة عن شُـروحات ومعلومـات مُعجميـة في أغلب الأحيان. وتُفرزُ الجوانب النحوية للوقائع اللغوية إذا ما أُضيفتْ إليها بعض الجوانب المُعجمية وتلـك المُتعلقة بالشرح، حسًّا نقديا غير مُكتمل البناء.

---

(1) في العلة وأصول اللغة والنحو، السعيد شنوقة، مجلة، عالم الفكر، المجلد 36، العدد1، يوليو، سبتمبر 2007، ص. ص. 83، 84.

خاتمة الباب الخامس

تحدث ابن طباطبا العلوي في "عيار الشعر" عن شروط مُتعددة هي إعداد للشعر قبل مراسه وتكلف نظمه، وكلما توفرت هذه الشروط لمن يُريد أن يلج باب الشعر اتسم بكمال العقل. ستنتقل هذه التسمية إلى المجال الاستعاري للحديث عن "العقل الشعري" الذي لا يتحدد إلا ضمن شروط قبلية تُقوي ملكة القول والإبداع: «فمنها: التوسع في علم اللغة، والبراعة في فهم الإعراب، والرواية لفنون الأدب[...]» (انظر بقية الشروط في الهامش)[1].

يُعتبر النص الشعري استشهادا لا مثالا انطلاقا مما ورد في قول ابن طباطبا أعلاه؛ فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد المرتبة التي يحتلها النص القرآني، فيكون طرفا مُشاركا له ومصدرا يُوضح ما غمُض منه. لقد جاء علم النحو بالقواعد ليحفظ القرآن الكريم من اللحن، فوجد أمامه نُصوصا شعرية طيّعة ومُتميزة تُساعده على إنجاز هذه المُهمة.. كانت النتيجة أن رفع هذه النصوص الشعرية إلى مُستوى الشاهد. وقد قام النحاة بتحديد شُروط أخذ الشعر، وهي شُروط ترتبط بالمعيار الزمني والمعيار الجغرافي المُتداخلين ضمن ما يُسمى بالاحتجاج والاستشهاد؛ فنجُوزي الشعر الذي كان صنعة مُلازمة للمُعاناة من قبل القدماء حين سعوا إلى تسييج نبله ورفعته وصفائه دفعا للشوائب التي تتربص فُرصة تدنيسه.

هل كانت الضرورة شائبة من هذه الشوائب؟ تُعتبر الضرورة الشعرية عيبا في عُرف بعض النحاة المُتزمتين، وتوسُّعا في عُرف آخرين؛ ولو اطلع النحاة على كيفية اشتغال العقل الشعري أعلاه[2] في شُروط

(1) عيار الشعر، ابن طباطبا العلوي، مصدر مذكور، ص. 10. وجاء في الصفحة نفسها: «[...] والمعرفة بأيام الناس وأنسابهم، ومناقبهم ومثالبهم، والوقوف على مذاهب العرب في تأسيس الشعر، والتصرف في معانيه، في كل فن قالته العرب فيه، وسلوك مناهجها في صفاتها ومخاطباتها وحكاياتها وأمثالها، والسنن المستدلة منها، وتعريضها، وإطنابها وتقصيرها، وإطالتها وإيجازها، ولطفها وخلابتها، وعذوبة ألفاظها، وجزالة معانيها وحسن مبانيها، وحلاوة مقاطعها، وإيفاء كل معنى حظه من العبارة، وإلباسه ما يشاكله من الألفاظ حتى يبرز في أحسن زي وأبهى صورة. واجتناب ما يشينه من سفساف الكلام وسخيف اللفظ، والمعاني المستبردة، والتشبيهات الكاذبة، والإشارات المجهولة، والأوصاف البعيدة، والعبارات الغثة، حتى لا يكون متفاوتا مرقوعا، بل يكون كالسبيكة المفرغة، والوشي المنمنم والعقد المنظم، واللباس الرائق، فتسابق معانيه ألفاظه، فيلتذ الفهم بحسن معانيه كالتذاذ السمع بمونق لفظه، وتكون قوافيه كالقوالب لمعانيه، وتكون قواعد للبناء يتركب عليها ويعلو فوقها، فيكون ما قبلها مسوقا إليها، ولا تكون مسوقة إليه، فتقلق في مواضعها، ولا توافق ما يتصل بها، وتكون الألفاظ منقادة لما تراد له، غير مستكرهة، ولا متعبة، لطيفة الموالج، سهلة المخارج» .

(2) أنظر تتمة القولة الموجودة في المتن لابن طباطبا، وتوجد تتمتها في الهامش أعلاه؛ لأن النظر إلى هذه القولة مجتمعة يعطي لمحة عما نقصده بالعقل الشعري.

مُتزاحمة وصعبة لالتمسوا العذر لحضور الضرورة في القصائد لأنها ستُشكل آنذاك جُزءا من النظم الجيد والسبك الحسن والتنسيق الدقيق؛ ولهذا ما كاد يُنادي بعض النحاة بوُجود إمكان استبدال الضرورة حتى يُعارضهم النقاد بدليل أن ما اختاره الشاعر هو شكل من أشكال تساوق المعاني وتسابقها وانسيابها وانقيادها لأن البناء يضمن تدفق هذه الصفات الإيجابية بحضور الضرورة الشعرية نفسها في بعض الأحيان.

وإذا كان الشعر العربي يطلب الاعتراف بهُويته ضمن شُروط العقل الشعري أعلاه، فإنه يُميز بين مرحلتين:

- المرحلة الجاهلية.
- المراحل الأخرى المُتعاقبة حتى بداية عصر الانحطاط.

وتدخل كتب "شرح المُعلقات" لتحتك بإنتاجات المرحلة الأولى بما أن جميع المُعلقات تنتمي إلى هذه الحقبة الجاهلية. سيُلائم النظر في أشعار الجاهليين سبيل "الشرح" في كتب الشروحات خلاف النقد الذي هو مُغامرة لا يعترف في أغلب الأحيان إلا بالشروط المُحددة للعقل الشعري التي وردتْ أعلاه مما جعل شُرّاح القصائد الجاهلية يرون في النقد إجحافا[1] يُطبِّق على الشعر الجاهلي قوانين ومبادئ نقدية حُدِّدت في مراحل مُتأخرة بعده؛ ورغم ذلك يملك النقد حُرية انتقاء الأدب ولو كان هذا الأدب ينتمي إلى مرحلة مُتقدمة عنه شريطة أن يستوعب أفق النص المحدود بالتجربة التاريخية؛ ولا يجب أن تُحتقر أعمال الشرّاح كأن تُوصف بأنها ساذجة بل هي مسلك ضمن مسالك مُتعددة تسعى إلى الاقتراب من النص الأدبي.

ولا يتحمل الشعر الجاهلي مسؤولية ما قد يعتريه من نقص في تمثل مبادئ العقل الشعري التي نضجتْ في شعر ونقد المراحل اللاحقة، ويعود سبب قبول التراكمات التي وردتْ علينا من شعر هذه المرحلة أنه «على فهم الجاهلية يتوقف الكثير إذ يتعذر قيام أنتروبولوجيا عربية دون الانطلاق من الحقبة الجاهلية، وذلك بوصف هذه الحقبة تجسيدا للبدائية العربية التي وصلتنا عنها نصوص مكتوبة»[2]؛ فإذا كانت المرحلة الجاهلية مُهمة لفهم المراحل الأخرى المُتعاقبة، فيجب مُراعاة كونها بدايات الوعي المُتحضر الذي أفرز قيما جمالية شعرية شكلتْ تقليدا أدبيا صلبا تحوَّل إلى نموذج يحتذيه الشعراء الذين جاءوا في مراحل مُتأخرة.

---

(1) لم اعثر في كتب الشراح على شارح يتبنى هذا الرأي، بل المسألة عبارة عن استنتاج اجريته على لسان الشراح وكأنهم نطقوا به.

(2) مقالات في الشعر الجاهلي، يوسف اليوسف، دار الحقائق، الطبعة الرابعة، بيروت، لبنان 1985، ص. 17.

خاتمة البحث

يسعى البحث إلى إثبات أن اللغة العربية، القديمة والحديثة، تحترم تعليمات النظرية العاملية والتصورات النحوية للغة. وقد دفع هذا الأمر إلى الدعوة الى التعامل من جديد مع هذه النظرية أو تطويرها أو تطعيمها أو تغيير أجزاء منها لأن اللغة العربية القديمة والحديثة هي لغة إعراب.

لا يجب تبخيس قيمة المعرفة النحوية بربطها بالجانب الصناعي الإعرابي فقط، لأنني أومن دوما بجدوى إمكان صياغة نظرية في المعنى يُشكل فيها علم النحو قُطب الرحى؛ وهكذا رفضتُ الفكرة التي تنظر إلى المعارف القديمة على أساس أنها كيانات مُستقلة ومُنعزلة. فإذا كان علم النحو يستهدف سلامة التركيب، فما هي وظيفة هذا الاستهداف؟.

تتدخل علوم أخرى لتُسهم من قريب أو بعيد في تشكيل ملامح هذه الوظيفة في إطار يجمع بين الانتظام والنسقية؛ ولو كان القدماء على علم ب"مقالب" العقل البشري الحديث، لاستحدثوا طريقا إلى هذه النسقية النظرية والعلمية والمعرفية. ويأتي هذا العمل في سياق مُلامسة النسقية المفقودة[1] بُغية الوصول إلى بناء التراث لا إلى نسفه وتدميره. إن التسلسل المنطقي الذي قاد من التركيب إلى المعنى، جعل محاور البحث تتوارث بينها أشياء قلتْ أو كثرتْ، فهيمنتْ عمليةُ الانتقال النسقية في أثناء تجاوز محطة معينة للوصول إلى محطة أخرى.

كانت البداية تتجه صوب استقراء المعرفة النحوية وفحص نوعية التفكير (خصائص الخطاب النحوي) المُرتبط بها بتحليل بعض محاورها (مثل: الإضافة ...الخ.)، وكانت هذه البداية كذلك تعجيزية تنشر اليأس القاتل في النفس ما دامت كل المُشيرات تسلك سبيلا واحدا يتلخص في استقلالية التركيب، ثم ظهر إلى الوُجود تساؤل صعب، هو: ما السبيل إلى ربط المعرفة النحوية بالمعنى؟.

جاء الجرجاني ليُخرج البحث من هذا الضيق المعرفي؛ إذن كان لزاما نسيان ما كان يقوله الخليل وسيبويه وآخرون ولو بشكل مُؤقت؛ وكانت نصائح الجرجاني تُعيد البحث من جديد إلى صلب النحو باقتراحات مُتميزة تُدافع عن استقلالية التركيب من جهة، وضرورة ربط هذه الاستقلالية بالكلام النمطي والكلام الخُصوصي من جهة ثانية؛ وكانت النتيجة أن ظهرت عدة إمكانات قادرة على وضع البحث في قلب الإشكالات المعنوية بعد تجاوز الباب الأول المُرتبط بالخُصوصية النحوية، وتجاوز الباب الثاني المُرتبط

---

[1] المقصود بالنسقية، في هذا المقام، جعل مختلف العلوم متكاملة في بوتقة واحدة؛ كما أن المقصود بها كذلك، اقتراح تصور علمي للغة يجعلها تعتمد على مدخل ومخرج وعمليات وسيطة.

بالصناعة؛ وقد لعب الخيال دورا رئيسا في توطيد قدم النسقية بتصور عمليات ربط كبرى وصُغرى بين مُختلف المراحل.

كادت القضايا اللغوية أن تُخفي وراءها النسق الثاني من البحث إذ ما معنى التركيز على المعرفة النحوية واستبعاد المعرفة النقدية؟ أتى البحث عُموما لعقد الصلة بين المعرفتين معا؛ وبما أن النقد العربي القديم يستثمر عدة علوم أخرى فلا يُمكن أن يقوم ويقوى عُوده دونها؛ وقد اعتمد البحث خيارا يجعل الإبداع والنقد يتواجدان في أماكن مُعينة ويختفيان من أماكن ثانية ليُعاودا الظهور في أماكن ثالثة، فكانت إطلالة النقد العربي القديم في البحث من خلال فُصول مُتفرقة، قبل أن يُؤكد حُضوره في البابين الرابع والخامس.

ولا يُساوق هذا الحُضور طريقة واحدة تجعل عملية قراءته وتتبعه من قبل القارئ رتيبة ومُستهجنة، بل يتنوع هذا الحُضور في مواضيع تتناول: اللفظ والمعنى / النقد والإبداع / النقد والقراءة / النقد واللغة / النقد والبلاغة / مفهوم الأدب / النقد والشرح... إلخ.

نعود فنقول:

ارتبط النقد العربي القديم بالظاهرة الإبداعية يُحلل مُقوماتها، وينظر إلى خصائصها؛ ويتناول البحث كيف تتحدد الظاهرة الأدبية في استثمارها للغة النمطية والخُصوصية (انسجام اللغتين، وتميز أسلوب الأدب). وتكون اللغة النمطية والخصوصية موضوع دراسة تركيبية تخضع للفهم النحوي والمعنوي والقصدي؛ إذن يربط البحثُ النقدَ العربي القديم بالدراسة التركيبية عبر وساطة الظاهرة الإبداعية؛ وهكذا تطورتْ أفكاره (البحث) تحت تأثير خصوصية النظرية العاملية[1].

ختاما، أشكر كل من تمسك بالصبر لُمتابعة الرسالة التي نروم توضيحها، وهي رسالة إن لم تُفده ستقترح عليه، على الأقل، ورقة قابلة للتفكير والإغناء؛ وأدل القراء على بعض الكتابات التي استنزفتها في هذا العمل آملا في الحفاظ على أمانة البحث العلمي وصفائه، وهي:

- مقالة لجان باتريك غيوم، تحمل عنوان: في مراحل تكون التراث النحوي العربي.
- مقالة لمحمد شكري العراقي الحسيني، تحمل عنوان: مفهوم الابتداء عند سيبويه.

---

(1) نقول مع عبد العزيز حمودة وإن كان يهتم كثيرا بموضوع النقد الحديث في: الخروج من التيه، عبد العزيز حمودة، مجلة، عالم المعرفة، العدد 298، نوفمبر 2003. ص. 276: «[...] ما نحاول تقديمه ليس أكثر من اجتهاد شخصي اخترنا به الاختلاف مع البعض، من دون أن نقصد إلى استفزاز أحد، أو التسفيه من رأيه أو موقفه [...]، اجتهاد دفعنا إليه قدر غير قليل من الانزعاج من واقع المشهد النقدي العربي في نهاية القرن العشرين،[...]. ومن ثم فإن الخروج من التيه النقدي، الذي أدخلتنا فيه المذاهب والاستراتيجيات[...]، يفرض علينا البحث عن نظرية عربية بديلة تلقي عندها سفينة الثقافة العربية مراسيها[...]».

- مقالة لزكرياء أرسلان، تحمل عنوان: ما حظ المعاني الطبيعية من صناعة المفاهيم النحوية.
- كتاب لمحمد العمري، يحمل عنوان: البلاغة العربية.

وسيجد القارئ الإحالة التامة لهذه الكتابات في الأمكنة المخصصة (بين ثنايا البحث) لضبط المصادر والمراجع المعتمدة.



Eshamat 'Elm Al-Nahow Fe Bena' Al-Naqd Al-Arabi Al-Qadeem

أراد هذا البحث أن ينحصر في مدى إسهامات علم النحو في بناء النقد العربي القديم، فإذا به يلج أبوابا كانت مجهولة قبل بدء الدراسة؛ وبما أن البحث هو تأمل في الحقائق والوقائع بحُضور الخيال في مواطن كثيرة، فإن هذه العملية أفادتْ في تفادي أشياء كثيرة قيلت في كتب مُتعددة. انبنى رأي، أعتقد أنه كان مُتميزا، حين اقتحام مُغامرة رحلة مجهولة أفادت إفادة حيوية ومُمتعة في السفر في دروب اللغة.

بدأتْ خريطة الرحلة تتجلى شيئا فشيئا بعدما كانت كابوسا أرهق التفكير والبدن، لقد كان الموضوع جديدا كل الجدة حيث كانت الدراسات التي تناولته قليلة جدا مما شيَّد عوائق انعدام المراجع، فكانت التأملات والتخيلات بديلا عن هذه السلبيات. ولا يعني هذا الكلام أن التحليلات التي بين أيدينا لا تملك مصداقية لأنها أدخلت الخيال، بل يعني أن الاجتهادات الذاتية كانت بعيدة عن ثقافة الاستهلاك التي ترفض استنزاف مجهودات الآخرين فقادت إلى تأسيس النقاش الجدي بالتركيز على روح الابتكارية والإبداعية.





Modern Book's world
للنشر والتوزيع
الاردن - اربد - شارع الجامعة
www.almalkotob.com

تلفون: ٧٢٧٢٢٧٢ ٢ ٩٦٢+ / فاكس: ٧٢٦٩٩٠٩ ٢ ٩٦٢+
الرمز البريدي: (٢١١١٠) / صندوق البريد: (٣٤٦٩)
almalktob@yahoo.com

